AL - HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف

العدد السنوي ١٩٩٨

العدد ١٢٧٥ كانون ثاني السنة الثامنة و العشرون - الثمن ٤٠ ل.س / ٢٠٠٠ ل.ل AL - HADAF - No. 1275 - 1/1998

فلسطين



المقاومة والأمل



لوحة للفنان الفلسطيني جمال الأبطح

AL-HADAF
الهدف

«الهدف» كانون ثاني ١٩٩٨ ـ العدد ١٢٧٥
السنة الثامنة والعشرون ـ الثمن ٤٠ ل.س/ ٢٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1275 - 1/ 98

سياسية عربية ـ تصدر مؤقتاً كل أسبوعين

في هذا العدد

تعتذر هيئة تحرير «الهدف» عن نشر كل المساهمات التي وصلتها للمشاركة في هذا العدد بسبب ضيق المساحة، وتعد بنشرها في أعداد لاحقة.



المشرف العام
د. ماهر الطاهر
رئيس التحرير
نصار ابراهيم
سكرتير التحرير
خليل جنداوي
مدير الادارة
محمد خير الاسعد
المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ٢٠٠٠ ل.ل/ سوريا ٤٠ ل.س/ الأردن دينار واحد/ العراق ٢٠ د.ع/ الإمارات ٢٠ درهم/ الجزائر ٣٠ دينار/ ليبيا ديناران/ تونس ٢,٥ دينار/ صنعاء ٣٠ ريالاً/ السودان ١٢ جنيه/ المغرب ٢٠ درهم/ امريكا وكندا ٦ دولار/ المانيا ١٠ ماركات/ اسبانيا ٦٠٠ بيزيته.

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد
سوريا ٦٠٠ ل.س/ لبنان والأردن ٣٠ دولارا/ بقية الدول العربية ٥٠ دولارا/ أوروبا ١٢٥ دولارا/ آسيا وافريقيا ١٠٠ دولارا/ الامريكتين. واستراليا ١٥٠ دولارا.
☆ يتم الاشتراك بارسال اشعار الايداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي: بنك بيروت والبلاد العربية شتورا ـ لبنان.
رقم الحساب AC.NO.220094
☆ أو بارسال شيك بنكي باسم «الهدف» دمشق/ ص.ب ٣٠١٩٢

المكاتب

المقر الرئيسي: دمشق ـ مخيم اليرموك
هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧
٦٣١٩٣٧٤
فاكس: ٦٣٢٥٤٨٦
٣٣٢٩٣٢٦
ص.ب: دمشق ـ ٣٠١٩٢
عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥١٨
٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢
٧١٧٤٧١٠

١٩٩٧ عام الاحتقان

هــل يـمـهـد للإنـفـجـار؟

المشهد السياسي الفلسطيني والعربي خلال العام المنصرم، اتسم بإشتداد حدة الهجوم الصهيوني الامبريالي، وبذات الوقت اشتداد حالة الاحتقان وتصاعد وتيرة المواجهة والمقاومة. فسياسة القمع والارهاب والتجويع وهدم البيوت ومصادرة الأراضي أصبحت السياسة اليومية لحكام اسرائيل الذين حولوا الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى سجن جماعي كبير يعاني فيه الفلسطينيون كل أنواع القهر والظلم والاستبداد. بعد أن قدّمت لهم وعود كاذبة حول قرب الخلاص من الاحتلال عبر اتفاقيات قيل انها ستجلب الأمن والاستقرار عبر ما سمي بسلام الشجعان. وإذا بالشعب الفلسطيني يجد نفسه في وضع أسوأ مما كان عليه قبل هذه الاتفاقات، حيث تم التوقيع على معاهدات سلام ثم بدأت المفاوضات التي أرادت منها اسرائيل فتح الطريق أمام المزيد من تحقيق أهداف مشروعها الصهيوني القائم على التوسع والهيمنة في عموم المنطقة. ومقابل سياسة القمع والارهاب والتوسع، تصاعدت مقاومة الشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال السياسية والجماهيرية والعسكرية. وفي لبنان أيضاً تصاعدت الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية مستهدفة السكان المدنيين والأبرياء في محاولة يائسة لإرهاب الشعب اللبناني ومحاولة احداث شرخ بينه وبين سوريا لفصل المسار اللبناني عن المسار السوري. لكن هذه المحاولات كان مصيرها الفشل، فاحدثت المزيد من الارباك والتصدع في اسرائيل، التي بات الهم اللبناني وتصاعد جذور المقاومة يشكل لها هاجساً مرعباً لاتعرف كيفية التخلص من أعبائه وكلفته ونتائجه حيث بدأ البعض في اسرائيل بما في ذلك في صفوف الجيش يتحدث عن انسحاب من طرف واحد والاستعداد لتطبيق قرار ٤٢٥ مقابل ضمانات أمنية مما يعكس عمق المأزق الاسرائيلي في الساحة اللبنانية. ومن هنا، فإن جنرالات اسرائيل لايجدون أمامهم سوى تصعيد الاعتداءات الوحشية، وممارسة سياسة الحقد والانتقام جراء الخسائر الباهظة التي يدفعونها في جنوب لبنان.

ترافق اشتداد الهجوم الصهيوني على الشعب الفلسطيني واللبناني مع تصاعد وتيرة المحاولات الأميركية للسيطرة على الوطن العربي فالحصار على شعب العراق يتواصل منذ أكثر من سبع سنوات، تحت حجج وذرائع واهية باتت مكشوفة للجميع. فعلى الرغم من اتساع دائرة القوى العربية والدولية المطالبة بفك الحصار وايقاف سياسة التجويع، فإن الادارة الأميركية لازالت تواصل ذات السياسة الهادفة إلى تفتيت هذا البلدالعربي. لابل تعمل على تصعيد حدة المواجهة والتهديد بضربات عسكرية جديدة. بدأ العالم يدرك أن هدفها ليس البحث عن أسلحة عراقية وتطبيق ما يسمى ببرنامج لجنة التفتيش التابعة للامم المتحدة، بل هدفها تدمير امكانات وطاقات الشعب العراقي، وابقاء الأوضاع متوترة في منطقة الخليج وزرع الخوف لدى دوله لتبرير استمرار وتكثيف التواجد العسكري الأميركي المباشر هناك.

ما الذي يفسر رفض واشنطن لاقتراح وزير الدفاع الروسي تقديم طائرات روسية بديلة لطائرات «يو ٢» الأميريكية للقيام بطلعات جوية بدل الطائرات الأميركية؟ فإذا كان هدف الولايات المتحدة الأميركية تطبيق قرارات مجلس الأمن فهل تطبيق هذه القرارات لايتم إلا بواسطة أجهزة التجسس الأميركية؟

لقد بات واضحاً لكل ذي عقل وبصيرة أن الادارة الأميركية لاتستهدف سوى تحقيق برنامجها واستراتيجيتها الخاصة في الهيمنة على الوطن العربي ومحاولات اخضاعه.

لذلك فإن الحصار لايطال العراق فحسب، بل يستمر ويتواصل ضد ليبيا والسودان ضمن مبررات واهية لم تعد تقنع أحداً، وسببها الوحيد تطويق وعزل كل من يعارض السياسة الأميركية ويرفض الرضوخ لمشيئتها.

هل يستطيع أحد أن يجادل بأن تعميق التحالف العسكري الاسرائيلي ـ التركي، يتم بمعزل عن توجيهات ودعم الادارة الأميركية وترتيباتها في المنطقة؟

إن تكثيف الهجوم المعادي للمصالح العربية يجد أحد أبرز تجلياته عبر تعميق وتوسيع التحالف العسكري الاسرائيلي ـ التركي ـ الأميركي، هذا التحالف المشبوه الذي تستهدف تركيا من خلاله تقوية دورها الاقليمي ومخاطبة العرب والأوروبيين، باعتبارها لاعباً رئيسياً في الاستراتيجية الأميركية والصهيونية في المنطقة، ومحاولة خلق أحلاف جديدة للضغط على سوريا وايران والعراق. وإلا ما معنى المناورات العسكرية البحرية المشتركة التي تم اجراؤها شرق المتوسط قبل فترة وجيزة والتي سيتم معاودتها في العام القادم؟

لقد حاولت تركيا بكل جهودها أن تموه حقيقة وأهداف مثل هذه المناورات لكن الحقيقة أن هناك اتفاقات عسكرية سرية عديدة بين الجانبين لم يعلن عنها. وسيقوم الطيران الاسرائيلي بموجب الاتفاقات الموقعة بالتحليق فوق الأجواء التركية لأن المجال الجوي الاسرائيلي صغير المدى، بينما لتركيا مجال جوي واسع وحدود طويلة مع سورية وايران والعراق، الأمر الذي سيمكّن اسرائيل من جمع المعلومات عن هذه البلدان.

لقد صرّح مسؤول اسرائيلي كبير قائلاً: نحن أهم دولتين في الشرق الأوسط، هناك حكام عرب يريدون أن يبقوا على منطقة الشرق الأوسط على ما كانت عليه في السابق ونحن نريد تغيير ذلك.

لاشك أن التحالف التركي ـ الاسرائيلي يمثّل خطراً جسيماً على العرب ينبغي إدراك أبعاده ونتائجه المباشرة وبعيدة المدى، والتصدي له بموقف عربي موحد. لأن اسرائيل والولايات المتحدة تعملان على جر أطراف عربية لهذا التحالف المشبوه، وقد عبر ذلك عن نفسه بموافقة الأردن على المشاركة كمراقب في المناورات البحرية المشتركة، وهو الموقف الذي يتعارض جذرياً مع مصالح الشعب الأردني ومصالح الأمة العربية.

لقد أكدت الأحداث والتطورات السياسية خلال العام الماضي بصورة ساطعة وأكثر من أي فترة سبقت، مدى انحياز الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب اسرائيل وتشجيعها ومكافأتها على سياسة التطرف والعدوان. فالإدارة الأميركية برهنت أنها ليست وسيطاً محايداً أو نزيهاً يرغب بتحقيق سلام متوازن في المنطقة. بل هي طرف في الصراع تقف ضد مصالح الشعب الفلسطيني والمصالح العربية. والدلائل على ذلك أكثر من أن تحصى. ففي الوقت الذي يتظاهر فيه أحياناً بعض المسؤولين في الإدارة الأميركية ويعبرون عن ضيقهم وانزعاجهم من سياسة حكومة نتنياهو، نراهم بذات الوقت يشجعون ويدعمون اسرائيل في كل ممارساتها. فهم يعلمون تماماً مدى حساسية وخطورة موضوع مدينة القدس بالنسبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين ومع ذلك يقر مجلس نوابهم في العاشر من حزيران ١٩٩٧ قراراً بغالبية ساحقة بلغت أربعمائة وستة أعضاء ومعارضة سبعة عشر عضواً فقط مشروع قرار يعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. وبعد أن يشير مشروع القرار إلى قرارات الكونغرس منذ العام ١٩٩٠ باعتبار القدس عاصمة اسرائيل اشار بالتحديد إلى القرار الملزم للحكومة والذي اتخذه الكونغرس في العام ١٩٩٥ بنقل السفارة الامريكية من تل أبيب إلى القدس. وكان الرئيس كلينتون قد رفض آنذاك التوقيع على المشروع، ولكنه لم يستخدم الفيتو ضده، وهذا يعني عملياً أن هناك قانوناً ملزماً للادارة حول القدس.

عندما تتخذ الولايات المتحدة قرارات تتعارض وتتناقض بوضوح شديد مع قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة ومؤسساتها فهل يمكنها بعد ذلك أن تلعب دور الوسيط المحايد في الصراع؟

أتى قرار الكونغرس في الوقت الذي أغلقت فيه حكومة اسرائيل كل الطرق أمام ما يسمى بالعملية السلمية وأعلنت بوضوح رفضها للانسحاب من الأراض الفلسطينية المحتلة والجولان وجنوب لبنان.

وبالاضافة لقرار الكونغرس الأميركي حول القدس، مارست الولايات المتحدة خلال العام الماضي أكثر من مرة حق الفيتو ضد قرارات لمجلس الأمن تدين مواقف وسياسات حكومة اسرائيل متحدية ارادة المجتمع ا لدولي بأسره.

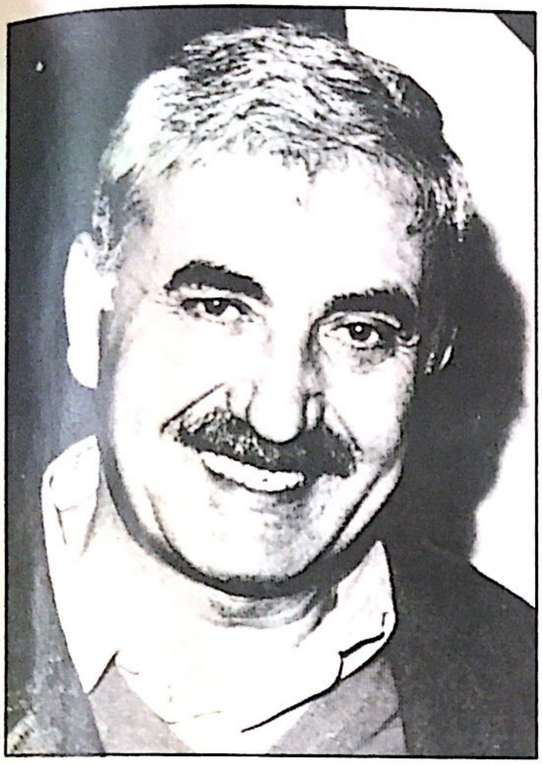
في الوقت الذي شهد فيه عام ١٩٩٧، تكثيف الهجوم الامبريالي الصهيوني تواصلت عمليات الصمود والمواجهة على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم تتمكن حكومة الليكود من الوفاء بوعدها عندما أعلن زعيمها بكل غطرسة وغرور بأنه سيجلب الأمن والسلام للاسرائيليين. فإذا به يواجه بسلسلة من العمليات العسكرية البطولية في قلب القدس وعلى امتداد الأرض الفلسطينية أوقعت العشرات من القتلى والمئات من الجرحى مؤكدة أن لاسلام بدون استعادة حقوق شعب فلسطين. كما جوبه بعشرات العمليات التي نفذها أبطال المقاومة الوطنية والاسلامية في لبنان.

استمرت المقاومة الشعبية وبكل الأشكال مؤكدة إصرار الأمة العربية على مواجهة الظلم ورفض الاستسلام والخضوع، رغم اختلال موازين القوى، ورغم توقيع الاتفاقيات المنفردة التي اعتقد أصحابها أنه لم يعد هناك مجال للمقاومة والكفاح في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، استمر صمود سوريا وإزداد رسوخاً في مواجهة سياسة فرض الأمر الواقع ومنطق القوة والهيمنة والسلام المزيف المتعارض مع قرارات الشرعية الدولية وأسس السلام المتكافئ. فشكل ذلك كله، صمود سوريا، ومقاومة الشعب الفلسطيني واللبناني متراساً لحماية الجسد العربي في مواجهة التحديات المتعاظمة. وعلى أرضية الصمود هذه أمكن بلورة موقف عربي افشل عملياً المؤتمر الاقتصادي في الدوحة. والذي مارست الادارة الأميركية ضغوطاً مكثفة من أجل انجاحه، لكنها واجهت خيبة أمل كبيرة.

في العام الذي مضى يكون قد مر على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول قرن من الزمن، وفي العام القادم ستمر الذكرى الخمسون لتأسيس كيان اسرائيل الذي مثل التجسيد المادي للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين.

استطاع المشروع الصهيوني أن يحقق الكثير من أهدافه قفزة وراء قفزة ولم يتمكن العرب من دحره وايقافه، رغم كل التضحيات والبطولات والمقاومة. ولهذا بالتأكيد أسباب وعوامل خارجية وداخلية تحتاج إلى تحليل ودراسة معمقة جريئة وموضوعية لاستخلاص الدروس والنتائج للإعداد لمرحلة قائمة في الصراع المتواصل والمستمر الذي لن يستطيع انهاءه أحد باتفاقات وقرارات طالما أن أسبابه وجذوره قائمة ومستمرة.

تميز العام المنصرم باستمرار المقاومة من جهة واستمرار الهجوم المضاد من جهة أخرى حيث أغلقت اسرائيل كل الطرق باستثناء طريق الاستيطان والتهويد والعدوان فخلقت حالة شديدة من الاحتقان والتحفز فهل سيكون العام القادم عام الانفجار؟■■



شروط المراجعة الشاملة وأسس النهوض الوطني

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين

كثيرون هم الذين اجتهدوا وكتبوا عن أزمة العمل الوطني الفلسطيني والعربي، وعلى مدار السنوات الماضية، ومنذ خروج م.ت.ف من بيروت عام ١٩٨٢، والاجتهادات لا تنقطع في تفسير أزمة العمل الوطني ومآلها .. ارتباطاً بتطور الأحداث وطغيان شروطها وافرازاتها.

ورغم أن الكثير من هذه الاجتهادات قد حذرت مراراً من تشكل مظاهر سلبية خطيرة وتداعيات غير محسوبة لمسار العمل الوطني الفلسطيني.. إلا أنه وقع المحظور. وحدثت الصدمة، ووصل القطار الفلسطيني إلى محطة أوسلو، تلك المحطة التي أحدثت تغييراً نوعياً في طبيعة التعاطي والمواجهة مع الكيان الصهيوني.. وقد كانت هذه المحطة محصلة وتوويجاً لمسار طويل سياسي ودبلوماسي تخللته محطات خطرة، وممرات ودهاليز بدا فيها العمل الوطني الفلسطيني يسير في شبكة اتفاق لا يدرك البعض نهاياتها.. وربما تفاجأ البعض أن تكون نهاياتها مدينة أوسلو..!! بكل ما تحمله تلك النهايات من دلالات استراتيجية وتاريخية وسياسية على الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ومنذ اتفاق أوسلو الذي وقع في الظلام بعيداً عن عيون الشعب الفلسطيني والعربي، وأزمة العمل الوطني الفلسطيني تتفاقم وتتدحرج ككرة الثلج، وتكبر معها اشكاليات وأسئلة كبيرة تطال الرؤية والسياسة والموقف والممارسة داخل وخارج الوطن..

إزاء هذا الوضع الفلسطيني العربي قد لا نحتاج إلى عناء كبير في اكتشاف أننا نعيش مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الأمة العربية ـ والكيان الصهيوني.. وهي مرحلة نعتقد أن الأمة العربية بأسرها قد ولجتها مع توقيع اتفاق أوسلو ـ وقد احتاج الوصول إلى أبواب هذه المرحلة التي نعيش السير طويلاً لقطع مسافة زمنية بدأت من محطة خروج م.ت.ف من بيروت حتى محطة حرب الخليج الثانية فمؤتمر مدريد.. فاتفاق أوسلو ووادي عربة.

وقد تفاعلت أحداث وتطورات محلية وعربية ودولية ساهمت في انتاج وضع عربي نوعي سمح بدخول الصراع العربي-الاسرائيلي مرحلة سياسية نوعية تختلف عن سابقتها، وإن كانت نتائجها الكارثية لا تختلف كثيراً، فتعاقب مراحل النضال الوطني العربي ضد الكيان الصهيوني كانت نتائجها ومحصلتها النهائية الاخفاق والهزيمة..

فما هي سمات المرحلة الراهنة وكيف تكونت..؟

أولاً: لقد شكل انهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي، وانتصار الرأسمالية العالمية وسيطرة الامبريالية الأمريكية المعادية لقوى التقدم والحرية والاشتراكية، أهم سمات المرحلة الراهنة حيث أضحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن الذي يشكل المرجعية السياسية الطاغية والظالمة لكل النزاعات والحروب الوطنية في ظل غياب القطب الآخر المتمثل بالاتحاد السوفييتي سابقاً.. مما جعل القضية الوطنية الفلسطينية والقضايا العالمية العادلة عرضة للضغوط والعدوان الأمريكي الجائر.

ثانياً: لقد دشن الانقسام العربي الذي أحدثته حرب الخليج الثانية والتي قادها الغرب والامبريالية الأمريكية حجر الأساس في تشكل وتكون المرحلة الراهنة بخصائصها الفلسطينية والعربية ـ ذلك الانقسام الذي استهدفت منه

الامبريالية الأمريكية اضعاف الموقف العربي وتدمير قدرات الأمة الاقتصادية والعسكرية، وخلق الظروف المناسبة لتواجد عسكري في المنطقة بشكل دائم وبما يسمح بتهديد النظام الاقليمي العربي وضرب مقوماته وركائزه، واستبداله بمحميات قطرية متفرقة... وكانت نتائج هذه السياسة اضعاف الحالة العربية إلى أدنى مستوى لها، وانكفاء القطرية العربية على نفسها، والصراع مع حالها.

وبالمحصلة كان الدور الأمريكي يستهدف سوق البلدان العربية إلى دائرة الفعل والسياسة الأمريكية لتحصد نتائج هزيمة العرب في حرب الخليج الثانية، ولم يكن مؤتمر مدريد إلا في هذا السياق المرسوم الذي دشن بداية ما يسمى العملية السلمية في المنطقة بعد كامب ديفيد. وبدا أن هناك انعطافة عربية نحو المجهول.. ولكن في سياق رؤية ومسار ومرحلة جديدة.

ثالثاً: شكلت أوسلو، ووادي عربة، بما ترمز إليه من اتجاه عام عربي رسمي للتصالح مع الكيان الاسرائيلي أهم معالم المرحلة الراهنة، حيث لعبت م.ت.ف ما قبل مدريد وما بعده أدواراً سياسية من شأنها أن تعبر عن توجهات ورؤى سياسية في كيفية ادارة الصراع مع العدو الصهيوني.. بل اتجاهاً تصالحياً معه تحت أوهام النظرة الخاطئة والتحليل السطحي والمصالح الطبقية، فكانت القفزة نحو مدريد، وتباعاً وفد فلسطيني في اطار الوفد الاردني، وجولات التفاوض الفلسطينية الاسرائيلية في واشنطن. ومن ثم انفصال المسار الفلسطيني عن المسارات العربية تحت وهم أن العرب سباقون إلى التصالح مع الكيان ؟ وحل مشاكلهم معه. في حين أن التفاوض الحقيقي يجري في دجى الظلام في أوسلو.. حيث تلد السياسة الرسمية لـ م.ت.ف أخطر وأول اتفاق فلسطيني اسرائيلي في تاريخ الصراع له نتائج كارثية استراتيجياً ومرحلياً.. مما يفتح الباب على مصراعيه أمام سمات وخصائص مرحلة جديدة بكل تناقضاتها وافرازاتها وتشابكاتها.

وربما يطول الحديث عن سمات وخصائص المرحلة الراهنة، ولكن التجلي الأبرز لها هو انتصار الدولة العبرية، ووقوع الهزيمة العربية التي رتبت اعترافاً رسمياً بالكيان الاسرائيلي وبحدوده في فلسطين.

في ضوء ذلك يبرز السؤال الكبير ماثلاً أمام الجميع.. لماذا حدثت الهزيمة..؟ ولماذا لم نحقق الإنتصار؟

لقد مضى على تأسيس المشروع الصهيوني مائة عام. وطيلة هذه السنوات والمشروع الصهيوني يحقق أهدافه واحداً تلو الآخر... ويلحق هزائم متواصلة بالأمة العربية وبمشاريعها الوحدوية والنهضوية... ومن حق المواطن العربي الذي يكتوي بمرارات الهزيمة أن يعي لماذا استمرت الهزيمة؟... ولماذا الاخفاق العربي.. ولماذا اغتصبت كل فلسطين رغم استمرار وتواصل ثورات الشعب الفلسطيني ومقاومة وتضحيات الأمة العربية؟

إن الاجابة على هذا السؤال وتفرعاته تحتم المباشرة في احداث نقلة نوعية في طرائق تفكيرنا. وإحداث عملية مراجعة واعية سياسية نظرية فكرية... وفي إطار الممارسة والفعل الوطني المباشر...

غير أن أي مراجعة يجب أن تبدأ أولاً: بالاعتراف بالهزيمة كمعطى موضوعي... وثانياً ضرورة مقاومة الهزيمة التي ليست قدراً محتماً على الشعب العربي....

وفي ذات الوقت فإن أي مراجعة لاتجيب على سؤال الهزيمة المركب والشائك لايمكن أن تصل إلى مدياتها المرجوة... لأن مساحة السؤال تمتد من بداية المشروع الصهيوني في بازل إلى اتفاق الاذعان في أوسلو.. مروراً بكل الهزائم العربية...

ومن نافل القول أن الجرأة والشجاعة في تناول التجربة تقتضي الاعتراف بالهزيمة كنتاج للأخطاء والخطايا والمثالب والتخلف وغياب الوعي، وفقدان البصيرة، ونزعات التخلف وغيرها، ولايجب أن تعيق هذه الجرأة اي احساس بالكبرياء أو السماح لبعض المشاعر والأفكار أن تسود عند البعض حين يقدم على المراجعة من نوع الحرج، والعناد... التشبث بالأخطاء حتى لاننشر غسيلنا أمام الآخر... فالاعتراف بكل أمراضنا وأخطائنا وخطايانا وتخلفنا وجهلنا بذاتنا وبالآخر هي من أسباب وشروط ومقومات المواجهة الواعية والقادرة على تحقيق التوازن والتفوق على الآخر...

ثانياً: من هنا تستدعي المراجعة درجة عالية من الموضوعية والحيادية، واستخدام المنهج العلمي والتاريخي لفهم واستيعاب عناصر التجربة وتكويناتها بشموليتها ودقائق أحداثها ارتباطاً بالزمان والمكان والخصائص لكل مرحلة، ولكل تطور في العملية الصراعية.

ثالثاً: اساس آخر لابد من توفره لعملية المراجعة... حتى يتحدد منذ البدء اطار المراجعة وهو هدف المراجعة... و هذا عنصر اساسي من عناصر المحاكمة العلمية والموضوعية فليس هناك مراجعة لذاتها أو بدون هدف، وهي ليست ترفاً سياسياً أو فكرياً أو عملية تاريخ بقدر ما هي عملية مقاربة موضوعية بين معطيات الواقع الموضوعي في الظروف الملموسة وبين الرؤى والبرامج والسياسات والمواقف والأفعال. بين الامكانيات وبين الواقع.

.وعليه فالمراجعة تستهدف الوصول إلى نتائج واستخلاصات سليمة تحدد الخبرات والدروس، وترسم ملامح الرؤى الجديدة، والسياسات والأفعال المستقبلية التي تستجيب لمتطلبات العمل الوطني الفلسطيني في اللحظة الراهنة.

وعلى القائمين بعملية المراجعة أن يدركوا أنها عملية معقدة ومتشابكة في عناصرها بمقدار تعقد وتشابك القضية الفلسطينية العربية، فهي عملية واعية وهادفة وجريئة تستهدف التجربة بكل عناصرها التاريخية والسياسية والكفاحية والبنية الفكرية والنظرية السائدة إن على صعيد الذات أو على صعيد الخصوم والأعداء..

رابعاً: وحتى تكون المراجعة موضوعية وهادفة لابد من شموليتها فهي من ناحية عملية استحضار الوقائع التاريخية والراهنة ضمن الظروف الملموسة.. ومن ناحية ثانية فهي دراسة ورؤية عميقة لطبيعة العدو، وكشف كنهه عبر التغلغل في نشأته وتطوره وراهنيته.

والحديث عن شمولية المراجعة يعني وعي الذات، وقدراتها، وامكانياتها ومنسوب تطورها وفحص الرؤى والسياسات والبرامج والمواقف، ومدى التطور أو التراجع الذي أصابها ارتباطاً بمدى التطور أو التراجع أو التجذر الذي أصاب رؤى وسياسات العدو الصهيوني، كما يتطلب الأمر فحص الأهداف القريبة والبعيدة للطرف الفلسطيني والعربي، والأهداف القريبة والبعيدة للعدو الذي نواجهه. وتفحص حالة التحالفات التي يبنيها الآخر، والتحالفات التي يبنيها الطرف العربي والفلسطيني.

لم يعد مقبولاً أو مسموحاً أن تفسر الهزيمة واستمرار تداعياتها واثقالها على أساس ان العدو متفوق عسكرياً وتكنولوجياً، وأن امريكا في ظهره. هذا التفسير يجب تخطيه كونه ليس كافياً للإجابة على سؤال لماذا الهزيمة المتواصلة رغم أن القوة العسكرية المادية العربية وبحدود نسبية متوفرة في الواقع، وأن هناك امكانيات صمود ومجابهة لاتفتقدها البلدان العربية.

خامساً: بيد أن الأمر يتجاوز هذا التفسير السطحي، مما يطرح على بساط البحث عناوين أخرى وأسباب أخرى لابد من الوقوف أمامها من نمط القيادة ووعيها وتفكيرها وكفاحيتها وادارة وتنظيم وتعبئة الجماهير، إدارة الصراع سياسياً وعسكرياً واعلامياً وثقافياً، العلم والوعي بالآخر الذي نجابهه، النظام العربي ومستوى أهليته وتطوره كأداة للصراع مع الكيان.. الديمقراطية ومستوى حضورها في الواقع العربي والفلسطيني. طرائق التفكير والمعالجة، وسبل البحث والمراجعة، والمؤسسات التي تشكل حوامل البنية المجتمعية.

إن هذه العناوين قابلة للفحص والمراجعة والدراسة وهي بمحصلتها مقاربة موضوعية بين مستوى تطورنا، ومستوى تطور الآخر، بين العدالة والباطل في محتوى الصراع وبين الضعف والقوة، ضعف العدالة، وقوة الباطل، بين تخلف الذات وتقدم الآخر.

فقد اصبح ضرورياً أن نتعرف على عدونا بالتوغل في ماهيته وتكوينه وأهدافه وامتداده

ومخاطره ووظيفته، فالأغلب أن هناك ثقافة سائدة ومسطحة عن العدو لاتتعدى حدود أن العدو متفوق علينا عسكرياً وتكنولوجياً. وهي اختزال لماهية العدو الحقيقية وبرغم أن مراكز البحث والدراسات قد أولت اسرائيل بالبحث والدراسة... إلا أن جملة من الحقائق تتعلق بالعدو لم تكتشف بعد.. أو أن أسباب وغرائز عاطفية ساهمت في تغييب الكثير من الحقائق، صحيح أن اسرائيل عدو متفوق عسكرياً وتكنولوجياً، ولكنه يحمل من أسباب التفوق الأخرى ما نجهله، ويجب البحث عنها ابتداء من اسرائيل كمشروع استعماري، ثم اسرائيل كمشروع استيطاني، ومن ثم اسرائيل بابعادها المركبة التوراتية والعلمانية، والديمقراطية والعنصرية والطائفية واسرئيل القوة الاقتصادية والانتاجية...الخ.

سادساً: وإذا كانت موضوعية وعلمية وشمولية المراجعة من الأسس التي يجب توفرها لغرض البحث... فإن الديمقراطية وجماعية المراجعة هي أساس علمي وموضوعي آخر لابد من توفره في عملية المراجعة... فالمسؤولية عن الهزيمة ليست مسؤولية قيادة فردية فحسب إنما هي مسؤولية جماعية، ومسؤولية فلسطينية وعربية... وعليه فإن المراجعة يجب أن يشارك فيها الأفراد من كتاب ومفكرين ومثقفين، وهيئات ومراكز بحث ودراسات، وقيادات حركة التحرر العربية التي تحملت عبء التصدي للغزوة طوال نصف قرن، كما يجب إجراء حوارات وخلق حالة جدل ونقاش في اطار من الوعي والممارسة الديمقراطية تتناول مفاصل التجربة الطويلة للوصول إلى أهم الدروس والخبرات.

من هنا تنشأ ديمقراطية وجماعية المراجعة كونها ليست مسؤولية فصيل فلسطيني لوحده أو نظام عربي بعينه، أوهيئة سياسية معينة، إنما هي مسؤولية جماعية ودور جماعي هادف يبحث عن الحقيقة في كل زوايا التجربة الشاملة، بهذا الفهم للمراجعة تتشكل الرؤية الجماعية للمراجعة وتتأسس مقدمات الوعي الجماعي لطرق المواجهة في المرحلة الراهنة.

شروط وأسس المواجهة مع العدو في المرحلة الراهنة...

أولاً: منذ البداية قلنا يجب أن نبتعد عن نزعاتنا العاطفية وأهوائنا الارادوية التي حكمت في كثير من الأحيان أداءنا وفعلنا ومواقفنا وبعض رؤانا. فقد دللت التطورات ومسارات الأحداث والوقائع الراهنة إلى غرق قيادة حركة التحرر العربية بأنظمتها وفصائلها وأحزابها في خضم النزاعات والأهواء والغرائز والمصالح المتناقضة.. مما أوجد ديكورات جبهات مواجهة لم ترتقِ إلى مستوى المواجهة الحقيقية الواعية

● إن أي مراجعة يجب أن تبدأ أولاً بالإعتراف بالهزيمة كمعطى موضوعي.

● إن المراجعة المطلوبة يجب أن تكون ديموقراطية وجماعية فهي ليست مسؤولية فصيل فلسطيني لوحده وإنما مسؤولية جماعية فلسطينية عربية.

والجادة والمسؤولة. فالشعارات السياسية والعاطفية سبقت أحياناً كثيرة الرؤية الواعية لمسار المواجهة مما ولّد تناقضاً صارخاً بين الشعار والواقع، بين صحة الشعار كمبدأ، وبين القدرة على تحقيقه في الواقع.

ولايجب أن يخالجنا أي خجل في القول أننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بأن نستخدم العقل، ونُعمِل الفكر، وأن نوظف الوعي الجماعي الفلسطيني العربي في عملية الصراع ضد الكيان الصهيوني للإرتقاء نحو الصيغ الأفضل والأكثر قرباً من تحقيق الأهداف، فالمواجهة مع الكيان الصهيوني ذات أبعاد حضارية شمولية بدءاً من الوعي الكلي والتطور بمنحاه الفكري والمادي والاقتصادي والانتاجي والعسكري، ومن ثم الثقافي والروحي والتاريخي... وهي عملية صراعية بين مستويين من الوعي والتفكير... ومستويين من التطور ومستويين من الممارسة.

كما يجب الاعتراف أن المستوى الذي أدرنا به الصراع من الوعي والتطور والممارسة لم يكن كافياً ليحقق الانتصار... ولكنه رغم ذلك أبقى ومازال يبقى على ممانعة فلسطينية وعربية جديدة ترفض الانصياع أمام تقدم وتوسع المشروع الصهيوني.. مما يجعلنا نقول إن هناك أساساً يمكن الارتقاء به نحو الأفضل من واقع الممانعة إلى واقع التصدي والهجوم.

كما أن استخدام العقل يحتم علينا توظيف مستوى الوعي، والارتقاء به من الوعي النخبوي إلى الوعي العام الذي يمكن تجسيده في حالة فلسطينية عربية نوعية في مواجهة حالة اسرائيلية امبريالية، الأمر الذي يعني اجتراح الامكانية، والقدرة، والشروط. لتسخير امكانيات الأمة العربية في العملية الصراعية... وخلق بنية مواجهة شاملة وصلبة ترتكز على الحالة العربية الأكثر تطوراً ووعياً ووحدة والتي تنزاح من أمامها اسباب الضعف والتخلف.

والمواجهة مع الكيان الصهيوني هي عملية تصدي شمولية وكلية، لاتنحصر في ميدان بذاته، أو في شكل نضالي محدد، أو في ظرف زمني معين، أو في موقع جغرافي دون غيره.. فالأمة العربية تختزن من الامكانات البشرية والمادية الاقتصادية، ومن المخزون التاريخي والروحي والقومي ما يؤهلها لتأسيس بنية مواجهة شمولية تتخطى حدود المواجهة الكلاسيكية حتى ينفتح الصراع على كل الميادين وبكافة الأشكال الممكنة وفي كل الظروف والمواقع والجغرافيا المحيطة والمتداخلة.

ثانياً: إن بداية الاقتراب من الانتصار... بل بداية تحقيق البديل الوطني والقومي لما هو قائم الآن أي ما يسمى بالعملية السلمية بشروطها الظالمة وتداعياتها المجحفة حق التشبث بالأهداف والمبادئ والثوابت الوطنية والقومية، واستمرار الايمان والقناعة بحتمية زوال الغزوة الصهيونية الاستيطانية مهما توسعت ومهما تمادت في عدوانها. كونها لحظة تاريخية مارقة على الزمن والتاريخ العربي، وسوف يتعداها التاريخ كما تعدى كل الغزوات السابقة، كون الصراع صراعاً موضوعياً وتاريخياً مفتوحاً على مصراعيه لايتوقف إلا بزوال الغزوة واندثارها... واستمرار الغزوة هو استمرار للتناقض الموضوعي بين مجموع الأمة ومجموع الكيان...

بدون التشبث بالأهداف الوطنية والقومية، وبدون الايمان الراسخ بزوال هذا السرطان الصهيوني، لايمكن البدء بطرح البديل الوطني القومي للمواجهة. بل إن هذا يحدد طبيعة البديل والمواجهة، وتبنى عليه الرؤية والسياسة والممارسة الثورية والواقعية.

إن التفريط بالأهداف الوطنية والثوابت، هو تراجع وانهزام أمام الغزوة وانسحاب من مواجهتها مما يسهل عليها أن تتقدم إلى أبعد من فلسطين الجغرافية إلى جغرافيا عربية وكيانات ومؤسسات وأحلاف تشكل تهديداً دائماً لجسم الأمة العربية ووجودها. وهنا تكمن أهمية الوعي بأن خطر الصهيونية يمتد إلى مجموع الأمة وليس جغرافية فلسطين وسكانها.

ثالثاً:

التشبث بالوحدة العربية، والعمل العربي القومي، عنصران أساسيان من عناصر مواجهة الكيان الصهيوني، فالقوة المادية والبشرية والروحية تكمن في الوحدة العربية والنظام العربي القومي. من هنا فإن المرحلة السياسية التي تمر بها القضية الوطنية الفلسطينية والأمة العربية من تحديات ومخاطر تستدعي اعادة الاعتبار للبعد القومي للقضية الفلسطينية بعد أن قذفتها نزعات القطرية إلى أبعد مسافة عن الاطار والمحيط القومي العربي، مما جعلها فريسة الفكر والممارسة القطريين، ووضعها وجهاً لوجه أمام الاستفراد الاسرائيلي الأميركي.

وعليه تقتضي المرحلة وضروراتها أن توجد الصيغ والبرامج المناسبة للربط الجدلي بين المهام الوطنية الفلسطينية، والمهام القومية العربية في إطار المعركة الواحدة... بين الدور الفلسطيني/ سن الرمح. وبين الدور العربي/ جسم الرمح المنطلق نحو جسم الكيان

الصهيوني.

وعلى هذا الأساس لابد من إعادة الاعتبار للعمل القومي العربي باتجاه توفير مقومات وأسس التقارب العربي/ العربي. وتحقيق التضامن العربي على طريق الوحدة العربية. وربط العمل القومي العربي بالقضية الفلسطينية سياسياً واعلامياً وكفاحياً وجماهيرياً باتجاه تعبئة الطاقات العربية لمواجهة الغزوة الصهيونية للوطن العربي والتي ابتدأت بفلسطين.

أما على الصعيد الفلسطيني فإن المرحلةالسياسية الراهنة تلقي بثقلها وظلالها الكبيرين علينا نحن الفلسطينيين مما يتطلب وعياً ومسؤولية عاليين في التعاطي مع معطيات المرحلة لأجل إدارة الصراع بأعلى كفاءة ودراية. ولأجل البرهنة أننا نستحق الحق، ونستحق فلسطين عن جدارة، وليس الحق المجرد والعدالة والشرعية التاريخية فحسب.

وفي هذا المجال تقع علينا مسؤولية مايجب عمله وفق رؤية سياسية نظرية للصراع ولطبيعة المرحلة التي نعيش. بيد ان الأمر يحتاج إلى فحص واستطراد في هذا المجال أكبر مما تسمح به هذه المقالة. مما يجعلنا نتناول التوجهات الأساسية في هذه المرحلة فلسطينياً والتي تحكم مسار أفعالنا ونشاطنا الثوري والوطني ضمن سياق الحراك السياسي والاجتماعي للمرحلة.

أولاً: إن الاعتراف بأن اتفاق «أوسلو» قد تحوّل إلى وقائع على الأرض ضمن منظومة سياسية اجتماعية هيكلية، بل ضمن كيان هزيل لايرقى حتى إلى صيغة الحكم الذاتي... لايعني أن ابواب الصراع قد اقفلت أمام الشعب الفلسطيني وأن لاخيارات أمامه إلا هذا الطريق.. فالوقائع أيضاً تثبت وتقول بأن الاحتلال باقٍ، والأرض مغتصبة، والاستيطان على قدم وساق. والقدس تهود، والشعب الفلسطيني يعاني ويكابد الأمرين من الاحتلال والسلطة الفلسطينية. هذا مشهد، ومشهد آخر هو الممانعة القائمة والمقاومة مستمرة. وقادم الأيام يُخبئ الكثير... في ضوء ذلك يتبدى أمامنا طريق المقاومة والنضال بكافة أشكاله دون استثناء لوقف تداعيات العملية السلمية المجحفة والظالمة بحق شعبنا. ولدفع النضال الفلسطيني لدوائر أكبر وأوسع انتشاراً في مواجهة الاحتلال.

ثانياً: لقد خلق اتفاق أوسلو... ووقائعه على الأرض تناقضاً داخلياً أرقى في عمقه وحدته من أي تناقض ثانوي ساد طيلة سنوات الثورة الفلسطينية... وهو تناقض في اطار الشعب الفلسطيني، سلطة ومعارضة بين اصحاب أوسلو ومعارضيه، بين فئات اجتماعية فاسدة، وأخرى مسحوقة، بين ارتهان للاحتلال، وتحدٍّ له... هذا التناقض له ديناميات متحركة ومتداخلة ومتشابكة تغذيها حرارة الأحداث المتجددة، وانسحاق الفئات الاجتماعية المختلفة في الوطن المحتل جراء ممارسات الاحتلال بشكل أساسي، وممارسات السلطة بشكل آخر.

> **● في ضوء فهمنا للتناقض تعلو وحدة الشعب الفلسطيني فوق كل المهام على أساس المواجهة والتصدي للإحتلال.**
>
> **● بدون التشبث بالاهداف الوطنية والقومية وبدون الإيمان الراسخ بزوال هذا السرطان الصهيوني لايمكن البدء بطرح البديل الوطني القومي للمواجهة.**

وإذا كان التناقض الثانوي القائم موضوعياً بحكم افرازات المرحلة واتفاقات الاذعان... فإنه ذاتي في نفس الوقت تغذيه وتتحكم في مدياته ووتائره ودينامياته إلى حد بعيد القوى الممثلة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من فصائل موالية وفصائل معارضة وأحزاب ومستقلين، مما يحتم على هذه القوى أن ترى مدى الخطورة في استمرار هذا التناقض، أو امكانية دفعه إلى مرتبة التناقض الرئيسي أو استبداله به. وإذا كان هناك مجال للقول بوجود نزعة سائدة تحاول أن تقلل من مخاطر التناقض الثانوي وتجاهله تماماً. ولاترى أساساً موضوعياً له في محاولة للتماهي بين القطبين المتناقضين.. فإن النزعة التي تبالغ وتستعظم التناقض الثانوي والمطالبة باستبداله بوعي، وبدون وعي بالتناقض الرئيسي تشكل خطراً فادحاً على وحدة الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة.

من هنا تتبدى أهمية استخدام العقل، واعمال الفكر، وتوظيف حصيلة الوعي في إدراك التناقض الرئيسي القائم مع الاحتلال، وأن لانسمح بالتناقض الثانوي بالتحول إلى مرتبة التناقض الرئيسي طالما بقي الاحتلال قائماً على الأرض والصدور وقابضاً على كل شيء.

إن التجربة علمتنا كيف يجب أن ندير الصراع مع الاحتلال، وكيف ندير دفة الصراع مع سياسات وممارسات السلطة وبأي اتجاه وفي أي زمان وبأي مكان..

ثالثاً: في ضوء هذا الفهم للتناقض تعلو وحدة الشعب الفلسطيني بكافة قواه وقطاعاته الاجتماعية فوق كل المهام على أسس المواجهة والتصدي للاحتلال، فالوحدة تتجسد بداخلها القوة والقدرة، والممانعة والتحدي، وتنمو بداخلها أسباب ومقومات الانتصار، وتتبدد أسباب الضعف، والوحدة الوطنية ليست نزعة عاطفية وتقديسية بقدر ما هي حاجة وضرورة وطنية وتاريخية تتشكل في داخلها مقومات الوطن والشعب والأمة والتراث والتاريخ... وبقدر ما هي ضرورة وحاجة لمواجهة تحديات المرحلة حيث المخطط الاسرائيلي يستهدف تفتيت الشعب الفلسطيني وتمزيق قواه الحية، وإدخاله في دائرة من الصراع والاقتتال الدموي بغرض اضعاف مقاومته لكل سياسات وممارسات الاحتلال وصيغ الارتباط والقبول به خياراً قسرياً وكأمر واقع.

رابعاً: وفي ضوء الايمان الراسخ بضرورة وحدةالشعب الفلسطيني، فإن مهمة بناء م.ت.ف على اسس سليمة، وتقويم دورها، وتصويب توجهاتها، هي المهمة الأساسية لمجابهة التحديات والمخاطر الجدية التي مازالت تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية جراء اتفاق أوسلو وتداعيات تطبيقاته، ذلك ان م.ت.ف هي التجسيد الحي لأمال وطموحات وحلم الشعب الفلسطيني في العودة والتحرير والدولة... وهي الكيان السياسي والمعنوي الذي يسكنه ملايين الشعب الفلسطيني في الشتات وفي داخل الوطن المحتل. كما هي الاطار الذي يجمع تحت مظلته القوى السياسية الكفاحية والاجتماعية.

وإعادة م.ت.ف يجب أن تبدأ من اتضاح الرؤية لوظيفتها ولدورها التاريخي في الصراع المفتوح مع الكيان الصهيوني، مما يتطلب العمل على توفير الأسس السياسية والتنظيمية والديمقراطية لإعادة بنائها كي تستطيع التصدي لدورها ووظيفتها.

وتبدأ هذه الأسس من ضرورة الحفاظ على ميثاقها الوطني الذي يعالج القضية الفلسطينية من منظور تاريخي واستراتيجي، هذا الميثاق الذي تمت مقايضته بوعود وهمية وأضاليل خادعة. وكي تصبح م.ت.ف الاطار الحقيقي لصراع ديمقراطي سياسي اجتماعي بين القوى المختلفة وفئاتها الاجتماعية يجب أن تسود الديمقراطية في هيئاتها وأطرها وتكويناتها السياسية والادارية والتنظيمية وفصل دورها ومؤسساتها عن دور ومؤسسات سلطة الحكم الذاتي.

بيد أن الديمقراطية هي حاجة موضوعية لحياة وحيوية الشعب الفلسطيني، فما من شك بأن دخولها إلى كل مؤسسات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية... وإلى كل نقابة، واتحاد، ومنزل وحزب وجمعية سيضع الشعب الفلسطيني أمام عملية تحول نوعية في تطوره، ووعيه، وخياراته، وطرق واشكال نضاله وأدائه الثوري.

خامساً: ارتباطاً بهذه الرؤية، وحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة قواه في إطار م.ت.ف وبقاء التناقض الرئيسي مع الاحتلال، ومواجهته كخيار موضوعي لابديل عنه، تتبدى أهمية وعي خصوصيات تجمعات الشعب الفلسطيني كابعاد شخصية واحدة، تحكمها ظروف موضوعية مختلفة، والواقع أن كل تجمع

فلسطيني يعيش في عالم موضوعي «واقعي» خاص به، تحكمه معطياته السياسية والجغرافية والقانونية والاجتماعية، ومعطياته الحياتية بمعناها الأشمل. فحياة التجمع الفلسطيني في مناطق ٤٨ بعلاقاته القسرية مع السلطة الاسرائيلية وقوانينها ونظمها، وبعلاقاته بالبعد العربي المقصورة على الانتماء الوجداني والنفسي والقومي ليست هي ذات الخصوصية للتجمع الفلسطيني في الضفة والقطاع ولا التجمع في الأردن أو لبنان أو سوريا..

ورغم أن هذا التوزع والتشتت للشعب الفلسطيني حالة سلبية مرفوضة ونتاج عملية تهجير وتشريد قسرية عن الوطن. إلا أن هذه الحالة في سياق الكفاح ضد الكيان الصهيوني يجب تحويلها إلى ميزة ايجابية يجري توظيفها واستخدامها برؤية واعية لإفقاد العدو مقومات استقراره وسلامه. ويجعله يواجه اشكالات جدية مختلفة ومتجددة ومتعاقبة من قبل تجمعات الشعب الفلسطيني.

إن وعي كل تجمع فلسطيني لخصوصيته ولدوره ومهماته النضالية ضمن الأهداف الاستراتيجية الناظمة لحركة وفعل الشعب الفلسطيني واشكال نضاله المتنوعة، تجعل من كل تجمع فلسطيني أشبه بمخزون احتياطي لطاقات الشعب الفلسطيني تدفع إلى المواجهة في ظروف المكان والزمان المناسبين.

على هذا الأساس يجب رؤية نضال شعبنا في مناطق ٤٨ بإعتبارها رافداً من روافد الفعل الوطني والقومي المتعدد الأشكال، وعلينا دعمه وتطويره ليصبح بعداً آخر للنضال الوطني. فالنضال في سبيل الحفاظ على الهوية القومية والوطنية والثقافية لفلسطينيي ٤٨ هو نضال ضد الاندماج وضد الأسرلة، بل إن هذا النضال يضع الكيان وجهاً لوجه أمام افتضاح عنصريته، وفقدان المساواة، وكذب الديمقراطية.

إن حفاظ الكيان على عنصريته وطابع دولته «اليهودية» سوف يدفع فلسطينيي ٤٨ إلى تشديد النضال وإعادة صياغة الأهداف والمهام وفق الظروف الملموسة، ووفق الخصوصية لهذا الجزء من شعبنا... وعلينا أن نعي هذه الخصوصية، وهذه المهام، بما يعيد هذا الجزء من شعبنا إلى الارتباط بقضيته الوطنية والقومية. وعلى أساس الدعم السياسي والمعنوي والمادي، وإعادة الاعتبار لدوره المنسي طيلة السنوات الماضية...

سادساً: ضمن الرؤية الشمولية فإننا ننظر إلى دور الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من منظار واقعي موضوعي، فمن ناحية مازال هذا الجزء من شعبنا يرزح تحت الاحتلال باشكال مختلفة. ومن ناحية ثانية فإن هناك طموحاً عالياً لبناء مجتمع فلسطيني متطور تلعب فيه المؤسسات والديمقراطية دوراً رائداً في تقدم وصمود هذا الجزء من شعبنا... ومن ناحية ثالثة فإن خصائص هذا التجمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تفرض عليه أن يصيغ مهماته الوطنية والديمقراطية وفق ظروفه الملموسة والمتحركة، ومن هذه الزاوية فإن النضال الوطني ضد الاحتلال بكافة اشكاله سيكون خياراً طبيعياً في برامج ومهام القوى الوطنية والديمقراطية. وكذلك الحال فإن خصائص هذا الجزء من شعبنا ومعايشته لظروف سياسية مختلفة تفرض علينا رؤية المهام الديمقراطية من زاوية مساوية للنضال الوطني لبناء المجتمع الفلسطيني بأحزابه السياسية ومؤسساته الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والقانونية وعلى مختلف الصعد، ذلك أن مجتمعاً مؤهلاً بنيوياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً في إطار من الديمقراطية قادر على توظيف طاقاته ضد الاحتلال بكفاءة واقتدار، في حين أن مجتمعاً مفككاً ومتخلفاً يظل ضعيفاً وأداؤه دون المستوى الوطني والثوري اللازمين لمواجهة محتليه وقاهري إرادته.

على هذا الأساس تندرج أمام شعبنا في هذه المرحلة السياسية الراهنة مهمتان، مهمة النضال ضد الاحتلال، ومهمة النضال الديمقراطي لبناء المجتمع الفلسطيني على أسس ديمقراطية واشاعة الديمقراطية السياسية والاجتماعية في مسامات المجتمع الفلسطيني، هذه المهمة تفرض على القوى الوطنية الديمقراطية محاربة كل أشكال القمع والاضطهاد التي تمارسها أجهزة سلطة الحكم الذاتي ومحاربة كافة أشكال الرشوة والفساد الاداري والمالي. فهذا الشعب مفجر الانتفاضة، ومبدع وصانع أشكال النضال الوطني قادر أن يتخطى ظروفه القسرية التي أنشأتها اتفاقية أوسلو من ناحية، وممارسات الاحتلال من ناحية ثانية.

سابعاً: تظل قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، ولايمكن فصل حل القضية الفلسطينية برمتها بدون عودة اللاجئين إلى أرضهم.

لقد تعامل اصحاب أوسلو مع قضية اللاجئين باستخفاف ونكوص كما لو أن قضية الشعب الفلسطيني تنحصر وتتمركز في الضفة والقطاع. في حين أن ملايين المشردين والمعذبين الذين يقطنون المخيمات في الوطن العربي وفي الضفة والقطاع مازالوا يحلمون بالعودة إلى وطنهم ويرون أن حل القضية الفلسطينية مرتبط بعودتهم ودونها يبقى الصراع قائماً ومفتوحاً.

وعليه فموضوع اللاجئين رغم أنه واقع موضوعي يلقي بظلاله وثقله سياسياً واجتماعياً على البلدان العربية والأمم المتحدة. إلا أنه يبقى موضوعاً وطنياً مقدساً لايجوز التفريط به أو التنازل عنه تحت أية مبررات أو اعتبارات سياسية، فالشعب الفلسطيني على مدى خمسين عاماً رفض وتصدى لكل محاولات التهجير والتوطين على كافة مشاربها، وكَبُرَ على سياسات التذويب وطمس الهوية الوطنية، وظل محافظاً على هويته الوطنية القومية، وتراثه وتاريخه الوطني مستمداً منه فعله وحركته الوطنية والثورية.

وموضوع العودة هو البند الأول للشعار الناظم لـ م.ت.ف «حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية» بإعتباره المفصل الأساسي للقضية الفلسطينية. وأي قيادة فلسطينية لن تستطيع تجاوز هذا الحق مهما تعاظمت الظروف الموضوعية المحيطة بها أو خارت قواها، وتجوفت سياستها. فحق العودة كما هو مطلب وطني وسياسي فهو حلم أربعة ملايين فلسطيني في الشتات يتجدد مع كل معركة ضد الكيان، وكل طلقة رصاص، ومع كل عودة للتاريخ، وقصيدة وطنية، وبيت شعر أو مقالة. فخمسون عاماً من التشرد والشتات لم تقض على هذا الحلم المتجدد، وملايين اللاجئين في بلدان الشتات سيبقون يشكلون القوة الحية لاستمرار النضال الفلسطيني حتى يتحقق هذا الحلم المشروع.

ثامناً: القدس عروس فلسطين، وهي جزء لايتجزأ من فلسطين التاريخية والجغرافية والسكان، ومدينة العالم المقدسة، وموروثه الديني والروحي، فهي برمزيتها الاسلامية والمسيحية واليهودية محط أنظار العالم وموئل عاطفة وقلوب مليارات من البشرية.

وهي عاصمة فلسطين في الميثاق الوطني الفلسطيني ووثيقة الاستقلال والعدو يدرك معنى العلاقة المقدسة الدينية والروحية والمعنوية التي تربط سائر المسلمين والمسيحيين بهذه المدينة المقدسة، لذلك فقد عمل ويعمل جاهداً على ضمها وتهويدها وتدمير وتشويه معالمها الروحية والتاريخية عبر بناء المستوطنات بداخلها وبمحيطها وإجراء الحفريات والأنفاق، وعبر تدمير فنونها وتراثها العمراني وتدنيس مقدساتها بكل الطرق لإفقادها رمزيتها المقدسة ولإنهاء الارتباط الروحي والعاطفي بها، واسقاط الحجج من العالم الاسلامي والمسيحي بعودتها وعودةالسلام إليها...

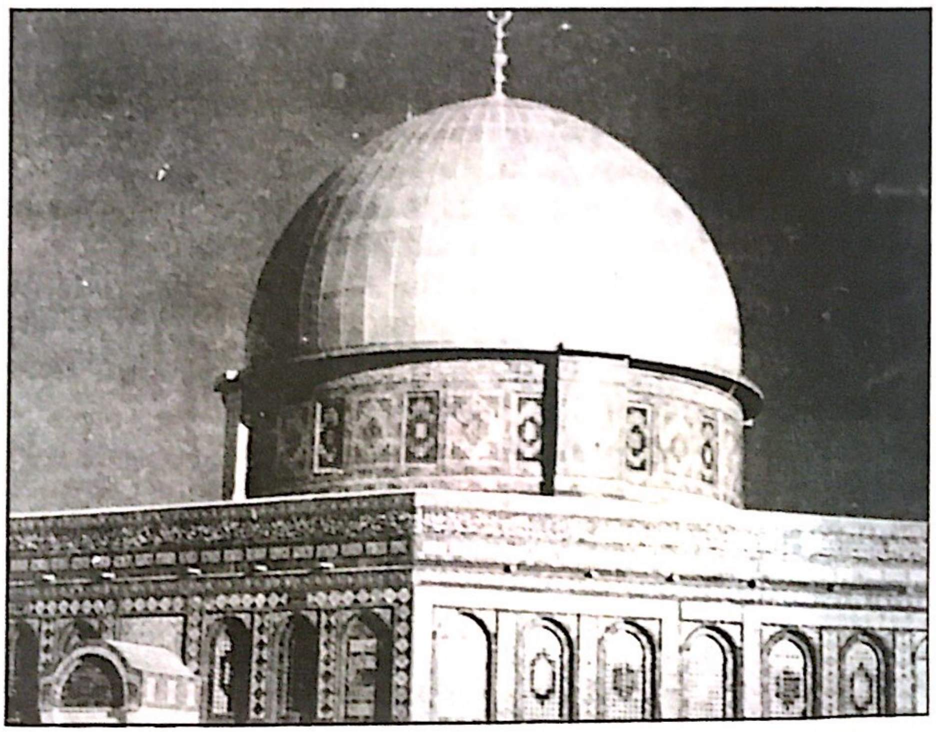
لكل ذلك فإن تشديد النضال الوطني في مواجهة المحتل سيكون أحد مهاميزه واندفاعاته هي قضية القدس، مما يحتم على القيادة الفلسطينية أن تجعل منها قضية العرب والمسلمين والمسيحيين، والعالم. تخاطب من خلالها كل ضمائر الشعوب، ونستحضر كل قرارات الأمم المتحدة بشأنها التي لم تعترف بضمها أو تهويدها. وتقام من أجلها الحملات السياسية والاعلامية والمؤتمرات العربية والدولية، ولأجلها يتم الدعم المادي والمالي لأجل المحافظة على وضعيتها التاريخية والروحية حتى يسودها السلام ■■

منظمة التحرير الفلسطينية

المأزق.. والمصير

أبو علي مصطفى

نائب الأمين العام
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



على امتداد عام ١٩٩٧ أضحت مفردة المأزق، سائدة في اللغة السياسية المعبرة عن وصف واقع الحال السياسي الفلسطيني، تارة يستخدمها من هم داخل السلطة لوصف مأزق عملية السلام! مأزق المفاوضات.. مأزق اتفاق أوسلو.. الخ، وتارة يطلقها من هم خارج السلطة، ومن المعارضة.

من داخل السلطة استخدمت المفردة، لا للبحث عن المخرج من المأزق، بل للاستنجاد في غالب الأحيان بالراعي الأمريكي، وفي أحيان بالحالة الاقليمية والعربية، بغرض حماية ما يُسمى عملية السلام، أو بمسعى لاقناع الداخل الفلسطيني بالدفاع عن الاتفاقات واعتبار التمسك بها بمثابة السبيل الوحيد للخروج من المأزق.

فاي مأزق الذي صنعته هذه السلطة بذاتها ولذاتها، وهي قد رصفت الطريق بكل مقدمات صناعة المأزق والتي حملها الاتفاق الأساسي، وما لحقه من اتفاقات.

وبسلوكها نهج التعاطي مع المسالة الوطنية من منطلق متدن، هي حقيقة سلكت طريق محاولة انقاذ ذاتها على حساب القضية الوطنية، وغلبت كل ما هو سلبي لصالح اتفاق لا يلبي الحدود الدنيا من الأهداف الوطنية.

بل وقزمت المسائل الكبرى من عناصر المشروع الوطني، لصالح عملقة اتفاق ولد بطبيعته قزماً ومأزوماً كنتيجة لقراءة قاصرة لمفهوم العدو.. ولمفهوم الصراع.. ولمفهوم السلام.. ولمفهوم الحل.. ولقانون التناقض الذي لا تختزله بالتأكيد مفردات العاجز. وعندما ندقق في عناصر الاستخدام التي نشأت عنها حالة التقزيم للمسائل الوطنية الكبرى، المكونة للبرنامج الوطني بمحدداته، نجد أن الحال تردى إلى الدرجة الموصوفة، وذلك باستبدال شعار الدولة بالحكم الذاتي، وتقرير المصير بتسليم مصيرنا لرغبة الاحتلال وشروطه، وحق العودة بإنشاء لجنة رباعية لتسهيل عودة حالات عائلية أو انسانية فردية (بتاشيرة)، وهي اللجنة التي توقفت بعد أربع دورات من عدم الاتفاق على تعريف النازح (صفة مشردي عدوان ١٩٦٧)، أما قضية اللاجئين منذ عام ١٩٤٨، فهذا شأن أصبح خارج النقاش.

وتوالت الاستبدالات، بما هو أسوأ، فميدانياً جرى تمزيق الوطن أرضاً وسكاناً إلى مناطق أ / ب / ج، الأمر الذي يذكرنا بألوان وخرائط اسرائيلية طرحت من قبل ايغال آلون منذ عام ٦٧، وهكذا بعد أن كانت الضفة وغزة وحدة جغرافية واحدة، جرى أولاً فصل الضفة عن القطاع، وتمزيق الضفة إلى جزر معزولة، واغلاق القدس، كما جرى تحويل حقنا بالاستناد للمصلحة الوطنية ولقرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى تفكيك المستوطنات وعدم شرعيتها، إلى حالة مطالبة بالوقف أو التجميد، وأخيراً التبطيء للاستيطان (كما تقترح الادارة الأمريكية)، اضافة إلى اعتبار «القدس عاصمة اسرائيل الأبدية» حسب المنطق الصهيوني.

كذلك استبدال الاستناد إلى العمق العربي،

بما يعنيه من واقع تاريخي حضاري، ثقافي، اضافة إلى ما يعكسه من خزين نفسي ومعنوي ومادي، وهو ما كانت تعبر عنه، وثائق وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية بدءاً من الميثاق الوطني وصولاً إلى قرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة في الجزائر (الدورة العشرون عام ١٩٩١) بالانعزال عن الحالة العربية، بل وعوملت بعض مواقعها الوازنة معاملة الشك والتساؤل والاشاعة، بقصد اخراج فلسطين من انتمائها العربي، واخراج العرب من قضية فلسطين.

يضاف لهذا وذاك استبدال الحالة الدولية، التي تجاوبت مع قضية فلسطين وحملت وثائقها وقراراتها، وخاصة المؤسسات الرئيسية، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، أو اللجان الأخرى المنبثقة عنها، الكثير من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، استبدلت كل هذه الكتلة من الهيئات والقرارات، بالرعاية والوحدانية الأمريكية من جهة، وبوحدانية قرار هو الأبعد عن القضية الفلسطينية وملتبس بمضامينه، نقصد قرار مجلس الأمن (٢٤٢).

واستبدل كل ذلك بمرجعية طرفين متفاوضين، لم يُعد لهما من مرجعية سوى موازين القوى في ظل غياب أية مرجعية قانونية دولية.

هذا بإيجاز الواقع الذي قادت إليه ما يسمى بعملية السلام؟ وإذ كنا عبر هذا التكثيف نشير إلى المسؤولية السياسية لفريق سلطة الحكم الذاتي، فإن هذا الواقع المر لا يلغي المسؤولية التي تتحملها قوى المعارضة الفلسطينية بكافة أطيافها، وخاصة القوى الديمقراطية، فهي أيضاً وعبر عجزها عن ردع سياسة التنازلات، أسهمت بتعميق المأزق والأزمة الوطنية، من خلال عدم قدرتها على الارتقاء بمستوى مجابهة مشاريع العدو الصهيوني وسياساته.

وهي بهذا وضعت البديل الوطني الديمقراطي في دائرة التساؤل، عن عدم فعله بمواجهة خيار فريق أوسلو، حيث اتسمت ممارسة قوى المعارضة بالتشتت والارتباك وطغيان الخلافات الثانوية، على عناصر وحدتها الأساسية.

وهي (أي قوى المعارضة) ان لم تتخط ذاتها وحساباتها الفئوية ومفاهيمها القاصرة، ودوائر ترددها وعجزها، باتجاه الارتقاء لمستوى اشتراطات الصراع، فإنها ستبقى تدفع الثمن الذي ستكون حصيلته من النضال الوطني الفلسطيني.

بمجموع هذه العناصر المكونة لسياسة المأزق، وبحصيلة فعلها وتفاعلها في ضوء الاتفاقات التي تولد عنها الحال الفلسطيني الراهن، قاد كل ذلك إلى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمكوناتها، بالسلطة في مناطق الحكم الذاتي المحدود، عبر الاستبدال التدريجي لمؤسساتها وصلاحياتها، بمؤسسات وصلاحيات السلطة، (مثال المجلس التشريعي)، بل وأكثر من ذلك بقصر العمل السياسي، على الداخل ومسؤوليات الداخل (الضفة والقطاع) سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

لقد قادت حصيلة هذه السياسة التقزيمية للمسائل الوطنية، إلى مصادرة مؤسسات منظمة التحرير، واستخدامها لفرض شروط العدو واملاءاته (من نوع الاعتراف بحق الكيان الصهيوني بالوجود، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني)، استجابة لما تريده المصلحة الاسرائيلية.

هذا الحال هو ما دعانا لأن نتقدم بالدعوة إلى فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن مؤسسات سلطة الحكم الذاتي والتزاماتها، جواباً على السؤال المفصلي.. ما العمل؟.

اننا على قناعة بأن هذه الخطوة، في حال اتمامها بالتوافق الوطني بين جميع التيارات والقوى السياسية، ستكون البداية للخروج من المأزق.. الذي وضعنا فيه أهل السلطة واتفاقات أوسلو، والمراهنات التي كشفت الوقائع هشاشتها.

ويبقى السؤال.. كيف نفهم هذه العملية، وطريق الوصول لانجازها؟.

بداية الجواب، انه لمن السذاجة السياسية بمكان، تصور أن هذه العملية تتم من خلال العودة إلى ذات التركيبات والمضامين والأشكال السابقة المعروفة، وخاصة من قبل فصائل أو شخصيات المعارضة الوطنية وبالذات من القوى الديمقراطية.

نؤكد على هذه البديهة لأن هناك من يعتقد، انه بمجرد عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية في الخارج، بعيداً عن هيمنة السلطة والاحتلال، أو في الداخل بحضور الجميع، أو بدعوة مجلس مركزي للاجتماع، أو المجلس الوطني للانعقاد بوضعهما الحالي، سيكون الجواب الشافي والدواء الوطني لما وصفناه من حال، فهو واهم.

الصحيح أن ليس هذا هو هدف المبادرة، ولا هذا هو الدواء لداء المأزق الشامل، بل ان دعوتنا تحمل أبعاداً أعمق من ذلك، انها خطوة نوعية في سياق رؤية أشمل، هدفها اعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، كعنوان وحدة فلسطينية / سياسية وكفاحية، وتنظيمية مؤسساتية، ولاعادة المكانة الحقة للبرنامج الوطني والميثاق.

بهذا المعنى فهي تتخطى المعنى الاداري الاجرائي إلى مستوى أعمق وأشمل، يتعلق برؤيتنا لادارة الصراع في هذه المرحلة بكل مكوناتها، وهنا نجد أنفسنا أمام عملية تتشابك فيها جملة عناصر أساسية، أولها طابع مخططات الاحتلال وحربه الشاملة التي لا تتوقف ضد الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية والتاريخية، وثانيها حال الأزمة التي تلف عموم الحركة الوطنية الفلسطينية، وثالثها الوقائع الميدانية التي ترتبت على اتفاقات أوسلو، واستمرار فريق سلطة الحكم الذاتي في خيار الرهان على الحل الأمريكي -





الاسرائيلي.

ضمن هذا الفهم فإن عنوان م.ت.ف يفتح النقاش على دوائر متواصلة، الأمر الذي يفرض التعامل معه كحلقة في سلسلة أشمل، وكعملية صراعية بالأساس، وليس كمناشدة أخلاقية، أو ضمن اسقاطات ذاتية.

ضمن هذا السياق نفهم الحوار الوطني الجاد والمسؤول، باعتباره المدخل للسير نحو الهدف، والمحدد لاطار البحث وأغراضه، فالضرورة تقضي أن يكون هذا العنوان له الأولوية، ومنه يبدأ البحث للاجابة على السؤال الناظم: كيف نصون وحدة الشعب الفلسطيني، ومصالحه الوطنية ووحدانية مرجعيته في الوطن والشتات؟

فما دامت أوسلو أوجزت نفسها بنفسها، بما هي حالة اخفاق بكل المقاييس والمعايير، ومادامت سلطة الحكم الذاتي، ليست مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، ومادمنا نؤمن بتواصل نضالنا على ذات البرنامج والميثاق لتحقيق أهداف مرحلة التحرر الوطني ومهامها المتعددة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والكفاحية.

فالجواب على المسألة الكبرى المطروحة لا يكون، خارج سياق المصلحة الوطنية، ولا هو بالنزوع نحو أحد اتجاهين خاطئين، تجاه العودة للانخراط بالحال الراهن على علاته، «عل الحال يصلح من داخله»: أو بإدارة الظهر لكل شيء وللمنظمة بالذات، واختزال الجواب على السؤال المثار بعبارة «المنظمة انتهت ونحن لا نعبد أصناماً».

والسنوات الماضية أظهرت ان لا قدرة لأحد أن يقدم ذاته الواحدة، كمرجعية وطنية لعموم الشعب الفلسطيني، لا في الوطن ولا في الشتات.

لقد ضاع ما ضاع من انجازات الشعب الفلسطيني وبالأساس على يد فريق وضع كل رهاناته في سلة أوسلو، وفي ظل المسؤولية الوطنية التي تتحملها قوى المعارضة التي لم تتمكن حتى الآن من تقديم جوابها العملي على السؤال المباشر.

إذ هنا الحلقة الرئيسية فلنمسك بها. وإذا لم ندخل البوابة الصحيحة في معالجة هذا الشان فسنتوه أيضاً ولسنوات عديدة خارج المكان والزمان.

والبداية الحوارية الجادة تكون بوضع الاصبع على الجرح، أو الجراح كلها، وما دمنا نرفض اتفاقات أوسلو وما تبعها من اتفاقات وسياسات لأنها ببساطة لم تطرح حلاً للصراع المفتوح مع المشروع الصهيوني، بل هي صنعت رضوخاً لهذا المشروع النقيض المتناحر مع حقوقنا ووجودنا، وهي بالتالي لم تؤدِ حكماً إلى سلام عادل في المنطقة، الذي من أولى متطلباته (السلام العادل) امتلاك ميزان قوى شامل قادر على فرض الحل.

إذن فلنات البيوت من ابوابها، والمدخل الجدي، يبدأ عند الهيئة الأعلى في منظمة التحرير الفلسطينية، أي المجلس الوطني الفلسطيني، وفي حال الاتفاق على الوجهة، تصبح المسألة اعادة تشكيل المجلس الوطني، على أسس ديمقراطية ـ شعبية، وبموجب قانون يترجم إلى لوائح تمثيل نسبي، وحيث لا يمكن الانتخاب، فاختيار مندوبين أكفاء ويحظون بالاحترام والوعي ضمن آليات مناسبة.

هذا ما يؤمن الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني على طريق بلورة وحدانية الاطار والبرنامج والمرجعية.

في حال الوصول لحصيلة تؤدي لمجلس وطني موحد، منتخب أو بالاختيار النزيه على أساس الكفاءة والمصلحة الوطنية، تصبح مسألة الهيئات الأخرى حصيلة طبيعية للاولى، ولا تخضع بأي شكل لنظام الكوتا، بل لاختيار الكفاءة وجدية التمثيل والالتزام بالبرنامج والميثاق، وهذه الرؤية تقوم على إقرار الفصل بين مؤسسات السلطة والتزاماتها، وبين منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها وهيئاتها القيادية.

وأية بداية حوارية لا يكون هذا مدخلها للتصحيح، سيكون مصيرها غامضاً، بل وأكثر كارثية مما هو عليه الآن.

ان المسؤولية الوطنية تستلزم خطوة واحدة بالاتجاه الصحيح، ومادامت الفكرة قد عبرت عن نفسها، فأصبح الأمر يحتاج إلى خطوة عملية، فهل هذا ممكن؟.

نعم ممكن بشرط أن يرتقي الجميع إلى مستوى الأسئلة الوطنية المطروحة وعدم الهروب منها خلفاً أو أماماً ■■

بانوراما المناقصة الاسرائيلية على الحقوق الفلسطينية

عبد الرحيم ملوح



لا أعتقد أن التاريخ المعاصر، عاش ملهاة، تتعلق بحقوق شعب بأرض وطنه وبتقرير مصيره واستقلاله الوطني، وحتى في تمثيله السياسي، كما الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، وفي تعامل الاسرائيليين والأمريكان مع هذه الحقوق بخاصة.

في مؤتمر مدريد، أصرت قيادة اسرائيل الليكودية بزعامة شامير، على عدة شروط قبل حضورها، ومن أجل موافقتها على اشتراك الطرف الفلسطيني؛ وكان لها ما أرادت، أولها؛ أن لا تشارك م.ت.ف رسمياً، وأن لا يشارك ممثلون للقدس والشتات، [اللاجئين] وأن يقتصر التمثيل على شخصيات فلسطينية من الضفة وغزة، تحت مظلة الوفد الأردني. ثانيهما؛ أن يتم التفاوض الفلسطيني ـ الاسرائيلي، على مرحلتين، انتقالية ودائمة، وتفصل بينهما خمس سنوات، بهدف اختبار حسن نوايا الطرف الفلسطيني، وربما اعادة تأهيله. وهدف آخر مبطن، هو إعطاء الاسرائيليين فرصة كافية لخلق حقائق أمر واقع جديدة على الأرض، وكما قال شامير رئيس وزراء اسرائيل في حينه وبعد خروجه من السلطة، أنه كان ينوي إطالة التفاوض عشر سنوات وأكثر. وثالثها؛ التفاوض على مسارين؛ ثنائي بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة، للحيلولة دون قيام قاعدة تفاوضية عربية موحدة، من الأطراف العربية المعنية، ومن أجل اللعب على التناقضات المحتملة أو / والكامنة بينها. والمسار متعدد الأطراف، حيث تشارك فيه أطراف عربية وإقليمية ودولية، بهدف خلق قاعدة مصالح مشتركة بين دول المنطقة واسرائيل، وللضغط على المسارات الثنائية، في حال تعثرها. واستمرت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تراوح مكانها كما أراد لها شامير، إلى حين مجيء حكومة العمل برئاسة رابين في حزيران ١٩٩٢، وتهيأت المناخات السياسية والنفسية، للانتقال من المفاوضات العلنية في واشنطن إلى السرية في أوسلو، وولد اتفاق أوسلو مستنداً تقريباً لذات الأسس، التي عقد عليها مؤتمر مدريد، مع فوارق بسيطة ذات مغزى كبير هي؛ أن التفاوض تم هذه المرة مع ممثلين رسميين لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة. وتم التفاوض على الاتفاق وإبرامه، بشكل منفرد بعيداً عن التنسيق والترابط مع المسارات

العربية الأخرى من جهة ثانية، وترتب عنه الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وفقاً لصيغة الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من جهة ثالثة.

وفي عهد حكومة العمل برئاسة رابين ومن بعده بيريز، جرى التوقيع على اتفاق القاهرة أو أوسلو ٢ في ١٩٩٥/٩/٢٨، ولم يكتف بتقسيم التفاوض على مرحلتين فقط، أي تأجيل قضايا السيادة الوطنية: اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والمعابر والعلاقات مع الجوار... الخ بل أضيفت لها قضية المياه، واستمر اللجوء لقاعدة التدرجية والتجزئة إلى اعادة الانتشار الاسرائيلي بحيث مست الأرض المحتلة وقسمتها إلى مناطق A، B، C. وكثفت حكومة العمل من خلق حقائق الأمر الواقع الاستيطانية والتهويدية بدون ضجيج يذكر، وزادت من نشاطاتها في شق الطرق الالتفافية، وفي اعتقال ومطاردة قيادات وعناصر المعارضة الفلسطينية، وتوجت أعمالها هذه باغتيال د. فتحي الشقاقي زعيم حركة الجهاد الاسلامي، ويحيى عياش أحد أبرز قادة كتائب القسام. وبنفس الوقت وسعت من حروبها في لبنان وصولاً لمجزرة قانا في نيسان ١٩٩٦م.

ومنذ مجيء الليكود للسلطة بزعامة نتنياهو في أيار ـ حزيران ١٩٩٦، على أساس برنامج وائتلاف أكثر يمينية وتطرفاً، تكشفت أكثر فأكثر نظرة اسرائيل التوظيفية للاتفاقات السياسية المعقودة معها، حيث أنها أرادت أخذ الوقت والفرصة الكافيين لاعادة تنظيم احتلالها للأرض الفلسطينية بشروط وظروف أفضل، وفي ظل الحديث المضلل عن السلام، وإلزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ الاتفاقيات كما تراها، وإبقاء السلطة الفلسطينية، تحت سقف الحكم الذاتي، التابع والخاضع لاسرائيل والخادم للاحتلال وأمنه وتوسعه، والحيلولة دون تطوره وبحيث لا تتجاوز حدود سيطرتها السكان فقط، وبإطار التقاسم الوظيفي مع سلطات الاحتلال. وكثفت من عملية فصل القدس بعد زيادة مساحتها وباتت تشكل حوالي ٢٠٪ من مساحة الضفة، ومن عزل مناطق الضفة عن بعضها البعض. وبهذه السياسة تخلق واقعاً مادياً يحررها من التزامات السلام المتوازن القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بالعودة والدولة وتقرير المصير.

في بداية الاحتلال وفي عهد حكومة العمل وضع دروبلس مخطط الاستيطان الصهيوني للارض المحتلة وبخاصة للضفة الفلسطينية، ولازال هذا المخطط يشكل هادياً لسياسة الاستيطان للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، وجاء فيه ما نصه: «ان إنشاء سلسلة كثيفة من المستوطنات على سلسلة الجبال ستكون حاجزاً يمكن الركون إليه، ذلك الحاجز الذي يمكن أن يصمد في وجه الجبهة الشرقية [العربية] القوية والموحدة التي تهدد اسرائيل. وسيعطي هذا الحاجز الاستيطاني لمستوطني وادي الاردن، خطنا الدفاعي الأول في الشرق، شعوراً بالأمن، ويحول دون أن يجدوا أنفسهم [مستوطنين] يوماً محاصرين من الشرق والغرب بالأعداء من السكان. ويجب الاستيلاء على أرض الدولة والأراضي غير المزروعة حالاً، عن طريق التوطن في المناطق الواقعة بين التمركزات السكانية، وما حولها للحيلولة قدر الإمكان دون قيام دولة عربية أخرى في هذه المناطق. وسيكون من الصعب على الأقلية السكانية أن تشكل تواصلاً اقليمياً ووحدة سياسية في حال تجزئتها بالمستوطنات اليهودية» [الضفة الغربية وغزة ـ بيانات وحقائق سياسية ص١٤٦ ميرون بنفستي].

ان من يتتبع حركة الاستيطان على الأرض من أقصى شمال الضفة الفلسطينية، إلى جنوبها، ومن يدقق في السياسة الاسرائيلية، سيجد أنها استلهمت بدقة عالية جداً المخطط الاستيطاني لدروبلس ونفذته على الأرض، حيث أقامت المستوطنات في رؤوس الجبال ووضعت يدها على الأراضي الحكومية والتي تشكل حوالي ٨٠٪ من مساحة الضفة، واستولت على الأغوار وبنت فيه المستوطنات المدنية والعسكرية، وفصلت التجمعات السكانية الكبيرة بعضها عن بعض. والشيء الذي لم يعلنه دروبلس ولكن خطة الاستيطان أخذته باعتبارها عملياً، هو وضع اليد على مصادر المياه الجوفية والسطحية من خلال تكثيف الاستيطان في أماكن تواجدها في السفوح الغربية للضفة، والسفوح الشرقية ما بين بيت لحم والذليل، وفي الأغوار، ومناطق الفارعة ووادي المالح.

واستمرت القيادات الاسرائيلية وفية لهذه السياسة، أثناء مفاوضات مدريد، وبعد التوقيع على اتفاقات أوسلو. ففي عهد حكومة رابين ـ بيريز، أصرت اسرائيل على تسليم المناطق ذات الكثافة السكانية فقط للسلطة والتي لا تتجاوز مساحتها ٣٪ من مساحة الضفة وغزة، وحالت دون أي تواصل جغرافي بينها. ولاستكمال عملية العزل والفصل، زادت من شق الطرق الالتفافية، ومن تكثيف الاستيطان على طول الخط الفاصل مع الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وفي المراكز الاستيطانية الكبيرة والأغوار. وبعد مجيء حكومة نتنياهو ولأسباب أيديولوجية وسياسية، زادت من عمليات الاستيطان بشكل شامل واستعراضي أحياناً كثيرة، التزاماً ببرنامجها وسياستها، ولارضاء التيارات اليمينية التي انتخبتها، ومن أجل فرض حقائق الأمر الواقع على الأرض مسبقاً وقبل الوصول لمرحلة المفاوضات على الوضع النهائي وفقاً لاتفاقات أوسلو، وترافق مع هذا، التسريع بتغير معالم القدس ديموغرافياً عبر سحب هويات أهلها وتهجيرهم ومنع عودة البعض منهم وزيادة عمليات الاستيطان الصهيوني الرسمي وغير الرسمي فيها، وتهويد الأماكن المقدسة ونزع طابعها الاسلامي. ولتمرير هذه السياسة الاستعمارية، طرح نتنياهو، نظريته المحببة «التبادلية» والتي يعني بها، مقايضة أجزاء بأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما يقول المثل الشعبي «من دهنه قليلوه».

لقد وجدت حكومة نتنياهو الدعم غير المباشر لسياساتها هذه، على الصعيد الداخلي الاسرائيلي، إضافة لتحالفها الخاص، في مفاوضات العمل ـ الليكود من أجل الاتفاق على التسوية النهائية، وما سمي لاحقاً بوثيقة بيلين ـ آيتان من جهة، وفي غياب دور المعارضة لسياسات الليكود اتجاه الشعب الفلسطيني والأرض المحتلة، بما في ذلك تراجع دور ونشاط حركات السلام الآن من جهة ثانية، واستمرار الدعوات في أوساط العمل لحكومة ائتلافية مع اليمين بزعامة نتنياهو من جهة ثالثة. وترافق مع هذا دعم الادارة الأمريكية لها، تحت ذريعة محاربة «الارهاب» وتحويله لأولوية على الانسحاب الاسرائيلي ووقف الاستيطان للأرض والتهجير للشعب الفلسطيني.

وفي الأشهر الأخيرة نشهد جدلاً اسرائيلياً، بل مناقصة اسرائيلية في اطار الائتلاف اليميني الحاكم أساساً، من خلال المزاد المفتوح بين نتنياهو وشارون ومردخاي والمفدال... الخ. على حقوق الشعب الفلسطيني، ومحاولة الاتفاق على خارطة ما يسمى «المصالح القومية والأمنية الاسرائيلية»، وفي جوهر الأمر يجري الجدل على كيفية تحقيق أهداف اسرائيل التوسعية الكبرى، وعلى كيفية إعادة تقسيم ما تبقى من الأرض الفلسطينية. والتسابق الجاري وبخاصة بين مردخاي وشارون على مصادرة٧٠% من أراضي الضفة [باستثناء القدس الكبرى طبعاً] وفقاً لشارون أم ٥٥% كما يرى مردخاي؟! أو هل يصادر شريط من الأرض بعمق ٢٠ كم عمق غرب نهر الأردن كما يريد شارون أم ١٠ كم وفقاً لمردخاي؟ وهل يصادر شريط بعمق ٧كم وفقاً لمردخاي أم ١٠ كم وفقاً لشارون على طول الخط الأخضر؟ وهل يشق ثلاثة شوارع عرضيه من الغرب إلى الشرق واحد يفصل بيت لحم عن القدس والأخر رام الله عن نابلس والثالث جنين عن نابلس وفقاً لخطة شارون، أم يكتفي بإثنين فقط لفصل

جنين عن نابلس، وبيت لحم عن القدس، لأن المستوطنات والشوارع الالتفافية بين نابلس ورام الله كفيلة بعملية الفصل المطلوبة. يضاف لهذا الاتفاق بينهما على الشارع الطولي رقم ٨٠ الذي يربط بين شمال الضفة وجنوبها بموازاة نهر الأردن والبحر الميت.

أما فيما يتعلق بإعادة الانتشار وفقاً لما ورد في اتفاق القاهرة فإن النقاش بين أقطاب الحكومة الاسرائيلية يدور حول ٦-٨٪ كما يطرح نتنياهو، أو ١٣٪ كما سربت بعض الأوساط عن مردخاي، ومن غير المعروف حتى الآن هل هي من المنطقة B والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٧٪ من مساحة الضفة، من أجل نقلها للمنطقة A، أي لسيطرة السلطة الفلسطينية. أم من المنطقة C لحساب المنطقة B أم A. مع العلم أن المنطقة C تستحوذ على ما يقرب من ٧٠٪ من أراضي الضفة بما فيها القدس، وعلى حوالي ٥٠٪ إذا استثنينا القدس الكبرى.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن غالبية هذه الأراضي كان يجب إعادة الانتشار عنها، على مرحلتين في آذار وأيلول الماضيين، وما تبقى من المفترض أن يعاد الانتشار منه في أيار المقبل وقبل الاتفاق على قضايا المرحلة النهائية، كما نصت على ذلك المادة ١٧ بند ٢ فقرة A من الاتفاق والتي تنص: [الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبينة على الخارطة (٢).ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة C والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل مرة منها فترة ستةأشهر تكتمل بعد ١٨ شهراً من تنصيب المجلس. في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي....]. ويذكرنا الجدل بين قيادات اليمين، بالجدل الذي كان قائماً بين رابين ووزرائه حول المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية.

وإذا أخذنا بالاعتبار، أن مساحات واسعة من هذه الأراضي تمت مصادرتها وإلحاقها بالمستوطنات والمناطق العسكرية، وباتت جزءاً منها منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، وهذا يعني عملياً، نقلها إلى المرحلة النهائية، لأن اتفاقية أوسلو ومن بعدها اتفاقية القاهرة لم تضع حدوداً واضحة للمستوطنات والمناطق العسكرية، تحول دون تمددها.

وإذا أخذنا بالاعتبار ومن واقع التجربة الملموسة، أن المساومة المقبلة، بعد انتهاء المساومات الداخلية الاسرائيلية، ستكون بين نتنياهو وأولبرايت، وسيتفق الطرفان في النهاية فيما بينهما على نسبه قريبة جداً من التصور الاسرائيلي، الأمر الذي يعني إعادة توجيه الضغوط الأمريكية والاقليمية والدولية على الطرف الفلسطيني، من أجل تقديم المزيد من التنازلات، والقبول بالصفقة الاسرائيلية - والأمريكية على حسابه وحساب حقوق شعبه.

والأمر الذي لايقل خطورة عن كل ما سبق، الشرط الاسرائيلي بربط هذا «التنازل السخي من قبلهم عن حقوقنا». بالموافقة الفلسطينية على أن ما يجري التفاوض عليه الآن، يمثل أخر إعادة انتشار اسرائيلية، وبالتالي الدخول مباشرة بالتفاوض حول قضايا المرحلة النهائية بالإضافة إلى مطالب أخرى، وبحدود ما تم التوصل إليه في المفاوضات السابقة، وسيترتب على الموافقة الفلسطينية على هذا، الوقوع في شرك، مفاوضات لسنوات طويلة. في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل بعمليات الاستيطان والمصادرة والتهويد، وفي ظل وحدة الموقف الاسرائيلي بتياراته وقواه الرئيسية من قضايا المرحلة النهائية، القدس واللاجئين والمستوطنات... الخ. أي قضايا الأرض والسيادة، في ضوء كل ما سبق سيجد الطرف الفلسطيني نفسه في دوامة لانهائية لها. حديث عن السلام ومفاوضات مفتوحة زماناً ومكاناً وبدون ضوابط أو ضمانات، وضغوط دولية وإقليمية، مما يزيد من تعمق المأزق الفلسطيني على مختلف الصعد.

إن من يتفحص السياسة الاسرائيلية بعامة، وسياسة نتنياهو وإئتلاف الديني بخاصة، يجد أنها تسير في نسق واحد، حيث أنه ظل وفياً في الممارسة لما قاله في كتابه، «مكان تحت الشمس» ولبرنامجه الانتخابي ولبرنامج حكومته، وبرغم ما واجهته حكومته من هزات داخلية وتوترات خارجية،إلا أن أحزاب ورموز الائتلاف اليميني الشريكة له ومن هي خارج حكومته تجد فيه الأكثر وفاء لأفكارها ولتطلعاتها التوسعية واستناداً لهذا، ستقدم الدعم له ولبقائه في الحكومة، وهذا يعني أننا سنواجهه مع سياساته هذه لسنوات عديدة قادمة.

في ضوء ما سبق وبسبب مأزق العملية السياسية المتفاقم، يمر شعبنا وقضيتنا بظروف صعبة فالأرض تفلت من أيدينا في ظل الحديث عن «السلام» والالتزام بالاتفاقات من طرف واحد، وعمليات الاستيطان والتهجير والتهويد مستمرة، وخلق حقائق الأمر الواقع الاسرائيلية على قدم وساق، والمفاوضات مفتوحة على المجهول، وتغرق بشبكة من التفاصيل والشروط القديمة - الجديدة، والضغوط الأمريكية والإقليمية تتزايد وفقاً لتزايد المطالب الاسرائيلية. ويتعمق المأزق الداخلي الفلسطيني اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، والأوضاع توشك على الانفجار، إذا لم تتضافر جهود الجميع للخروج من المأزق، وعملية عبور هذا المأزق تكمن بالعودة للشعب وإعادة الاعتبار لدوره ووحدته، ولحقوقه وأهدافه.

ان حركة الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية ونضاله من أجل حريته واستقلاله، لاتشبه حركة القطار الحديدي، وليس محكوماً عليها السير في سكة واحدة حتى وصول المحطة المحددة لها مسبقاً من الآخرين. ومن أجل توفير المزيد من الوقت والتضحيات على الشعب آن الأوان، وبعد ان كشفت تجربة ما يزيد عن ثلاث سنوات من اتفاقات أوسلو عن ما تحمله من مخاطر كارثية، التوقف عن المفاوضات على أساس اتفاق أوسلو ووفق شروطه الظالمة. وللتصدي لإملاءات الإسرائيلية التي حملتها هذه الاتفاقات، من الضروري العودة للإمساك ببرنامج الإجماع الوطني، العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة. فالشعب الفلسطيني امتلك في السابق ويمتلك الآن القدرة والإمكانية والإرادة لإجتراح خيارات سياسية وكفاحية، متناسبة مع الواقع الجديد. ونقطة البدء تكمن في اعتراف جميع قواه بهذا الواقع على مرارته وعدم الهروب منه للأمام أو محاولة تجميل وجهه البشع. معرفته بدقة والانخراط بعمل جماعي لحل تناقضاته، وتوجيهها لخدمة المصالح الوطنية الفلسطينية أولاً، والدخول في حوار جاد ومسؤول بين مختلف القوى والتيارات السياسية والشعبية الفلسطينية، للاتفاق فيما بينها على الخطوط الحمراء الوطنية الفلسطينية، التي لايحق لأي طرف فلسطيني تجاوزها، [وهذا أضعف الايمان] كمقدمة ضرورية للإتفاق على برنامج عمل موحد فيما بينها، يوصلنا لتحقيق أهداف شعبنا بالعودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس ثانياً. والانخراط في إعادة بناء مؤسساتنا الوطنية وإعادة الاعتبار لدورها وموقعها على اسس ديمقراطية، وبمشاركة الجميع، فالديمقراطية ومشاركة الجميع بالقرار السياسي الوطني، باتتا في حالتنا الفلسطينية قضية وطنية ترتبطان بكفاحنا لتقرير المصير، وفصل هيئات م.ت.ف عن هيئات السلطة، باعتبارها المرجعية الأولى والوحيدة للشعب الفلسطيني ثالثاً. وبناء على ما يتحقق فلسطينياً، وفي ضوء التطورات الإيجابية في الوضعين العربي والاسلامي، بعد فشل مؤتمر الدوحة ونجاح مؤتمر القمة الإسلامية واتخاذه عدداً من القرارات الهامة لصالح القضية الفلسطينية، وقرارات الجمعية العامة الأخيرة الداعمة لشعبنا، نتوجه لإعادة بناء وتوطيد تحالفاتنا عربياً واسلامياً ودولياً رابعاً.

إن المسؤولية السياسية الوطنية الأولى للقيادة، أي قيادة استشعار المخاطر، واستشراف المستقبل وتجميع عناصر القوة، وتجاوز الذات من أجل مصلحة الوطن والشعب، والتاريخ لايرحم، والوقت كحد السيف إن لم تقطعه قطعك. ■■

هل يملك العرب بديلاً لإخفاق عملية «السلام»؟

د. ماهر الطاهر

قبل عقد من الزمن، تحدث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عن تشخيصه للواقع العربي، مشيراً إلى أنه يتميز بنوع من الضعف الجماعي المستمر الذي يتسم بعدد من السمات: أهمها التفسخ البارز إزاء موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، واستمرار تبلور الدولة القطرية العربية لحساب استمرار هبوط قوة الاتجاه للوحدة العربية، وتنامي الصعوبات أمام خلق ائتلاف عسكري وحتى سياسي ضد اسرائيل كرد جماعي على التحدي العسكري الذي تضعه أمام العرب، اضافة لضعف القوة الاقتصادية العربية ووجود تهديدات لاستقرار قسم من الأنظمة العربية جراء التهديد الكامن من التيارات الاسلامية المتطرفة حتى وإن لم تتحول هذه التيارات بعد إلى موجة جارفة. ويختتم رئيس شعبة الاستخبارات حديثه بالقول: «إن التفسخ في العالم العربي ينعكس أيضاً على تصور الصراع ضد اسرائيل. وعلى هذه الأرضية، فإن معظم العالم العربي يقبل اليوم أنه ليس بالإمكان قهر اسرائيل أو على الأقل إعادتها إلى «الحجم الطبيعي»»[(١)].

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، واجه العرب مرحلة نوعية جديدة طغى في سياقها شعار إزالة آثار العدوان وانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها على شعار تحرير فلسطين الذي كان مرفوعاً اثر نكبة عام ١٩٤٨.

بدأ الميل العربي الرسمي نحو البحث عن تسوية يتم من خلالها محاولة استعادة ما احتل من الأرض دون اسقاط الخيار العسكري، بل العمل والإعداد لهذا الخيار في حال فشل المحاولات السياسية، وقد فشلت هذه المحاولات، فكانت حرب تشرين التي شكلت محاولة جادة للرد على الهزيمة. لكن انفراد قيادة السادات وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، أجهضت الكثير من النتائج الايجابية لهذه الحرب الأمر الذي ترتب عليه تصدع عميق في النظام العربي وخلل استراتيجي في معادلات الصراع مع اسرائيل.

بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، اندفعت اسرائيل لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢، فتمكنت من احتلال عاصمة عربية وتوجيه ضربة شاملة للمقاومة الفلسطينية واخراجها من بيروت وتهديد سوريا في ظل موقف عربي اتسم بالضعف والتفكك. لكن وعلى الرغم من كل هذه التطورات النوعية، حاول العرب الحفاظ على حد معين من التضامن ومنع انهيار النظام العربي بعد خروج مصر وتوقيعها اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل.



تحولات نوعية دولياً واقليمياً وأثرها على الوضع العربي

واجه العرب تحولات عالمية واقليمية هائلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، بل شهدت البشرية بأسرها موجات وهزات عميقة طالت بتأثيراتها مجمل مناحي حياتها السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على العالم العربي، حيث انتقل العالم من النظام الثنائي القطبية إلى نظام يتجه موضوعياً نحو تعدد القطبية مع ملاحظة أن التشكيلة الراهنة في المواقف والسياسات المؤثرة في الساحة العالمية تبدو وكأنها أحادية القطبية، أي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والنفوذ في النظام الدولي. ولاشك أن أحادية القطبية وهي ظاهرة مؤقتة وانتقالية تعتبر من الظواهر الخطرة على مستقبل العالم ككل والعالم الثالث بوجه خاص والوطن العربي بشكل أخص لأن هيمنة قوة واحدة في السيطرة على النظام العالمي، قد يؤدي إلى فرض حلول سياسية، لكنها حلول وترتيبات قائمة على السيطرة وفرض ارادة طرف على طرف آخر وتجاهل مصالح الآخرين وتطلعاتهم المشروعة. ويزداد الأمر خطورة عندما ترفض القوة المسيطرة أن تطبق قواعد القانون الدولي بصورة موحدة ومنسجمة على جميع الحالات التي تحكمها هذه القواعد وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح في حالة القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

ترافق مع المتغيرات العالمية وحقبة التحولات العاصفة في المنظومة الدولية اندلاع حرب الخليج الثانية «التي شكلت هزيمة للعرب»، ويتمثل أحد أبعادها الهامة والخطيرة في طبيعتها الكاشفة للتناقضات العربية، فقد أثبتت هذه الأزمة «أن التناقضات الكامنة في صلب النظام العربي والخلل الحادث في هياكله يطعنان بشدة في قدرته على الاستمرار بصيغته القديمة وقدرته على استيعاب التغيرات العميقة في بنية النظام الدولي. كما كانت هذه الأزمة هي نفسها بوتقة صهر تحددت فيها معالم نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالنظام العربي فقد انهارت بنيته التحتية

التي تتشكل من الأسس التي يلزم توافرها في أي نظام اقليمي وهي وجود حد أدنى من الأهداف والمصالح المشتركة ووجود مؤسسات قادرة على رعاية هذه المصالح والأهداف»[٢] فقد ضعفت مؤسسة الجامعة العربية إلى حد كبير وفقد العرب بوصلة الناظم العام الذي يجمع أهدافهم. في ظل هذه التطورات العالمية والاقليمية الحادة واختلال موازين القوى انخرط العرب في مؤتمر مدريد على أمل أن أمريكا ستدفع باتجاه السلام، وجرى الترويج من قبل بعض العرب لمقولة تناقص أهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة نتيجة لابتعاد شبح الخطر الشيوعي عن المنطقة. إلا أن ذلك لم يبرهنه الواقع، فالخطر الشيوعي تم استبداله بخطر الأصولية الاسلامية و«الارهاب» لتعزيز مكانة اسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية وليس العكس كما توهم البعض. لقد دفعت الادارة الأمريكية باتجاه مؤتمر مدريد على أساس توفر فرصة تاريخية لاعادة تشكيل ورسم خارطة المنطقة وخلق نظام تتواجد فيه اسرائيل بقوة ليحل محل النظام العربي تلعب فيه قوى غير عربية دوراً مركزياً.

الاستراتيجية الاسرائيلية والأمريكية في المفاوضات

منذ أن بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية على المسارات المختلفة عام ١٩٩١، واصلت اسرائيل حربها الحقيقية لتحقيق استراتيجيتها وفرض مفهومها للسلام، وهو مفهوم قام على قاعدة الوصول إلى الأهداف السياسية من خلال المفاوضات، وفرض ما عجزت الحرب والوسائل العسكرية عن تحقيقه. أي متابعة لحروب الصهيونية ومشروعها بوسائل أخرى ومقايضة لكامل الوطن العربي مقابل بعض التنازلات الشكلية التي يجري تقديمها للعرب.

إن استراتيجية اسرائيل في المفاوضات وخاصة مع الجانب الفلسطيني كان قد أعلن عنها اسحاق شامير بعد تركه لمنصبه كرئيس للوزراء عندما قال بعد مشاركته في مؤتمر مدريد: انه كان يخطط لاستمرار التفاوض مع الفلسطينيين لمدة عشر سنوات على أن لا يوافق بعد ذلك سوى على حكم ذاتي للسكان دون الأرض. واليوم، فإن الحكومة الاسرائيلية تمارس ذات الاستراتيجية بشكل معلن ومكشوف يقوم على مرتكزين: الأول استمرار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني وإطالة أمدها إلى اقصى قدر ممكن، والثاني فرض أقصى ما تستطيعه اسرائيل من حقائق ووقائع سياسية وجغرافية وأمنية على الأرض وبأسرع وتيرة ممكنة للتسليم بهذه الحقائق والانطلاق منها في جولات التفاوض اللاحقة، أي أن المفاوض الاسرائيلي يعمل على قاعدة المشاغلة السياسية من جهة وفرض الوقائع الميدانية لتنفيذ البرنامج الصهيوني في الاستيطان وتهويد الأرض من جهة أخرى.

ارتكزت استراتيجية التفاوض الاسرائيلية الأمريكية مع العرب منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد على أساس فصل المسارات العربية عن بعضها، والاستفراد بكل طرف عربي على حدة، فنجحت هذه الاستراتيجية منذ البداية عندما تم اصطياد أكبر وأقوى دولة عربية عند توقيعها لصلح منفرد مع اسرائيل، واستمرت ذات الاستراتيجية مجدداً عندما تم اصطياد الطرف الفلسطيني المتحكم بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وموافقته على الانجرار لتوقيع اتفاق ثنائي مع اسرائيل بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى، فكان توقيع اتفاق أوسلو ـ واشنطن، الذي ترتب عليه نتائج خطيرة مباشرة وبعيدة المدى على المستويين الفلسطيني والعربي.

راهن الطرف الفلسطيني أن اتفاقات أوسلو ستشكل النواة والبداية المتدرجة نحو بناء دولة فلسطينية مستقلة، فأبدى الاستعداد لتقديم كافة التنازلات السياسية المطلوبة، حيث وافق على جميع الاشتراطات الاسرائيلية والأمريكية، أي القبول بتوقيع اتفاق منفرد، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وإلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، والموافقة على تجزئة الحل إلى مرحلتين من خلال تأجيل كافة القضايا الأساسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية إلى ما سمي بمفاوضات الحل النهائي، وقبل بعد مجيء الليكود وحكومة نتنياهو باستمرار المفاوضات حتى دون سقف اتفاقات أوسلو ذاتها.

جاء ذلك كله ضمن تصورات وأوهام أن هذه التنازلات الفلسطينية ستكون محصلتها بداية الطريق نحو تقرير المصير وانتزاع دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تمتلك أكبر قدر ممكن من عناصر السيادة والاستقلال. وكذلك ضمن تصورات واستعدادات عملية لتقديم تنازلات أخرى أكثر خطورة تتعلق بمسألة حق العودة لأربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات. أي أن موقعي اتفاق أوسلو توهموا أنه يمكنهم عقد مساومة ترتكز إلى التخلي عن حق العودة مقابل الدولة وايجاد حل ما لمسألة القدس، لكن الواقع والحياة برهنا خلال السنوات الخمس الماضية أن اسرائيل تريد كل شيء مقابل حكم ذاتي مكبّل بمختلف أنواع القيود التي تمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن ما تستهدفه اسرائيل وتفرضه على الأرض ليس أكثر من نظام معازل يفصل بين المدن الفلسطينية في الضفة، ويفصل بين الضفة والقطاع والقدس، ويؤمن استمرار سيطرة الاحتلال للقسم الأكبر من الأراضي المحتلة. وهذا هو جوهر ما أطلق عليه «خطة مصالح اسرائيل» التي قدمها نتنياهو للرئيس الأمريكي، والتي تقوم على أساس استمرار سيطرة الجيش الاسرائيلي على أكثر من ٦٠٪ من الضفة الفلسطينية، والاحتفاظ بممرات تقطع المناطق الفلسطينية في الشمال والجنوب لتصلها بالمستوطنات اليهودية لتكريس مبدأ الكانتونات التي تتصل بعضها ببعض عبر ممرات مخصصة للفلسطينيين، وهو الأمر الذي يجعل امكان التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية من دون تدخل اسرائيل مسألة مستحيلة. أي أن ما يجري حالياً هو قيام «نظام فلسطيني ـ اسرائيلي أشبه بنظام «الأبارتهايد» الذي كان سائداً في جنوب افريقيا وذلك بمشاركة البقايا الهشة لجهاز منظمة التحرير الفلسطينية، وأننا بالتأكيد لا نشهد قيام دولتين فلسطينية ويهودية كما يظن البعض، بل نشهد عملية فصل بين مجموعتين سكانيتين تكون السيادة لواحدة منهما. وهناك ميل لدى البعض لتفسير ما يجري بأنه: فصل يؤدي إلى دولتين وهذا غير دقيق لأن مجرد وجود الاستيطان يعني النفي الكامل لاقامة دولة فلسطينية فلا يوجد سيادة مع الاستيطان»[٣].

وهكذا نرى أن الجانب الفلسطيني المفاوض قد ذهب بعيداً، وتوغل بتقديم تنازلات كبرى وتاريخية مقابل وهم الحصول على دولة مستقلة أثبتت الوقائع على الأرض، انه لا يمكن انتزاعها دون توفر ميزان قوى يجبر اسرائيل على الرضوخ لذلك.

إن الحزبين الرئيسيين في اسرائيل الليكود والعمل يتفقان على القضايا الرئيسية المتعلقة بمفاوضات ما يسمى بالحل النهائي. أي عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم تفكيك وازالة المستوطنات، ورفض الانسحاب من القدس كعاصمة أبدية وموحدة لاسرائيل. وتقوم استراتيجية التفاوض الاسرائيلية اليوم على القفز إلى مفاوضات ما يسمى بـ الحل النهائي وتطبيق اعادة الانتشار في بعض مناطق الضفة الفلسطينية بنسبة لا تتجاوز الـ٦ إلى ٨٪ من الأرض.

كشفت الحقائق بجلاء أن اسرائيل لا تريد سلاماً، ولو بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بل هي حالة عدوانية تعمل على فرض مفهومها لحل سياسي تصفوي يضمن تحقيق المزيد من القفزات للمشروع الصهيوني. وهي في مفهومها لهذا الحل تلقى كامل الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية. لأن السياسة الأمريكية ليست منحازة فقط، بل تتبنى السياسة الاسرائيلية بشكل شبه كامل انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها الأمنية والاستراتيجية في المنطقة. فقد وقعت أمريكا واسرائيل على اتفاقية حول التعاون الاستراتيجي عكست كما عبر عنها ناطق باسم البيت الأبيض، الالتزام اللامتناه لأمن اسرائيل، «فنحن مستمرون كما يقول تقرير صادر عن

وزارة الدفاع الأمريكية، في بناء الشراكة الاستراتيجية في المجالات التي تضمن أمن اسرائيل وقدراتها العسكرية. في الوقت الذي نهتم فيه باقامة ترتيبات أمنية اقليمية يمكن أن تتمخض عنها عملية السلام، ولهذا الغرض فإننا سنساعد اسرائيل لزيادة ميزانيتها العسكرية ولدينا ترتيبات تكنولوجية مشتركة ومكثفة. وسوف نعمل مع الاسرائيليين كونهم يتعاملون مع عالم متغير على الابقاء على تفوقهم العسكري النوعي إزاء التهديدات المحتملة. ويضيف التقرير أن التسعينيات تعد مرحلة النجاح لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فالتهديد لاسرائيل هو في مستواه الأدنى تاريخياً جراء حرب الخليج واتفاق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين وبين اسرائيل والاردن»(٤).

إن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من اتضاح حقيقة مواقف اسرائيل ورفضها للحد الأدنى من متطلبات السلام وإيصاله إلى الطريق المسدود، نراها تعارض اتخاذ أية قرارات في الهيئات الدولية إزاء عدوانية وسياسة حليفها وحمايته من الادانة. بنفس الوقت الذي تتظاهر فيه أنها غير راضية عن سياسة الليكود. لكن عدم الرضا هذا لم يصل في أي لحظة إلى حد ممارسة ضغوط جدية، يعلم الجميع أن الادارة الأمريكية قادرة على ممارستها فيما لو أرادت، ولكنها لا ترغب في ذلك، بل تكافىء اسرائيل وتشجعها على تعميق تحالفها العسكري والأمني مع تركيا للضغط على سوريا ولبنان وإيران والعراق لاقامة أحلاف جديدة في المنطقة.

وكما قلنا في البداية، فإن استراتيجية التفاوض مع العرب، قامت على قاعدة اضعاف الأطراف العربية ومحاولة الاستفراد بكل جانب على حدة، حيث نجحت هذه الاستراتيجية عموماً، لكنها فشلت في الإيقاع بالحلقة السورية الصلبة التي أصرت على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ورفضت بكل وضوح المفهوم الاسرائيلي المزيف للسلام وهذا ما يفسر عمليات الضغط المتواصل لمحاولة فصل المسار اللبناني عن المسار السوري للاستفراد بلبنان وفرض حل يتعارض مع مصالح شعبه. وهذا ما يفسر كذلك تعميق التحالف العسكري التركي ـ الاسرائيلي وإجراء مناورات حربية لاستعراض القوة شرق البحر الأبيض المتوسط، شارك فيها النظام الاردني بشكل مراقب لتطويق كل من يعارض السياسة الاسرائيلية والأمريكية في المنطقة.

لاشك أن محاولة اضعاف وتفتيت العرب، وتدمير ما تبقى من النظام الاقليمي العربي بصورة كاملة، شكل أحد أهم أهداف السياسة الأمريكية والاسرائيلية. وفي هذا السياق يمكن تفسير محاولات تشديد الضغوط على سوريا، واستمرار الحصار والتجويع لشعب العراق والرغبة في توجيه ضربات عسكرية أمريكية جديدة له تحت حجج وذرائع واهية ومكشوفة. وهذا ما يفسر كذلك محاولات اضعاف دور مصر عربياً واقليمياً حيث برزت مؤشرات عديدة على ذلك، خاصة بعد موقف مصر ومقاطعتها للمؤتمر الاقتصادي في الدوحة، ورفع وتيرة تصديرها لسياسة حكومة نتنياهو. وبالاضافة لهذا كله يستمر الحصار المفروض على ليبيا والسودان وتتواصل الضغوط بأشكال متنوعة لعزل إيران وتحجيم دورها. إن كافة الوقائع والمعطيات تشير إلى أن ما يسمى بعملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، فقد بات واضحاً أن اسرائيل تريد استسلاماً شاملاً من الفلسطينيين والعرب. وباعتقادنا إذا كان هناك من ايجابية خلال سنوات المفاوضات التي أعقبت مؤتمر مدريد، فهي اتضاح عقم وبؤس المراهنات عند الذين توهموا برغبة اسرائيل في السلام. فإسرائيل ترفض السلام لأنه يتناقض مع مشروعها وأحلامها التوسعية. وقد رفضت الحد الأدنى من متطلباته وشروطه رغم كل التنازلات والمرونة التي أبداها الجانب العربي، كونها ظاهرة عدوانية لا يمكنها التعايش إلا مع استمرار سياسة الهيمنة والعدوان.

اخفاق عملية السلام والموقف المطلوب:

على ضوء النتائج والدروس المستخلصة من المفاوضات وما وصلت إليه، فإن السؤال الأساسي المطروح على الفلسطينيين والعرب بعد ٦ سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد هو: إذا كانت اسرائيل والولايات المتحدة تعملان على فرض الاستسلام الكامل على العرب أو إبقاء حالة المراوحة وخلق حقائق جغرافية وسياسية على الأرض، وإذا كانت عملية السلام قد وصلت عملياً إلى الطريق المسدود فما هو البديل؟ وما هو الرد والموقف؟ هل نبقى في دائرة رد الفعل ننتظر ما يقدمه الآخرون؟ أم نبقى في دائرة المراهنة وتعليق الآمال على تحولات داخلية في اسرائيل تستبدل تكتل الليكود بحزب العمل الذي خاض كل الحروب مع العرب، والذي يتلاقى مع الليكود في جوهر الموضوعات الأساسية المتعلقة بالمصالح العليا للمشروع الصهيوني؟ هل البقاء في اطار هذا الموقف هو الرد المطلوب؟ وهل هذا ينسجم ويتناسب مع التحديات الكبرى التي يفرضها الجانب الاسرائيلي والأمريكي على العرب؟.

اسرائيل تشكل في «معادلة الصراع العربي الاسرائيلي» طرفاً واحداً متجانساً بينما يشكل العرب أطرافاً متعددة ومتباينة المصالح والمواقف ولهذا الوضع انعكاساته الخطيرة على العرب جميعاً لأن اسرائيل تعمل على دعم بناء قوتها الذاتية بمعناها الشامل واجهاض وتشتيت القوة العربية. ولا نقصد بتجانس الطرف الاسرائيلي عدم وجود خلافات بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة داخل اسرائيل والحركة الصهيونية لأن مثل هذه الخلافات قائمة وموجودة. ولكن نقصد بذلك وجود ناظم عام حول المصالح والأهداف العليا. فهل يستخلص الجانب العربي الدرس ويعمل لتوفير ناظم عربي عام يحميه من المخاطر المحدقة المحيطة به؟ هناك حقيقتان مهمتان في الواقع العربي الراهن، «أولاهما، حقيقة أن الوضع العربي القائم هو وضع مترد للغاية، وثانيهما، أن هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ خلال العقود المقبلة»(٥).

بعد أن وصلت عملية التسوية إلى الطريق المسدود، ينبغي على العرب أن يعملوا على تصليب أوضاعهم وتنمية قدراتهم واعطاء الأولوية لمجابهة الخطر الصهيوني لأن الموقف العربي يبدو ضعيفاً وخاصة بالنسبة للجانب الفلسطيني وقد يؤدي الوعي لهذه الحقائق إلى اعادة طرح النقاش حول كل المعطيات الراهنة المحيطة بالمفاوضات.

صحيح أن موازين القوى الراهنة ومعطيات الوضع العالمي تميل لصالح الجانب الاسرائيلي بسبب موقف الولايات المتحدة والجميع يدرك هذه الحقيقة، لكن ذلك لا ينبغي أن يبرر الاستسلام والرضوخ تحت حجة أن ليس أمامنا من بديل، فهناك خيارات وبدائل ومساحات واسعة للصمود والمقاومة. وإذا كان من المطلوب عدم احلال الرغبات والأماني بديلاً للواقع، فإن المطلوب كذلك عدم الرضوخ لهذا الواقع المؤقت والاستسلام له كأنه قدر لا يرد، فالوضع العالمي قابل للتغيير ولن يكون له صفة الثبات والسكون والهيمنة لصالح قطب واحد، يؤكد هذه الحقيقة مؤشرات ودلائل عديدة حول الموقف الأوروبي والصيني والروسي إزاء قضايا المنطقة، لكن تطوير المواقف الدولية لابد أن يستند إلى تقوية وتطوير العامل الذاتي العربي وقدرته على مواجهة التحديات.

من أخطر القضايا التي تواجه أمة من الأمم أن تأسر نفسها بخيار واحد يجعل أعداءها يصلون إلى قناعة أنها لا تملك غيره، وهنا ينبغي التفكير والاجابة على سؤال مركزي هو: هل فكر العرب باستراتيجية بديلة في حال فشل خيار عملية السلام؟ أم أنهم رسموا كل تصوراتهم ورؤيتهم على أساس النجاح الحتمي لهذه العملية؟ طرحنا لهذا السؤال لا يعني الدعوة إلى الحرب وبذات الوقت فإنه لا يعني اسقاط الخيار العسكري لأن وصول اسرائيل إلى قناعة بأن العرب قد اسقطوا هذا الخيار سيجعلها تتصرف على قاعدة أنها القوة الوحيدة التي تمتلك قوة الردع والتهديد بالحرب. نظن أننا لسنا أمام خيارين لا ثالث لهما. الاستسلام أو الحرب فهناك خيارات وبدائل واقعية لكن شرطها الصمود والكرامة ووضوح الرؤيا، والاتفاق على ناظم

عام ينطلق من المصالح العليا للأمة العربية، مع أهمية حماية وتحصين الأمن القومي بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي لمواجهة كافة الاحتمالات والتهديدات القائمة.

لقد برزت مؤشرات ايجابية في الوضع العربي تشير إلى بداية تنبه للمخاطر وادراك لحقيقة رفض اسرائيل للسلام أهمها:

ـ فشل المؤتمر الاقتصادي في الدوحة، رغم كل الضغوط التي مارستها الادارة الأمريكية، فقد أدركت مصر والسعودية أن هذا المؤتمر يعني مكافأة أمريكية لاسرائيل في ظل سياسة التعنت ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام. مما جعل الغالبية الساحقة من العرب بمن فيهم من له علاقة وثيقة بأمريكا أن يقول لا، وقد ثبت أن الأطراف العربية الرئيسة عندما تتفق على موقف موحد تستطيع أن تجعل منه موقفاً فاعلاً ومؤثراً.

ـ رفض العرب تغطية توجيه ضربة عسكرية أمريكية جديدة ضد العراق عندما نشبت الأزمة المتعلقة بلجنة تفتيش الأسلحة، ومعارضتهم القوية للتوجه الأمريكي بما في ذلك دول الخليج، مما أجبر الولايات المتحدة على اعادة النظر في حساباتها بعد أن عجزت عن تأمين التغطية العربية والدولية المناسبة.

ـ إدراك الغالبية الساحقة من الدول العربية للمخاطر والأبعاد الاستراتيجية المترتبة على تعميق التحالف العسكري الاسرائيلي ـ التركي المدعوم من الولايات المتحدة. وإدانة هذا التحالف والتحذير من مخاطره.

ـ التحسن الملموس للعلاقات العربية الايرانية، خاصة من قبل مصر ودول الخليج وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج ايجابية على الصعيد الاقليمي فإيران دولة هامة وجارة للعرب يربطها بهم علاقات تاريخية وروابط الاسلام وتتخذ موقفاً واضحاً ضد الأطماع الصهيونية في المنطقة وتقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاسترداد كامل حقوقه الوطنية وكذلك استعادة الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان. هذه المؤشرات الايجابية في الوضع العربي هامة وتحتاج إلى تطوير ويمكن أن تشكل بداية عمل جاد لبلورة موقف تراكمي يواجه الأطماع الامبريالية والصهيونية في المنطقة ويشكل مدخلاً لبلورة بديل يرد عل التحديات من جهة ويضع حداً لحالة التراجع أمام الهجوم المضاد والمكثف من جهة أخرى.

إن البديل الواقعي الممكن لمواجهة الرفض الاسرائيلي للسلام الذي يقوم على قاعدة الشرعية الدولية ينطلق باعتقادنا على المستوى الفلسطيني من الأسس والمرتكزات الأساسية التالية:

ـ ايقاف المفاوضات مع اسرائيل طالما استمرت بسياسة الاستيطان وتجسيد برنامجها المعلن الرافض للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لأن استمرار المفاوضات بالصورة القائمة لم يعد يخدم سوى حكومة الليكود ولا يترتب عليه سوى المزيد من التنازلات للجانب الاسرائيلي.

ـ اعادة الاعتبار للبعد العربي والدولي للقضية الفلسطينية ونقل ملفها إلى هيئة الأمم المتحدة، لأن استمرار القبول بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كمرجعية للمفاوضات أوقع أفدح الأضرار وجعل الطرف الفلسطيني تحت رحمة السياسة الأمريكية والأطماع الاسرائيلية التي تفرض كل يوم حقائق جديدة، ومن هنا ينبغي رفض الاستمرار بالمفاوضات على أساس مرجعية أوسلو التي تجاوزتها اسرائيل عملياً بعد أن حققت الكثير من أهدافها.

ـ الفصل بين مؤسسات سلطة الحكم الذاتي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واعادة الاعتبار لدور المنظمة ببرنامجها وميثاقها الوطني وتفعيل مؤسساتها كممثل لمجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. لأن تغييب وشل منظمة التحرير يحمل أكبر المخاطر على وحدة الشعب الفلسطيني ومستقبله ومصيره. فإذا كان اتفاق أوسلو وما ترتب عليه قد خلق واقعاً موضوعياً في الضفة والقطاع، فإن هذا لا يعني تغييب وشل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع وناظم عام لمجموع الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده. وهنا فإن قوى المعارضة الفلسطينية ينبغي أن تلعب دورها عبر تحشيد أوسع اطار وطني لاستعادة مكانة ودور منظمة التحرير على أساس برامجها وثوابتها الوطنية والقومية.

ـ الإعداد لعقد مجلس وطني فلسطيني منتخب من الشعب الفلسطيني حيث أمكن ذلك، وبالتعيين على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والالتزام حيث يتعذر ذلك، تشارك به كافة القوى والاتجاهات السياسية في الساحة الفلسطينية لرسم استراتيجية المستقبل ودراسة مجمل الوضع القائم على أساس التمسك بكامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ـ تصعيد المقاومة بكافة أشكالها ضد الاحتلال والاستيطان لأنها الطريق الأساسي لاستعادة الحقوق الوطنية وتجميع طاقات الشعب الفلسطيني لتعديل موازين القوى وإرغام اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة.

وعلى المستوى العربي، فإن البديل الواقعي المطلوب لمواجهة التعنت وسياسة الغطرسة الاسرائيلية يتطلب:

ـ رفض الاستسلام والخضوع الاقتصادي والسياسي الذي تصوره آلة الدعاية المضادة كأمر واقع وقدر لا مفر منه. فهذا الواقع يحمل في أحشائه كل امكانات نفيه ومواجهته والتصدي له.

ـ تعميق الوعي لطبيعة وحجم الخطر الصهيوني المدعوم أمريكياً على الوطن العربي واستهدافاته السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي اعتبار قضية فلسطين، والصراع العربي الصهيوني تحدياً ينبغي أن يحتل الأولوية بالنسبة لجميع العرب لأن خطر اسرائيل والصهيونية يطال ويهدد المستقبل العربي بأسره، أي توحيد الفهم والنظرة لاسرائيل ودورها ووظيفتها في المنطقة.

ـ اعادة الاعتبار للتضامن العربي والتنسيق بمفهومه الشامل الاقتصادي والسياسي والعسكري وتعميق هذا التضامن لاحياء وتفعيل الجامعة العربية ومؤسساتها قولاً وعملاً من خلال استخلاص دروس تجربتها الماضية وتجاوز مأساة حرب الخليج الثانية وما ولدته من نتائج من خلال عقد قمة عربية شاملة تحدد الناظم العربي العام الذي ينبغي على الجميع التمسك والالتزام به.

ـ التمسك الحقيقي بقرارات الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ورفض استفراد الولايات المتحدة الأمريكية كمرجعية وحيدة للمفاوضات بين العرب واسرائيل.

ـ دعم عربي ملموس وفاعل وبمختلف الأشكال للمقاومة التي يخوضها الشعب الفلسطيني واللبناني، ودعم صمود سوريا المتمسكة بموقف وطني وقومي واضح برهنت الأيام صوابية رؤيته إزاء استهدافات المشروع الصهيوني في المنطقة.

لاشك أن مسيرة وتجربة المفاوضات مع اسرائيل خلال السنوات السابقة قد برهنت بالملموس أن السلام لن يتحقق عبر استفراد الولايات المتحدة بشؤون المنطقة ودعمها الكامل لحليفها الاستراتيجي. كما برهنت أن اسرائيل ظاهرة معادية بعمق لأسس السلام العادل، ومستمرة في تجسيد مشروعها الصهيوني، فهل يدرك العرب ذلك ويتضامنون لمواجهة التحديات الكبرى القادمة؟■■

هوامش

(١) أمنون شاحاك. اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة عام ٢٠٠٠، صحيفة هآرتس الاسرائيلية ٣١/ ١٢/١٩٨٦.

(٢) الوطن العربي والمتغيرات الدولية. معهد البحوث والدراسات العربية، د. حسن نافعة صفحة ١٢٣.

(٣) د. عزمي بشارة، مجلة الهدف، صفحة ٣٦، عدد رقم ١٢٧٤.

(٤) الاستراتيجية الأمنية في الشرق الأوسط، تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، أيار ١٩٩٥.

(٥) مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية صفحة ٥٥١.

عن قضية القدس والتسوية السياسية

الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي

أحمد صدقي الدجاني*

لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم تصميمها «عملية سلام الشرق الأوسط»، قد جعلت بيدها أمر اعلان الفشل الرسمي، فإن تشبثها بالاستمرار فيها يعني أن نتوقع تحركات أمريكية تستهدف الضغط على الطرف الفلسطيني والوصول بالطرف الاسرائيلي إلى توقيع «اتفاق الحل النهائي» الذي سيلبي جل المطالب الصهيونية العنصرية ويفرض على الفلسطينيين وسلطة الحكم الذاتي أمراً واقعاً مُرّاً اصبحت خطوطه العريضة واضحة بيّنة بالنسبة لفلسطين وبيت المقدس بخاصة. وهذا التوقع هو الذي يدعونا إلى النظر في آفاق العملية وإلى هذا الحديث عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس.

الرؤية الفلسطينية العربية الاسلامية لبيت المقدس

في البحث عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس، نستحضر بداية الرؤية الفلسطينية لبيت المقدس، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، النابعة من حقائق المكان والزمان، وما نجم عنها من «مكانة» للمدينة المباركة.

هذه الرؤية الفلسطينية هي ضمن الرؤية العربية ورؤية أبناء الحضارة الاسلامية مسلمين ومسيحيين ومن ملل أخرى، عرباً وأقواماً آخرين أشقاء. وهي ترى المدينة المقدسة المباركة مركز فلسطين وعاصمتها. تماماً كما ترى فلسطين عبر العصور وطناً بشعبها العربي، وقبلة أولى ومحجاً للمؤمنين، ومطمعاً للغزاة. وقد نشأت القدس قبل حوالي خمسة آلاف سنة، في بداية العصر البرونزي، مدينة أسسها الكنعانيون العموريون القادمون من جزيرة العرب، مع مجموعة مدن أقاموها على طريق المياه، واختاروا لها موقعاً متميزاً، يعتبر مركزياً بالنسبة إلى فلسطين وما حولها، على مرتفع وقرب عين ماء. وحملت المدينة أول ما حملت اسم «أورسالم» ويعني باللغة الكنعانية «أسسها سالم». وجاء ذكرها في نصوص مصرية قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد. ثم حملت اسم «يبوس» نسبة لليبوسيين وهم من بطون العرب الكنعانيين، وقد ورد ذكرها بهذا الاسم في التوراة مرات. واليبوسيون هم الذين بنوا قلعتها «صهيون» وتعني بالكنعانية «مرتفع»، كما بنوا العبادة فيها، وهكذا فإن «وضعها» لا يقل أهمية عن موقعها، وهو موضع ديني دفاعي. وقد ظلت القدس منذ تأسيسها حوالي ألفين من السنين كنعانية عمورية عربية، قبل أن يغزو العبرانيون بقيادة يشوع أرض كنعان في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. ولم تتغير هويتها بعد هذا الغزو لأن أهلها الكنعانيين استمروا فيها وفي أرض كنعان فلسطين بعامة، وكان من خصائص وطنهم قدرته على صهر من يأتي إليه من الغرباء في بوتقته، وكذلك قدرته على طرد الغزاة الطامعين بفضل مقاومة أهله طويلة النفس.

القدس في هذه الرؤية هي مدينة المسجد الأقصى الذي أكرمها الله به منذ قامت، وقد أوحى الله سبحانه إلى عدد من النبيين فيها، وبعث رسلاً. ومن هؤلاء داود عليه السلام الذي حكمها حوالي عام ١٠٠٠ قبل الميلاد، ومن بعده ابنه سليمان عليه السلام. ومن الغزاة الذين تتابعوا عليها نبوخذ نصر البابلي عام ٥٨٦ق.م. وقورش الفارسي عام ٥٣٨ق.م. والاسكندر المقدوني عام ٣٣٢ق.م. وبومبي الروماني عام ٦٣ق.م. واستمر حكم الروم فيها، غربيين وشرقيين، إلى الفتح الاسلامي حين دخلها الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب عام ٦٣٦م، ١٥ هـ واستلم مفاتيحها من البطريرك صفرونيوس، وأعلن عهده المشهور لأهلها. وتألقت القدس واحدة من منائر العلم في ديار الاسلام إبان عهود الأمويين والعباسيين - طولونيين واخشيديين - والفاطميين. وتعرضت لغزو الفرنجة الذين احتلوها عام ١٠٩٩م، ٤٩٢هـ ثم حررها صلاح الدين عام ١١٧٨م، ٥٨٣هـ وعادت إلى الحكم الاسلامي حتى كانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الأوروبية واحتلتها بريطانيا آخر عام ١٩١٧. ثم مكّنت الصهاينة العنصريين منها عام ١٩٤٨.

لبيت المقدس «مكانة» في العقيدة الاسلامية هي التي أعطتها هذا الاسم المبارك، وأسماء القدس الشريف، والمدينة المقدسة والبيت المقدس، وأعطتها أيضاً ألقاب دار السلام ومدينة السلام وقرية السلام. وترتكز هذه المكانة إلى ثلاثة أصول مترابطة كما يقول اسحق الحسيني وكامل العسلي. الأول: ان القدس مدينة عدد من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام. والثاني أنها المكان الذي أسرى الله سبحانه برسوله محمد (ص) إليه، وعرج به منه إلى السماء. والثالث أنها القبلة الأولى للمسلمين. وتتفرع عن هذه الأصول فضائل بيت المقدس الكثيرة التي حفلت بها كتب التراث. وقد فصلنا الحديث عن هذه الأصول في مادة بيت المقدس لموسوعة المفاهيم الاسلامية.

مجمل القول في رؤية حضارتنا لبيت المقدس التي تنبع منها الرؤية العربية والرؤية الفلسطينية، هو أن القدس كانت عبر العصور مركز فلسطين التي استمرت وطناً لشعبها العربي الفلسطيني، وقبلة ومحجاً للمؤمنين، ومطمعاً للغزاة المعتدين. وتألقت في ظل هذه الحضارة العربية الاسلامية مكاناً مباركاً فيه المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وآثار أنبياء وصالحين، ومنارة ثقافة، ومعماراً جميلاً. وهي في هذا العصر تعاني من الاحتلال الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري لها الذي يسعى جاهداً لتغيير هويتها العربية، وتستبشر باستمرار مقاومة أبنائها له ونصب أعينهم تحريرها منه.

الرؤية الفلسطينية لقضية القدس

في البحث عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس، نستشعر الحاجة لتسليط أضواء على هذه القضية والرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الاسلامية لها.

لقد برزت قضية القدس جزءاً أساسياً من قضية فلسطين، منذ بدأ الغزو الاستعماري الصهيوني لهما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وافراد من اليهود العرب، وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلل إلى القدس في مرحلة التسلل الصهيوني (١٨٨٢-١٩١٧)، وبدا واضحاً ما يبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلى خطر الاغتصاب حقيقة واقعة، في مرحلة التغلغل الصهيوني ١٩١٧ -١٩٤٨ إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين. وهكذا تحددت قضية القدس بكونها دفع الخطر الصهيوني الاستعماري عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربي الفلسطيني أميراً عربياً شاباً جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلاً «المسجد الأقصى اجئت تزوره / أم جئت من قبل الضياع تودعه؟!».

في عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني، في احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التي نشبت في أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فباتت قضية القدس هي تحرير هذا الجزء المحتل الذي يمثل القسم الغربي من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع اقامة دولتين في فلسطين يهودية وعربية. ولم يُطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الاسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلّها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامي ١٩٦٧-١٩٤٨. وتبنّت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى اعلان قيامها يوم ٥/٢٨ من على جبل الزيتون في القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذي التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبي والرسمي. كما تبنّت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

في حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعماري الصهيوني في احتلال القسم الشرقي من مدينة القدس، وسارعت «اسرائيل» إلى اعلان ضمه إليها رسمياً، وباشرت عملية تهويده تدريجياً بادخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهينة» بفرض

العنصرية الصهيونية عليه، تماماً كما فعلت مع القسم الغربي بين عامي ٤٨ و٦٧. ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧) في أجواء الوطن العربي، وقبول الدول العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في (١١/٧٠٩١)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، عربياً. فالقدس العنية في المفهوم الشعبي عند الحديث عن تحريرها، هي القدس كلها الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمي يقصد القدس الشرقية حين يتحدث عن «الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينياً حين توجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفاً في عملية تسوية محتملة، فكان أن تبنّت برنامجاً مرحلياً، وسعت إلى صدور قرار عربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات في قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلي، مع حرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك «بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» و«بجميع قرارات الشرعية الدولية». وكان الانطلاق في هذا «الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمي العربي، ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحلياً.

أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربي الرسمي مقتصرة على القدس الشرقية مع اشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصّت عليها قرارات الأمم المتحدة. وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطيني الرسمي، بعد عام ١٩٧٤. وكرّست قرارات مؤتمر القمة العربي في مارس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمي لقضية القدس عربياً وفلسطينياً. وبقي المفهوم الشعبي لقضية القدس على حاله مستقراً في أعماق الضمير الشعبي، يقول «هي القدس كلها التي يحتلها الصهاينة ولابد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

فكرة التسوية السلمية

نصل في بحثنا عن الموقف الفلسطيني من قضية القدس في التسوية «السلمية» الجارية، إلى الوقوف أمام فكرة هذه التسوية السلمية، والمنطق الحاكم فيها، ونتتبع جذورها، لنتعرف على السقف الذي تحدده للموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس.

قويت فكرة التسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية القدس على الصعيد الدولي بعد حرب عام ١٩٦٧. وبدأ الحديث يتردد عن مؤتمر دولي للسلام، وعن تنفيذ قرار ٢٤٢ الأممي الصادر عن مجلس الأمن، وعن التفاوض بين الدول العربية و«اسرائيل» للوصول إلى حل للقضيتين. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور خاص في الدعوة لهذه التسوية، وللتفاوض في ظل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. وكانت في الوقت نفسه تقدم الدعم لاستمرار هذا الاحتلال وتمكينه مادياً ومعنوياً. وهكذا شهدت الفترة بين ٦٧ و٧٣ تحركات المبعوث الأممي يارنج ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي آنذاك عام ١٩٧٠. وتحركت الولايات المتحدة بعد حرب رمضان اكتوبر ١٩٧٣، لاقناع الدول العربية بفكرة التسوية السلمية، وأسهمت بدور كبير في ابرام اتفاقيتي فصل القوات بين مصر واسرائيل عامي ٧٤ و٧٥ في سيناء، واتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل في الجولان عام ٧٥. ثم انفردت خريف عام ١٩٧٧ بالتحرك على هذا الصعيد متجاوزة فكرة المؤتمر الدولي ودور القطب الآخر الاتحاد السوفييتي، وأشرفت على ابرام اتفاق كامب دافيد بين اسرائيل ومصر خريف عام ١٩٧٨، وصولاً إلى ابرام معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩.

اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ٦٧ و٧٩، أنه كلما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية، كلما ازداد تجرؤ الحكومات الاسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكاً لاتفاقات جنيف واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن. وكذلك كلما ازداد الدعم الأمريكي لهذه السياسة الاسرائيلية العدوانية. والعكس صحيح. وقد تجلى حين رفعت مصر بعد النكسة شعار «ما أخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة» وخاضت حرب الاستنزاف ثم حرب رمضان هي وسوريا وساندتها دول عربية أخرى. وكذلك حين كانت المقاومة الفلسطينية تتصاعد، في يوم الأرض عام ١٩٦٧، وفي جنوب لبنان ١٩٨١، وفي معركة بيروت ١٩٨٢، ثم في الانتفاضة بين غزة ١٩٨٧ و١٩٩٣.

تغيير الأمر الواقع في القدس في ظل الاحتلال الاسرائيلي

مرّ تغيير الأمر الواقع في القدس الشرقية بمراحل، وبدأ بالمناطق المحيطة بأسوار المدينة القديمة، وبهدم حي المغاربة الملاصق لحرم المسجد الأقصى داخل الأسوار. وتكثف الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المصادرة إبان حكومة العمل بعد عام ١٩٦٧، ثم ركز هذا الاستيطان على المدينة القديمة نفسها بأخذ بيوت فيها إبان حكومة ليكود عام ١٩٧٧. وقصد مجرم الحرب شارون أن يستولي على أحد هذه البيوت وهو وزير حرب ليشجع هذا الاستيطان. وحين كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للعرب لمباشرة التسوية السلمية عام ١٩٧٧ وزار الرئيس السادات الكنيست وطرح فيه فكرة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ومنها القدس الشرقية، رأينا كيف أجابه مناحيم بيجين رئيس الحكومة الاسرائيلية بالحديث عن القدس عاصمة لاسرائيل، ثم رأينا كيف رفض بيجين في كامب ديفيد اعطاء أي التزام للانسحاب من القدس الشرقية، واضطر الرئيس الأمريكي إلى معالجة المأزق بأن يسجل كل من الطرفين الاسرائيلي والمصري موقفه من القدس في رسالة مستقلة. ودأب الداعون للتسوية السلمية في الغرب عموماً وهم يسوّقون دعوتهم، ويطرحون بعض خطوط هذه التسوية، على القول «أما القدس فينبغي تأجيل الحديث لأننا ندرك صعوبة قضيتها..!!». وكان واضحاً أن أحد أهداف ذلك هو اعطاء المحتل الصهيوني زمناً أطول لفرض الأمر الواقع في القدس. وحين كان هؤلاء يسمعون رداً عربياً مستفسراً عن هذه الصعوبة، ومفنداً لها، لا يملكون إلا التلجلج. ولكن المواقف الرسمية العربية انساقت إلى قبول تأجيل البحث في قضية القدس، تحت ضغط قوى الطغيان الغربية.

بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢ وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس وصدور مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان، عملت الادارة الأمريكية ما بوسعها للضغط على هذه القيادة كي تتخلى عن معظم أوراقها التفاوضية، في مرحلة ما قبل التفاوض، معتمدة أساليب ترهيب وترغيب. وقد شهد عام ١٩٨٨ بعد اغتيال الشهيد خليل الوزير أبي جهاد أحداثاً فاصلة على هذا الصعيد في ظل ضغوط أمريكية شديدة على أطراف عربية. ففي الأسبوع الأخير من شهر أيار مايو وقّع رئيس المنظمة في رسالة رسمية موجهة لرئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بما يفيد أن فلسطين وطن لشعبين عربي فلسطيني ويهودي. وقد ترتب على ذلك فوراً اطلاق الاسرائيليين والأمريكيين مصطلح «أراض متن2ازع عليها» للدلالة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة القدس الشرقية كلها. وعُرفت تلك الرسالة باسم «وثيقة أبي شريف» نسبة لمسؤول الاعلام الفلسطيني الذي ضمنها في ملف اعلامي وزعه في قمة القمة العربية بالجزائر (٨٨/٦). وفي آخر شهر تموز-يوليو أعلنت قيادة المملكة الاردنية فك الارتباط بالضفة الغربية الأمر الذي أنهى علاقته بالاردن الرسمية بالقدس التي كانت ضمن وحدة الضفتين بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧. وفي منتصف شهر تشرين الثاني-نوفمبر تم اعلان ما سمي بوثيقة استقلال الدولة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر. وفي الوثيقة اشارة ضمنية إلى وجود عناصر في قرار التقسيم يمكن البناء فوقها. وفي منتصف شهر كانون أول-ديسمبر سلّم رئيس المنظمة إلى وزير خارجية السويدي رسالة كريمة تفيد بالاستعداد للاعتراف باسرائيل، وذلك تلبية للشرط الأمريكي للحوار مع المنظمة الذي وضعه كيسنجر عام ١٩٧٥، وحصل عليه شولتز آخر عام ١٩٨٨. وقد عنت هذه الخطوات تسليماً رسمياً بأن القدس الغربية اسرائيلية، وهي بالتالي ليست محل تفاوض حين يبدأ التفاوض الرسمي العلني، تماماً كما حدث على صعيد مصر في كامب ديفيد قبل عشر سنوات.

جديد برز على الصعيد الأمريكي بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونغرس الأمريكي قراراً بأن القدس عاصمة أبدية (كذا!!) لاسرائيل، وذلك في ١٩٩٠/٣/٢٢. ثم تكرر في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٦/١٠. وهو قرار غير مسبوق في شذوذه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولي. وكانت الادارة الجمهورية في عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعي للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد سقف المفاوض العربي في قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر في جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الأمريكي «لعملية» سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية. وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أي ذكر لقضية القدس أو اشارة لها. كما لم تجر الاشارة بشأن أساس المفاوضات إلا لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يُشر كل من بوش وغورباتشوف بكلمة في خطابيهما إلى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوروبية بالقول «ان موقفنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية

معروفة». وتحدث رئيس الجانب الفلسطيني في الوفد الفلسطيني الاردني المشترك د. حيدر عبد الشافي في خطابه بمرارة شديدة عن تغييب القدس عن المؤتمر، بينما عبر اسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها، وأنكر وجود قضية للقدس. وتفصيل ذلك كله في كتابنا «لا للحل العنصري في فلسطين».

لعل من أهم ما اسفر عنه تحرك الوزير بيكر بشأن قضية القدس، هو انكشاف الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكي منها، لأن لهذا الموقف دور أساسي في تحديد سقف المفاوض الفلسطيني في هذه القضية، وهو يستحق منا وقفة، نتابع بعدها كيف استكملت اتفاقات أوسلو الوصول بهذا السقف خفضاً إلى ما يقارب الأرض.

خفض سقف التفاوض

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في «تصميمها» لعملية سلام الشرق الأوسط و«رعايتها» لها، إلى خفض سقف التفاوض المتاح للمفاوض الفلسطيني، إلى أدنى حدّ ممكن، في مرحلة ما قبل التفاوض، قبل أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي. وفعلت ذلك نيابة عن اسرائيل وأصالة عن نفسها، في خطوات ثلاث:

الخطوة الأولى، تولاها جيمس بيكر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠. وشرحتها تفصيلاً «رسالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين» (هكذا سمّوها). وقد أشارت هذه الرسالة إلى «قضية القدس» اشارات عدة غير مباشرة غالباً، في الجزء الخاص بالتمثيل الفلسطيني. ومجمل ما جاء فيها عرضناه، في كتابنا «لا للحل العنصري في فلسطين»، وانتهينا من عرض بنود الرسالة التسعة إلى أن الموقف الأمريكي من قضية القدس هو أنه متعامل مع «فلسطينيين» لهم «حقوق سياسية»، ولكنه لا يراهم شعباً له حق تقرير المصير. وهذا ينطبق على فلسطينيي القدس الشرقية. وهو بجزم بأن القدس يجب أن تبقى «موحدة»، ويصمت عن قضية السيادة عليها، وهو يفصل عملياً قضية القدس عن قضية «المناطق» على حد تسميته للضفة والقطاع في المرحلة الأولى من المفاوضات. وقد رفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد الاردني الفلسطيني، وقبل وجود مقدسي اردني في الجانب الاردني، ووافق على أن للمقدسين حق التصويت في انتخاب سلطة الحكم الذاتي الانتقالية. وهكذا حصر قضية القدس في نظره في كونها «قضية سكان مقدسين عرباً وأماكن مقدسة، يكون حلها بوصلهم ووصلها بالاردن»، والتزم بعد أن قرر ذلك عملياً أن يدعم حق الفلسطينيين في اثارة قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات، وان يشارك مقدسي فلسطيني فيها يكون قابلاً للشروط الثلاثة التي وضعتها واشنطن على كل من يتفاوض، وهي أن يكونوا من «المناطق» ويوافقوا على التفاوض على مسارين وعلى مراحل ومستعدون للعيش بسلام مع اسرائيل. وقد طمأنت الولايات المتحدة في هذه الخطوة الأولى اسرائيل في رسالتها إليها بأن «الولايات المتحدة توافق على التشاور مع اسرائيل، وعلى أخذ مواقفها في الحسبان في مسائل مسار السلام...».

الخطوة الثانية بداها جيمس بيكر في ١٥/٧/ ١٩٩٢ حين حمل بعد تسعة شهور من انعقاد مؤتمر مدريد أفكاراً أمريكية إلى المنطقة ضمنها في ست نقاط، سمّاها البعض «صفقة سياسية كبرى، وكانت واحدة من النقاط ـ الخامسة ـ تتعلق بالقدس وتقارب قضيتها باقتراح إلغاء المقاطعة العربية «وبدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية بعضها من السعودية حول ادارة المسجد الأقصى ومسجد عمر في القدس». وهكذا تحولت القضية إلى قضية أماكن عبادة وتطلب من العرب تقديم ثمن للتعبُّد في هذه الأماكن. وقد تضمنت هذه الخطوة الضغط على الفاتيكان للبحث في حرية العبادة في كنيسة القيامة مع تجاهل الكنيسة الارثوذكسية. واستمر الموقف الأمريكي في فرض موقفه القائل بتأجيل النظر في أي أمر يتعلق بالقدس في الفترة الانتقالية.

تابع هذه الخطوة وارين كريستوفر وزير الخارجية في الادارة الديمقراطية التي تخلفت الادارة الجمهورية حين قدم أفكاراً بين يدي الجولة العاشرة من المباحثات الخاصة بالمسار الفلسطيني في ١٩٩٣/٧/١ لدفع المفاوضات، وصفتها الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني بأنها «تدل على خرق للسياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية بخاصة». ووضح من هذه الأفكار أن الولايات المتحدة ستستمر في عدم التدخل لوقف الممارسات الاسرائيلية على الأرض في القدس ومنطقتها. كما وضح أن واشنطن فصلت القضية إلى شقين سياسي وديني، وحصرت البحث في الشق الديني.

جاء اتفاق أوسلو يوم ١٩٩٣/٩/١٣ الذي تم توقيعه في واشنطن باسم اتفاق اعلان المبادئ لاقامة حكم ذاتي انتقالي، ليكمل هذه الخطوة حين قرر تأجيل البحث في قضية القدس، واقتصر على اشارة بشأن مشاركة فلسطينيي القدس في انتخابات الحكم الذاتي وفقاً لاتفاقية بين الطرفين. ويومها قلنا «وهكذا ستواجه القدس مخططات التهويد وتنفيذ هذه المخططات على مدى سنتين ونصف قبل أن تبحث قضيتها...» وكانت حكومة اسحق رابين الاسرائيلية قد قامت في نهاية مارس ١٩٩٣ باكمال عزل القدس الشرقية عن الضفة والقطاع في اجراءات شرحناها في كتاب «لا للحل العنصري...» وأوضح رابين لجريدة القدس العربية الصادرة في الوطن المحتل يوم ٦/١٠/ ٩٣ أن هناك اتفاقاً مع الأمريكيين على عدم قيام السلطة الفلسطينية الانتقالية ببحث وضع القدس الموحدة. وكان من بيت الاجراءات الاسرائيلة تكثيف الاستيطان الاستعماري الصهيوني داخل السور بجوار المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وفي القرى المحيطة بالقدس التي ألحقت بالبلدية مثل العازرية وصور باهر ومشروع جبل ابو غنيم الذي أطلق الاسرائيليون عليه «حارحوما».

الخطوة الثالثة جاءت بعد توقيع اتفاق أوسلو١، وتمثلت في تكثيف حكومة رابين الاسرائيلية مصادرة الأراضي العربية في منطقة القدس واقامة بيوت ومستوطنات لليهود الصهاينة عليها، حتى اغتياله على يد صهيوني في (٩٥/١١)، ثم تابعت حكومة بيريز هذه الاجراءات حتى سقوطه في الانتخابات في (٩٦/٥)، بدعم عملي أمريكي مادي ومعنوي شرحناه في كتابنا «أزمة الحل العنصري»، وهو تحت الطبع. وقد بلورت هذه الحكومة افكارها حول «إطار عمل بشأن محصلة اتفاقية للوضع النهائي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية» في ١٩٩٥/١١/١ وضمّنتها وثيقة تقع في اثنتي عشرة صفحة من القطع الكبير والمادة السادسة فيها تختص بالقدس، وتشغل صفحتين ونصف. وواكب هذه البلورة قيام «مشروع القدس في جامعة هارفارد» باعداد تحرك حول «حاكمية القدس» يساعد على تسويق الأفكار الاسرائيلية بجرّ مقدسين عرب للبحث في أمور مرافق المدينة!!.

استمرار الخفض بعد تولي نتنياهو

اكتلمت هذه الخطوة بعد نجاح بنيامين نتنياهو في انتخابات رئاسة الوزارة آخر (٩٦/٥) مع تعديل طفيف فيها يتصل بالأسلوب. فاستمرت الاجراءات الاسرائيلية العدوانية مصادرة واستيطاناً مع المجاهرة المتحدية للعرب، والاعلام المكثف. فكان فتح النفق تحت حرم المسجد الأقصى في (٩٦/٩)، وكان الهدم للبيوت العربية، وكانت مباشرة الاستيطان في جبل أبي غنيم. وقد حدث هذا التعديل في الأسلوب لينسجم مع ما طرحه نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس» بشأن القدس. وقد عرضناه تفصيلاً في كتابنا «أزمة الحل العنصري». وموجزه انه لا يقبل أن يرتفع سقف التفاوض حول القدس ولو شبراً واحداً لأن القدس الشرقية كلها في زعمه اسرائيلية منذ كانت، وهو لا يقبل غير ذلك من أحد في العالم أجمع، ومنهم الولايات المتحدة.

اللافت للنظر أن الادارة الأمريكية في آخر ولاية كلينتون الأولى اختارت أن تتخذ موقف «التكيف» مع هذا الطرح الليكودي الاسرائيلي بشأن القدس، فأعلنه كريستوفر ثم اعتمدته أولبرايت في الولاية الثانية.

هكذا نجد أن الولايات المتحدة «مصممة» عملية التسوية الجارية و«راعيتها» الفعلية نجحت في خفض سقف التفاوض المتاح للمفاوض الفلسطيني إلى أن اقتصر هذا التفاوض على حق المرور إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، وعلى قطعة صغيرة في منطقة القدس تطل على المسجد فيها قرى ابوديس والعيزرية وسلوان وقد فعلت واشنطن ذلك نيابة عن اسرائيل وأصالة عن نفسها عبر مراحل، بعضها في فترة ما قبل التفاوض، وبعضها الآخر في فترة مفاوضات الوضع الانتقالي، قبل مباشرة مفاوضات الوضع النهائي.

نستطيع في ضوء ما سبق أن ننظر فيما يمكن أن يكون عليه الموقف الفلسطيني من قضية القدس، على كلٍ من الصعيدين الرسمي والشعبي اللذين تعمق الصدع القائم بينهما منذ مدريد وأوسلو.

نبدأ بالصعيد الرسمي، فنجد أن عملية التسوية الجارية تلزم أطرافها، ومنهم قيادة المنظمة بالتفاوض حول قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي. فعلى ماذا تتفاوض قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؟ وماذا يمكن أن يكون عليه موقفها في هذه المفاوضات؟ وماذا عليها أن تفعل؟.

لقد أصبح سقف التفاوض حول القدس واضحاً وضوح الشمس بعد أن حدد الطرفان الأمريكي والاسرائيلي موقف كل منهما في المفاوضات.

ـ الخطوط الأساسية في الموقف الأمريكي عكف عليها طاقم خاص في مجلس العلاقات الخارجية، انتهى من صياغة مبادىء سلام أمريكية حول التسوية الدائمة ـ كما نقلت وكالة القدس برس عن مصادر اسرائيلية في ١٩٩٧/٦/١٤ ـ ومن هذه المبادىء بشأن القدس «تأجيل النقاش حول وضع مدينة القدس (الشرقية) المحتلة عام ١٩٦٧، وتعيين حدود القدس الشرقية التي ستكون مستقبلاً عاصمة للدولة الفلسطينية، وعدم قيام أي جانب (كذا!!) بخطوات منفردة، وأن يكون هناك تفاهم بين الطرفين حول نمو متوازن للسكان والطوائف القاطنين فيها للحيلولة دون محاولة أحد الطرفين (كذا!!) ترجيح الميزان الديموغرافي لصالحه».

ـ خطوط الموقف الاسرائيلي اكثر تفصيلاً، وهي

تتجاوز المبادىء إلى تحديد كل الجزئيات. وقد جرى تحديدها على مرحلتين. الأولى حين بلورت حكومة حزب العمل (بيريز) «اطار العمل» الذي سبقت الاشارة إليه في (٩٥/١١). والأخرى حين توصل حزب العمل والليكود في ظل وزارة نتنياهو إلى صياغة وثيقة عرفت باسم رئيسي الفريقين بيلين ـ ايتان بشأن مبادىء الحل الدائم. وقد نشرت جريدة معاريف نص الوثيقة في (٩٧/١)، الذي تبنى في حقيقة الأمر اكثر ما ورد في وثيقة «اطار العمل» مع تعديلات تتناسب مع الموقف الليكودي من القدس.

تحدد هذه الوثيقة الاسرائيلية المشتركة الموقف من القدس في أنها (١)، عاصمة اسرائيل ضمن حدودها البلدية الحالية وتكون مدينة واحدة موحدة تحت سيادة اسرائيل (٢) ويعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة لاسرائيل (٣) يتم توسيع حدود المدينة على نطاق واسع جداً، ويقام مجلس أعلى «للقدس الكبرى» يضم قرى العزيزية وأبو ديس وسلوان. (٤) اسم القدس الكبرى هو «اورشليم» ويطلق اسم قدس Quds على القرى الثلاث (٥) يعلن الحرم القدسي الشريف منطقة ذات حصانة، ويكون في يد الفلسطينيين... وتدار كنيسة القيامة من قبل الفلسطينيين دون الاعلان عنها كمنطقة ذات حصانة. وبقيت هناك جزئية تتصل بوضعية الوصول إلى المسجد الأقصى في المدينة القديمة لم يتم التوصل إليها، ويجري بحثها عند مفاوضات الحل النهائي.

إن قراءة الوثيقة الاسرائيلية يزيدنا فهماً للموقف الأمريكي الذي تمت صياغته بعد التوصل إليها. فقد جاء هذا الموقف متبنياً كالعادة لروحها وخطها الأساسي مع اخراجه في صورة الوسيط.

يتضح من الموقفين الأمريكي والاسرائيلي «على ماذا تتفاوض قيادة المنظمة» فالسقف هو «الاشراف على المسجد الأقصى» لممارسة العبادة فيه، وله حصانته؛ وادارة كنيسة القيامة بدون حصانة لأن اسرائيل أعطت دوراً للفاتيكان. وعلى قيادة المنظمة مقابل ذلك أن تعترف بسيادة اسرائيل على القدس الكبرى التي تضم المدينة القديمة والقدس الشرقية والغربية وعشرات القرى المحيطة بالقدس، التي يصبح اسمها «أورشليم» وتقبل اسرائيل لحفظ ماء وجه الطرف الفلسطيني المفاوض اطلاق اسم القدس على القرى الثلاث التي يمكن أن تصبح عاصمة «لدولة فلسطينية» من نوع خاص. أما فيما يخص عرب القدس، فلهم أن يحملوا «الهوية الاسرائيلية» ماداموا فيها، وعليهم أن يخضعوا للقوانين الاسرائيلية الصهيونية العنصرية التي تعمد إلى منع تزايد عددهم وتسعى إلى التخلص منهم.

السقف الأمريكي الاسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي بشأن قضية القدس لم يُبق من بيت المقدس ما يتفاوض عليه «عملياً». وهذا هو ما يجعل ما يتم التوصل إليه بمثابة «اتفاق إملاء» شأن كل الاتفاقات التي أسفرت عنها عملية سلام الشرق الأوسط حتى الآن. فبماذا ستخرج قيادة المنظمة من التفاوض حين تدخل «ملزمة» مفاوضات الحل النهائي لقضية القدس؟.

لم يعد الجواب عن هذا السؤال مجرد تخمين وافتراض، بعد أن جرت تجربة عملية حية لهذا التفاوض في مطلع عام ١٩٩٦، حين نجحت حكومة بيريز في اقناع قيادة المنظمة بإجراء مفاوضات سرية تجريبية للوصول إلى وثيقة مشتركة، فكان أن قام أحد عناصر قيادة المنظمة الذي مثلها في مباحثات أوسلو السرية محمود عباس «أبو مازن» بالتباحث مع موسى بيلين ممثل الحكومة الاسرائيلية، وتوصلا إلى «وثيقة تفاهم» بعد محادثات سرية استمرت شهرين كان أساسها «إطار العمل» الذي وضعته حكومة بيريز في ٩٥/١١ للحل النهائي. وقد نشرت صحيفة هآرتس في ٩٦/٢ الخطوط الرئيسية لهذه الوثيقة.

إن القارئ «لإطار العمل» الاسرائيلي ثم لوثيقة التفاهم هذه، يخرج بانطباع أن دور الطرف الفلسطيني في صياغة الوثيقة كان هو التوقيع على المشروع الاسرائيلي المعد مسبقاً. وهذا هو ما سبق أن حدث في أوسلو ١ وأوسلو ٢ وما بينهما من اتفاقات جزئية. وسيلاحظ هذا القارئ أن مضمونها قريب جداً مما توصل إليه حزبا العمل وليكود في وثيقتهما التي تمت صياغتها بعد هذه الوثيقة، وسبقت الاشارة إليها.

لقد وافق الطرف الفلسطيني الرسمي في هذه المباحثات السرية ـ كما تزعم هاآرتس ـ على المخطط الاسرائيلي لتوسيع حدود المدينة الكبرى التي ستشمل قرى أبوديس والعازرية وسلوان، وعلى الاعتراف بكل القدس عاصمة لاسرائيل وتحت السيادة الاسرائيلية وباسم «أورشاليم» وذلك مقابل أن تسمى القرى الثلاث «قدساً» وتعترف اسرائيل بها عاصمة لدولة فلسطين القادمة (!!)، في وحدة جغرافية وسياسية مستقلة، عقب انتهاء فترة اختبار نوايا منصوص عليها. وتضيف الوثيقة أن هذا يتم «تجسيداً للتطلعات الروحية والتاريخية للشعب الفلسطيني» وياله من تجسيد!!! هو في حقيقته مناقض لكل هذه التطلعات. كما وافق الطرف الفلسطيني على أن تصبح القرى الثلاث معاً مركزاً إدارياً واحداً وأن يتخذ منه عاصمة يصبح اسمها القدس Quds «بينما تسمى بقية أنحاء المدينة أورشليم Jcrasalem منعاً لأي التباس، ويعترف بها عاصمة أبدية (!!) لاسرائيل». وقد وضع معدو الوثيقة في اعتبارهم حدوث معارضة فلسطينية لهذا المخطط عند اعلانه فنصت على أنه «في حال وجود معارضة فلسطينية كاسحة لهذا التصور يتم وضع الخيار البديل للعاصمة الفلسطينية المقترحة وهو مدينة رام الله» شمالاً.

هذا فيما يخص المكان. أما فيما يخص أهل القدس العرب الفلسطينيين فقد نصت الوثيقة على «أن الذين يعيشون منهم في «أورشليم»، يتم تشكيل مجلس بلدي يدير شؤونهم المحلية تحت اشراف مجلس البلدية الاسرائيلي المسؤول عن كامل المدينة. ولايوجد في محيط هذه المسؤولية إلا الشرطة الاسرائيلية فقط». كما نصت الوثيقة على أنه لن تقام أية أسوار بين شطري المدينة الغربي والشرقي. وقد حدد اطار العمل الاسرائيلي نسبة السكان الاسرائيليين للسكان العرب في القدس الكبرى «أورشليم» هي ٢:١ مع عدم امكانية تزايد عدد السكان العرب.

وفيما يخص الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في المدينة فيرفع على المسجد الأقصى العلمان الفلسطيني والأردني (وفق ما يتفق عليه الجانبان). «وتبقى مفتوحة للجميع مع ضمان حرية الوصول إليها بما لايتعارض مع سيادة اسرائيل السياسية على أرضها باعتبارها تقع ضمن الحدود الجغرافية لعاصمتها الأبدية، (كذا!!!) ويكون لتلك الأماكن وضع شبيه بوضع مقر الفاتيكان في العاصمة الايطالية، أو كوضع كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة عدم اغفال مصالح الأردن المتعلقة بالحرم القدسي الشريف والالتزام بمصالح جميع الأطراف ذات العلاقة».

هذه التجربة العملية تبين ما يمكن أن يحاول الطرفان الأمريكي والاسرائيلي فرضه على الطرف الفلسطيني الرسمي المفاوض في مفاوضات الحل النهائي. ومع أنه لم يصدر عن قيادة المنظمة ما يفيد قبولاً بما جاء في هذه الوثيقة، إلا أن الظروف المحيطة بها تجعل «المتابع» يتوقع منها أن تضطر للرضوخ لهذا الغرض، إذا هي خاضت غمار التفاوض. وقد رأينا مثلاً على ذلك ما حدث في اتفاقية الخليل في مطلع عام ١٩٩٧، حين اضطرت للقبول بتقسيم المدينة واقتطاع جزء منها خصص للصهاينة الاسرائيليين المستوطنين.

حدثت بعد التباحث حول وثيقة التفاهم هذه والتوصل إليها في مطلع عام ١٩٩٦، مع حكومة بيريز، أحداث يجب أخذها في الاعتبار والتعرف على آثارها على الموقفين الأمريكي والاسرائيلي من قضية القدس. فقد نجح مرشح الليكود بنيامين نتنياهو في الانتخابات لمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلي، وباشر تطبيق أسلوبه المجاهر في استكمال اغتصاب القدس عند افتتاحه النفق تحت المسجد الأقصى. وحدثت القمة العربية أول صيف ١٩٩٦، ثم هبة القدس (٩٦/٩) أول الخريف. ولم تلبث الحكومة الاسرائيلية أن باشرت تهويد جبل أبي غنيم للاستيطان مدشنة المرحلة الحادية عشرة من استراتيجية اغتصاب القدس، وساعية لتكثيف الوجود الاستيطاني فيها لتضم مزيداً من المهجرين المستوطنين. وقد شكل نتنياهو في نهاية عام ١٩٩٦ طاقماً للتخطيط للحل النهائي. وعرض ما توصل إليه هذا الطاقم من مبادئ على الرئيس كلينتون حين التقى به في (٩٧/٢).

تشير المعلومات حول ما جاء في هذا المشروع بشأن القدس إلى أن اسرائيل ستطالب بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل وتحت سيادتها وصولاً إلى «حل وسط» (كذا!) أن تكون السيادة الاسرائيلية مطلقة مع السماح بوجود رمزي للسلطة الفلسطينية علم وبعض رجال الشرطة، ومشاركة ادارية على الأحياء العربية في القدس الشرقية، وتسمية القرى الثلاث قدساً وقبولها عاصمة للكيان الفلسطيني شريطة أن يبقى الأمن فيها لاسرائيل وأن يبقى لها الاشراف الفعلي على الادارة البلدية المشتركة وأن يعطى السكان العرب خيار عمل الهوية الاسرائيلية أو البقاء ضمن تبعية السلطة الفلسطينية، ويشترط على الجانب الفلسطيني مقابل ذلك التنازل التام عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، والموافقة على توطينهم حيث هم.

لقد عمدت الحكومة الاسرائيلية إلى اجراء مباحثات غير رسمية مع قيادة منظمة التحرير للبحث في نقاط الحل النهائي ـ كما أوضح تقرير طارق حسن في الأهرام يوم ١٩٩٧/٩/٢٣ ـ وجس نبض الطرف الفلسطيني. وقامت في الوقت نفسه في أعقاب عملية المقاومة في القدس الغربية آخر شهر يوليو/تموز بسلسلة اجراءات للتضييق على أهل القدس الفلسطينيين العرب متابعة محاولات الضغط عليهم والتضييق علىحياتهم لدفعهم للمغادرة. وقامت أيضاً باستخدام اسم ذلك المليونير الصهيوني الأميركي للسيطرة ـ برغم الشراء ـ على بيت في قرية رأس العمود لقطع الطريق أمام وصل القرى الثلاث بالمسجد الأقصى بطريق، كما كشفت صحيفة اسرائيلية، معارضة موافقة «العمل» عليه.

وبعد،

ما هو الخيار الموجود أمام الطرف الفلسطيني الرسمي إذا أراد تجنب الدخول في التفاوض، ومن ثم قبول اتفاق املاء بشأن القدس، خطوطه واضحة؟

نستطيع في ضوء ما سبق أن نرى امكانية قيام منظمة التحرير بمقاومة الاملاء وذلك بمساعدة موقف عربي رسمي، وعدم القبول بالتسليم بحقوقنا الوطنية الثابتة في بيت المقدس، ولها في الانتهاكات

الاسرائيلية لكل الاتفاقات التي تمّ ابرامها ما يبرر احجامها.

واضح أن الموقف الشعبي الفلسطيني يرفض الرضوخ للمخطط الأمريكي الاسرائيلي بشأن تصفية قضية القدس، وهو متمسك بتحرير القدس، ومقتنع بأن السبيل إلى ذلك استمرار المقاومة وعدم قبول اتفاقات الاملاء، وحشد طاقات الأمة لانقاذ مدينتها المقدسة، وهذا الموقف يستحق حديثاً آخر لتفصيله.

الموقف الفلسطيني غير الرسمي من قضية القدس

نركز النظر على الموقف الفلسطيني غير الرسمي من قضية القدس، فنستحضر كيف بدأ في الظهور مع توجه قيادة المنظمة منذ عام ١٩٧٤ لتصبح طرفاً في عملية تسوية محتملة، قد تضطرها إلى التنازل عن بعض حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة غير القابلة للتصرف، الأمر الذي أحدث شقاً بين الرؤية الشعبية لقضية القدس. وكان أبسط صور هذا الشق أن الأولى الرسمية صارت تحكي عن انسحاب اسرائيل من القدس الشرقية باعتباره مطلبها وهدفها، بينما بقيت الأخرى غير الرسمية تضع هدفاً لها تحرير القدس كلها شرقية وغربية، ومن بين الصور أيضاً أن الأولى انطلقت من اقتناع بأن التسوية السلمية يمكن أن تعيد بعض حقوقنا في القدس، بينما الأخرى بقيت على اقتناعها بأن ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة، كما أن الأولى شرعت في مباشرة حوارات ما قبل التفاوض بشأن القدس بينما الأخرى كانت ترى أن الحديث مع العدو لاينبغي أن يبدأ إلا من موقع القوة وبعد أن تثمر المقاومة ثمارها في الوصول به إلى التسليم بحقوقنا.

كيف تجلى هذا الموقف الفلسطيني غير الرسمي هذا؟

حين نستذكر تاريخ الصراع العربي الصهيوني منذ عام ١٩٧٤، نجد نوعين من التجليات برزت واضحة لهذا الموقف الذي مثل جزءاً من موقف عربي اسلامي غير رسمي.

النوع الأول هو سلسلة ندوات ومؤتمرات جرى تنظيمها فلسطينياً وعربياً واسلامياً تناولت قضية القدس، وكان الموقف غير الرسمي يطرح فيها إلى جانب طرح الموقف الرسمي، وكان نصيب هذا الموقف غير الرسمي من الشرح والتأصيل نصيباً كبيراً. وقد شهدت الفترة عودة النشاط لاطارات تنظيمية اختصت بقضية القدس مثل المؤتمر الاسلامي العالمي لبيت المقدس ومركزه الأردن. كما شهدت قيام أطر تنظيمية جديدة تعنى بالقضية مثل ندوة القدس التي بدأت في الكويت ثم انتقلت إلى عمان. وشهدت أيضاً قيام لجنة القدس الرسمية في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي التي تواصلت مع تلك الأطر. وقد أصدرت في مطلع الثمانينات «وثيقة القدس».

النوع الآخر هو استمرار بعض فصائل العمل الفلسطيني في تربية أعضائها على الموقف غير الرسمي، وبروز فصائل جديدة تميز نفسها بتمسكها بتحرير القدس وفلسطين. ومنها فصيلا حماس والجهاد.

لافت للنظر أن الموقف الرسمي من قضية القدس لم يعمد إلى مواجهة هذا الموقف غير الرسمي لأنه وجد فيه سنداً له في تحركه، وضماناً إذا لم يبلغ التحرك غايته. بل إنه قدم نفسه للراي العام الفلسطيني على أنه موقف رسمي يستهدف «انقاذ ما يمكن انقاذه من القدس» التي تتعرض للتهويد يومياً، وإيقاف عمليات الاستيطان فيها ووضع حد لهذا التهويد الجاري، تماماً كما أوضح الموقف غير الرسمي أنه يمثل «الهدف الاستراتيجي» إذا كان الاخر هو هدف «تكتيكي».

لافت للنظر أيضاً أن هذا الموقف غير الرسمي كان يجري التعبير عنه بقوة ووضوح في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، يطرحه قياديون مستقلون عن التنظيمات، وبخاصة في اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي، وقد تضمنت كتبي عن«اسبوعيات المقاومة»، ومنها «لاللحل العنصري في فلسطين» أمثلة كثيرة على ذلك، كما كان كثير من المختصين العلماء يطرحونه في المؤتمرات والندوات الرسمية والشعبية التي تبحث قضية القدس.

بلورة الموقف غير الرسمي هذا من خلال تجلياته بنوعيها أفكاراً بشأن هذه القضية وكيفية العمل لكسبها ولتحرير القدس. وهو دائب على طرح هذه الأفكار.

يدعو الموقف الفلسطيني غير الرسمي من قضية القدس أولاً إلى استحضار الرؤية الفكرية للامة للصراع حول القدس في ضوء بعدي المكان والزمان ومكانتها الروحية وحقيقة أن فلسطين بعاصمتها كانت عبر العصور وطناً لشعب فلسطين العربي، وقبلة ومحجاً للمؤمنين يستضيفهم هذا الشعب، ومطمعاً للغزاة يتصدى لهم.

هذا يعني أن قضية القدس بداية هي قضية وطن أرضه محتلة يضع شعبه نصب عينه تحريره. وهذا الشعب العربي فيه مسلمون ونصارى ويهود، وقد رحّب عبر العصور بالمستأمنين الذين وفدوا إليه سلماً وامتزجوا به. وفلسطين لم تكن قط وطناً لشعبين لأن اليهودية دين وليست قومية بينما الصهيونية حركة استعمار استيطاني عنصري تحاول اصطناع قومية لليهود وتعمد إلى تهجيرهم من أوطانهم.

يدعو هذا الموقف غير الرسمي إلى استذكار آلية التحرير بعد أن يستحضر الآلية التي اعتمدها التحالف الاستعماري الغربي الصهيوني في تهويد القدس وفلسطين. فإذا كان الغزو الصهيوني الاستعماري بدأ بالتسلل فالتغلغل فالاحتلال فالضم بالاغتصاب وصولاً إلى التهويد، فإن التحرير يبدأ بصمود الشعب، فممارسة مقاومة الاحتلال، فتصعيد هذه المقاومة بروح الفداء، وصولاً إلى حل انساني ديمقراطي شوري هو بديل للحل العنصري الصهيوني.

يدعو هذا الموقف انطلاقاً من ادراك آلية التحرير إلى دعم صمود أهلنا في القدس المحتلة من أبنائها الفلسطينيين العرب مسلمين ومسيحيين. كما يدعو إلى تربية أجيالنا الجديدة على التمسك بحق المقاومة ـ مقاومة الاحتلال ـ الذي يأمرنا الله خالق الانسان باحترامه وتكفله المواثيق الدولية. ويدعو هذا الموقف إلى الجهد بالتمسك بهذا الحق ومعارضة كل محاولة من قوى الطغيان لاعتبار ممارسته «ارهاباً» والتمييز بينه وبين «الارهاب» الذي ندينه، وفضح صور الارهاب الصهيوني الرسمي منه وغير الرسمي.

يدعو هذاالموقف غير الرسمي إلى ممارسة حق المقاومة بمفهومها الشامل الذي يوفي جميع أبعادها الروحية والفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية حقها ويحقق التكامل بينها، وتيقن معادلة التوازن المطلوبة بين هذه الأبعاد.

مفهوم القدس في هذا الموقف، هو القدس كلها بجزايها الغربي والشرقي وبقراها وأكنافها. وملف قضيتها يشمل ذلك كله. وهوالمفهوم الذي يراها عربية منذ كانت، ويواجه المفهوم الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الذي يطرح مفهوم «القدس اليهودية عاصمة اسرائيل الأبدية».

يرفع متبنو هذا الموقف عدة شعارات تتعلق بقضية القدس أولهاأنها «قضية عربية في نشاتها ومسؤوليتها ومصيرها وبقدر ما تخص شعب فلسطين العربي بقدر ما تخص الأمة العربية كلها، ولايجوز أن ينفرد أحد في التصرف بها». كما «أنها قضية تهم كل المؤمنين، وبخاصة أبناء دائرة الحضارة الاسلامية التي تنتمي القدس لها» وثاني هذه الشعارات «عدم الاعتراف بأي واقع تحاول الغزوة الصهيونية فرضه في القدس. وهذا يشمل جميع المستعمرات الاستيطانية الثماني التي قامت فيها والمستعمرين المستوطنين المائة والخمسين ألفاً الذين غزوها». وثالث هذه الشعارات «لا للحل العنصري في القدس وفي فلسطين بعامة. نعم للحل الديمقراطي الذي يعيش في ظله شعبها بمسلميه ومسيحييه ويهوده ومعهم كل من يستامن في اطار وطن عربي كبير في ظل حضارة عربية اسلامية تتفاعل مع حضارات العالم الأخرى» ورابع هذه الشعارات موجه لليهود في فلسطين المحتلة والعالم «نبذ الصهيونية التوسعية العنصرية، هو الشرط اللازم لبلوغ السلام في فلسطين ولعيش اليهود آمنين في أوطانهم، ولبقاء اليهود المستأمنين في فلسطين المحررة» خامس هذه الشعارات موجه لشعوب الغرب «إن أمتنا تمد يدها لتعزيز التعارف وصولاً للتعاون على البر والتقوى على اساس من التكافؤ والندية والمصالح المشتركة، ولكنها ستقاوم بكل قوة منطق الطغيان وغطرسة القوة ومحاولات اخضاعها، وهي أمة مواجهة وطّنت نفسها على صراع النفس الطويل. وقد خبرت التصدي للغزاةالطامعين وستنتصر عليهم كما حدث مرات من قبل».

يميز هذا الموقف في دعمه لصمود أهلنا في القدس المحتلة بين ما يعزز صمودهم فعلاً وبين مشاريع يفيد منها العدو ولاتصمد أمام قانونه الغاشم، وهو قانون احتلال عنصري، ويدرك هذا الموقف قوة فعل المقاومة في هز نفسية المستعمر المستوطن، فيدعو إلى دعمها لتحافظ على استمراراها، ويعنى هذا الموقف بذاكرة الأمة بشأن الصراع، ويحفظ أسماء كل الصهاينة يهوداً وغير يهود، داخل فلسطين وخارجها، الذين أسهموا في العدوان الصهيوني على القدس واقترفوا جرائم بحق أهلها، لتجري محاسبتهم على ما اقترفوه في المكان والزمان المناسبين.

يراهن هذا الموقف من جهة على هشاشة عملية التسوية الجارية، وعلى ما يسببه الخلل الكامن فيها من تفجرات، ومن جهة أخرى على طبيعة صراع النفس الطويل الذي هو جوهره، وما سيولده من ازدياد التعلق العربي الاسلامي المسيحي المؤمن بالقدس، مثلما حدث إبان الاحتلال الفرنجي لبيت المقدس قبل تسعة قرون الذي رصده المستشرق كراتشكوفسكي في «تاريخ الأدب الجغرافي العربي» في صفحات عدة وهو يحكي عن التآليف الكثيرة التي كتبت في فضائل بيت المقدس استجابة لتحدي الاحتلال الفرنجي.

إن التعبير الصحيح عن هذا الموقف الفلسطيني غير الرسمي كفيل باستمرار مقاومة الاحتلال الصهيوني للقدس وصولاً إلى لحظة تاريخية يبدأ فيها التفاوض المجدي لتحقيق تسوية تحرير القدس، ويلتقي من جديد مع الموقف الرسمي فيصبحان واحداً كما كان. ويعم السلام الحق مدينة السلام ■■

• عضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف

المعارضة الفلسطينية: الواقع والآفاق، الموقع الراهن للمعارضة

د. طلال ناجي

الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة»



منذ أحداث لبنان عام ١٩٨٢ دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً، والواقع أن ما يواجه القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، منذ ظهورها إثر نكبة ١٩٤٨، عملية إقليمية ودولية تستهدف، ليس فقط أرض وشعب فلسطين، بل والمنطقة العربية بأجمعها، ومنذ ذلك الحين والأمة العربية، والشعب الفلسطيني بوجه خاص يواجه عملية مستمرة لتفكيك كيانه، أولاً الواقعي حيث شرد من أرضه، وثانياً تصفية حقوقه ومطالبه الوطنية، العادلة والمشروعة من خلال تدمير أي مرتكز أو سند لاستمرار كفاحه، وكانت أحداث لبنان ١٩٨٢ العملية المباشرة لتصفية البنى التي أقامها شعبنا في سبيل تحقيق أهدافه في التحرير والعودة وتقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على تراب وطنه فلسطين.

والحال فإن شعبنا وثورته المعاصرة، ونتيجة الظروف العربية والاقليمية والدولية، تكبد خسائر مادية وسياسية كبيرة، وقد تجسدت أكبر خسائره فيما أقدم عليه البعض في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على التوقيع على اتفاقات أوسلو، هذه الاتفاقات التي أضفت الشرعية على اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها ووسم كفاح شعبنا بالارهاب، وتبرئة العدو الصهيوني من جرائمه وعدوانه بحق شعبنا وأمتنا، إن هذه الاتفاقيات قد شكلت أخطر انعطاف يواجهه شعبنا وقواه التحررية، إذ أن هذه الاتفاقات وما نجم عنها على أرض الواقع، قد نزلت بحقوق شعبنا العربي الفلسطيني، من حقوق ثابتة غير قابلة للتصرف، إلى مجرد حكم ذاتي إداري تحت سلطة وسيادة العدو الصهيوني، وفتحت إلى جانب ذلك الباب واسعاً لفرض هيمنة الكيان الصهيوني والدوائر الامبريالية على مقدرات الوطن العربي، عبر التطبيع ولإنهاء الصراع العربي الصهيوني، وقبول الكيان الصهيوني كجزء من المنطقة العربية.

إن كفاح شعبنا العربي الفلسطيني، والذي مضى عليه اليوم مائة عام، قد اكسب قوى وفصائل شعبنا التحررية خبرة غنية بأبعادها الفكرية والسياسية والتنظيمية، وهي خبرة يجب توظيفها في الممارسة العملية لدحر الغزوة الصهيونية واستعادة حقوقنا الوطنية.

من المؤكد أن كل تجربة ثورية، تحمل في الممارسة عناصر إيجابية وأخرى سلبية، وذلك لأن كل عملية ثورية لايمكن أن تكون كذلك ما لم يتجسد فيها الحشد الوطني، وهذا الحشد ينطوي على مشارب فكرية وسياسية عديدة مختلفة، وأحياناً متناقضة، وهذا ما كانت عليه الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومعروف أن ميزان القوى السياسي لثورتنا قد تأثر إلى حد كبير بالعوامل الخارجية، خاصة الرجعية واليمينية منها، ولذلك فقد كان تأثير اليمين في مصير الثورة وممارستها العملية أكبر من تأثير القوى الوطنية، وهذا ما أدى إلى الأخطاء الكبرى التي دفعنا ولازلنا ندفع ثمنها غالياً، دماء وانكفاء واحتمالات ضياع حقوقنا الوطنية.

والحال، إن الوضع الذي عاشته الثورة قد كان وضعاً ينطوي على تصارع استراتيجيات متعددة، الأمر الذي أثار صراعات داخلية وثانوية ساهمت في إضعاف الثورة ومكنت قوى الاستسلام من التأثير في مصيرها، وصولاً إلى توقيع اتفاقات أوسلو الانهزامية وما ترتب عليها من انقسام حاد ومصيري، ليس فقط في صفوف الثورة، بل وانحدر إلى الشعب العربي الفلسطيني، إذ أن هذه الاتفاقات قد تنكرت لحقوق شعبنا في اللجوء والشتات.

إن الوضع الذي آلت إليه الثورة الفلسطينية قد أفضى إلى تخلي اليمين عن الثورة وأهداف شعبنا وبروز معارضة وطنية وفاعلة على صعيد الساحة الفلسطينية والعربية، إلا أنها تنقسم إلى جناحين، جناح

يرفض اتفاقات أوسلو جملة وتفصيلاً وجناح يناور على أساس استخدام أوسلو محسنة للوصول إلى أهداف شعبنا، وقد فشلت جهود توحيد الجناحين على اساس الميثاق وثوابت شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة على تراب فلسطين، وبرغم تعثر المعارضة، ومراوحتها، وعدم توحيد صفوفها بشكل ينسجم ومتطلبات استمرار الكفاح لنيل حقوقنا الوطنية العادلة، إلا أنها حققت بعض النجاحات والتي تنطوي على اهمية غير قليلة، خاصة في ظروف تراجع حركة الثورة العربية والعالمية، من أبرزها:

أولاً: إنها دعمت المعارضة الشعبية الفلسطينية والعربية لاتفاقات أوسلو، ورفعت من زخمها في مواجهة اتفاقات اوسلو ومسيرة التسوية الراهنة، هذه التسوية التي لم تحقق لشعبنا العربي الفلسطيني إلا المآسي والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، خاصة أنها وأدت انتفاضة أهلنا في الأرض المحتلة، إن الظروف التي نشأت اثر هذه العملية وما نجم عنها استدعت أن يكون للمعارضة صوت مسموع وفاعل، إن كان على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو العالمي، صوت يقول للعالم أن الشعب العربي الفلسطيني لايوافق على كل ما جرى، ويعتبره نكوصاً مذلاً عن حقوقه ومطالبه الشرعية والعادلة، صوت يجسد معارضة قطاعات واسعة من الشعب ترفض هذه الاتفاقات المذلة وهذا النهج المدمر وهذه التنازلات الخطيرة.

ثانياً: وبرغم الظروف السائدة في المحيط الفلسطيني والعربي، استطاعت المعارضة من تجميع عدد مهم من القوى والفصائل الفلسطينية ممثلة بفصائل وقوى التحالف، وصاغت إطاراً سياسياً وتنظيمياً لتوحيد الجهد الكفاحي وفق برنامج للنضال، فاعل ومؤثر، ضد اتفاقات أوسلو وتنازلات سلطة الحكم الذاتي الإداري، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، إن نشاطات التحالف السياسية والكفاحية، أعادت إحياء الأمل في صفوف شعبنا، وبينت خطأ المراهنة على سياسة التسوية التي انتهجها فريق أوسلو، وأوضحت المعارضة تجسيداً حيّاً لوجدان شعبنا العربي الفلسطيني.

ثالثاً: نجحت قوى وفصائل المعارضة في الحفاظ على ثوابت وأهداف النضال الوطني، هذه الثوابت التي حاول فريق أوسلو تغييبها بعد أن نبذ الكفاح، وشن حملات الاعتقال والتعسف ضد المقاومة الوطنية في الأرض المحتلة، وجرد حملات التضليل في صفوف شعبنا في اللجوء والشتات، كما حاول نسف الميثاق الوطني الفلسطيني والتعفية على حقوق شعبنا الوطنية الثابتة والتي تتجلى بحق العودة وحق تقرير المصيروالحق في قيام دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين.

رابعاً: وبرغم الظروف المحيطة بالكفاح الوطني الفلسطيني، حافظت قوى وفصائل المعارضة على اشكال النضال المختلفة وفي مقدمتها الكفاح المسلح ضد عدو متغطرس يرفض تنفيذ أي من قرارات الشرعية الدولية، هذه القرارات التي تدعم كفاحنا ومقاومتنا للعدو الصهيوني وتقر وتعترف بحقوقنا الوطنية الشرعية والعادلة وغير القابلة للتصرف.

خامساً: إن المعارضة بسياستها وبنضالها، وبتضحياتها في سبيل وقف النزيف الخطير الذي تمثله اتفاقات أوسلو وتداعياتها على الوضع العربي، كان لها دور إيجابي وكبير لتحجيم أثر الصدمة النفسية التي أحدثتها هذه الاتفاقات وتداعياتها على الجماهير الفلسطينية والعربية إلى جانب تأثيرها الايجابي على الأنظمة العربية والاسلامية والقوى الصديقة في العالم التي اهتزت ثقتها بنضال شعبنا وكفاحه اثر توقيع هذه الاتفاقات وجراء التنازلات الجسيمة التي أقدمت عليها سلطة الحكم الذاتي الاداري في اتفاقاتها الملحقة وتفريطها بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

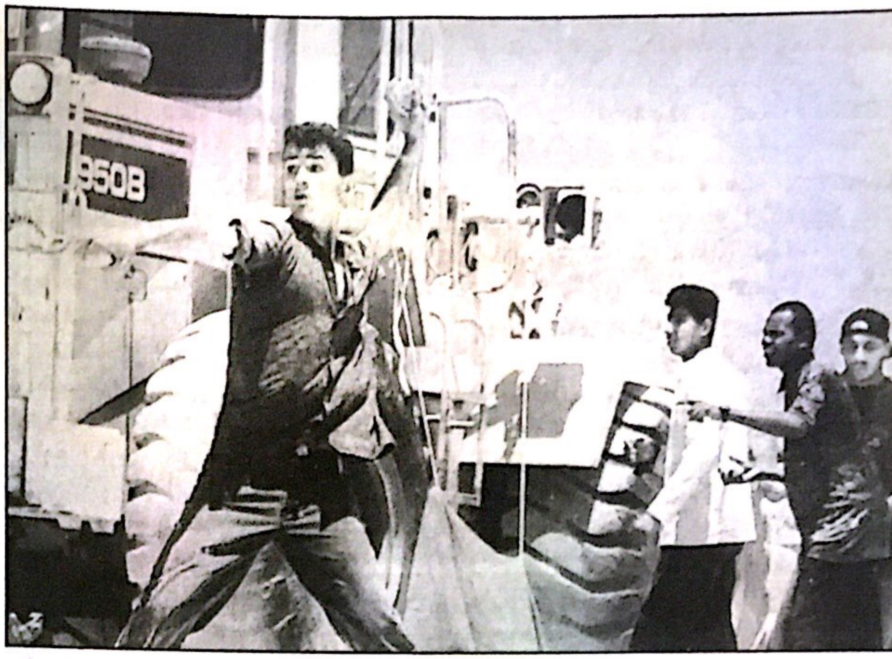
إن التجربة التي عاشتها الساحة الفلسطينية منذ انطلاقة الثورة وحتى اليوم، هذه التجربة التي انطوت على سلبيات وإيجابيات أعطت، وبرغم الوضع الراهن، نضجاً فكرياً وسياسياً، يؤهل القوى والفصائل الوطنية المعارضة لمسيرة ونهج التسوية، أن تشكل البديل الفاعل لحماية قضيتنا الوطنية من التلاعب والإهدار مقابل سلطة شكلية لايد لها بما يرسم للقضية الفلسطينية والوضع العربي، إن هذا التطور يستدعي نبذ الخلافات الجانبية والثانوية والتأكيد على ما هو رئيسي وخطير في شأن حقوقنا الوطنية، وإن استمرار المراوحة والشلل الذي تعاني منه المعارضة، خاصة في جناحها المتردد، يفقدها دورها في حماية حقوقنا وصون القضية الوطنية من التزييف والانحراف بها، كما يفقدها مصداقيتها في تمثيل شعبنا على الصعيد الفلسطيني والعربي والعالمي.

لاشك أن المعارضة، بوضعها الراهن، وواقع نضالها وممارستها لاتلبي طموحاتنا وطموحات شعبنا، فخروج الجبهتين الشعبية والديمقراطية من تحالف قوى وفصائل المعارضة، قد أثر سلباً على وضع المعارضة، وقد راهنت قوى التسوية على هذا الخروج واعتبرته عاملاً مفككاً للمعارضة، وعنصراً يفقد المعارضة جديتها وتأثيرها، وهذا الخروج بلا شك، يوحي بهذا الاستنتاج، والحال نأمل أن تتم مراجعة هذا الأمر بما يكفل معاودة النشاط التحالفي، فالخطر المحيق بقضيتنا وأمتنا يدعو لإقامة وحدة وطنية فلسطينية معارضة لنهج أوسلو، وعلى أساس برنامج وحدة وطنية فاعلة، وبالاستناد إلى الميثاق الوطني وثوابت شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

إن الكلفةالنضالية الباهظة التي نتحملها جميعاً، تستدعي مراجعة السياسات التي تبتعد عن ثوابت شعبنا، فهدف التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني لن يتحقق في ظل اتفاقات أوسلو وتحت سقفها المحدد بالحكم الإداري الذاتي وليس للأرض المحتلة بل للجزر والأرخبيل التابع سياسياً واقتصادياً وأمنياً للكيان الصهيوني، إن مجمل الأحداث منذ مجيء حكومة الليكود في عام ١٩٩٦، قد أماطت اللثام عن حقيقة اتفاقات اوسلو، ولم يعد مع علنية هذه الحكومة وأعمالها الاستيطانية الوقحة ومصادرتها للأراضي، وعدم تورعها عن كشف مخططها الصهيوني لإقامة «إسرائيل الكبرى» يستدعي من جميع قوى وفصائل المعارضة التبصر بنتائج مراهنة البعض منها على امكانية تحسين شروط اتفاقات أوسلو، والحال فإذا ما سلمنا بهذه الإمكانية معطوفة على تصريحات عرفات وفريقه من إقامة الكيان الفلسطيني، فأي كيان سيكون؟ الضفة الغربية مساحتها ٥٨٠٠كم يضع العدو يده على ٩٧% منها بشكل مستوطنات وطرق التفافية ومجمعات عسكرية وغيرها من وسائل الاستيلاء إضافة لوجود أكثر من ٣٠٠ الف مستوطن، وتلحظ خطط الاستيطان إلى زيادةالعدد إلى نصف مليون مستوطن في الضفة مع تهويد كامل القدس التي تم توسيع حدودها البلدية، وهذا إلى جانب سيطرة العدو المطلقة على ما نسبته ٨٠% من الطاقة الإجمالية للمياه في الضفة الغربية، وعدم سماحه بأي ممارسة من قبل سلطة الحكم الذاتي الإداري توحي بالاستقلال، ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى قضية المطار والمرفأ فضلاً عن موضوع النقد الفلسطيني والسياسة الخارجية والعسكرية والإحصاء الأخير للسكان في القدس الشرقية.

إن ما يعرضه اليوم نتنياهو كتسوية نهائية لقضية الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية والقطاع يستند إلى وثيقة اتفاق حزبي اللعبة السياسية في الكيان الصهيوني، ويستند إلى تفاهم أخر فلسطيني صهيوني، وهذه التسوية لاتشير لا من بعيد ولامن قريب إلى دولة مستقلة وفضلاً عن ذلك فهذه التسوية النهائية مشروطة بضمانات أمنية تقدمها سلطة الحكم الذاتي الإداري المحدود للعدو الصهيوني بالإضافة للتنازل عن القدس وعدم المطالبة بها.

من المؤكد فإن لكل مقدمات نتائج، وبالنسبة



للوضع الفلسطيني، فإن جملة من المقدمات جرى تسريبها على فترة زمنية غير قصيرة، وعبر عناوين وذات إيحاءات ثورية وصولاً إلى اتفاقات أوسلو، وهذه الاتفاقات، ورغم كل البهرجة الاعلامية، فهي لاتعني غير التسليم بالاحتلال وإضفاء الشرعية عليه، ومعلوم أن مقدمة كهذه لايمكن أن ينتج عنها أي من عناصر الاستقلال الوطني الفلسطيني، وبذا فإن القول أو العمل في إطار أوسلو والسلطة التي تمخضت عنه يعني أن القوى التي تدعو لذلك تستهدف رفع المسؤولية المادية والأخلاقية والحقوقية عن الاحتلال الصهيوني، وبالتالي فرض قيود جديدة على مقاومة أهلنا في الأرض المحتلة، وتبخيس حقوقنا المشروعة، اتفاق بمواصفات إذعان وتنازل كيف يمكن العمل عبره أو من خلاله لتحقيق الاستقلال الوطني ودحر الاحتلال؟

أمام عمق الأزمة التي يعيشها الوضع الفلسطيني، وأبعادها المدمرة، بدأ جناح واسع من المعارضة يتلمس مسؤوليته التاريخية تجاه اتفاقات أوسلو وتداعياتها، وبعدالتطورات الخطيرة الأخيرة، والتي أزمت وضع فريق أوسلو ذاته لم يعد، حتى مجرد قبول، الركون إلى التسوية كنهج ومسار، حتى وإن كان ذلك من خارج إطار أوسلو، والمعارضة بوصفها الحالي لم يعد مقبولاً استمرار أسلوبها، المطلوب اليوم، وبإلحاح أن تُكوّن وحدة الهدف العربية الفلسطينية تجسيداً للمسؤولية التاريخية لدى جميع أطراف قوى وفصائل المعارضة، تجاه أزمتها وتجاه القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

من المؤكد فإن اتفاقات أوسلو قد استخدمت ووضعت كبديل للسياسة والأهداف الوطنية الفلسطينية، ونحن في المعارضة لسنا معنيين بالتفتيش عن بديل لأوسلو، فسياستنا وأهدافنا يتضمنها الميثاق الوطني الفلسطيني، الميثاق والثوابت التي استهدفت اتفاقات أوسلو، إن ثوابتنا الوطنية تقوم على أساس انسحاب العدو غير المشروط وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية، إن اعتبار اتفاقات أوسلو أمراً واقعاً لامجال إلا للتعامل معه، هي بالذات جوهر وطروحات فريق أوسلو المفرط، التي لاخيار أمامها غيره، وفي الحقيقة فإن هذه الاتفاقات ليست خياراً وحيداً واقعياً، بل ارتهاناً واستسلاماً وتنازلاً وتفريطاً، فهذه الاتفاقات، كما هو ثابت، مرفوضة من جماهير شعبنا في الداخل والخارج، مرفوضة شكلاً ومضموناً، ولن يقدم شيئاً لحقوقنا وقضيتنا وثوابتنا الدخول في لعبة إصلاحها من الداخل، ولهذا ندعو لحوار وطني للمعارضة قوى وفصائل وأفراداً من خارج نهج ومسار أوسلو، لاسيما وإن العدو نفسه يرفض حتى تطبيق بنود الاتفاقات ويصر على عدم الانسحاب أو حتى إعادة الانتشار، ويرفض تداول موضوع القدس والمستوطنات وقضية المياه ويرفض حق العودة، ويسعى حثيثاً، كما هو واضح لتهويد الضفة والقطاع، فلا أمل مع أوسلو، كما هي، أو بعد تعديلها، كما يقول البعض، ومن هنا فإن مصداقية المعارضة الحقة لنهج ومسار أوسلو تتطلب الالتزام بالثوابت الوطنية والقومية للشعب العربي الفلسطيني وميثاقه الوطني.

إن الوضع الذي تولد عن اتفاقات أوسلو، والذي يحاول عرفات وفريقه تمريره هو في الحقيقة وضع استثنائي، لا يني أن يتغير، إن كان بدعم التطورات الدولية أو العربية وتحت ضغط الرفض الشعبي الفلسطيني ونضال قواه وفصائله المعارضة، وإذا كان هناك من مازق واقعي، فهو مازق فريق أوسلو، وليس مازق الشعب العربي الفلسطيني.

إننا في قوى وفصائل المعارضة نسعى جاهدين لتصحيح الخلل في وضع المعارضة، وتكريس المعارضة كظاهرة ثورية وشعبية في الساحة الفلسطينية، وفي هذا السبيل نجد من الضروري، احترام وجهات نظر الآخرين التي لاتمس جوهر ثوابتنا الوطنية والقومية كما ندعو إلى المزيد من التنسيق بين أطراف المعارضة وصولاً إلى تشكيل الحالة الفاعلة والمؤثرة ولمواجهة اتفاقات أوسلو وتداعياتها وممارسة سلطة الحكم الذاتي الاداري، وتفعيل دور الجماهير الشعبية ومقاومتها خاصة في الأرض المحتلة.

إن واقع المعارضة في الخارج، وكجزء من الصعوبات التي تواجهها، حالة الحصار على نشاطها وممارستها الكفاحية، نتيجة تداعيات مؤتمر مدريد وغيره من الأحداث الدولية والعربية، غير ان هذه الأمور لايمكن لها أن تشكل عملية احباط وتيئيس لنضالنا ومعارضتنا للتسوية، بل إن هذه الظروف يجب أن تدفعنا أكثر فاكثر للالتزام بحقوقنا وفي مقدمتها حقنا في الكفاح لإزالة الاحتلال كما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بشان حق تقرير المصير لشعبنا، وهذا الأمر يدعونا لتفعيل دورنا إن كان على صعيد تطوير كفاحنا الوطني ضد العدو الصهيوني، أو على صعيد تفعيل العلاقات الكفاحية مع القوى الشعبية العربية والإسلامية لمواجهة هذا الحصار ومقاومة المخططات والمشاريع الأمريكية والصهيونية التي تستهدف الأمة العربية والإسلامية.

إن الصيغة التي نجدها ممكنة في الظرف الراهن، والتي يعول عليها لتفعيل دور المعارضة، والتي يجب أن تستجيب لضرورات استمرار المواجهة، وتجاوز حالة الشلل، هي وحدة وطنية لقوى وفصائل المعارضة، والواقع إننا في ظرف يستدعي أعمق التلاحم والتنسيق، وفي أدق التفاصيل، لتجنب المنزلقات السياسية والنضالية التي قادت فريق التسوية لابرام اتفاقات اوسلو، صيغة تقوم على أساس الوحدة الوطنية لشعبنا، على أساس ثوابته الوطنية، وبالاستناد إلى الميثاق الوطني الفلسطيني.

إن شعبنا وأمتنا، كما هو واضح وجلي، يرفض المساومة على حقوقه، أو التنازل عنها، وهو معني أكثر مما سبق بتصعيد نضاله، حتى إسقاط اتفاقات أوسلو ومعه في موقفه هذا الجماهير العربية والإسلامية والقوى الصديقة في العالم، وفي سبيل تحرير وطنه وتأمين حقوقه العادلة والمشروعة حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني ■■

القضية الفلسطينية أمام منعطف حاسم على أبواب مفاوضات الوضع الدائم

مسؤولية المعارضة الفلسطينية والمبادرة الوطنية المطلوبة

رمزي رباح

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين



أوجد اتفاق أوسلو شرخاً عميقاً في المسيرة الوطنية الفلسطينية وشكل ارتداداً إلى الخلف عن كل الطموحات والأهداف التي ناضل من أجلها الشعب الفلسطيني، كما تبلورت وتأطرت في البرنامج الوطني لمنظمةالتحرير الفلسطينية وقرارات المجالس الوطنية. وأرخت مظاهر التصدع والانقسام بصماتها بعمق على مختلف مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية وسلبتها ميزاتها وعوامل قوتها التي طالما استمدتها من : أولاً، حيازتها لبرنامج سياسي يعبر عن الحقوق والمصالح الوطنية لمختلف طبقات وفئات الشعب الفلسطيني، ووحدة سائر تجمعاته خلف الأهداف الوطنية الموحدة، وثانياً، استنادها إلى ائتلاف وطني عريض في إطار منظمة التحرير ليتسع لمختلف القوى والتيارات والشخصيات الفاعلة في صفوف الشعب، وثالثاً، ما راكمته من علاقات سياسية وتحالفية مع قوى التحرر والتقدم والتغيير على النطاقين العربي والدولي،مما وفر دعماً واسناداً للكفاح الوطني الفلسطيني ومطالبه العادلة على نطاق واسع.

لقد أدى خروج فريق أوسلو عن البرنامج الوطني الفلسطيني بتوقيعه على اتفاق أوسلو، ثم الانخراط في تطبيقه إلى تقويض الأسس التي ارتكزت إليها حركة التحرر الفلسطينية ومسيرة منظمة التحرير ككيان سياسي وتمثيلي للشعب الفلسطيني والتي كدست حضورها ودورها عبر مسيرة النضال الفلسطيني الطويل، وهو ما أدى إلى وضع القضية الفلسطينية أمام منعطف جديد وخطير، لاتقتصر مخاطره على تصفية الانجازات الوطنية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه الطويل وتضحياته الجسام فحسب، بل ليهدد القضية والحقوق الفلسطينية برمتها بمخاطر التبديد والحلول التصفوية.

فاسرائيل مستفيدة من مظلة أوسلو اندفعت بسياستها العدوانية التوسعية بهدف خلق وقائع جديدة على الأرض استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم، وشرعت بتكثيف عمليات الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضي، وضاعفت نطاق اجراءاتها القمعية من هدم للبيوت وعمليات الحصار والاغلاق، ونجحت في جني مكاسب سياسية ودبلوماسية هامة تصب في تعزيز مكانتها الدولية، وتبهيت الالتزام الدولي إزاء حقوق الشعب الفلسطيني وإضعاف قرارات الشرعية الدولية، وفتح بوابات التطبيع أمامها، هذا في الوقت الذي فرضت قيود الاتفاق على الجانب الفلسطيني التزامات مجحفة وخطيرة تقوم على وقف المقاومة للاحتلال والالتزام بقمعها والتخلي عن الانتفاضة والانخراط في التعاون الأمني مع سلطات الاحتلال، والتسليم بالتبعية الاقتصادية الكاملة لاسرائيل، والتعاون معها في تطبيع علاقاتها مع العالم العربي، أما القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية (مصير الأراضي المحتلة ـ اللاجئين ـ القدس ـ المستوطنات) فقد تم دفعها إلى المجهول وإرجاؤها إلى مفاوضات الوضع الدائم. ومما يزيد الأمور تدهوراً، إن اتفاق أوسلو وتطبيقاته أديّا إلى تجزئة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتجاهل الجزء الأكبر منه في الشتات ومناطق الـ ٤٨، الأمر الذي ساهم في توسيع هوة الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، وضرب ركائز الوحدة الوطنية للشعب، وتدمير اسس الائتلاف الوطني العريض في منظمة التحرير.

كان من الطبيعي والضروري في آن واحد، مواجهة اتفاق أوسلو ودرء مخاطره بمعارضة شعبية ووطنية فلسطينية، ورفض وتعطيل تطبيقاته التي ألحقت أفدح الأضرار بحقوق ومصالح الشعب، وما أدت إليه من تجريد الفلسطينيين من كل عوامل قوتهم، وإلى تدهور أوضاعهم على مختلف المستويات.

في هذا الإطار جاءت الانفجارات الشعبية والمواجهات الباسلة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في هبة الأقصى في شهر أيلول ٩٦

ثم في هبة القدس - جبل أبو غنيم في آذار - نيسان ٩٧ تعبيراً عن احتدام التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية من جهة وبين الاحتلال الاسرائيلي وسياسته التوسعية من جهة أخرى، ولتقدم رداً حاسماً على كل الادعاءات والأضاليل بان اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية سيؤديان إلى فتح آفاق جديدة أمام الحقوق الفلسطينية، ولتدلل بأن ما حققه خيار أوسلو البائس هو كشف الجانب الفلسطيني أمام الضغوط ومخططات التوسع الاسرائيلية، بعد أن جرد الفلسطينيين من سلاحهم الأقوى المتمثل بالانتفاضة الشعبية.

إن اتساع النضال الجماهيري المناهض للاحتلال، وإمكانية تصاعده نحو انتفاضة شعبية متجددة بخصائص وشروط الواقع المستجد، من أجل رحيل الاحتلال وتجاوز اتفاق أوسلو واستعادة الحقوق الوطنية بتقدير المصير والدولة المستقلة وحق اللاجئين في العودة، يطرح أمام القوى الوطنية الفلسطينية وقوى المعارضة بكافة تلاوينها ومشاربها مهمات وطنية كبيرة لتعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، وبناء أطر الحركة الجماهيرية المنظمة التي توحد كافة الجهود والطاقات، وتؤمن أوسع مشاركة شعبية في القرار السياسي الوطني.

وتكتسب في هذا الميدان، قضية التمسك بحقوق اللاجئين من ابناء شعبنا في العودة موقعاً مميزاً في الصراع الدائر بترابطها مع مجمل النضال الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يرتب على قوى المعارضة الوطنية بذل جهود حقيقية لبناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات، تقوم على مؤتمرات شعبية ولتشكيل مرجعيات وطنية جماهيرية، للدفاع عن مصالحهم، وصون حقهم في العودة التي يكفلها القرار الدولي ١٩٤، ومقاومة المحاولات الهادفة لتصفية قضيتهم والمساس بمكانتها السياسية والقانونية.

عوامل ومتطلبات النهوض الوطني

إن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل انجازه تحرره الوطني يتطلب توفير مقومات أساسية، في مقدمتها وحدة كل طبقات شعبنا وتياراته الوطنية المنظمة والجماهيرية في مواجهة الاحتلال والاستيطان ومشاريع تبديد الهوية الوطنية وطمس الحقوق الفلسطينية، وتأطير هذه الوحدة من خلال البرنامج الوطني المشترك والائتلاف الوطني العريض. غير أن الانقسام الموجود في منظمة التحرير والحركة الوطنية والشارع الفلسطيني على خلفية الموقف من التسوية بصيغتها الراهنة وفقاً للاشتراطات المفروضة على الطرف الفلسطيني، والذي تعمق بفعل سياسات السلطة الفلسطينية، وإمعانها في التعدي على الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية والتضييق على الرأي الآخر وحرية التعبير، وإهدار أموال الشعب على جهازها البيروقراطي المتضخم والفساد المالي والاداري الشامل، ونهب الأموال العامة على حساب قوت الشعب وحقه بالاستفادة من موارده، كل هذا أدى إلى مأزق سياسي وطني لافكاك منه إلا بتجاوز أسبابه ومسبباته، وفي المقدمة العمل من أجل تحشيد القوى والطاقات لتصعيد النضال الجماهيري المناهض للاحتلال، واستنهاض الحركة الجماهيرية المنظمة للاجئين والعمل على تجاوز اتفاق أوسلو والتحرر من قيوده، ومن أجل علاقات ديمقراطية بين مختلف القوى الفلسطينية تؤمن عوامل الصمود والتماسك الوطني وتوفير مقومات التعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال على طريق الانتفاضة الشعبية الشاملة، وذلك من خلال ضمان التعددية السياسية والحريات العامة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتأمين المشاركة الجماهيرية الحقة من خلال مؤسساتها وأطرها وفعالياتها في صنع القرارات السياسية المصيرية.

قوى المعارضة ومساحات التلاقي والائتلاف

تضم الحركة الوطنية الفلسطينية تيارات وقوى ذات تلاوين سياسية وفكرية متعددة، وبحكم هذه التعددية (وهي سمة طبيعية وملازمة للنضال الوطني التحرري) تقدم قوى المعارضة الفلسطينية برامجها ورؤاها السياسية المتعددة إزاء المأزق الوطني الذي تعيشه الساحة الوطنية، والتي تبلورت فعلياً في برامج تياراتها الثلاثة: الديمقراطية والقومية والاسلامية.

بذلت مساع واسعة ولازالت تبذل لايجاد مساحات تلاق وقواسم مشتركة وطنية لمواجهة اتفاق أوسلو وافرازاته، وحشد الطاقات في مواجهة الاحتلال والاستيطان ومخططات تبديد الحقوق الوطنية وحق اللاجئين في العودة، وباعتقادنا فإن مواصلة الجهود والحوار بهذا الاتجاه هو السبيل الأنجع للتوصل إلى قواسم مشتركة وتقاطعات سياسية على كل مساحات التلاقي والتشارك بين قوى المعارضة، تؤسس لامكانية اعادة بناء الاجماع الوطني الفلسطيني.

هذا ما سعت له القوى الديمقراطية في وقت مبكر بعيد توقيع اتفاق أوسلو، حيث تقدمت الجبهتان الديمقراطية والشعبية بمبادرة سياسية من خلال ورقة عمل في شهر تشرين أول ٩٣، دعت فيها إلى الارتقاء بدور قوى المعارضة نحو صيغة جبهة وطنية عريضة وأبرزت المبادرة على ضرورة احداث نقله حقيقية في العلاقة مع الجماهير ولتشكيل المرجعيات، تقوم في الجوهر على اعتماد المشاركة الجماهيرية الديمقراطية، واعتماد الشرعية الشعبية كأساس في تشكيل المرجعيات الوطنية وانتخابها مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية، كما دعت لإعادة بناء الاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية من خلال مؤتمراتها وانتخاب هيئاتها وفق مبدأ التمثيل النسبي، كما أكدت على اعتماد الصيغ الائتلافية الوطنية في تشكيل الأطر القيادية للعمل الوطني داخل الأراضي المحتلة وفي الشتات بحيث تتسع لكافة القوى والشخصيات والفعالية الوطنية.

هذه الأسس والتوجهات جرى اعتمادها واقرارها في اجتماع ضم جميع قيادات قوى المعارضة بتاريخ ٩٣/١٠/٩، ولكنها وللأسف لم تجد طريقها إلى الترجمة والتطبيق.

وتتأكد الآن ضرورة اجراء الحوار الفلسطيني ومواصلته بين مختلف القوى والأطراف الفلسطينية وخاصة بين أطراف المعارضة، على أبواب استحقاقات سياسية مصيرية مع بدء مفاوضات الوضع الدائم، ومخططات اسرائيل السافرة والمعلنة لضم أجزاء كبيرة من الضفة الفلسطينية والقدس بأكملها وأجزاء من قطاع غزة، بعد تقطيع أوصالها وفرض نظام البنتوستانات - المعازل على التجمعات السكانية في الداخل، وشطب قضية اللاجئين والنازحين في الخارج.

من هنا تتبدى أهمية توحيد جهود كل القوى الفلسطينية، والانتقال من صيغة المعارضات إلى المعارضة المتحدة على اساس القواسم المشتركة، لتوفير عوامل الضغط ونسبة القوى التي تمكن من ارغام الجناح اليميني المتسلط على القرار الفلسطيني لمراجعة سياسته وبلورة سياسة جديدة تقوم على بناء عوامل القوة الفلسطينية من خلال استراتيجية نضالية وسياسية جديدة تؤسس لإعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها المدمرة وائتلافها الوطني العريض الذي يتسع لكافة التيارات والقوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية بدون استثناء كي تستعيد مكانتها ودورها ككيان سياسي وتمثيلي موحد للشعب الفلسطيني.

مع ادراكنا بأن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر اليسير، غير أن المسؤولية الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني تقتضي بأن يتحلى الجميع بروح العزيمة والاصرار على مراكمة الخطى لمقاربة هذا الهدف، لأن البديل عن ذلك، هو استمرار الوضع الذي يعمل فيه العدو الاسرائيلي على توحيد مختلف أحزابه وتياراته السياسية حول خياراته التوسعية على حساب الارض والشعب الفلسطيني في

مفاوضات الوضع الدائم.

الحوار الوطني والقواسم المشتركة بديل التخندق والانقسام

إن نظرة عامة إلى صنع العلاقات والتحالفات الوطنية في الساحة الفلسطينية تشير إلى أنها شهدت تبدلات وتحولات عديدة تبعاً للمراحل والمنعطفات التي مرت بها مسيرة النضال الوطني بكل متشابكاتها المعقدة وتداخلاتها الاقليمية والدولية.

وفي مجرى هذه العملية كان للانقسام الفلسطيني في مراحل معينة مضاعفات وأثمان باهظة تحملها الشعب الفلسطيني ودفع ثمنها غالياً من منجزاته ومكتسباته، إن لم نقل من دماء أبنائه.

كان الانقسام يتولد بفعل الخروج عن القواسم الوطنية المشتركة وانتهاج سياسات تقوض أركان البرنامج الوطني المشترك، هذا ماوقع في مطلع الثمانينات وتكرر على نحو مأساوي في مطلع التسعينات، مع انخراط الجناح اليميني المتنفذ في منظمة التحرير في صيغة مدريد ثم اتفاق أوسلو وفق الاشتراطات الاسرائيلية ـ الأميركية.

ويتضح الأن بعد مرور أكثر من اربع سنوات على اتفاق أوسلو الذي وصل إلى طريق مسدود واستعصاءات عصية على الحل، وأوصل بالتالي القضية والحقوق الفلسطينية إلى مرحلة خطيرة تهدد بتبديدها وفرض حلول الأمر الواقع إزاءها.

هذا التطور يستدعي بالضرورة بلورة البدائل الوطنية الواقعية للخروج من حالة الانقسام المدمر ومراكمة الشروط لاعادة بناء عوامل القوة الفلسطينية وبالأساس تعزيز التعبئة الشعبية وتوحيد نضال الحركة الجماهيرية وتصعيده في مناهضة الاحتلال، والانخراط في بناء الحركة الجماهيرية وتشكيل مرجعياتها المنتخبة، والعمل لاعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني وأطر الحركة الجماهيرية وفي المقدمة الاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية على اسس ديمقراطية بعيداً عن نزعات التسلط والانشقاق والفئوية لتكون معبرة حقاً عن قطاعاتها الاجتماعية والمهنية وأداة رئيسية في الدفاع عن مصالحها وحقوقها ولتعبئة طاقاتها في المعركة الوطنية التي يخوضها شعبنا.

إن التقدم على هذا الطريق هو السبيل الحقيقي لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني وتحشيد الطاقات في اطار استراتيجية نضالية وسياسية جديدة تقوم على البرنامج الوطني المشترك، وتجاوز اتفاق أوسلو والتحرر من قيوده وافرازاته ليصبح ممكناً اعادة بناء العملية السياسية والتفاوضية على اساس قرارات الشرعية الدولية، وتفعيل الدعم العربي والدولي للمطالب والحقوق الفلسطينية.

من هنا يكتسب الحوار الديمقراطي بين مختلف القوى والشخصيات والفعاليات الفلسطينية وخاصة بين قوى وشخصيات وتيارات المعارضة الفلسطينية أهميته وضرورته.

مثل هذا الحوار لن يكون سهلاً، ونتائجه لن تكون سريعة، لكنه يبقى ضرورة وطنية، فالتجارب والوقائع العنيدة برهنت انه ليس بمستطاع أي طرف بقواه الذاتية وبرنامجه الخاص (الذي يلغي الآخر) أن ينهض بمجمل هذه المهات الوطنية، فهذا ما تدحضه تجربة العمل الوطني الفلسطيني ذاتها.

فقد شهدت الساحة الفلسطينية نماذج مؤذية أدت إلى نتائج مأساوية عندما وقع الخروج عن البرنامج الوطني المشترك والأسس الموضوعية للإئتلاف والتحالف، هذا ما وقع عندما قدم فريق أوسلو برنامجه الخاص باعتباره البرنامج البديل للجميع.

بالمقابل هناك اطراف أخرى ترى أن برنامجها الخاص هوالبديل، وتصوغ بحكم افتقادها إلى تراث وتقاليد العمل الجبهوي، تصوغ سياستها وعلاقتها مع الآخرين انطلاقاً من موقفهم منه (معه أو ضده)، وهناك من يرى بمنظمة التحرير وسلطة الحكم الذاتي فريقاً واحداً متكاملاً، ويرى بشكل أو بآخر ضرورة قيام منظمة بديلة والعودة إلى السياسة التجريبية ذاتها التي فشلت في سنوات الانقسام الفلسطيني في الثمانينات، ودفع الشعب الفلسطيني ثمنها الفادح.

إن الحوار والتفاعل الذي ندعو له، يهدف إلى صياغة علاقات وطنية تقوم على البرنامج المشترك، والسعي للوصول إلى التلاقي الواسع على مساحات العمل الوطني المشترك. فاتساع مساحة الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يفاقمه الابتعاد عن البرامج الائتلافية، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات استقطاب جديدة تزيد في حال التشرذم.

إن التباينات البرنامجية، والتنوع الفكري والسياسي في صفوف قوى المعارضة، لايبرر تخلف قواها وتياراتها عن ايجاد مساحات التلاقي والتقاطع في العديد من المهمات الوطنية والكفاحية التي يقتضيها النضال الوطني التحرري لشعبنا.

التيار الديمقراطي: جهود متواصلة لاستعادة وحدة الصف

الحاجة الفلسطينية الملحة إلى برنامج للانقاذ الوطني، وبناء استراتيجية نضالية وسياسية جديدة تتجاوز نهج أوسلو، بما يمكن من اعادة الاعتبار لمؤسسات منظمة التحرير الائتلافية، ويضع حداً لسياسة انفراد وتفرد طرف فلسطيني واحد في تقرير مصير القضية الوطنية، وتوفير شروط التقدم نحو استعادة الاجماع الوطني، يضع على عاتق التيار الديمقراطي الفلسطيني بقواه المنظمة (الجبهتين) وشخصياته وفعالياته السياسية والثقافية والاجتماعية، مسؤولية النهوض بدور أوسع في تطوير وتعزيز العلاقات الوطنية والتحالفية، بما يخدم التأسيس السياسي للقواسم المشتركة وتوفير المناخ لانعقاد الحوار الوطني الشامل بمشاركة كافة القوى والأطراف الفلسطينية بدون استثناء داخل وخارج الأرض المحتلة، لإعادة بناء الاجماع الوطني على قاعدة البرنامج الوطني المشترك وخيار استئناف الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال الاسرائيلي.

ثمة عوامل تؤهل القوى الديمقراطية للاضطلاع بدور مميز في دفع هذه العملية إلى الأمام ولعل أهمها:

١- امتلاكها لرؤية واضحة وسياسة ملموسة لاستعادة وضع الصف والبرنامج الوطني المشترك للخروج من نفق أوسلو واستعادة عوامل القوة الفلسطينية. وهذا ما عبرت عنه مبادرتا الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية، وما حظتا به من دعم وتقدير من مختلف الأوساط الوطنية والشعبية الفلسطينية.

٢- استنادها إلى تراث وتقاليد العمل الجبهوي والائتلافي العريض في مجرى النضال الطويل في منظمة التحرير ومؤسساتها وفي مختلف أطر الحركة الوطنية والجماهيرية الفلسطينية.

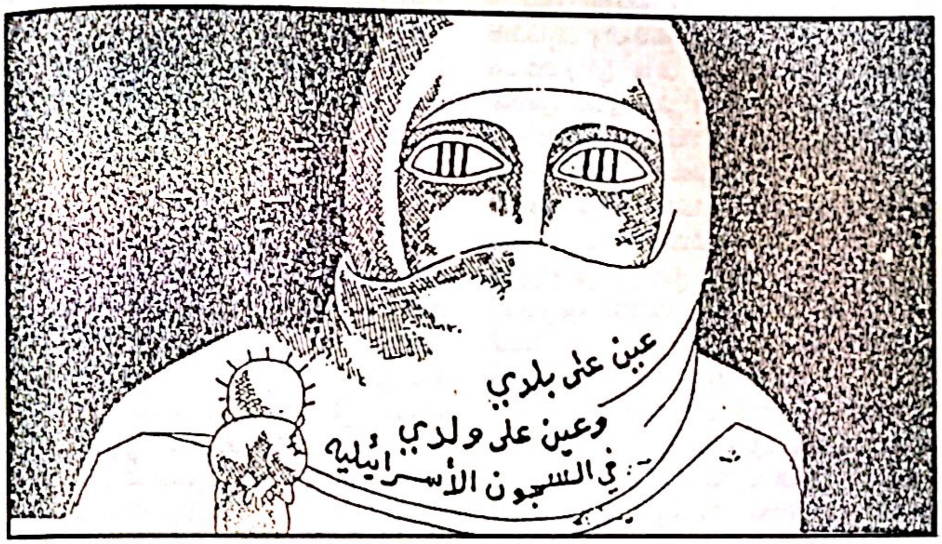
٣- حضورها السياسي والمنظم، وانتشار منظماتها وأطرها التنظيمية والجماهيرية في مختلف ساحات وتجمعات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي مخيمات وبلدان الشتات على حد سواء، مما يضعها على تماس يومي وحي مع الحركة السياسية ونبض الشارع الفلسطيني وفي مواقع الفعل السياسي والنضالي المباشر.

إن دور القوى الديمقراطية بمقدار ما هو مطلوب وحيوي في هذه المرحلة المصيرية، فإن تأمين استحقاقات هذا الدور المأمول يطرح امامها مهمات ذاتية تطويرية وتجديدية، تتطلب حث الخطى للتقدم بعملية التجديد الديمقراطي الشامل في بناها التنظيمية وعلاقاتها الداخلية وأساليب عملها، واعتماد منهج في علاقتها مع الجماهير معاييره الأساسية ترجمة الأقوال إلى أفعال وربط البرنامج بالممارسة.

كما يستدعي مواصلة وتكثيف الجهود لارساء مقومات الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين كخطوة رئيسية على طريق تأطير مكونات التيار الديمقراطي العريض في الساحة الفلسطينية ■■

المنسيون

عمر قطيش



تتكون هذه الفئة من الناس من آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بالإضافة إلى ما يربو عن مائة وعشرين معتقلاً آخرين من بينهم (٥٢) لبنانيا (٢٢) سوريا (١٥) مصريا، (٧) عراقيين، (٣) إيرانيين، كويتي، وليبي، وسوداني. يقبعون جميعهم في ثلاثة عشر سجناً إسرائيلياً هي بئر السبع، عسقلان، شطة، تلموند، الرملة، الدامون، أيالون، نفحة، مجدو، بتح تكفا، أبوكبير، الشارون، كفار يونا، بالإضافة إلى مركز توقيف المسكوبية، ومركز تحقيق الجلمة، ومستشفى الرملة.

ويعيش هؤلاء وسط ظروف لا إنسانية قاسية قل نظيرها في تاريخ البشرية المعاصر وتتنافى مع كل المواثيق والمعاهدات. والقوانين الدولية الخاصة بالمعتقلين وما كفلته لهم من حقوق. وما أملته على جلاديهم من واجبات.

ولم تقض أربع سنوات ونيف مرت على توقيع اتفاق السلام المزعوم بين القيادة الفلسطينية المتنفذة، والحكومة الإسرائيلية الى تحسن تلك الظروف، أو تخفيف وطأتها كما توهم البعض، وتأمل البعض الآخر، وإنما حصل العكس من ذلك تماماً إذ ازدادت تلك الظروف قساوة ووحشية.

ولا أقول ذلك من قبيل المبالغة أو التضخيم للأمور بل تلك هي الحقيقة التي تؤكدها العديد من المعطيات والشواهد المرة التي تهز الضمائر الحية، وتستفز المشاعر الإنسانية وتثير الحرقة في القلوب، والغصة في الحلوق، وتستدر الدمع في المقل، والجفون.

ولنمض معاً في زيارة خيالية قصيرة نتجاوز فيها حدود الكيان الصهيوني المصطنع، والجدران الرطبة، والقضبان الصدئة، وندخل عالم «المنسيون» من أبناء شعبنا وأمتنا نتعرف من خلالها على أحوالهم، وظروف معاناتهم، ونلم بما يطلبونه، ويأملون القيام به ممن هم خارج القضبان من أبناء شعبهم وأمتهم.

انتهت زيارتنا تلك بنجاح فكيف وجدناهم يا ترى؟

محرومين من زيارة الأهل:

يحرم المعتقلون الفلسطينيون والعرب من التمتع بحق التواصل مع الأهل، والأقارب، والأصدقاء، وهو حق أساسي، ومعترف به دوليا وفقا لما تنص عليه المادة (١١٦) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي جاء فيها ما يلي:

«يسمح لكل معتقل باستقبال زائريه وعلى الأخص أقاربه على فترات منتظمة، وبقدر مايمكن من التواتر».

وهو حق مكفول أيضا طبقا لما تنص عليه القاعدة (٣٧) من «القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء» والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٥٥ وجاء فيها «يسمح للسجين في ظل الرقابة الضرورية بالاتصال بأسرته، وبذوي السمعة الحسنة من أصدقائه، على فترات منتظمة بالمراسلة. وبتلقي الزيارات على السواء».

كما كفل ذلك الحق أيضا المبدأ (١٩) من المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ وجاء فيه:

«أن يكون للشخص المحتجز الحق في أن يزوره أفراد أسرته بصورة خاصة وفي أن يتراسل معهم».

وهو أخيراً حق مكفول من وجهة نظر القانون الإسرائيلي ذاته والذي لا يبيح الزيارة فقط وإنما يتيح للسجين أو السجينة الاجتماع بزوجته، أو زوجها ويكفل لهم الحق في الإنجاب أثناء وجودهم في السجن.

ولا يرجع سبب حرمان معظم المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية من تلقي زيارة الأهل والأقارب إلى تقاعس ذويهم عن القيام بذلك أو إلى موانع قانونية، وإنما يعود وبالدرجة الأولى إلى جملة من الاشتراطات والقيود، والإجراءات الأمنية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية عليهم ومن بينها:

نقل المعتقلين من سجون كانت قائمة فيما يعرف الآن بمناطق الحكم الذاتي إلى سجون قائمة داخل «إسرائيل» وذلك عشية توقيع ما يسمى باتفاقيات التسوية المرحلية بين قيادة منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية. وما نجم عن تلك العملية المخالفة للقانون الدولي من مسافات بعيدة تفصل بين المعتقل وذويه يتطلب قطعها السفر بالحافلة لأربع ساعات ذهاباً ومثلها إياب.

التعقيدات الإسرائيلية العديدة التي تواجه عملية الانتقال من مناطق الحكم الذاتي إلى المناطق الواقعة وراء ما يعرف بالخط الأخضر الفاصل ما بين المناطق المحتلة من فلسطين عام(٤٨) وتلك المحتلة عام٦٧.

فعلى الراغب في ذلك الانتقال أن يحصل على إذن مسبق من السلطات الإسرائيلية، وأن يكون حائزاً على بطاقة ممغنطة إسرائيلية لا

تمنح إلا بعد تدقيق أمني شديد، وأن يخضع لإجراءات تفتيش أمنية دقيقة على الحواجز الإسرائيلية القائمة على المعابر تستغرق أحياناً ثلاث ساعات ولايسمح لكل طالبي العبور بذلك، إذ بمقدور تلك الحواجز منع بعضهم من العبور بدواعٍ أمنية، ناهيك عن منع جميع طالبي العبور من ذلك إبان فترات الإغلاق الكلي أو الجزئي لتلك المعابر والتي تفرضها السلطات الإسرائيلية كجزء من سياسة العقاب الجماعي على فلسطينيي مناطق الحكم الذاتي وهي سياسة عامة وليست استثنائية وتدوم لفترات طويلة.

يسمح فقط للاب والابن، والأم، والابنة، والزوجة، والاخوة، والأخوات الذين لم يتجاوزوا سن السادسة عشرة بالزيارة ولمدة لا تتجاوز 45 دقيقة ومن خلف الشبك ولأربعة أشخاص فقط في كل مرة.

يشترط بالمسموح لهم بالزيارة وجلهم من كبار السن والأطفال بالسير مشياً على الأقدام لمسافة ٢ كم كي يصلوا إلى الحافلات التي تقلهم وبحراسة الجنود الإسرائيليين إلى مراكز احتجاز معتقليهم والمنتشرة في مختلف الربوع الفلسطينية المحتلة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

يشترط أن يكون طالبو التصريح من الرجال قد تجاوزوا سن الخمسين.

وقد أدت كل تلك التعقيدات وغيرها إلى خفض منسوب عدد الزيارات عام ١٩٩٦ إلى نسبة الثلث تقريبا قياسا لما كانت عليه عام ١٩٩٥ والبالغة مائة وثلاثين ألف زيارة طبقا لمعطيات الصليب الأحمر الدولي الذي يرتب تلك الزيارات ويشرف عليها كما انخفضت إلى نسبة السدس قياساً بما يجب أن تكون عليه عام ١٩٩٦ والمقدرة بثلاث مائة ألف زيارة هي حاصل ضرب عدد المعتقلين بعدد الزيارات المسموح بها لكل معتقل وهي مرتان شهرياً مضروبة باثني عشر هي عدد الأشهر في السنة. وذلك وفقا لما جاء في العدد الأول من نشرة خاصة «بالمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية» الصادر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» يوم ٩٧/٥/٢٧ في مدينة غزة وهذا المركز عضو رسمي في لجنة «الحقوقيين الدولية» والتي تتخذ من العاصمة السويسرية جنيف مقراً لها.

محرومين من تلقي المساعدة القانونية:

حرم معظم المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية وعلى مدار العامين المنصرمين من تلقي المساعدة القانونية من خلال توكيل محام يمثلهم في المحاكم الإسرائيلية ويقدم لهم النصح والإرشاد، أو يتابع تنفيذ القرارات التي تشترط الإفراج عن بعضهم مقابل دفع غرامة مالية.

وهي مساعدة كفلتها القاعدة (٩٣) من «القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء» والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٥ والتي جاء فيها:

«يرخص للمتهم بغية الدفاع عن نفسه بأن يطلب تسمية محام تعينه المحكمة مجاناً حين ينص القانون على هذه الإمكانية، وبأن يتلقى زيارات محاميه إعداداً لدفاعه وأن يسلمه تعليمات سرية . ويجوز أن تتم المقابلات بين المتهم ومحاميه على مرمى نظر الشرطي أو موظف السجن ولكن دون أن تكون على مرمى مسمعه».

كما كفلها أيضاً المبدأ الأول من وثيقة «المبادىء الأساسية» بشأن دور المحامين والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ١٩٩٠ وجاء فيه:

«لكل شخص الحق في طلب المساعدة القانونية من محام يختاره بنفسه لحماية حقوقه وإثباتها وللدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات الجنائية».

ولم يكن حرمان معظم المعتقلين الفلسطينيين، والعرب في السجون الإسرائيلية من حقهم في تلقي المساعدة القانونية وليد تقاعس المحامين الفلسطينيين، والعرب عن القيام بواجبهم الوطني والقومي في الدفاع عن المعتقلين، أو وليد معيقات قانونية إسرائيلية.

وإنما كان وليد الاشتراطات، والعقبات، والقيود الإسرائيلية التي منعتهم من ممارسة هذا الحق إلى حد كبير. وصل إلى درجة افقاد حوالي خمسمائة محام من قطاع غزة فقط عن تقديم المساعدة القانونية لكثير من المعتقلين وذلك وفقاً لما جاء في العدد الأول من النشرة الخاصة بالمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.

ومن بين تلك الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة ما يلي:

على المحامين الراغبين في الدفاع عن معتقلين فلسطينيين، أو عرب في السجون الإسرائيلية أن يحصلوا من السلطات الإسرائيلية المختصة على تصريحات دخول لإسرائيل،وبطاقات ممغنطة، وأذونات خاصة تتيح لهم دخول السجون ومقابلة موكليهم، وكانت تلك الأذونات الخاصة تصدر قبل قيام سلطة الحكم الذاتي عن ضابط ركن العدلية في الإدارة المدنية التي كانت تتخذ من مدينة غزة مقراً لها.

وغدا من الصعوبة بمكان إعادة تجديد تلك الأذونات الصالحة لعام واحد فقط بعد انتقال ضابط العدلية إلى المناطق الإسرائيلية وقيام سلطة الحكم الذاتي التي غدت هي المرجعية لنقابة المحامين في غزة في حين لازالت إسرائيل تصر على حصول المحامين الفلسطينيين على الأذونات الإسرائيلية الخاصة بالسجون والبطاقات الأمنية المغنطة والتصريحات الخاصة بدخول «إسرائيل».

انتقال الحاكم العسكرية الإسرائيلية من مناطق الحكم الذاتي إلى مناطق السيطرة الإسرائيلية وما ينجم عن ذلك من صعوبات انتقال المحامين التي نوهنا لها إبان الحديث عن صعوبة انتقال ذوي المعتقلين.

إذ أن كل الأوراق الإسرائيلية (تصريح، ممغنطة، إذن خاص) والتي يحصل عليها بعض المحامين لا تنفع في وجه سياسة وأوامر الإغلاق الشاملة التي تفرضها إسرائيل على سكان مناطق الحكم الذاتي بمن فيهم المحامون.

وقد انعكس افتقار المعتقلين الفلسطينيين للمساعدة القانونية وبالاً عليهم تجلى في العديد من الأشكال والصور منها:

حرمان الكثير من المعتقلين من ممارسة حق الاعتراض، ومن ثم الاستئناف على عقوبات قاسية فرضت عليهم لعدم وجود محام يدافع عنها وجهلهم للقانون الذي يتيح لهم الطعن في الحكم.

أحياناً تكون عمليات الاحتجاز والمحاكمات باطلة وفقاً لأحكام القانون الإسرائيلي ذاته إلا أن أي أحد من المحامين الفلسطينيين لا يستطيع الوصول لتلك المحاكم والاعتراض عليها.

هناك مخالفات يغرم مرتكبوها بغرامات مالية يكفي دفعها لإطلاق سراح أصحابها غير أنهم يمضون شهوراً عدة بعد تغريمهم في السجن نتيجة عدم وجود محام يهتم بشؤون دفع تلك الغرامات سريعاً بالتعاون مع ذوي المعتقل الذين قد لا يصلهم الخبر بأمر دفع الغرامة في غياب المحامي وعبر البريد إلا بعد عدة أشهر.

يتعرضون لتعذيب شديد ومقونن:

إن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يرتقي فيه تعذيب المعتقلين إلى مستوى سياسة رسمية تحظى بالدعم السياسي والتغطية القانونية.

إذ أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية وهي أعلى هيئة قضائية في «إسرائيل» قرارين بتاريخ ١٥ و٩٦/١١/١٧ سمحت بموجبهما لمحققي جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) باستخدام الضغوط الجسدية المعززة وأسلوب الهز بعنف في التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين محمد عبد العزيز حمدان، وخضر ذياب مبارك وذلك رداً على التماس تقدم به محامو المعتقلين إليها يطالب بوقف تعذيبهما.

ويعد قرارا محكمة العدل الإسرائيلية العليا

بجواز التعذيب انتهاكاً صارخاً لما جاء في المادة (٢/٢) من الاتفاقية الدولية «المناهضة للتعذيب» والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٤ ووقّعت عليها إسرائيل والتي جاء فيها ما يلي: «لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت سواء كانت هذه الظروف حالة حرب، أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارىء العامة الأخرى كمبرر للتعذيب».

ولا يقتصر تعذيب المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية على فترة التحقيق التي تعتبر كابوساً رهيباً تمارس خلاله كل أشكال التعذيب النفسيه، والجسدية التي تفتقت عنها الذهنية البشرية الشريرة قديماً، أو حديثاً، ويندى لها جبين البشرية السمحاء.

وإنما يواصل الجلادون الإسرائيليون إجراءات التعذيب والتنكيل بالمعتقلين حتى بعد صدور القرارات الجائرة بحقهم.

ولا تتوقف إجراءات التعذيب والعقوبات على المعتقلين فقط وإنما تطال ذويهم وتدمر منازل بعضهم وتغلق منافذ البعض الآخر وتشرد أسرهم وتغدو بلا مأوى.

وفي العديد من الحالات تعاقب قرية أو مخيم أو منطقة أو حتى سكان كل مناطق الحكم الذاتي وبشكل جماعي على خلفية قيام أحد أو بعض المناضلين الفلسطينيين بأعمال كفاحية مناهضة للاحتلال وهي أعمال مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي للشعوب، التي تتعرض أراضيها للغزو والاحتلال من قبل قوى أجنبية.

وقد أدت أساليب التعذيب الإجرامية البغيضة إلى استشهاد العشرات من المعتقلين الفلسطينيين والعرب كما أدت إلى إصابة المئات منهم بعاهات دائمة.

ولا تتوانى إدارات السجون الإسرائيلية عن استخدام القنابل الغازية، والصوتية، والطلقات المطاطية، والهراوات المطاطية والكهربائية، والضرب بأعقاب البنادق، والزج ببعض المعتقلين في الزنازين الانفرادية وتحطيم مقتنيات المعتقلين عندما ينبري هؤلاء للدفاع عن حقوقهم أو تحسين ظروفهم المعيشية، ولا يوجد سجن واحد في إسرائيل لم يشهد مثل تلك الأعمال الإجرامية التي أودت بحياة العشرات وأصابت المئات بجروح خفيفة، ومتوسطة وخطيرة. والحوادث على هذا الصعيد كثيرة.

يفتقرون للغذاء المناسب:

لا يقدم الجلادون الإسرائيليون لضحاياهم من المعتقلين الفلسطينيين، والعرب الغذاء الصحي والمتوازن وفقاً لما حدده القانون الدولي من معايير سليمة بهذا الخصوص، إذ تدعو القاعدة (٢٠) من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء إدارات السجون إلى توفير وجبات طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحة السجناء وقواهم وأن تكون جيدة النوعية، حسنة الأعداد والتقديم.

فوجبات الطعام الإسرائيلية المقدمة للمعتقلين الفلسطينيين، والعرب ليست كافية وغير نوعية وسيئة الإعداد، والتقديم، وبعضها فاسدة، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الصحي للمعتقلين وخاصة أولئك المصابين منهم بأمراض مزمنة تحتم عليهم تناول وجبات طعام خاصة.

فوجبات الإفطار تشمل عادة كمية قليلة من الفول الرديء، القديم المليء بالسوس، وكمية قليلة أيضاً من البيض القديم المائل لونه إلى السواد.

أما وجبات الغذاء فتشمل مقدار كأس من الأرز قليل الجودة وقطعة من السمك أو اللحم لا يتجاوز وزنها (٧٠) غرام وهي وجبات سيئة الإعداد والتقديم.

ووجبات العشاء تشمل كمية قليلة من الحمص وحبة بندورة وخيارة واحدة.

وتتشابه تلك الوجبات كثيراً على مدار الأسبوع والشهر والسنة.

ومن بين الحوادث الخطيرة والمتعددة التي تسببت بها الوجبات الفاسدة والتي لا تمحى من ذاكرة معتقلي سجن عسقلان تلك الوجبة الفاسدة التي قدمت إليهم عشية عيد الأضحى المبارك هذا العام والتي تسببت في تسمم (١٥٠) واحداً منهم استدعت حالات (٥٠) منهم النقل إلى المستشفيات.

يفتقرون إلى الرعاية الصحية:

لا يوفر الجلادون الإسرائيليون للمعتقلين الفلسطينيين والعرب المحتجزين لديهم الرعاية الصحية اللازمة والتي دعت إليها المادة (٩١) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تدعو إدارات السجون إلى توفير عيادة «مناسبة» في كل سجن، يشرف عليها طبيب «مؤهل» ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من «رعاية طبية»، وكذلك على «نظام غذائي مناسب».

كما تشترط ذات المادة أيضاً بأن «يعهد بحالات الولادة، والمعتقلين المصابين بأمراض خطيرة أو الذين تستدعي حالاتهم علاجاً خاصاً أو عملية جراحية أو علاجا بالمستشفى إلى أي منشأة يتوفر فيها العلاج المناسب وتقدم فيها رعاية لا تقل عن الرعاية التي تقدم لعموم السكان»

إذ تعاني السجون الإسرائيلية التي يحتجز بها الفلسطينيون، والعرب من نقص حاد في الطواقم الطبية، ولاسيما الأطباء المختصون، فهناك منها سجون لا يوجد فيها طبيب مختص وأخرى لا يوجد فيها حتى طبيب غير مختص وثالثة لا يتواجد فيها الطبيب إلا سويعات قليلة في اليوم.

ويحتاج المعتقل الفلسطيني أو العربي إلى الانتظار ثلاثة أشهر كي يعرض على طبيب مختص، أما من يحتاج منهم إلى عملية جراحية فعليه الانتظار مع آلامه المبرحة لأكثر من عام.

ولاتوفر إدارات السجون الإسرائيلية الأدوية اللازمة والفعالة لمعالجة المرضى من المعتقلين، وماتوفره من أدوية في معظمها حبوب مهدئة، ومسكنات، ولا تتورع عن منع ذوي بعض المعتقلين المرضى من إيصال ما يحملونه من أدوية ضرورية لمرضاهم.

وقد قضى العشرات من المعتقلين نحبهم من جراء عدم توفر الرعاية الطبية لهم وعانى ومازال يعاني المئات منهم آلاماً مبرحة تكون في كثير من الأحيان موازية للآلام الناجمة عن التعذيب من حيث شدتها ووقعها.

يشويهم الحر ويعضهم القر:

جل السجون الإسرائيلية التي يحتجز بها المعتقلون الفلسطينيون والعرب هي سجون قديمة ومن مخلفات العهد الاستعماري البريطاني البائد.

وقد بنيت في أماكن تجعل منها في الصيف أفراناً تشوي جلود قاطنيها، وفي الشتاء ثلاجات تصطك أسنان وفرائص آهليها بعد أن تهبط درجة حرارتها إلى الصفر.

وهي سجون تفتقر لأي شكل من أشكال التدفئة أو التبريد التي يستخدمها الإنسان لمواجهة قساوة الطبيعة وذلك بذريعة الحفاظ على المعتقلين من أذية أنفسهم بوسائل التدفئة، أو حتى استخدامها للانتحار كما تدعي مصلحة السجون الإسرائيلية.

وقد أدى تعرض المعتقلين إلى الحرارة المرتفعة صيفاً، والبرد القارس شتاءً إلى إصابتهم بأمراض خطيرة كان بالإمكان تلافيها لو توفر في تلك السجون الحد الأدنى من التهوية، والتدفئة، وقلما نجد معتقلاً واحداً لايشكو من مرض أو اكثر من جراء ذلك، مثل مرض روماتزم المفاصل، والبواسير، والكلى، وصعوبة التنفس، وذات الرئة.

ومما يفاقم أوضاع تلك السجون أكثر فأكثر اكتظاظها بالمعتقلين وافتقارها إلى المياه النظيفة، والمرافق الصحية السليمة وغيرها من الاحتياجات الضرورية لحياة الإنسان البسيطة.

وقد أدت تلك الأوضاع السيئة لتلك السجون إلى الإجهاز على حياة العشرات من المعتقلين وإصابة المئات منهم بأمراض مزمنة لا شفاء منها.

انهم ساخطون على السلطة الفلسطينية:

لأن إسقاط قضية المعتقلين الفلسطينيين والعرب من إطار اتفاق أوسلو الأم كان له معان ودلالات هامة أدت إلى توليد مرارة واستياء وسخط عام في صفوف الأسرى على مختلف انتماءاتهم الفكرية، والسياسية، والتنظيمية وفي صفوف ذوي الأسرى خصوصاً وشعبنا عموماً ويمكن تلخيص معاني الإسقاط هذا بالعناوين التالية:

عكس هذا الإسقاط مستوى اهتمام فريق أوسلو الفلسطيني بأبرز قطاع مناضل من قطاعات شعبنا والذي تحمل ولا يزال العبء الأكبر في مواجهة الاحتلال.

إن عدم شمول اتفاق التسوية المرحلية لبند واضح وصريح ينص على تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب وفق جدول زمني واضح، وضع قضيتهم في إطار المعالجات غير الأساسية وجعلها تندرج في إطار القضايا الخاصة بمبادرات الثقة، وحسن النوايا.

أدى هذا الإسقاط إلى تجزئة قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية حيث تم تصنيفهم إلى أسرى ملوثة أيديهم بدماء اليهود لا أمل بالإفراج عنهم، وأسرى ملوثة أيديهم بدماء غير اليهود وخاصة عملاء ويمكن النظر بأمر الإفراج عنهم وأسرى المناطق المحتلة عام ٤٨ وسكان القدس الذين لا يشملهم قرار الإفراج بوصفهم مواطنين إسرائيليين، وأسرى عرب يبت بأمر الإفراج عنهم مع دولهم والتي لا تربطها مع إسرائيل روابط وهذا سيبقيهم قيد الاحتجاز إلى أن تستجيب بلدانهم لما يمارس عليها من ضغوط كي تدخل في لعبة تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأسرى مسنون، وآخرون أحداث، وأسرى لم يبق على انتهاء أحكامهم سوى مدة قصيرة، وأسرى مؤيدون لاتفاق أوسلو، وآخرون معارضون لذلك الاتفاق، وأسرى يقبلون بتوقيع تعهدات تنص على عدم قيامهم بعد إطلاق سراحهم بمقاومة الاحتلال بالعنف، وأسرى يرفضون توقيع ذلك التعهد.

وجرى التعامل معهم لاحقاً في عملية إخلاء سبيل بعضهم وفقاً لتلك التصنيفات الجائرة وذلك بهدف كسر وحدة الحركة الفلسطينية والعربية الأسيرة في السجون الصهيونية تلك الوحدة التي كانت من أبرز عوامل صمودهم وهباتهم المتعددة، ومواجهاتهم الشجاعة للإجراءات الجائرة وغير الإنسانية المتخذة ضدهم من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية.

انهم غاضبون على المعارضة الفلسطينية:

لأن المعارضة بمختلف تلاوينها وأطيافها من إسلامية، ووطنية، وقومية، وديمقراطية لم تبذل من الجهد والاهتمام ما يكفي لإبقاء هذه القضية حية وحاضرة دائما على جدول أعمالها.

فعمل المعارضة إزاء ملف الأسرى لا يعدو كونه حتى اللحظة عملاً موسمياً يغلب عليه الطابع الفئوي وذو أداء ضعيف لا يستجيب ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب الذي يتعاطى مع هذه القضية بوصفها قضية وطنية وعنوان اشتباك دائم مع العدو من قبل عموم الفلسطينيين بغض النظر عن اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية.

وهي قضية لا تقل شأناً عن قضايا كبرى كقضية مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، وحق اللاجئين في العودة لديارهم التي شردوا منها بغير وجه حق.

إنها قضية وطنية، وقومية وإنسانية كبرى قبل أن تكون قضية عائلية أو فئوية

انهم عاتبون على العرب:

ويطال عتبهم كل أشقائهم العرب حكاماً ورؤساء، وملوكاً، وأمراء، وأحزاباً، ولجان دفاع عن حقوق الإنسان ووسائل إعلام مرئية ومسموعة، ومقروءة، ورجال دين إسلاميين ومسيحيين، واتحادات نقابية (محامين، عمالاً، أطباء، طلاباً، اقتصاديين، كتاباً وصحافيين، مخرجين سينمائيين وممثلين، مغنين وموسيقيين، أدباء وشعراء ومثقفين).

ويشمل عتبهم مؤسسات جامعة الدول العربية وجامعات العرب ومراكز أبحاثهم ودراساتهم.

ويرجع كل ذلك العتب (والعتب على مقدار المحبة) لعدم قيام كل هؤلاء وغيرهم بما يمليه عليهم الواجب من تحرك دائم واستثمار جيد لما لديهم من إمكانيات وطاقات وعلاقات كثيرة محلية، وإقليمية، ودولية لحل مشكلة الآلاف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون العدو الصهيوني.

هذا غيض من فيض، معاناة وآلام وظروف فئة «المنسيين» التي تتوالى فصولها منذ عشرات السنين، وتستحق من كل إنسان في هذا الوطن العربي الكبير أن يجيب على سؤال هام مفاده، ما الذي يمكن أن يفعله، وكل من موقعه في تخفيف معاناة «المنسيين» راهناً والعمل على فك أسرهم لاحقاً؟

مما لاشك فيه أن الفلسطينيين والعرب بإمكانهم فعل الشيء الكثير في هذا المضمار رغم اختلال ميزان القوى الراهن لغير مصلحتهم وإذا كان من المتعذر على العرب إجبار العدو على إطلاق المعتقلين بالقوة، فانه ليس من المتعذر عليهم القيام بالكثير من الخطوات والإجراءات في هذا المضمار، من أهمها باعتقادي ما يلي:

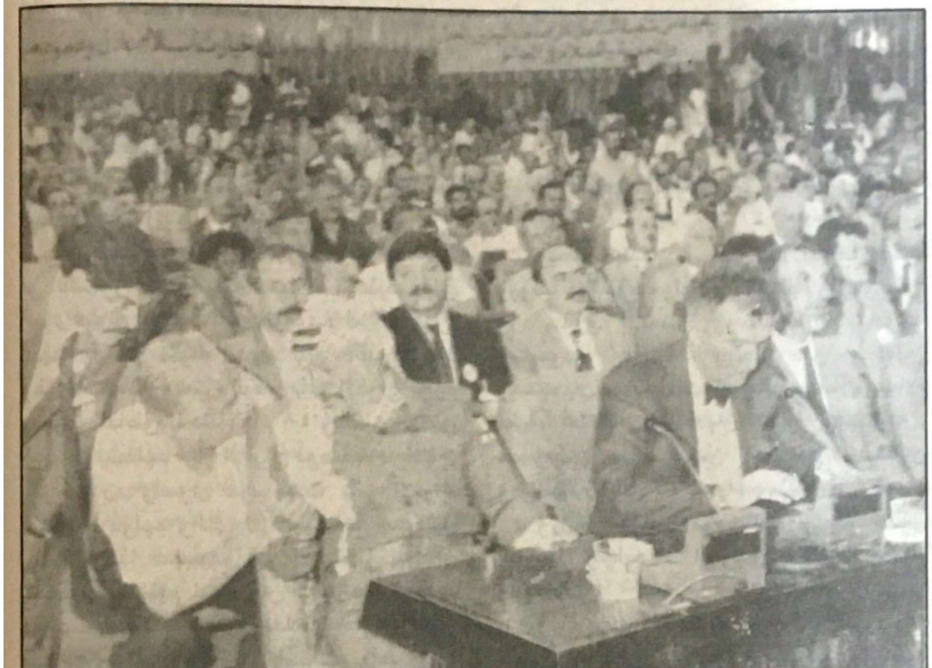
- ايلاء السلطة الفلسطينية قضية المعتقلين ما تستحقه من اهتمام ومتابعة في مفاوضاتها مع إسرائيل.
- تشكيل هيئة وطنية فلسطينية عامة تتولى أمر الاهتمام بقضية المعتقلين من مختلف جوانبها وتنسق كل الجهود الفلسطينية في الوطن والشتات وتحشدها في معركة إطلاق سراح المعتقلين.
- تجاوز أشكال التضامن الراهنة (بيان، اعتصام، مذكرات..الخ) على أهميتها والانتقال لأشكال عملية جديدة تنخرط فيها قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني، منها على سبيل المثال مشروع حياكة كنزه وجوارب صوفية للمعتقل تقيه قر البرد.
- دعم النشاطات الاحتجاجية التي يقوم بها أهل وذوو المعتقلين.
- تبني قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية من قبل جامعة الدول العربية، واتخاذ قرارات تلزم كل اعضائها بإثارة هذه القضية في كل المحافل وتقديم كل أشكال الدعم لضحايا هذه القضة وأسرهم وذويهم.
- تطوير حركة تضامنية عربية عالمية تتبنى قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية والسجون «اللحدية» في الجنوب اللبناني المحتل.
- دعوة شخصيات فكرية، وسياسية، وأدبية، واعتبارية عربية، وعالمية لتبني قضية إطلاق سراح كل الأسرى وخاصة الحالات الصعبة، ومتابعة أمر إطلاق سراحهم بكل السبل.
- دعوة رجال الدين مسلمين، ومسيحيين، لتبني الجانب الإنساني على الأقل من معضلة الأسرى، وبذل ما لديهم من جهود وتوظيف ما لديهم من صلات ونفوذ لإطلاق سراح الأسرى، وخاصة المرضى والقاصرين، والطاعنين في السن.
- العمل على إنشاء صندوق يعمل على تغطية نفقات الأسرى اليومية في السجون ويوفر نفقات المحامين ويقدم المساعدات للمحتاجين من ذوي الأسرى.
- ايلاء اهتمام أكبر من قبل وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية بهذا الملف وإبقائه في دائرة الضوء.
- التواصل مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مضمار الدفاع عن حقوق الإنسان، كي تبدي قدراً أكبر من الاهتمام بقضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وما يتعرضون له من أفعال تشكل انتهاكاً صارخاً لكل المواثيق والأعراف والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص.

هذا ما يدعون له، ويأملون به، وهو بمثابة الحد الأدنى فهل نحن فاعلون؟ ■■

أزمة التنظيمات الفلسطينية

معايير الكفاءة والأداء القيادي (قراءة تحليلية نقدية)

نصار إبراهيم



لم يأت من فراغ القول بأن المجتمعات الشرقية تتمتع بكفاءات فردية ممتازة، لكنها تعاني من رداءة واضحة على صعيد الأداء الجماعي.

والمعضلة تتضاعف عندما يترافق الأداء الرديء للهيئات، بأداء أكثر رداءة على صعيد الأفراد.

القراءة الهادئة لمستوى الأداء والكفاءة الذي يسود في واقع حال قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية لا يدعو للسرور، إلى الدرجة التي غدت معها عبارة من نوع «مأساة الشعب الفلسطيني تكمن في قياداته» عبارة شائعة.

وتزداد المقاربة حدّة عند المقارنة مع الأداء المتميز الذي يحكم ممارسة النخب القيادية في الحركة الصهيونية وإسرائيل.

ذلك إن أداء ومستوى أي قيادة تقوم بوظيفة سياسية ـ اجتماعية وتحمل مشروعاً وطنياً في مواجهة مشروع نقيض، من الطبيعي أن يرقى إلى مستوى وأداء القيادة التي تدير الصراع على الجبهة المقابلة.

هذا معيار دقيق لأبعد حد، كونه يؤشر بوضوح شديد إلى إحدى خلفيات النجاح أو الإخفاق الأساسية في إطار إدارة الصراع الذي يجري في ميدان واسع يجمع القوتين المتصارعتين.

بمعنى، قدرة كل طرف على فهم لوحة الصراع وإدراك مكونات القوّة المباشرة والكامنة لدى الذات ولدى الآخر، والقدرة على استثمار عامل الزمن، والطاقات وتعظيم عناصر وشروط القوة من جانب، وتقليص التبديد والهدر من جانب آخر. الأمر الذي يتجسد في النهاية على شكل انتصارات أو هزائم في مجرى اشتباك بين القوتين المتجابهتين.

تأخذ المعادلة أبعاداً أكثر عمقاً ودلالة إذا ما ارتبطت بصراع سياسي ـ اجتماعي له طابع التاريخية، حيث لن تقتصر المجابهة على حرب عسكرية أو تجارية محدودة، وإنما تنعكس في صراع شمولي، تشارك فيه البنى الاجتماعية والاقتصادية برمتها وبما يشمل كافة ميادين المجتمع (السياسية، الأمن، الغذاء، التعليم، الصحة...)

تصبح هذه الحقيقة أكثر ملموسية لمن اطلع على سبيل المثال على« اليوميات الشخصية لموشيه شاريت، وغيرها من مذكرات الزعامات الصهيونية، أو لمن يتابع أداء المؤسسات الإسرائيلية المختلفة، أو الحوارات التي يشهدها الكنيست الصهيوني، أو الأداء أو النواظم التي تحكم ممارسة وفود التفاوض الإسرائيلية مع الأطراف العربية.

تلك النماذج تكشف بوضوح المعايير الناظمة لأداء النخب القيادية للعدو، سواء في أيام السلم أو الحرب، أيام الرخاء أو الشدّة، في ميادين الاقتصاد أو السياسة، في الأمن أو الخدمات..

حيث تتبدى الشمولية إلى جانب الإلمام بالتفاصيل، والإمساك بمكونات ومعطيات الواقع ورؤيتها في حركتها والاهتمام المركز بالحقائق، والالتزام باستراتيجيات عمل شاملة ومركبة لتحقيق الأهداف المحددة. ترسيخ القيم والممارسة الديمقراطية سياسيا واجتماعيا كمعيار ضابط، وميكانيزم حماية لمواصلة الارتقاء بالأداء، والاقتراب لاقصى حدّ من الحقيقة.

اعتماد قوة المجتمع الشاملة كسياسة ونهج، والتوظيف الأجدى للطاقات والكفاءات ومؤسسات الاختصاص أفرادا وجماعات، ورفع معايير المحاكمة باستمرار ارتباطاً بتطور الواقع والإنجازات المحققة، والمتابعة الدقيقة لما يجري على الجهة المقابلة، ومعرفة عناصر ومكامن الضعف أو القوّة فيها، وتحديد السياسات وليس العكس. يلحظ هذا بوضوح شديد في السياسة والمعايير العامة. هكذا تبقى المؤسسة والسياسات العليا فوق أي اعتبار شخصي أو حزبي ضيق.

فهل ارتقت القيادات الفلسطينية إلى مستوى الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والتحديات التي تجابهه؟.

وهل امتلكت تلك القيادات أصلا المؤهلات

والكفاءة التي تعطيها القدرة على إدارة الصراع باتجاه الاقتراب من تحقيق الأهداف الوطنية، أو حتى الحزبية المرسومة، مع ما بين هذين البعدين من تداخل؟!.

من نافل القول التأكيد بأن أهداف هذه القراءة / المحاكمة النقدية ليس تجريح أو إهانة أحد، فالهدف أبعد وأرقى من الإساءة بالمعنى الشخصي المحدود، كون الوقوع في هذا المحذور لا يساعد مبدئياً ومنهجياً على مواجهة المعضلات ولا يحل المشكلة، إلى جانب انه يحرف النقاش ويهبط به إلى مستويات متدنية وفقيرة، مما يغلق الطريق أمام إعادة النظر في جوهر التصورات وجذورها وأبعادها.

هذا الناظم الضروري يستدعي ناظماً منهجياً آخر لا يقل أهمية، يتجلى في الإقرار العلمي بوجود التمايزات والفوارق بين الأفراد والهيئات في السلوك والخلفيات والتجارب التي تختلف نسبيا من تنظيم لآخر، إضافة إلى إن النقد والتحليل الذي قد يصل لحد القسوة في سياق هذه القراءة. سيتركز على الأخطاء والقصورات و مظاهر تدني الأداء والكفاءة، دون إن يعني بأي حال القفز عن الإنجازات أو الخبرات المتراكمة التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية رغم المتاعب الكبرى التي رافقت مسيرتها، وهي بدون شك خبرة غالية الثمن، إنها بمثابة ثروة وطنية لا يجوز العبث بها أو تبديدها بذريعة النقد والتصحيح، ذلك إن الحركة الوطنية في مطلق الأحوال، وهي تحاول الخروج من عنق الأزمة الخانقة بفصائلها الأكثر حيوية والاكثر ادراكاً لواقع الحال، لن تتمكن من تخطي جدار الأزمة وحالة التراجع والانطلاق نحو النهوض والفاعلية دون الاستناد للخبرة المتراكمة بإيجابياتها ومنجزاتها وللدروس المستفادة من الفشل والإخفاق وتحويلها لعوامل إنهاض فعلية.

حقيقة أخرى، يجب إدراكها، وهي إن المحاكمة والتحليل يتعلقان بالمستويات القيادية وبالتالي فمعايير النقد ومضامينه بالضرورة يرتبطان بهذا البعد، مما يعني عدم نقل النقاش إلى معايير وشروط تنطبق على أي إنسان وطني، من نوع : الكفاحية، الصدق، الاستقامة، فهذه بديهيات لا تقتصر على النخب القيادية وإنما هي شرط لأي إنسان مناضل وشريف. وشعبنا بأغلبيته الساحقة شريف، ومستقيم، ومكافح،وجريء وشجاع.

لذا فان المقصود: المؤهلات المعرفية والعلمية والسياسية والتنظيمية، والعملية والسجايا الشخصية التي بدون امتلاكها يمكن إطلاق صفة القيادة على الفرد أو الهيئة المحددة.

وارتباطاً بهذا الفهم الأساسي أيضاً، فان القراءة ستتركز على الكفاءة والأداء القياديين، وبمعزل عن المواقف السياسية، وهل هي وطنية، أم معاكسة للاهداف الوطنية. رغم أن المعايير والنواظم التي سنعرض لها تتوجه بصورة بديهية للقوى والقيادات التي لا تزال تؤمن بتواصل الصراع والتمسك بالأهداف الوطنية العليا فهي التي تعنينا أكثر من غيرها.

حتى لا تبدو القراءة متعجلة وفاقدة لمرتكزاتها العلمية، لابد من وضعها في إطارها السليم.

ونحن نتحدث عن المقاربة مع الأداء الذي يحكم الخصم، فانه من السذاجة نقل المقارنة بصورة آلية إلى الواقع الفلسطيني، فأية قيادة علت أم هبطت، هي ابنة واقعها وبيئتها في نهاية المطاف، وهي امتداد لممارسة وبنى اجتماعية وتجارب تراكمت عبر التاريخ.

الحقيقة العلمية المشار لها، تثير مباشرة معضلة جدية يجب تحديد تخومها ومدلولاتها، فما دامت القيادة بنت بيئتها وواقعها الاجتماعي (بامتداداته ومعطياته) ألا يعني هذا إنها منسجمة مع ذلك الواقع في شتى الميادين، وبالتالي ألا يعكس أداؤها ومستواها ذلك الواقع؟ وعليه كيف نطالبها بأداء يرقى إلى مستوى أداء قيادة الخصم التي ترتكز إلى مجتمع تفصله عن واقعنا هوّ إجتماعية / اقتصادية/ عملية موضوعية واسعة؟! الا يقود ذلك لعملية قسرية تكسر عنق الواقع في محاولة لتطويعه وإجباره على تخطي ذاته بصورة مفتعلة وإسقاط ذاتي فج؟

الأسئلة المثارة لها ما يبررها تماما، وبالتالي كيف نوفق ما بين الواقع المعطى بقوانينه ونواظمه، وبين الطموح الذي يرتقي إلى مستوى معايير الصراع ضد خصم متفوق، شديد المراس والدهاء، دون الوقوع في مستنقع الارادوية المتعاكسة مع الواقع، أو التبريرية التي تسلم بما هو قائم، ولاترى بالإمكان افضل من الموجود مهما بلغت درجة سوئه.؟

الاحتكام للواقع كمرجعية، وفي ذات الوقت الاحتفاظ الصارم بعلمية المقاربة، ممكن فقط في حال الانضباط لركائز معيارية يمكن تعميمها، وبما يؤمن للعملية واقعيتها وعلميتها.

الركيزة الأولى : قدرة القيادة على استخدام الإمكانات المتاحة والكامنة، مهما كان حجم ونوع تلك الإمكانات.

فهناك فرق شاسع بين الاستثمار الجيد والعلمي لهكتار من الأرض، والاستثمار الرديء لنفس القطعة، فالاستثمار الجيد له شروطه وآلياته ومعاييره، والأداء الرديء له مدلولاته ومضامينه، الحالة الأولى تعبر عن مستوى نوعي وراق من الأداء العلمي المخطط والواعي والحالة الثانية تعبر عن مستوى متخلف، قاصر وعفوي.

هكذا تعتدل المحاكمة وتتناغم مع الواقع المعطى، دون الهبوط بالمعايير وتحطيمها بذريعة الفجوة الموضوعية بين الجبهتين المتصارعتين، هذه العملية تقترب من التوازن في الأداء دون إن تصل إليها بالمعنى المطلق، انها تضاعف المردود وتقلل الخسائر، ومع ذلك فالفجوة الموضوعية تبقى وتفعل وتؤثر حتى في ظل هذه المعادلة العلمية، وبالتالي فان الهدف هو تقليل تأثير تلك الفجوة السلبي قدر ما نملك من طاقات، وهي ليست قليلة على أية حال.

والاستثمار للإمكانات يشمل الأفراد، الثروات، القوى الاجتماعية، الخبرة...أي كل ماله علاقة بالصراع وبناء المجتمع.

الركيزة الثانية : القدرة على استثمار عامل الزمن وتركيم مكونات القوّة وتعظيمها باستمرار، هذه الركيزة تأخذ أبعاداً مركبة في التقييم، كونها تعكس كفاءة القيادة الاستراتيجية، ومدى إدراكها لتاريخية الصراع، وترجمة ذلك الوعي في التخطيط والعمل، لإحداث ازاحات بعيدة المدى في موازين القوى، وتجنب السياسات المغامرة والعفوية، وتركيم الوقائع والحقائق الميدانية والانطلاق منها لحقائق جديدة عبر استخدام الاستراتيجيات المباشرة وغير المباشرة، المعلنة والمضمرة.

الركيزة الثالثة : القدرة على معرفة الخصم جيدا، وقراءته بصورة متواصلة ورصد استراتيجياته وتطور إمكاناته، وإدراك حركته الداخلية وقوانينها، والسعي الدؤوب لامتلاك الحقائق الفعلية عنه، وعدم تمويه الجهل حوله بالهروب نحو المبالغة بتضخيم قوته وكأنه فوق الطبيعة، وخارج قوانين الحياة والتاريخ. أو باتجاه تقزيمه وتضخيم ثغراته وكأنه على حافة الانهيار وكلتا الحالتين تعبر عن جهل حقيقي.

الركيزة الرابعة : القدرة على التعامل مع الركائز الثلاث آنفة الذكر بصورة شمولية وبأداء فعال مشروط بالركيزة الرابعة أي امتلاك الرؤية البعيدة والسياسات الشاملة في إدارة الصراع، والتي بالضرورة تأخذ طابعا مركبا ترى ما هو موجود وتستشرف المستقبل بحساسية ذهنية عالية، بعيدا عن الانفعال الضار، مع القدرة على تخطي مصائد المغفلين التي ينصبها الطرف الآخر بهدف إغراق الحركة الوطنية وقياداتها في معارك وصراعات جانبية تستنزف طاقاتها وتدفعها لخرق السياسات العامة وتحطيم ركائز الرؤية الشاملة، فتتحول الممارسة إلى ردود أفعال، وتكتيكات، وسياسات متفرقة ليس لها ناظم.

هنا تبرز القيمة المكثفة لنوعية القيادة وكفاءتها وببرودة أعصابها ورباطة جاشها، القيادة التي تحفظ النسق العام وتتخطى المعارك التي يجب تجنبها ولا تضحي بالغابة لإنقاذ شجرة.

على قاعدة ما تقدم يثار السؤال التالي : هل هناك رضى عن النتائج المحققة على صعيد كفاءة وأداء القيادات الفلسطينية. وإذا كان الجواب بالنفي – وهو قطعا كذلك –فما هي الأسباب؟ وأين تكمن الجذور الاجتماعية والنفسية والمعرفية للأداء القيادي القاصر؟!

المسألة ليست بتلك البساطة، ذلك أننا أمام لوحة معقدة من الخلفيات والتجارب التي تذهب نحو التاريخ، وعلم النفس الاجتماعي والفردي، والبنية الاجتماعية والمسيرة الشخصية للأفراد، ومستوياتهم العلمية ومنشؤهم الاجتماعي، كما تذهب نحو التجربة الجماعية بكل ما يحيط بها من عناصر تأثير كبرى أو دقيقة تكاد لا ترى.

ومع ذلك سنحاول ونجتهد، فربما تكتب لنا

حسنة.

موضوع القيادة كفن وأداء وكفاءات، لأي حزب أو حركة سياسية أو مجتمع، يرقى لمستوى الضرورة، ذلك أن القيادة تحظى بمكانة مادية ومعنوية، شرعية وقانونية غاية في الخطورة، كونها المخولة عادة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات ذات الطابع الشمولي، التي تطال ترجماتها وانعكاساتها عموم الحزب / أو الحركة الوطنية بكل علاقاتهما.

هذا التوصيف العام يصبح أكثر وطئا عندما يتعلق الأمر بقيادة تمارس دورها ووظيفتها في مجتمعات تهيمن فيها عقلية تقديس الزعامات وتفتقد لآليات وتقاليد ضبط القيادة وكبح اندفاعاتها، والافتقاد لآليات وبنى قادرة على المراقبة والمحاسبة والإزاحة عند الضرورة.

وهذا حال المجتمعات المتدنية التطور عموما حيث يحظى الزعيم أو الأب أو القائد أو المدير بسلطات مادية ومعنوية قاهرة. يعزز من تأثيرها ويضاعفه، البنية النفسية التي تحكم الإنسان الشرقي المحكوم بتقاليد الكبت والقمع والطاعة بأشد مظاهرها استلابا، بدءا من الأسرة مرورا بالمدرسة وصولا لأعلى سلطة سياسية، سواء سلطة الحزب أو الدولة باعتبارها أعلى وأعنف أشكال السلطة.

والمجتمع الفلسطيني ليس خارج هذا النسق، وهو يخضع بهذه النسبة أو تلك لهذه المؤثرات مضافاً لها التجربة الخاصة التي تميزت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، وماتكرس خلالها من عادات وتقاليد، مؤسسات وآليات عمل وأعراف نلمسها بوضوح في طرائق الأداء القيادي، سواء في أطر ومؤسسات م.ت.ف أو على صعيد التنظيمات الفلسطينية المختلفة التي أضافت بدورها نظما ولوائح، وممارسات هي انعكاس لواقع التنظيم المحدد وتجربته التاريخية الخاصة، وما تستند إليه من نظريات تنظيمية فهمها ومارسها بطريقته الخاصة، إلى جانب طبيعة ومنشأ الأفراد والهيئات القيادية التي هيمنت في تلك التنظيمات.

القراءة النقدية لمستوى الكفاءة والأداء القيادي في الحركة الوطنية الفلسطينية، ليس ترفاً فواقع الحال أبعد ما يكون عند الترف في هذه الظروف الصعبة، إنها في الحقيقة مسألة ملحة وضاغطة تفرضها استحقاقات المرحلة بامتداداتها وإشكالياتها.

يفرضها الإخفاق الكبير الذي وصلت إليه الحركة الوطنية بأطيافها وأحزابها ومؤسساتها المتنوعة، مع حفظ التمايزات حتى الطفيف منها.

فالأزمة كما هو معلوم، شاملة وقاسية، / وبدون شك تتحمل القيادات الفلسطينية جزءاً رئيسياً من المسؤولية عن تلك الازمة، الا اذا اعتبرت يتيمة أو غضباً ربانياً والذي لا يحلّ بقوم عبثاً.

وحتى لا تحمل الأمور فوق طاقتها، وكي لا توضع بعيداً عن سياقاتها التاريخية، يجب التمييز بين الأزمة كنتاج لاختلال عميق وتاريخي في موازين القوى – وهنا لن يقف التقييم أو الحديث عند حدود الحركة الوطنية الفلسطينية وإنما يمتد ليشمل عموم الواقع العربي – وبين أبعاد الأزمة التي تعود لرداءة الأداء في التعاطي مع معطيات الواقع بل وتبديد عناصر القوة الموجودة وإساءة التصرف بها، وعدم توظيف طاقات المجتمع المتاحة، أي ما يمكن وضعه في إطار البعد الذاتي للازمة، وهنا سيتركز النقاش، لأن هذا المستوى هو الذي يكشف إخفاق أو نجاح أية قيادة في إطار ادارة الصراع، ونموذج تعامل القيادة الفلسطينية مع الانتفاضة يعتبر أسطع مثال على هذه الحقيقة.

ذلك إن النهوض مرهون برؤية شاملة تعيد قراءة الماضي والواقع وترسم استراتيجيات الفعل مستقبلا بما يتلاءم مع متطلبات وتعقيدات الصراع ضد عدو يتميز بالقوة، ويتكئ على موازين قوى داخلية وإقليمية تخدمه بصورة واضحة.

مجابهة الأزمة وكشف جذورها، وامتلاك شروط النهوض، والارتقاء بأداء الأفراد والهيئات إلى مستوى المعايير التي تحكم أداء الخصم، ليس أمرا اعتباطيا، انه محكوم بمحددات الواقع والتجربة المتراكمة.

بمعنى، إن معالجة القصور في الأداء القيادي الفلسطيني له أبعاده التاريخية مما يفرض تعاملا منهجيا صارما تجنبا للانزلاق العفوي نحو الارادوية، أو القطع التعسفي مع التاريخ والماضي، بما يسيء للتجربة بصورة شمولية ويفقدها نعمة التراكم واستثمار الخبرات والدروس التي تم دفع أثمانها دماء.

فنقد المستويات القيادية وأدائها لا يجوز إن يذهب إلى مستوى التدمير أو الهوس الجنوني، والعبث الصبياني.

في ذات الوقت، يجب إن تحول مقاربة التاريخ والتجارب دون الإمساك الجدي بمناهج الأداء القاصر الذي أسس لتراكم العجز، وصعود قيادات تفتقر للمؤهلات والكفاءات التي تنسجم وطبيعة الوظيفة والدور والبرامج والأهداف التي تعبر عن مصالح الشعب.

والإنسان العاقل قادر هنا على تمييز الإشكالات والثغرات التي ترافق عادة مراحل الاندفاع الأولى في التجارب الصراعية التي تنخرط فيها قطاعات الشعب بصورة واسعة، حيث تكون التجربة في أطوارها الجنينية وتتصف بقلة الخبرة، مع عدم وضوح معالم الحركة وافتقادها للمأسسة، والتقاليد ومعايير الضبط والآليات العملية التي تعيد تصحيح الاخطاء، وتصد الممارسات والمفاهيم والمناهج الخاطئة.

فمراحل التأسيس تترافق بالتأكيد مع الكثير من العثرات وصعود أفراد لمواقع متقدمة في الهرم القيادي، في سياق الاندفاعة العفوية، ولايمس هذا التوصيف صدقية هؤلاء وكفاحيتهم، غير أن ما هو مبرر ومفهوم في مرحلة التأسيس أو مرحلة الاندفاع الأولى التي تتصف بعدم نضوج المعايير والتجربة والوعي، يصبح بمستوى الكارثة، عندما يتحول إلى بنية راسخة بعد تخطي تلك المرحلة.

فتدني المستوى القيادي في السنوات الأولى لاندفاعة الثورة، أو تأسيس حزب ما، مع ما يرافق ذلك من ممارسة غريزية ووجدانية وطغيان مظاهر التقييم أحادية الجانب، يمكن تفسيره وتبريره، غير إن استمرار الأخطاء بعد مرور ربع قرن أو يزيد، دون إعادة صياغة البنى والهيئات القيادية على ضوء التجربة وارتقاء الخبرة، واتضاح معالم الصراع ومحدداته وأبعاده ومعايير إدارته إنما يؤشر إلى خلل بنيوي، سيقود بالضرورة إلى لحظة الاصطدام بالحقيقة القاسية، الإخفاق أو الأزمة.

خطورة المسالة تكمن في تحول الأخطاء من سياق عفوي لا واع إلى صيرورات ومناهج قسرية تملك أواليات الدفاع عن ذاتها في مواجهة محاولات تصحيح الخلل، بل إنها تتحول إلى ممارسات واعية تستهدف الحفاظ على الرأس، وتترجم ذاتها في شبكة معقدة من الترتيبات والنظم والتقاليد والقواعد الراسخة، إنها تتحول إلى بنية تأسست بالمعنى التاريخي، وبالتالي تغدو عملية إعادة تصحيحها، بالضرورة، عملية ذات طابع تاريخي، مطلوب منها تحويل البنية القديمة إلى بنية جديدة.

وهذه عملية من اشد العمليات صعوبة، لما يرافقها من توترات ومن تبديد الوقت واستنزاف للذات والقوى، وتفاقم مظاهر الخلاف والتمرد بما يهدد وحدة الحركة الوطنية أو الحزب إلى جانب تبديد الفرص الذهبية التي كان بالإمكان استثمارها لجذب الكفاءات الاجتماعية الناشئة التي من السهل استقطابها في مراحل الصعود، لكنها أمام انغلاق الدوائر أمامها، وبحكم تناقض وعيها وكفاءاتها مع المستوى المتدني للقيادات المسيطرة، تفقد طموحاتها وثقتها فتتسرب بالتدريج ،وفي احسن الأحوال تبقى على الهامش.

العملية الطاردة تلك، تترافق مع عملية موازية لا تقل خطورة تتجلى في ترويض قسم آخر من الكفاءات الاجتماعية ـ المستقلة أو الحزبية ـ مما يقطع سياق تطورها الطبيعي، فتندمج في البنية القائمة فتغزوها الانتهازية وتفقد أصالتها وشجاعتها. وهكذا تتحول إلى ديكور قبيح للواقع العاجز الذي يحاول حماية ذاته بتكريس ما هو قائم ويدافع عنه، برغم كل الحديث عن حسن النوايا. والعملية تكون واعية أو غير واعية، إنها تعبير عن التفاعل الداخل للبنية.

الواقع المتشكل عبر تلك العملية التاريخية، يتحول إلى ظاهرة لها آلياتها ومظاهرها ومفاهيمها متعددة الأنماط والتجليات، ولنا في واقع الحال أكبر برهان على هذه الحقيقة، ومرة أخرى مع حفظ الاستثناءات والتمايزات، لكن الحديث يدور عن المظاهر المهيمنة، ومعيار النتائج النهائية.

أبرز تلك السمات والتجليات :

ـ سيادة العقلية الأبوية ذات الجذر الاقطاعي في السلوك الاجتماعي، حيث يتقدم الولاء للفرد على الولاء للجماعة أو الشعب أو الحزب، «والأنا» تصبح بمثابة الناظم، ولتكريس هذا الوعي القاصر تنشأ سياسة الاستزلام واستقطاب المحاسيب حول

الشخصية القيادية، في محاولات دؤوبة لتكريس هيمنتها، يتولد عن هذه الممارسة عقلية احتقار المؤسسة، وشخصنة الخلافات وتبهيت الاجتهادات، واساءة استخدام السلطة لتعزيز الذات الفردية.

ـ تركيم الامتيازات المادية والمعنوية وتحويلها لقوة تعزيز لسلطة القائد فهو الذي يعطي وهو الذي يمنع، هكذا يغدو هو المرجع لحل المشاكل الفردية بعيدا عن الهيئة. ويجري بالتالي استبدال الاحترام والشرعية القائمة على الكفاءة والقدرات القيادية الفعلية باحترام مستند لقوة المال والصلاحيات. الهبوط لهذا المستوى يعني تحطيم المعايير والأخلاق والمساس بكرامة الإنسان.

ينبثق عن هذا الواقع ما يمكن تسميته مجازا بالكفاءة المزيفة التي لاتستند إلى قدرات فعلية حقيقية يملكها العنصر القيادي، وإنما نتيجة للموقع والمرتبة التي يشغلها، او بسبب ما يملك من صلاحيات. واكبر نموذج على هذا النمط يتجلى عندما يترك ذلك «القائد» او يفقد موقعه لسبب او أخر حيث يقف عاريا وعاجزا عن لعب اي دور مؤثر في محيطه الاجتماعي بحكم عدم امتلاكه لشيء فعلي وجدي يقدمه. لقد فقد المظلة فتحطم كلوح زجاج هش.

ـ سيادة العفوية، وردود الفعل الغريزية، ولغلبة العجز والجهل بالهروب نحو الشعارات، والجملة الثورية والعموميات، او نحو الانتهازية الواقعية المبتذلة. يلاحظ هذا بوضوح على شكل الافتقار للرؤية والعقل العميق، وعدم الثبات، وعدم القدرة على تفسير المواقف المتغيرة والتناقض في الحاجات وقراءة الواقع وطغيان سلطة التذيل لأخرين او لحركة الواقع العفوية والتذبذب المزمن موقفا وسلوكا.

ـ الافتقار للعقل التركيبي والتحليلي، والميل والجنوح المستمر للتفكيك والتوصيف، دون القدرة على الربط بين الأجزاء، وإذا ما جرت بعض المحاولات فهي محاولات سطحية قلما تستند للوقائع والحقائق، مما يفقد المحاولة قيمتها الفعلية. يتجلى هذا على شكل غياب الشمولية في رؤية الواقع، التي تشترط وعياً متطورا ومتابعة دؤوبة للاحداث والمعارف والتحولات البنيوية، وامتلاك المناهج العلمية كوسائل معرفة لابد منها لضمان عملية التحليل ورسم السياسات وربط المتغيرات واستشراف المستقبل ارتباطا بأهداف المجتمع الوطنية / القومية / الاجتماعية.

ـ الانفصام المرضي ما بين الأقوال والأفعال، والأمثلة اكثر من ان تحصى، تبدأ من السلوك اليومي / الموقف من المرأة، الإنتاجية، الارتقاء بالوعي، حيث يلاحظ مدى التناقض بين القول والممارسة لدرجة تثير الأسى.

خطورة هذه السمة لا تقتصر على تحطيم المصداقية، وتغذية السلوكيات المريضة، وإنما تذهب لما هو ابعد عندما تدفع بالحركة / الحزب / الهيئة نحو سياسات ومواقف لا ترى ما هو ممكن،

إنها تشيع مناخا غير علمي، انها بالضبط مثل ذلك المشلول، الذي يتبجح بانه قادر على تسلق قمة اي جبل، بينما ساقاه بالكاد تحملان جسده المشلول.

ـ الافتقاد للديمقراطية كرؤية وقيم وممارسة، بحيث بات قمع الرأي الآخر والضيق من النقد والصراحة، واغلاق الدوائر وإقامة الحواجز امام العقل من السمات الأساسية للقيادات الفاقدة لأهليتها والعاجزة عن المحاججة والسجال العلمي وتنفيذ المهام. إنها تجاهد لطمس اميتها وتدني مستواها المعرفي عبر كبت الاراء وتشريد العناصر «المتمردة» او «المشاكسة» وتضيق ذرعا بالقوى الناهضة، ولا ترى فيها عناصر قوة يجب كسبها ورعايتها وإنما عناصر تهدد مكانتها وامتيازاتها الامر الذي يستدعي تهميشها، واستبدالها بعناصر ضعيفة فاقدة للمؤهلات، فمن غير المسموح تخطي السقف المحدود الذي على الجميع تكييف قاماتهم معه.

يترتب على هذه العقلية والممارسة اللاديمقراطية، بحكم جهلها ـ مجموعة من التجليات والنظم التي تعمق المأزق:

ـ الميل الدائم نحو المحافظة والتوجس امام كل جديد ومحاولة تكريس ماهو قائم والحفاظ عليه في حالة سكون. تتمظهر هذه العملية في شبكة متداخلة من الممارسات، اولها الثبات طويل المدى للهيئات القيادية، مما يؤشر إلى عدم استعداد جدي لاستقطاب كفاءات الأجيال الناشئة.

التمسك بالبنى التنظيمية التي تكرس المركزية وتحد من العملية الديمقراطية، وهكذا لا تعود البنية التنظيمية تعكس بصورة واعية وامينة الحراك الاجتماعي، والحراك الطبيعي في الحركة / او الحزب. الميل نحو التجديد الشكلي الذي لا يطال الجوهر، مما يعني تفريغ العملية التجديدية من ابعادها الفلسفية والعلمية، وإبقائها تحت السيطرة وضمن مقاييس الأفراد او الهيئات القاصرة.

ـ عدم النضوج في رؤية التنوع وكشف ما يحويه من قوة لنتيجة العجز عن مواجهة معادلاته المعقدة. يترافق هذا مع النزوع للتماثل والتطابق او التماهي، وبالتالي تسقط بديهية علمية تتمثل في أن مواجهة الضد تقود لكشف الذات بصورة أعمق والاقتراب اكثر من الحقيقة.

ـ القطيعة المحرجة مع طاقات المجتمع ولعل هذه المسألة من ادق المسائل ارتباطا بالبعد الديمقراطي، وكونها تعكس مدى ديمقراطية القيادة او فرديتها المطلقة. واكبر برهان على واقع الحال هذا، الأزمة العاصفة التي تشهدها العلاقة مابين القيادات السياسية والقوى الثقافية في المجتمع الفلسطيني حيث يعرف الجميع سياسات تطويع المثقفين إدماجهم في السلطة وتهميش المثقف الناهض.

الحقيقة اعلاه، تعبر عن عدم احترام للمجتمع باعتباره الحامل والاكبر من أي تنظيم او قيادة، باعتباره القوة المنتجة الأولى التي تغذي القوى السياسية بالطاقات والكفاءات.

مجابهة هكذا عقلية لن تتم إلا عبر عقلية نقيضة، وممارسة ديمقراطية توفر الإمكانية لعملية الحراك الأفقي والعمودي ما بين القوى السياسية والمجتمع.

تعزيز عقلية التكتل والمؤامرة، بهدف حماية الذات ومجابهة الضغط الموضوعي للتغيير باللجوء للعبة التوازنات المحسوبة. هكذا تنحرف عملية التعامل مع التناقض الطبيعية من مستوى حلها على قاعدة الاستفادة القصوى منها لسياسات ومناهج توفيقية. مما يؤدي إلى فقدان المعايير لعلميتها ويدفع القيادة إلى دوائر التردد وعدم الوضوح والعجز وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الفعالة، تحت ضغط الحفاظ على التوازن بين مراكز القوى وما يحكمها من سياسات توفيقية.

بهذا التحول التوازنات والتكتل إلى بيئة تخفي الضعف وتحمي الضعفاء حفاظا على الذات كافراد او كتل.

ـ احتكار المعلومات كجزء من أدوات الضبط والسيطرة واستخدامها بصورة عشوائية.

الخطورة تتمثل هنا في استخدام تلك المعلومات التي توصف بالخاصة والسرية بهدف ابتزاز القرارات والمواقف ولجم الحوار والعقل.

ـ سيادة الفردية وعدم القدرة على العمل كفريق عمل، هكذا تغدو الهيئة جماعية فقط في لحظة انعقادها وحال انفضاضها يعود كل فرد إلى رتابته المعهودة ودوائره المغلقة. تجويف مبدأ القيادة الجماعية واغراق الهيئات بعناصر تغذي الفردية بعجزها وتدني ادائها. حالة الضعف هذه تشجع وتغذي نزعات استخدام الهيئة بصورة مسيئة بهذا تنشأ حالة تصبح فيها الأمور مقلوبة تماماً، فبدلا من ان يصبح الفرد في خدمة الهيئة تصبح الهيئة اداة في خدمة الفرد وطموحاته الضيقة.

ويأخذ مفهوم الفردية طابعاً اكثر تعقيداً، إذ انه لا يقتصر على العمل داخل حزب ما او هيئة ما، وإنما يمتد ليأخذ ابعاداً اكثر درامية حيث تصبح الفردية سلوكاً فئوياً، مصبوبات بالمعنى الوظيفي للتنظيم المحدد في مواجهة التنظيمات الأخرى، وبهذا المعنى يصبح الدفاع عن الذات ممارسة اكثر شمولية.

وهكذا يتكسر في الممارسة مفهوم العمل الجبهوي الموحد ويفرغ من محتواه تحت ادعاء قيادة كل تنظيم بأنها تعي اكثر من غيرها هموم الوطن والشعب، فتتبارى التنظيمات والفصائل والأحزاب في حالة احتراب شاملة حول الهموم والحصص، والمقاعد، والتدوين بل والتباهي بعدد الشهداء والجرحى والأسرى.

المأساة لا تقف عند هذه الحدود، بل تتخطاها لما هو اكثر مأساوية عندما يغدو التنظيم اكثر اهمية من الأهداف الوطنية العليا.

هكذا يتحطم العام الوطني على صخرة الفصيل الخاص، والعام الحزبي على صخرة الخاص الوطني والوطني العام على صخرة الهيئة كخاص، والهيئة كعام على صخرة الفرد الخاص. إنها دوامة مذهلة في كلها ومدلولها.

- القصور النظري والعملي في فهم وممارسة علمية التجديد : ينعكس القصور على هذا الصعيد في اختزال عملية التجديد والهبوط بها من مستوى الضرورة الحيوية، التي تعبر عن وعي القيادة لقوانين المجتمع والصراع، إلى مستوى سطحي وشكلي يفقدها مضامينها وجوهرها.

والعملية هنا تنعكس بصورة لا واعية تتمثل بالجمود عند ما هو قائم، وعدم إدراك التجديد كعملية اجتماعية دائمة تعكس حركة الخاص / والعام. أي عدم وعيه كفلسفة ونهج علمي. هنا يتجلى الجذر المعرفي للقصور، والذي يتضاعف سلباً بجملة من الممارسات التي تعبر عن ذاتها بعدم الاهتمام الجدي والفعلي بتجديد المعارف ومواصلة تغذية العقل بصورة مستمر بالدراسة ومتابعة التطورات الفكرية والثقافية.

هكذا يتخلف العقل بصورة نوعية عن حركة الواقع. والادهى أن يقع بعض القياديين في وهم مايسمى «بثقافة الجريدة» فهي كافية ولاداعي لما هو ابعد !

التجلي الآخر لهذا القصور يتمثل في ارتهان عملية التجديد لرغبات الأفراد أو الهيئة القيادية وعدم إرساء العملية فمن بنى ومؤسسات ونظم تجعل منها مسألة طبيعية كالهواء والغذاء.

ويكمن الخطر في هذه النقطة إذا ما ارتبطت بممارسة واعية لتكريس البنى القائمة في محاولة لاحكام السيطرة مع السقف القائم. مما يفقد التنظيم / المؤسسة أو الهيئة، الدينامية الداخلية للتجديد الذي يبقيها في حالة تواصل مع حركة الواقع.

هنا تظهر القمة العليا للديمقراطية كآلية وبنى وقيم ناظمة تجعل من التجديد عملية تلقائية والإنتاج والتكيف الإيجابي الفعال، وإزاحة عناصر الإعاقة أو التي تتآكل كفاءتها وتفقد مبرر وجودها في القيادة على ضوء عجزها عن تلبية الشروط اللازمة للمستوى القيادي. الوجه الآخر لهذه العملية، تغذية الهيئات بطاقات جديدة، بما يعبر عن الإدراك الفعلي للتجديد كعملية موضوعية ترقى فوق الأفراد، وتقر بتعاقب الأجيال.

قلنا في سياق العرض بأن الأزمة تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها، وبالتالي هل قيادات تلك الحركة وفصائلها مستعدة لمجابهة استحقاقات الأزمة وشروط النهوض القسرية أم لا؟!

الجواب على السؤال المثار لا يحتمل المراوغة أو الحلول المجزوءة، كما لا يحتمل التمويه وخداع الذات والشعب، فوعي الأزمة وصل إلى درجة لم يعد بالإمكان معها خداع الناس بسهولة. ولن تغري أحداً الشعارات الكبيرة والضبابية التي تطلقها قيادات عاجزة وفاشلة.

وبالتالي فان وعي تجليات الأزمة على صعيد الأداء القيادي هو شرط اساسي لجدية التعامل مع استحقاقات الواقع على تنوعها.

إذن هناك محددات هي بمثابة بديهيات بدون الانضباط لها وممارستها يغدو الحديث عن تغيير الأداء القيادي وإعادة البناء والنهوض لغواً فارغاً:

أولاً : الإقرار بتدني الأداء القيادي، وإدراك جذور هذا الخلل وإبعاده المعرفية والبنيوية، والاستعداد الحقيقي لإعادة نظر جذرية وشاملة في مسببات هذا العجز والقصور بهدف الارتقاء لمستوى الصراع وشروطه الموضوعية والذاتية، وهذا غير ممكن بدون مراجعة نقدية تشمل الذات كأفراد وهيئات وبنى.

ثانياً : الاستعداد النظري والعملي للتعامل مع معطيات الواقع وضعها ضمن سياقاتها الموضوعية، واعتبار ذلك أساس معياري لإعادة ترتيب الذات وتجديد الأولويات في إطار سياسات شاملة لا تترك شيئاً للصدف.

ثالثاً : تحديد الوظيفة ارتباطاً بالأهداف على صعيد الحركة الوطنية ككل وعلى الصعيد التنظيمي الخاص ورؤية الصراع بشمولية وبأبعاده السياسية والاجتماعية هذا يعني اعتبار الوظيفة الاجتماعية في صلب الممارسة السياسية للحركة أو التنظيم. بما في ذلك البعد البنائي الاجتماعي، والتعامل بعمق ومرونة واسعة لأبعد مدى من تنوع خصوصيات الواقع الفلسطيني المتشكلة تاريخيا.

رابعاً : التعامل الجدلي مع البنى والتجارب والخبرات والأخطاء والقصورات المتراكمة في سياق التجربة الفلسطينية. أي باختصار الارتكاز للتجربة التاريخية المتراكمة بما لها وما عليها، وتحديد ما يحتاج لقطع منهجي وما يحتاج لتطوير وتكريس أو أغناء.

خامساً : الواقع الاجتماعي الفلسطيني ومستوى تطوره، وما يحتويه من طاقات وكفاءات تفرض بالضرورة مستوى ملائماً من الكفاءة والأداء القيادي لاستيعاب تلك الطاقات والكفاءات وجذبها لميدان الفعل الوطني.

سادساً : القراءة المستمرة والدقيقة لما يدور على صعيد جبهة الخصم ومستوى أدائه والمعايير الناظمة التي تحكم ذلك، ومتابعة ما يشهده من حراك باعتباره ذلك معياراً جدياً في تقدير كفاءة القيادة وأفرادها.

سابعاً : الاستعداد الجدي لدفع استحقاقات إعادة البناء والتجديد الشمولي لواقع الحركة الوطنية أو التنظيم المعين، وفهم العملية كصيرورة تراكمية متواصلة، لن تنجح بدون استراتيجية عمل واضحة للوصول للأهداف المحددة.

ثامناً : الإقرار بضرورة تكييف الذات والبنى التنظيمية، بحيث تلبي استحقاق تخطي الأزمة وأسبابها، وإعادة البناء بصورة تؤمن إدارة أرقى للقوى والاستثمار الأجدى لما هو موجود ومعطى وممكن ووضعه في سياق خدمة الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

الإقرار النظري هنا لن يفيد في شيء إذا لم يتحول إلى ممارسة وعملية تركيم متنامية تعيد الاعتبار للبنية على أسس سليمة تؤمن لها الدينامية والفعالية.

وعي المحددات المشار لها مشروط بالقدرة على وعي آليات الكبح التي تكونت وترسخت على شكل تقاليد وبنى تنظيمية وآليات عمل، وعدم التعامل بسذاجة مع أي فرد قيادي أو هيئة تحاول إن تعيق عملية التصحيح أو إعادة البناء.

الإقرار بالاتجاهات الناظمة لمجمل الأفكار التي عرضنا لها، يفرض على القيادة مواجهة جملة متشابكة من الاستحقاقات المنهجية والعملية.

يقف على راس تلك الاستحقاقات مجابهة الأزمة وما ترتب عليها من حالات انكسار وإحباط سواء على المستوى الخاص أو العام، وهذا استحقاق يتقدم على ما سواه.

هذا يستدعي ضرورة التمييز وبشفافية عالية ما بين تجليات الأزمة وتأثيراتها على المستوى العام، وبين تداعياتها على المستوى الخاص / الحزبي والفردي دون أن يعني هذا التمييز نفياً لتبادل التأثير، بل إن رؤية التشابك والتداخل شرط لوعي الأزمة بواقعها المركب.

غير إن الرؤية بهذا المعنى العلمي من الخطأ فهمها وكأنها حالة تطابق ما بين المستويين، بحيث تغدو الأزمة العامة والإحباط العام مبررا وغطاء للانكسار والإحباط على المستويات الخاصة.

الفكرة أعلاه ليست افتراضية، وإنما تعكس توصيفاً حياً ومباشراً لواقع الحال حيث حالة الانكسار والإحباط شملت بفعلها وتفاعلها، ليس فقط المستويات الشعبية، أو الحزبية القاعدية /، بل أيضاً المستويات القيادية التي يفترض بها إن تكون الأقل تأثراً بالمعنى السلبي، والإسراع حساسية وحسما في التصدي لروح الانكسار والتراجع.

القيادة الكفء، المدركة بعمق لدورها القيادي السياسي - الاجتماعي بالضرورة يجب إن تملك القدرة المعرفية والتحليلية والعملية والمؤهلات لتشخيص الانعطافات الكبرى، وصيرورات التاريخ وحركة الواقع، وبالتالي التعامل معها بالصيغ المناسبة وبما يحد من حالة الانهيار والتراجع ومنع تحولها إلى حالة ذعر تذهب بكل شيء.

فالهزيمة بقدر ما هي قاسية ومرة، إلا أنها تحوي في ذات الوقت قوة تحفيز هائلة لقيادات تعي وظيفتها وتدرك أبعاد الصراع بشموليتها.

أما أن يغمر الانكسار الأفراد والهيئات القيادية، فهذا يقود إلى الهزيمة الداخلية وهيمنة الممارسات الذرائعية والتبريرية، وفقدان الحماسة وتلاشي الهمة وبالتالي الهروب نحو الروتين والعمل الشكلي اللامجدي، والبحث عن الخلاص الفردي.. أو - وهذا هو الأخطر - الجنوح المتسارع نحو الواقعية المريضة والتكيف السلبي مع واقع الهزيمة السائد.

وقد تتمظهر المعضلة ارتباطاً بهذه الإشكالية عبر ممارسة تمويه الإحباط الداخلي وفقدان الوعي للواقع وأبعاده على شكل خطاب سياسي فارغ وعام. وبدلاً من البحث في العمق، ومجابهة

الأسئلة الإشكالية الجدية يعاد تزييف الوعي عبر مخاطبة الغريزة والعزف على أوتار الأنانية.

تأمين النجاح لمجابهة استحقاق الأزمة وحالة الانكسار مشروط باستحقاق آخر:

وهو تأمين بيئة وممارسة وتقاليد ديمقراطية قادرة على إعادة تفعيل المجتمع والتنظيمات، بحيث تستعيد المجاميع البشرية والبنى التنظيمية ثقتها بذاتها ووعي تلك الذات.

يترتب على هذا الاستحقاق المحوري تفعيل القوى الضاغطة اجتماعيا وحزبيا كقوى ضبط وتصحيح، وهي القوى الوحيدة المؤهلة لإعادة تصحيح العلاقة ما بين النخبة القيادية وقواعدها، بعد عملية الانفصال التاريخي التي حدثت وتم تعزيزها عبر شبكة مذهلة من المفاهيم والقيم والبنى البيروقراطية، التي جعلت من القيادة سلطة فوق الجميع، ولا تقيم وزناً لما هو أدنى. كونها تدرك مدى افتقاد ذلك الأدنى لآليات الضبط والمحاسبة والتغيير الفعالة، إضافة لحالة من الوهم المضمر تعكس نفسها في عدم الثقة إلا بالذات واهتزاز الثقة بما هو خارجها أو متعارض معها.

تتجسد القوى القاعدية الضاغطة في دائرتين:

الأولى: القوى الاجتماعية الشعبية بالمعنى العام، بما تشمله من أفراد ومؤسسات وأطر وجمعيات أهلية، وماتحويه وتفرزه من قيادات وزعامات غير رسمية، تحظى بالاحترام والثقة، التي عليها أن تضاعف من دورها وفعلها لتحد من تفرد القيادات الرسمية، وتكشف عجزها وتدني أدائها بما يضعها امام ضرورة التصحيح أو فقدان الثقة.

الثانية: القواعد الحزبية داخل التنظيم أو الحزب. حيث شكل استلاب تلك القواعد أمام القيادات وجهاً آخر للازمة، وأتاح بوعي أو بدونه للقيادات الرسمية العمل بحرية واسعة مستخدمة ضعف تلك القواعد وهشاشتها وفقدانها لروح الصدام دفاعاً عن المصلحة العليا للحزب.

هنا تتبدى القيمة الشاملة للديمقراطية كمعيار ناظم للممارسة وتصحيح الأخطاء وإعادة الحيوية لدور القوى القاعدية.

إذن جدية أي قيادة تعي ضرورة مجابهة تحديات المرحلة والصراع تقاس بعمق إدراكها لعملية الحياة الاجتماعية والحزبية، وبجدية الخطوات الفعلية التي سيتخذها باتجاه إعادة تأسيس البنى التنظيمية الاجتماعية والحزبية بأشكال ومضامين ديمقراطية.

غياب أو ضحالة الوعي لهذه العملية الاجتماعية المركبة داخل البنى التنظيمية من قبل القيادة، وعدم إقرارها بقوة وحيوية الواقع الاجتماعي الذي يزج في ميدان الحياة بأجيال متتالية من الطاقات والكفاءات، سيقودها إلى الركود والموات والدوران في دوائر مغلقة محورها الذات والمعايير الخاصة، وهذا إن عاجلاً أم آجلاً سيدفع بالمعادلة وبصورة طبيعية الى لحظة الأزمة وفقدان الاحترام والثقة الأمر الذي سيتجلى في تذمرات واسعة وحالة نزوح ونزيف متصاعدة، تضع التنظيم أو الحركة بمجموعها في لحظة معينة أمام أسئلة تطال مصيرها بصورة لا فرار منها.

هذا ينقل الحوار إلى معادلة العلاقة التي تحكم الفرد والهيئة.

الإقرار بأولوية المؤسسة أو الهيئة وتقدمها يعني تقديم العام على الخاص، الكل على الجزء. هذه حقيقة عامة. غير إن الإقرار بها لن يحل المعضلة إلا جزئياً.

إذا لم تترافق هذه العملية بعملية موازية لا تقل أهمية، وتتمثل بالوصول لشروط ومعايير تحفظ التوازن ما بين الوظيفة / والدور السياسي – الاجتماعي للمؤسسة / الحزب – وهي بالضرورة يجب أن تكون معايير راقية ومتطورة ومتحركة باستمرار تبعاً لتغيير وتطور الواقع والمهام – وبين المعايير التي يجب أن تحكم انتخاب أو تعيين الأفراد الذين سيشكلون بمجموعهم محتوى المؤسسة / الهيئة.

فأي هيئة قيادية، ومهما تقيدت بأصول العمل الجماعي بالمعنى الإداري التقني، ستبقى قاصرة وعاجزة، إذا تم إغراقها بعناصر قاصرة، وجاهلة لا تملك الكفاءة أو المؤهلات المنسجمة مع شمولية وتعقيد المشروع الوطني الذي يحمله الحزب.

ويأخذ الخلل أبعاداً اكثر درامية، إذا لم ترتبط تلك المعايير بمستوى المعايير التي تحكم أداء الخصم. إننا أمام ما يشبه لعبة الشطرنج.

فان يواجه لاعب ضعيف أو متوسط لاعب بمستواه، فإنهما من حيث لا يدريان ينضبطان لمعايير متقاربة، هي تعبير عن حالة تكافؤ قائمة على الضعف العام لطرفي الصراع.

أما أن يواجه لاعب ضعيف لاعباً بارعاً فعندها تتبدى المأساة وتكون نتائج المواجهة محسومة قبل أن تبدأ.

تزداد المعادلة تعقيداً على مستوى الصراع الاجتماعي حيث يأخذ الصراع أبعاداً اجتماعية شاملة ويتجلى في صيرورات تاريخية، وتصادم الاستراتيجيات على مساحات زمنية، ومكانية واسعة جداً.

استناداً لمجمل ما تقدم، نعيد التأكيد بأن الارتقاء بالمعايير إلى مستوى المشروع الوطني، ومستوى أداء الخصم ليس عملية اعتباطية أو عفوية، وإنما ممارسة واعية عليها الانضباط لشروط ومعطيات الصراع وأهدافه العليا.

العملية أعلاه تؤمن الانسجام مع حركة الواقع وتركيم الخبرات والتناغم مابين الكفاءات الناشئة والكفاءات التاريخية، مع استبعاد كل من يفقد أهليته ولايتمكن من مواكبة عملية النمو والتطور.

عدم الالتزام بهذا الأداء ومترتباته كسياسة ناظمة سيقود إن عاجلاً أو آجلاً إلى تخلف سيدفع بالحركة / او التنظيم إلى لحظة الصدام مع الواقع بحكم فشلها في معالجة التناقض الموضوعي المشار له.

بهذا تتبدى دينامية القيادة وشموليتها بما تعنيه الشمولية من وعي وممارسة والارتقاء بالطموح باستمرار. فالحديث يجري حول قيادة بمستوى الشعب وأهدافه الكبرى، وليس قيادة عشيرة أو عائلة. إذن تحقيق الطموح رهن بالتجديد كسياسة وإقصاء من يتجاوزه الزمن بحكم تخلفه الابتدائي أو التراكمي.

كما تتجلى الشمولية أيضاً في القدرة على استثمار عامل الزمن بأعلى طاقة وعدم تبديده يمينا وشمالاً، ومغادرة الفهم المسطح الذي يقول بأن الزمن في كل الأحوال يعمل لصالحنا، هذا القول يحمل وعياً واهماً، فهو يسقط شرطاً أساسياً، بدونه يتحول الزمن إلى عامل فعل نقيض، المقصود الكيفية التي يجري بها استثمار هذا العامل الهام لتركيم مقومات القوة وتقليص الفجوة الفاصلة بين الشعب الفلسطيني ومجتمع الخصم. فالزمن حيادي بالمعنى المباشر، وليس من العلمية في شيء أسباغ لون أخلاقي عليه.

إذن نجاح العملية بمجملها رهن بوعي آليات الكبح الناجمة عن تكون منظومات متداخلة من القصور النظري والمنهجي والتنظيمي والفساد الإداري والسلوكي وابرز نموذج يعبر عن هذا الواقع التقارير الكاذبة عن إنجازات مزعومة على الورق، وتمويه الحقائق لنكتشف فجأة إن الكل يسبح في بحر الأزمة العاصف حتى بالمعنى الخاص.

اخطر ما يواجه هذه العملية الاجتماعية – البنيوية إجهاضها بترتيبات وقرارات فوقية شكلية، مما يفرغها من محتواها التاريخي، ويفقدها قيمتها كصيرورة طبيعية في حال تم عزلها من مكوناتها وشروطها. أو تم اختزالها والهبوط بها إلى مجرد عملية إدارية هدفها تكريس ما هو قائم أو تجميله لا اكثر. بينما المطلوب عملية بنائية شاملة تأخذ بعين الاعتبار واقع الحال والانطلاق مما هو موجود للوصول لما هو مطلوب، والانتباه لمستوى قدرة الجسم على التحمل وعدم دفعه إلى غرفة العمليات قبل إعداده جيداً لذلك.

والعملية بمجملها تجري في ظل الواقع المتحرك الذي لا ينتظر أحداً ولا يأخذ إذناً من أحد. وعليه فان شرعية أي قيادة واحترامها مرهون بدورها وكفاءتها كقيادة حقيقية، ولن يشفع الرصيد التاريخي كثيرا عند المحاكمات الجدية.

أخيراً قد يوافق البعض وقد يرفض البعض الآخر ما ورد في هذه المقاربة / القراءة كلياً أو جزئياً وقد يواجه البعض المسألة بشجاعة، وقد يهرب من أمامها البعض الآخر.

ولكن في النهاية سيقف الجميع أمام محكمة الواقع والنتائج والتاريخ وهي بالتأكيد محكمة لا يمكن رشوتها أو خداعها، وستحاسب حتى الأموات.

«فلم ينته زمن الزلازل بعد، ومازال في عمق هذا الوطن حجارة لم تقذفها البراكين» ■■

الوجود الفلسطيني في لبنان

«المخيم» مكانة في صراع مفتوح

مروان عبد العال

دخل المخيم الفلسطيني، قاموس السياسة العربية، منذ هزيمة ١٩٤٨ رديف «النكبة» ونتاجاً للهزيمة، وأضحى بعدها كتعبير عن حالة جديدة في المجتمع العربي، هو كناية عن شعب اقتلع من ترابه، ليزرع في مكان آخر، مستحضراً من مشارق الأرض ومغاربها.

لقد فقد الفلسطيني البيت والبيارة والشجرة والحقل، ليجد نفسه تحت خيام قدمتها وكالة الاغاثة الدولية في ضيافة اخوته العرب، أسير تجمعات بقيت جزءاً من البؤس والحرمان والقهر، تشكلت في هياكل جديدة وحملت على مدار نصف قرن مضى اسم المخيم.

بهذا المعنى، فالمخيم هو حالة سياسية تاريخية قهرية فرضت على الفلسطيني والعربي معاً، لم يخترها أحد رغبة في التمتع بالألم والغربة والمرارة. ولا هو باع أرضه ليبحث عن وطن جديد، فكثيرة هي الأبواق التي طاردته بهدف إجازة استباحته كانسان، بل لتبرير استباحة أرضه أيضاً.

لقد أكدت رحلة التشرد واللجوء حقيقة أثبتها التاريخ والحياة، بتمسك الفلسطيني بأرضه والتصاقه بقضيته ومدى حبه وحنينه وتضحيته، بل عشقه الألوهي لوطنه، الذي بات نموذجاً يحتذى لسائر الأحرار.

لقد عصفت في هذه «الحالة» / المخيم تحولات ومتغيرات كثيرة على مدى الأمكنة ومختلف الأزمنة، طالت دواخله كمخيم وبشر، بمستويات ديموغرافية واجتماعية وسياسية، وحكمت كل تجمع جغرافي شروط موضوعية مختلفة ومتنوعة، هي خصوصيات طبيعية أصبحت تميز حياة الفلسطيني في كل بلد، لكن الثابت الوحيد، والقاسم المشترك بين الجميع، أن المخيم بقي بالاسم والمعنى والهم واحداً.

مهما عرض هذا المخيم أو ارتفع، تفاعلت فيه عوامل عدة، خارجية وداخلية، تزايد أم تناقص، تغيرت ملامح الكثير من المخيمات، نحو الحداثة والمدنية أم تخلفت أخرى، بقي المخيم هو الاسم والتعبير السياسي، الشاهد على سبب وجوده وحاملاً لأماني أهله، فهو حنين العودة والذكريات والحلم والأماني والحق الضائع، بل هو صورة عن فلسطين المنفية والمروية والأمل باستعادتها. ففي المخيم يحمل الفلسطيني اسم قريته الفلسطينية وخارج المخيم أينما هاجر وحط يحمل اسم المخيم.



أما الوجود الفلسطيني في لبنان هذه الخصوصية الأكثر تفرداً والمخيم المأساة الأكثر نتوءاً، بل الإشكالية الأكثر تشابكاً منذ النزوح، حيث يحوي المخيم الأغلبية الساحقة من نسبة اللاجئين. ينتشر في لبنان حوالي ١٢ مخيماً «رسمياً» بعد إزالة ثلاثة مخيمات ونشوء أخرى غير معترف بها من وكالة الغوث.

لقد فعلت أحداث وسياسات فعلها في هذا الوجود، وكان المخيم ساحتها، فشرب كأس المرارة على طول التجربة، حيث خضعت الحياة الفلسطينية داخله إلى مؤثرات سياسية واجتماعية، ومحددات داخلية كان لها بالغ الأثر في انتاج شكل الوجود الحالي، الذي كان حصيلة تراكمات تاريخية، شكلت بمجموعها الحصيلة الاجمالية لهذا الوجود وللأزمة التي تتمسك بخناقه. وعبرت عن ذاتها بديناميات ولدتها رؤى سلبية هي أقرب للاسياسية منها للسياسية:

(١) رؤية السلطة اللبنانية لهذا الوجود على مساحة زمنية لسيت بقليلة. عبرت عن ذاتها بوجود سياسة متجاهلة أو جاهلة أو معادية أحياناً لهذا الوجود. فالسلطة تفتقد إلى مفهوم موحد للقضية الفلسطينية وقبلها لخصوصية هذا الوجود ومكانته في الصراع والبعد القومي للعلاقة مع الفلسطيني، الذي لم تكن تتجاهله بقدر ما كانت تخافه.

نتج عن الاختلال في الرؤية سياسات متعددة أذكت روح الكراهية وعززت نزعات التناقض والانعزال، وإذكاء الفتن، والقطيعة مع هذا الوجود واتبعت سياسات خانقة ضده، بل سعت إلى تحويل المخيم من تعبير عن حقيقة القضية الفلسطينية بوجه العالم، إلى مشكلة لبنانية، أو فلسطينية - لبنانية، أو لبنانية - لبنانية وجميعها أسست لاحقاً للحرب الأهلية اللبنانية، التي طوي ملفها، لكن أسبابها وعلى الجانب الفلسطيني مازال مفتوحاً حتى الآن.

(٢) عدم تفهم السياسة الفلسطينية حينها، للخصوصية اللبنانية بل تعاملها أحياناً بالمثل، ترد على الانعزال والتفتت، والقطرية بمثيلها، معززة اجتماعياً بذهنية «الغيتو» ولعل الانغماس السريع بالحرب اللبنانية، جاء ليزيد الأمور تعقيداً، ولتشحن النفوس مرة أخرى بمزيد من الحقد والصراعات، لتتعمق داخل البنيتين الفلسطينية واللبنانية، مما أدى إلى وجود بيئة معادية، وكتل شعبية متشققة فيما بينها. وجميعها متحدة على عدم قدرتها على حمل التجاوزات الفلسطينية والميليشياوية الأخرى.

إن سياسات عدة تقاطعت بشكل حاد فوق جسد المخيم فعاش حياة ليست سهلة في معركة وجود، ينصهر فيها الانسان في أتون الحرب اللاهبة. تعرّض للازالة أكثر من مخيم، هجّر الكثير وهاجر العديد من أبناء المخيمات... تغيرت المخيمات بالمعنى الاجتماعي والديموغرافي. تحرك في قاع المخيم كل هذه التحولات، من مرحلة اللجوء الأولى، إلى مرحلة الوجود السياسي الفلسطيني وحماية المقاومة والحرب الأهلية إلى مرحلة السلم الأهلي. مما أسس لعقليات وذهنيات اجتماعية تكاملت عبر المراحل وتبلورت بأشكال جديدة.

فمن هذه التغييرات الذهنية تولدت عوامل إيجابية يصبح تفعيلها وتطويرها واجباً وضرورة لأن معاندتها وكبحها ليست سوى تعطيل لقوة وإلغاء لمكانة في الصراع تقتضيها، ومنها:

المخيم، من الأهلية إلى العسكرة ثم استعادة روحية المجتمع الطبيعي المدني:

إن عوامل موضوعية نقلت المخيم من حالة «الاقتلاع» إلى حالة المجتمع «المستنفر» دفاعاً عن الذات والمقاومة مجيّشاً في صفوفها باعتبارها رافعة سياسية لمرحلة نضالية وحامياً للوجود بفعل غريزي مباح، لكن التبدل الذي جرى والصدمات والتحولات والتطورات السياسية في المنطقة وفلسطين ولبنان فعلت فعلها.

فالثورة غادرت لبنان عام ١٩٨٢ والحركة السياسية انتقلت إلى داخل فلسطين ولبنان دخل

السلم الأهلي، تراجعت خلالها ذهنية التجييش والعسكرة نحو البحث عن البنية الاجتماعية المطلوبة في ظل المتغيرات، وعن تقدير لطبيعة المرحلة والواقع، واستعادة القيم الاجتماعية من روح العمل وقيمة العلم، واعتماد على الذات والتواصل الاجتماعي داخل المخيم وداخل الذات الواحدة بعيداً عن ذهنية العسكرتاريا والمليشياوية.

وكثر الحديث عن المؤسسة والمعهد والنادي، والمجتمع المدني، وأهمية المدرسة والكفاءة واللجان الشعبية ودورها وأهليتها. والبحث عن منطق سليم لحل قضايا اجتماعية لدى جهات كانت منسية في كنف القيادة الفلسطينية الرسمية مثل «الأنروا» «الدولة اللبنانية» المؤسسات الوطنية والانسانية. وتحول مفهوم المخيم «القلعة» إلى المجتمع والناس والحياة الاجتماعية. رغم استمرار وزيادة عوامل التقليص والخنق من هذه الجهات مما يثير الأسئلة والاستهجان.

المخيم.. نحو النزوع لمغادرة عقلية «المحاصر»:

إن الحالة الفلسطينية في لبنان اعتبرت ذاتها منذ النشوء على أنها حالة قسرية ومؤقتة، وكوّن المخيم مجتمعاً خاصاً. صيغت فيه الحياة الفلسطينية وحيكت خيوطها في تفاصيل عديدة، بمجموعها تقاوم الاندماج لأن المخيم شاهد على خطيئة التاريخ، وتتمسك بالحلم لأنه خزان الحنين والذكريات للوطن.

الوجود الأول كان عبارة عن «غيتو» ايجابي، مقتلع يؤكد حضوره الانساني وهويته وكفاءته وكان لهذا الشعور مردود طال بإيجابيته الجميع. فحولته الأحداث إلى «غيتو» سلبي. «المحاصر»، المختنق الذي يبحث عن قدرة على التنفس ومحيط بريد وجوده، ويسعى دائماً لتعميق ذهنية «الآخر» داخله، مازال يقاوم في داخل المجتمع الفلسطيني بذهنية الانفتاح على الجميع، بصياغة بيئة تصالحية، تطالب بروح إيجابية تفهم الوجود الفلسطيني وحقوقه الانسانية ورغبة الفلسطيني بأن يكون عنصراً فاعلاً في حياة البلد والسلم الأهلي، والبناء والاعمار باعتبار قوة لبنان وعافيته هو خير وقوة للفلسطينيين.

مازال هذا السلوك يقابل بمزيد من القسوة واليد الممدودة لا تلقى من يصافحها خاصة من أصوات تعادي الفلسطيني قبل التوطين، والعربي قبل الفلسطيني لا تتصرف إلا لتعمق خروج الفلسطيني عن القانون، لتنقي دائماً ذاكرة الموت عبر عقاب، وهذه المرة برصاص البؤس. تستبيح حريته الشخصية بالعمل والسكن والسفر وهي حقوق إنسانية تقرها شرعة حقوق الانسان، لماذا نصادرها شرعة الاخوة؟! والضيافة العربية! فقلما يتفوه مسؤول رسمي لبناني حتى بتعبير «الأشقاء». هل التحولات الايجابية في الذهنية الفلسطينية في المخيم الفلسطيني، يجب مكافاتها دائماً بمزيد من تأكيد السلبية؟.

الماضي بين الوعي فالنقد ثم دعوة للمصالحة...

لقد فرضت معطيات موضوعية كثيرة، قناعة لدى الجميع، باستحالة استعادة الماضي بأخطائه، هذه الأخطاء التي تدفع الشارع الفلسطيني قبل اللبناني لتوليد رأي عام يضغط باتجاه النقد للسياسة السابقة والممارسات الخاطئة في محاولة لتجنب عواقبها والمحاسبة من الآخرين عليها بأثر رجعي، في ذهنية سلبية تحاول إشباع شهوة الانتقام والثأر.

فخرجت دعوات للمراجعة واعادة وعي الماضي ونقد أخطائه ولمعرفة دقيقة وعميقة للآخر، والتعرف على خصوصياته وعدم الانزواء في حاكورة أي قوة أو طائفة بالمعنى الاستخدامي، باعتبار أن الوجود الفلسطيني خارج دهاليز المنافسات اللبنانية المجردة، مذهبية وطائفية، لأنهم يريدون المستقبل.

وان التحديات، التوطين مثلاً، هو خطر مشترك على الجميع، ومواجهته تتطلب قوة الجميع. وخاصة أن من يحاول فرض هذا المشروع، هو العدو ومن يقف خلفه من قوى جبارة، تتطلب قوة أكبر من الفلسطينيين واللبنانيين معاً للمواجهة، فهي مسألة تتعلق بملف القضية الفلسطينية كونها صلب قضية الصراع العربي ـ الصهيوني. السؤال لنا (المضيف والضيف) لماذا لا نتفاعل إيجاباً.. لمقاومة التوطين؟! وهل بغير المصالحة نقاوم ما يستهدف لبنان وقضية فلسطين؟!

بقاء المخيم، حفظ الهوية الفلسطينية، العدالة:

إن المصالحة تقوم على أساس معرفة خصوصيات كل من الطرفين. خصوصية لبنانية: لا تحتمل التوطين وترفضه وفلسطينية لا تريده حتى لا تقفل ملف الصراع وملف القضية الفلسطينية. السؤال ما العمل؟

إن فهم واستيعاب عوامل التغيير من الجميع كفيل بوضع رؤية واستراتيجية جديدة تغادر المفاهيم السابقة، المتعاملة مع هذا الوجود، لما فيه المصلحة العليا المشتركة، للقضية الفلسطينية وللبلد المضيف وللأمة العربية.. فلا يمكن وضع مصلحة ضد أخرى واستعداء الواحدة منها للاخرى.

المطلوب سياسة واقعية تدرك مصالح الجميع وطنياً وقومياً، فرفض التوطين لا يعني إطلاق شعارات رومانسية بأن البديل هو العودة، وبذلك يبقى الوضع المأزوم على حاله.. ويجري إذابة المخيم بشكل صامت ومتدرج، عبر سياسات بعيدة المدى، حتى إن أزفت العودة نكتشف أن لا مخيمات باقية حتى تعود أو الحديث عن نقل الفلسطينيين مرة جديدة وهذه المرة على أيدي الأشقاء، فهل تتحمل مثل هذه السياسة جرحاً تاريخياً بهذا العمق وصدعاً مؤذياً لكل جبهة الصراع ضد العدو؟!

الحل، هو بقاء المخيم ليس في لبنان فقط، بل في الضفة وغزة وعلى الأرض الفلسطينية أيضاً، يجب أن يبقى كوحدة منفصلة عن المدن الفلسطينية، كي تبقى قضية اللاجئين قضية حية، مشتعلة ومستمرة، استمرار الصراع.

وإبقاء المخيم كحالة تاريخية سياسية ليس كما يريده البعض حالة شاذة يدوس عليها حتى يزداد الصراع وكأنه يريد أن يجلب إلى «البازار» المزيد من المتسوقين لتثمين هذا الوجود! ولتستمر الهوية الفلسطينية. هذا العالم المعقد والمتشابك في اللاوعي، والهوية تنتعش وتتجدد في زقاق المخيم وبيوتاته. فهي حكاية الوطن المغدور والكرامة المستباحة والحلم المكسور. لا يمكن أن تمحى بجرة قلم أو قرار دولي، ثم العدالة من الدولة المضيفة، العدالة للضيف والسيادة للدولة المضيفة.

هكذا نرى رفض التوطين وهذه آلياته تحفظ للجميع مصلحته وخصوصياته، ونعيها بدقة إدراكنا لطبيعة الصراع، ومكانة المخيم في هذا الملف وعلمتنا تجربتنا على مدار نصف قرن وعليها نصيغ رؤيتنا. أما الحديث عن توطين فلا يوقفه المزيد من التطبيل والتزمير مع الأسف.

أما على صعيد جبهتنا الداخلية، لا يصان المخيم بكوابح تعيق ديناميات التطور الاجتماعي والذهني داخله، ولا بمعاندة المجتمع، وتعطيل طاقاته وفاعليته وفعالياته. والتحكم بحياة الناس دون علمهم والبحث الدائم عن الاختلاف والتفتت، وان تحرك سياستنا النزوات ونزعات التناقض والمصالح الفئوية والفردية والمصالح الخاصة دون اعتبار للمصلحة العليا. ويحضر العقل الحصصي فوق العقل التوحيدي الجامع.

الجميع على مركب واحد، والتحديات الكبيرة التي يفرضها الصراع تتطلب البحث عن عناصر القوة التي هي موارد بين أيدينا، إن أردنا تفعيلها واستثمارها، فالتنظيم السياسي يحتاج لتجديد شرعيته من خلال تجديد رؤيته للصراع، ومعرفة ومصالحة ذاته ومجتمعه.

ان الادراك العميق لمسارات التطور ودفعها وتركيمها في سبيل حفظ الوجود، وتحقيق وظيفة اجتماعية سياسية نشطة، تحفظ مكانة المخيم في صراع هو يملك أسباب استمراره موضوعياً، وهو مفتوح وجزء من اشتباك تاريخي مجتمعي يدور فوق مساحة الصراع في كافة مناحي الحياة، التي يجري الرهان عليها وليس على طاولة المفاوضات المتعددة الأطراف، وشطارة المفاوض في قضايا الحل النهائي وخصوصاً مسألة اللاجئين.

هل يستقيم الصراع دون قاعدة اجتماعية؟ وما هو مصير السياسة والتنظيم السياسي دون مجتمع مشارك وفاعل؟ وهل نحسن إدارة الصراع من جديد؟ وبرؤية جديدة تحفظ لكل تجمع ومجتمع خصوصيته ومكانته في الصراع. كل في حركة مختلفة لكنها على نسق تاريخي واحد ومن بوابة المخيم هذه المرة ■■

التسوية وتأثيراتها على الدور المصري

الأمن، الاقتصاد، الديمقراطية

أمين اسكندر

منذ أن وقعت مصر معاهدة «كامب ديفيد» ومن بعدها توقيع اتفاقيات أوسلو مع م.ت.ف ثم وقعت الاتفاق الأردني الاسرائيلي وهناك حديث متزايد بين شرائح المجتمع المثقفة من استراتيجيين وسياسيين ومثقفين بشكل عام - محترفين وهواة - حول تأثير كل هذه المعاهدات والاتفاقيات التسووية على الدور المصري، ومدى القدرة على دائه في ظل كثير من المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية.

لم يكن ذلك الحديث وارداً في ظل بيئة الحرب الباردة، والتي تجسدت على المستوى الدولي من الثنائيات القطبية. وسياسة الأحلاف (حلف وارسو والحلف الأطلسي) والحروب بالوكالة، وكتلة عدم الانحياز والحياد الايجابي... الخ.

إذا كان طبيعياً أن تصمم السياسة المصرية دوائر فعلها في الخمسينات والستينات حتى منتصف السبعينات، في الدائرة العربية والافريقية والعالمثالثية، بالإضافة إلى تحديد المهددات للأمن الوطني المصري، مع تحديد واضح ومعين لبوابات الأمن المصرية، والمخاطر الرئيسية والثانوية عليها، سواء من الشمال أو الجنوب، في فلسطين - سيناء، أو البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، أو الدول المار بها النيل حتى وصوله إلى مصر كدولة مصب.

لذلك كانت مصر دائماً ذات حساسية شديدة للمتغيرات الدولية، وبالذات في تلك الفترة - فترة الحرب الباردة - في قلب تفاعلات أمتها العربية، وكتلة عدم الانحياز والحياد الايجابي، ومجتمع الافرواسيوي والعالم الاسلامي، وكان ذلك التفاعل نتاجاً طبيعياً لتفهم وإدراك لطبيعة النظام الدولي وطبيعة الصراعات الدولية فيه، وللحظة الحضارية القائمة - حضارة الصناعة.

وقد تم تأسيس هذا الدور القائد والفاعل على اساس الجغرافية السياسية ودورها في العلاقات الدولية التي ترتكز على دور الدولة القومية وأمنها القومي المحددين بواسطة الموقع الجغرافي وحركته مع الزمن - أي التاريخ -

والجغرافيا وضعت مصر عند الجنوب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والشمال الشرقي للقارة الافريقية وملتقى قارات العالم القديم، ومصب نهر النيل بعد انطلاقه من قلب افريقيا، والجغرافيا جعلت حدود مصر القطر كلها مشتركة مع أقطار عربية أخرى، إذا كانت حدود برية أو بحرية. فهي محاطة جنوباً بالسودان، وشمالاً بالأبيض المتوسط، وشمالاً شرقياً بالشام، وشرقاً مع السعودية والبحر الأحمر وغرباً مع الجماهيرية الليبية.

لقد أدت تلك الجغرافيا إلى وضوح في بوابات الأمن، ومصادر التهديد المباشر للدولة المصرية، فهاهي الجبهة الأولى في الشمال، حيث جاءت جيوش غازية متعددة من رومان وفرنجة واستعمار فرنسي وبريطاني. أما من الشمال الشرقي فكانت هناك موجات متتالية من الزحف الغازي تمثل في الفرس والبيزنطيين والأتراك والصهاينة، أما على جبهة الجنوب فيكفي أن نعلم أن الحياة المصرية تعتمد بشكل رئيسي على نهر النيل الذي ينبع من عدة دول افريقية قبل أن يصب في مصر، لذلك كانت مصر حريصة دائماً على تدفق هذا الشريان عبر سياسة حسن الجوار والتفاعل العربي الافريقي، مهما كانت الاختلافات بين الأنظمة الحاكمة، وقد شكل هذا هاجساً مستمراً في تشكيل الدور المصري، كما شكل التهديد المستمر عبر مسيرة التاريخ الطويلة من الشمال والشمال الشرقي هاجساً مركباً لدى الخبراء الاستراتيجيين برسم ملامح الدور المصري.

لكن الحرب الباردة انتهت، وهزيمة الاتحاد السوفيتي تحققت، والمعسكر الاشتراكي تفكك، وانضمت بعض دوله الأوربية إلى الحلف الأطلسي، وانتفى حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى عديد من الدول ويوغوسلافيا كذلك، وتوحدت ألمانيا، وظهر في الأفق مفهوم الجغرافيا الاقتصادية المتجسد في التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية على قاعدة الاعتماد المشترك وتبادل المنافع.

هكذا أصبح الحديث عن الدور يتطلب ادخال الجغرافيا الاقتصادية على المرتبة الأولى وقبل الجغرافيا السياسية وكان ذلك التغير طبيعياً في ظل العيش في حضارة الموجة الثالثة (ما بعد الصناعة)، وفي ظل توحش الرأسمالية وهيمنتها تحت غطاء الكوكبة.

أدرك الخبراء والقادة العرب والمصريون في القلب منهم تلك المتغيرات الدولية عبر مسارين للادراك، البعض أدركها وهو يعيش واقع التثبيت والهزيمة، لذلك نادى بمسايرتها والتسليم بنتائجها وكان ذلك تحت شعار الواقعية، وانتهاء عصر الجغرافيا السياسية والأمن القومي، مما رتب على ذلك عدم القبول بنظرية العدو الدائم حتى ولو كان يمثل مصدر تهديد مستمر، وهكذا كان من الطبيعي أن يعقد هؤلاء المعاهدات والاتفاقيات مع العدو ويوافقون على نصوص مثل آخر الحروب وحق اسرائيل في فلسطين... الخ.كما رتب ذلك الادراك أفكار التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط الجديد (حسب وصف شمعون بيريز)

أما الادراك الاخر، فقد وعى أهمية المتغيرات الدولية، لكنه رفض تثبيت اللحظة حيث يعبر المجتمع الدولي سيولة سوف تنتهي بالاستقرار عبر بروز قوى اخرى بجوار الولايات المتحدة على قمة العالم، كما سيتم الكشف عبر التفاعلات عن مدى اتساق المصالح في ذلك النظام، ومدى التعارض القائم في قمته مما يسمح لنا بإعادة ترتيب أوراقنا العربية.

كما تفهم هذا الادراك أهمية الجغرافيا الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، لكنه عمل على تسكينها على حقائق الجغرافيا السياسية، كما أن هذا الادراك يرى عالم اليوم ليس كما يشاع قرية كونية واحدة، بل هناك اكثر من عالم - رغم وحدة الاعلام والمال وبعض المؤسسات وثورة المعلومات وقضايا البيئة وحقوق الانسان ويرى أصحاب ذلك الادراك أن كامب ديفيد وكافة الاتفاقيات التي وقعت بين كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل هي بمثابة اتفاقيات مسكنة للصراع حتى تتبدل الموازين والبيئة الدولية والاقليمية، فما زال العدو الصهيوني يحتل الارض العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، ومازال يهدد الأمن العربي كله بأسلحة الدمار الشامل - السلاح النووي - ومازال عنصرياً استيطانياً في العقيدة والممارسة، ومن ذلك الادراك هناك أهمية قصوى لتدعيم الدور المصري واعطائه زخماً جديداً،

والعمل على وضعه في مساره الصحيح ولن يتأتى ذلك سوى عبر الانطلاق من قواعد الجغرافيا السياسية، والعودة لدوائر السياسة العربية والافريقية والاسلامية.

ومن المتعارف عليه عند علماء السياسة. أن الدور بشكل عام يستند على مجموعة من القدرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية. أما الدور المصري بشكل خاص فهو يستند على قدرات الموقع والموضع-حسب تعبير د. جمال حمدان - والمقصود بالموضع البيئة بحجمها وخصائصها ومواردها، أما الموقع فهو المقصود بتوزيع الأرض والسكان والانتاج والتفاعلات الناتجة عن تلك المكونات بعضها مع بعض. وهكذا نستطيع أن نتحدث عن قدرات متعددة يستمد الدور المصري منها حيويته وفاعليته مثل القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والحضارية. آخذين في الحسبان الكوارث والمعوقات الناتجة من البيئة الدولية والاقليمية والمحلية.

والذي لاشك فيه أن المتغيرات الدولية التي وقعت بعد انتهاء الحرب الباردة والتي أدت إلى الانفراد المؤقت من قبل الولايات المتحدة بقمة العالم، ومدى تأثير ذلك على البيئة الاقليمية وبالذات بعد حرب الخليج الثانية، التي نتج عنها تصفية القوة العراقية، وتحييد مع تحجيم القدرة الايرانية، وتدعيم كل من الدور التركي والاسرائيلي في المنطقة، كل ذلك أثر على الدور المصري بالإضعاف، بعدما كان قد تلجم بكوابح عديدة جاءت في نصوص كامب ديفيد، ولم يكن ذلك فقط إنما جاءت المعاهدة الأردنية الاسرائيلية والفلسطينية الاسرائيلية لتزيد من الكوابح لتضاعف من حالة الوهن والضعف التي أصابت الدور المصري ولعل ذلك يحتاج إلى توضيح:

تأثير التسوية ومساراتها على الدور المصري

أدت عملية التسوية التي بدأت في مدريد - أكتوبر ١٩٩٠ إلى مجموعة من التداعيات، غيرت بدورها كل المفاعيل والمعطيات الاقليمية وكان على رأس تلك المتغيرات، الدور المصري في محيطه الاقليمي، وبالذات بعدما دخلت أطراف عربية أخرى في مسارات التسوية، ولم يعنِ ذلك سوى أن مصر لم تعد الدولة العربية الوحيدة التي وقعت اتفاقية مع اسرائيل، مما رتب فقدانها لميزة الدولة الأولى، كذلك لم تعد قادرة على ضبط ايقاع حركة التطبيع بين اسرائيل وبعض البلدان العربية وبالذات بعدما أسست هي هذا النهج، وقد ساعد ذلك اسرائيل على اختراق واسع للأمة العربية مما وسع مجال حركتها على حساب الدور المصري، كما أن توقيع اسرائيل المعاهدات مع الجانب الأردني والفلسطيني قد ساعد كثيراً في فتح ثغرات واسعة في المقاطعة العربية، كما اصدر انطباعاً زائفاً عن قرب حل مشكلة فلسطين، أي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، مما ساعد اسرائيل على فتح اسواق وتأسيس علاقات في كل من آسيا وافريقيا، وقد أثر كل ذلك على الدور المصري الاقليمي، بعدما أثرت فيه بعض من المتغيرات في المنطقة بالاضافة إلى كوابح اتفاقية كامب ديفيد.

وقد ساهم كل ذلك في فتح ثغرات واسعة في الأمن القومي العربي وفي القلب منه الأمن القطري المصري، ويتبين ذلك من خلال أثر التسوية على الأمن المصري مباشرة، ويهمنا هنا رصد اثر كامب ديفيد، ومن بعدها عدوان اسرائيل على لبنان، وما تلاها من حرب الخليج الثانية، ومن ثم الاتفاق الأردني - الاسرائيلي والفلسطيني - الاسرائيلي وكانت أهم وأخطر الآثار المرصودة تتلخص في الآتي:

١ - اخراج أكبر قوة عربية من ميدان المواجهة العربية الاسرائيلية عن طريق معاهدة كامب ديفيد.

٢ - تحجيم الدور المصري داخل حدود الدولة، ووضع القيود على حركته داخل دائرة مجاله الحيوي العربي.

٣ - فتح مجال الحركة أمام اسرائيل في افريقيا والكتلة الاشتراكية - سابقاً - ودول عدم الانحياز والحياد الايجابي بعدما كانت دوائر الحركة تلك مؤمنة بالرؤية العربية.

٤ - تحجيم السيادة على سيناء بعدما حددت الاتفاقية حجم القوات ونوع التسليح وتركيب اجهزة الانذار المبكر من قبل الولايات المتحدة على أرض سيناء.

٥ - الاختلال الناجم عن خروج مصر من دائرة الصراع العربي/الاسرائيلي في ميزان قوى الصراع.

٦ - ربط منظومة تسليح الجيش المصري بالمنظومة الأمريكية في التسليح، آخذين في الاعتبار أن الولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل وهي الممول والشريك في تسليح اسرائيل مصدر التهديد الرئيسي بالنسبة لمصر أما عن أثر حرب الخليج على الأمن الوطني المصري، فيكفي الاشارة إلى:

١ - ضرب القوة العراقية التي كانت بمثابة المخزون الاستراتيجي للامة وفي طليعتها مصر.

٢ - مشاركة بعض الأنظمة العربية في مؤامرة ضرب قوة العراق، مما ساهم في صراعات عربية - عربية.

٣ - زيادة واتساع الوجود الأمريكي في بعض الأقطار العربية مما يهدد بشكل مباشر أمن المنطقة وبالذات الدول العربية ذات الدور المؤثر في المنطقة.

٤ - الدعم الكبير الذي أخذته القوة الاسرائيلية من جراء وجود الجيوش الأمريكية في المنطقة.

أما عن أثر اتفاقيات ومعاهدات الأردن وفلسطين مع اسرائيل، على الأمن الوطني المصري، فيمكن أن نشير إلى:

١ - توسيع المجال الحيوي لاسرائيل في فلسطين والأردن-أي الشمال الشرقي لحدود مصر، بالإضافة إلى القيود والكوابح على حركة القوات المسلحة المصرية في سيناء.

(٢) عملت اسرائيل على خلق دوائر أمنية بغرض عزل مصر، والتحكم في دورها، عبر التحالف التركي الاسرائيلي، والوجود الاسرائيلي في القرن الافريقي، وتوسيع النفوذ والوجود في بعض البلدان العربية الخليجية، مما زاد من تحجيم الدور المصري.

٣ - رفضت اسرائيل توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولايعني ذلك سوى تميزها بامتلاك سلاح تفوق وردع على حساب الأطراف العربية وبالذات الدول العربية ذات الدور المؤثر وعلى رأسها مصر.

٤ - منازعة الدور المصري في الأمة العربية عبر خلق بؤرة التحالف الثلاثي - الاسرائيلي الأردني الفلسطيني - كنموذج ومعبر للتعاون مع اسرائيل.

يتبين لنا مما سبق أن تأثير التسوية على الأمن الوطني المصري كان فادحاً، ولم يكن ذلك سوى جانب واحد من جوانب متعددة كان من بينها تأثير التسوية على الاقتصاد المصري وعلى الحياة الديمقراطية داخل البلاد.

تأثير التسوية على الاقتصاد المصري

منذ أن وقعت مصر اتفاقية - كامب ديفيد - وهي تتعرض لمتغيرات هائلة على مستوى بنية الاقتصاد ومساراته وتوجهاته. وقد بدأ الاستعداد لقبول تلك التغيرات منذ عام ١٩٧٤ عندما صدر قانون الاستثمار العربي والأجنبي، وكان ذلك قبل توقيع الاتفاقية وبغرض التمهيد لها، وقد تم الترويج لتلك التغيرات تحت شعار السلام، الرخاء، التنمية، وبعدما عانى المواطن من عدم قدرة الاقتصاد المصري على زيادة دخله لكي يتناسب مع احتياجاته، ولم يعد انتاج الغذاء يفي بالاستهلاك المحلي، وزادت الواردات بنسب مرتفعة وتقلصت الصادرات، وزادت المديونية، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات وانتشرت البطالة، وتفشت ظواهر الفساد.

ولم يكن غريباً أن يكون ذلك مرصوداً داخل اسرائيل وبالذات في دوائر صنع القرار فيها، وقد عبر عن ذلك (ايتان ليفشتس) في جريدة «هآرتس» بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠ قائلاً: «أن مصر تحتاج إلى نحو ٦٠-٧٠ بليون دولار خلال العشر سنوات القادمة كي تبني البنية التحتية للاقتصاد

المصري وتصونها».

وقد واجه السادات هذه الأزمة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي أسست طبقة جديدة مرتبطة بالغرب الراسمالي، وكانت وظيفتها أن تحاصر وتخنق الطبقات الشعبية المنتجة والتي جاءت تعبيراً عن سياسة التنمية المستقلة في الخمسينات والستينات، كما أنها مهدت الأرض للصلح مع اسرائيل، ولقد كان وقع اتفاقية كامب ديفيد مدمراً على الاقتصاد المصري، من حيث حجم المديونية، وحجم الفوائد عليها، والعجز في ميزان المدفوعات الجاري في تلك الفترة، وشراهة الاستهلاك الذي أصاب المواطنين، انفجار الظلم الاجتماعي بسبب سوء توزيع الثروة. فيكفي أن نعلم أن ٢٪ من عدد سكان شعب مصر في عام ١٩٩٥ يتحصلون على ٤٠٪ من الدخل القومي المصري. وبالاضافة إلى ذلك فلقد حددت اتفاقية كامب ديفيد «مجالات التعامل الاقتصادي المتبادل بين مصر واسرائيل في تبادل البضائع والخدمات وحركة عوامل الانتاج»، وهكذا عبرت السياحة عن الدور الأهم في تجارة الخدمات، والبترول في مجال حركة عوامل الانتاج. كما أن اتفاقية كامب ديفيد قد ساهمت في رفع الحظر الجزئي لمقاطعة اسرائيل عربياً، هذا بالاضافة إلى ارتفاع ميزانية الدفاع في كل من مصر واسرائيل رغم توقيع الاتفاقية وتأثير ذلك على الشعب المصري - وهو مايهمنا -

ورغم تطور المسار الاقتصادي، مما وصل إلى تحويل العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض جاري (٧٥٩ مليون دولار في ٩٤-١٩٩٥)، إلا أن هناك تصعيداً في شبكة العلاقات الاقتصادية المصرية - الاسرائيلية مما عكس تضاداً بين التصريحات السياسية المتشددة للمسؤولين المصريين، وواقع العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، وليس أدل على ذلك سوى افتتاح أكبر مشروع لتكرير البترول في الشرق الأوسط بالتعاون بين مصر واسرائيل، وحتى نقترب اكثر من تأثير التسوية منذ كامب ديفيد حتى أوسلو على الاقتصاد المصري، فلناخذ مثالاً على ذلك وهو صناعة الغزل والنسيج في كل من مصر واسرائيل.

تشير الاحصاءات إلى أن هناك ٢٣٥٠ مصنعاً للمنسوجات في اسرائيل منها الكبير والمتوسط والصغير، ووصل ناتج هذه الصناعة إلى ٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤، ووصلت قيمة الصادرات من هذه المنتجات إلى ١٠٨١ مليون دولار عام ١٩٩٥ ويعمل بهذه الصناعة حوالي ٥٥ ألف عامل. وقد أدت اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا إلى إغراق السوق الاسرائيلية الصغيرة بكم هائل من المنتوجات المستوردة، مما شكل تراجعاً حاداً في الصادرات الاسرائيلية الشبيهة إلى أميركا، وبالتالي انخفض الاستثمار داخل هذا القطاع في اسرائيل من ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، ولوحظ في الآونة الأخيرة ظاهرة اغلاق مصانع النسيج في اسرائيل وطرد عمالها. وقد دفعت تلك المشكلة اسرائيل بانتهاج سياسة جديدة في البحث عن مصادر بديلة من المواد الخام وتحويل جزء من أنشطتها الصناعية للخارج وخاصة الدول المجاورة ذات الميزة النسبية في رخص الأيدي العاملة. مثل مصر آخذين في الاعتبار ان مصر تعاني هي الأخرى في صناعة النسيج، لكن التعاون في مجال الصناعة النسيجية بين اسرائيل ومصر يهدف إلى تعزيز مزايا اسرائيل كدولة منشأ لمنتجات يتم تصنيعها على أساس المقاولة من الباطن. ويرتكز التصور الاسرائيلي في هذا المجال على تقسيم العمل وفقاً للانتاج إلى مراحل وفقاً للمزايا النسبية فلاسرائيل التصميم والغزل والصباغة، ولمصر الحياكة والتشطيب والاثنان يتعاونان في التسويق مع الاستفادة من اتساع حجم السوق المصري.

لقد كشفت تصورات اسرائيل في مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الرباط وعمان والقاهرة والدوحة عن تخطيطها لربط اقتصاد الوطن العربي وبالذات الشام والخليج بالاقتصاد الاسرائيلي مما يساعد على احتلال موقع الصدارة، وذلك عبر استراتيجية تقسيم العمل داخل الوطن العربي، مما يعطي للاقتصاد الاسرائيلي فرص النمو عبر التصدير واستخدام السوق العربي الكبير لصالح الاقتصاد الاسرائيلي، والاستفادة من المواد الخام العربية بالاضافة إلى رأس المال العربي في الخليج. ويجمل د. محمود عبد الفضيل ذلك في بحث له تحت عنوان: «تأثير وتعليمات التسوية على مستقبل التنمية العربية» من:«اختراق وتمزيق الفضاء الاقتصادي العربي»، وذلك عبر تقسيمه إلى مناطق منعزلة ومفصولة عن بعضها البعض بواسطة مشروعات عربية اسرائيلية تلعب فيها اسرائيل الدور الأكبر (العقبة - النقب - الجولان - البحر الميت - البحر الأحمر) هذا بالاضافة إلى تحويل فلسطين إلى عمق اقتصادي لاسرائيل، مع تشكيل تجمع اسرائيلي اردني فلسطيني تكون وظيفته عبور الاقتصاد الاسرائيلي إلى مشرق ومغرب الوطن العربي.

يتبين مما سبق أن تلك المخططات الاسرائيلية والمشروعات المشتركة، سوف تزيد من عزلة مصر وتقديم دورها في المنطقة لصالح تضخيم الدور الاسرائيلي.

ناتي بعد ذلك على تأثير التسوية على الحياة الديمقراطية في مصر: حيث شاع في بعض أوساط السياسيين والمثقفين العرب، عقب توقيع كامب ديفيد وما تلاها من اتفاقيات عربية اسرائيلية أن تسوية الصراع العربي الصهيوني ستفتح الباب أمام الديمقراطية في البلدان العربية وبالذات مصر التي بدأت مسيرة التسوية، بعد ما ساد وشاع انطباع في نفس الأوساط عن أن الصراع العربي الاسرائيلي قد أدى إلى وأد مسيرة الديمقراطية وتطورها تحت ذريعة «لاصوت يعلو فوق صوت المعركة» وهذا ما سماه محمد سيد أحمد «طغيان التناقض الوطني على كل تناقض آخر».

لكن المتابع لخطاب السلطة في مصر، منذ توقيع كامب ديفيد، سوف يتبين له عدم تركيز هذا الخطاب السلطوي على الربط بين السلام والديمقراطية كما هي الحالة في الربط بين السلام والرخاء والتنمية، ولعل ذلك كان نابعاً من توقعات لدى السلطة المصرية عن حدة وشدة المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد، بشكل مباشر بالإضافة إلى قناعتها على أن فاتورة الغرب لديها لاتتطلب الديمقراطية، لأنه يعلم أن الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة تعني مزيداً من الشقاء للمواطنين الأغلبية. كما أن الصلح مع اسرائيل يعني التصادم مع ما آمن به مجموع المواطنين، مما يرتب مزيداً من الضبط وعدم الانفلات. وأياً ما كان الأمر - فالثابت أن النظام الساداتي قام بسن قوانين وتشريعات قيدت الممارسة الديمقراطية إلى حد كبير، حتى وصلت المسيرة إلى نفق سبتمبر الذي راح ضحيته السادات نفسه، وظلت رغم ذلك، القيود والاجراءات والقوانين الاستثنائية سارية حتى وقتنا هذا، وقد شملت قانون الطوارئ والمدعي العام الاشتراكي وقانون الأحزاب والصحافة وكافة القوانين التي اصطلح على تسميتها في مصر بالقوانين سيئة السمعة. وهكذا ظلت قضية التسوية المعقودة بين مصر /اسرائيل، مصدراً للتقييد الديمقراطي، ووصل الأمر إلى اسقاط كافة النواب الخمسة عشر الذين صوتوا في مجلس الشعب ضد الاتفاقية، كما اشترط قانون الأحزاب الموافقة على الاتفاقية حتى صدر حكم دستورية عليا بعدم جواز ذلك.

ولم تكن مصر استثناء في هذا السياق، بل القراءة الدقيقة لتجربة الديمقراطية في الأردن وسلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع تكشف عن نفس النهج فهاهي الانتخابات الأردنية الأخيرة في البرلمان الأردني لعام ١٩٩٧ كما يتم فيها سن القوانين الانتخابية المقيدة، مما يمنع من مشاركة المعارضة، ويأتي ببرلمان قبائلي وعائلي، وهاهي السلطات الأردنية تمنع الدعاية الانتخابية المضادة للمعاهدة الأردنية الاسرائيلية، ومن قبل ذلك تتراجع الديمقراطية في الأردن بعد أن وصلت لمشاركة ٦ وزراء اسلاميين في الحكومة الأردنية بالاضافة إلى رئيس مجلس النواب، إلا أن التشكيل الجديد لمجلس الوزراء يأتي خالياً من المعارضين. وهكذا ساوت التسوية بين تقييد الديمقراطية في كل من مصر والأردن، أما فلسطين وسلطة الحكم فيها فيكفي النظر على تقارير المنظمات الدولية عن حقوق الانسان فيها وعن عدد حالات التعذيب وممارسات قوات الأمن. لكي نأخذ عبرة ودلالة على أن التسوية قد أثرت بالسلب على الديمقراطية في البلدان العربية التي وقعت معاهدات واتفاقيات مع اسرائيل، بالاضافة إلى تأثيرها بالسلب على الاقتصاد والأمن العربيين ■■

• كاتب وباحث مصري.

«حول العلاقة الفلسطينية الأردنية»

د. سعيد ذياب

الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.

لم تستحوذ أية علاقة بين شعبين عربيين بمقدار ما استحوذت عليه العلاقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني بالجدل من ناحية والاهتمام من ناحية ثانية.

والذي لاشك فيه أن العلاقة الفلسطينية الأردنية تتسم بالخصوصية والتميز وهذا ليس شعاراً سياسياً يقال بل حقيقة واقعية تقوم على جذور تاريخية وجغرافية وديمغرافية تطورت عبر السنين، ولكنها وبقدر ما تتصف بهذه الخصوصية والتميز فإنها تتسم بالحساسية التي تصل إلى درجة الإشكالية.

إن جذور العلاقة تنطلق من أن الأردن وفلسطين شكلا القسم الجنوبي من كُلٍ مترابط يعرف ببلاد الشام ولم تقم أية حدود سياسية بين فلسطين والأردن منذ ما يزيد على الألفي عام بإستثناء فترة الاحتلال الصليبي حيث يمكن اعتبار هذه الحدود أول انفصال بين القطرين الشقيقين الأردني والفلسطيني.

لقد كانت بلاد الشام من ناحية تاريخية وفي عهد الروم مقسمة إدارياً إلى أربعة أقسام كل قسم منها عبارة عن شريحة عرضية تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى تخوم بلاد الشام شرقاً وكان القسم الأول هو فلسطين وقصبته القدس ـ القسم الثاني الأردن وقصبته طبرية ـ القسم الثالث دمشق وقصبته دمشق والقسم الرابع حمص وقصبته حمص.

وكانت المرحلة الثانية التي قامت فيها حدود سياسية بين القطرين هو ما بعد الحرب العالمية الأولى وخضوع الوطن العربي تحت هيمنة الاستعمار البريطاني والفرنسي بفعل إتفاقية «سايكس ـ بيكو» والتي ترافق مع تطبيقها ووضع وعد بلفور موضع التنفيذ، ظهور الحساسية في العلاقة وتطورها إلى درجة الاشكالية كسمة ثابتة للعلاقة الفلسطينية ـ الأردنية كما أشرنا سابقاً.

إن الوحدة الجغرافية والتاريخية ولّدت شعوراً مشتركاً من التوحد وعززت أواصر العلاقة في كافة المجالات.

وبالرغم من هذه الخصوصية والتميز إلا أن ملامح الاشكالية بدأت بشكل واضح ارتباطاً بالحفاظ على الهوية الوطنية لكلا القطرين ومحاولات الاستعمار البريطاني وضع الهويتين في موضع التضاد والاختلاف وترافق كل هذا مع بدايات المشروع الصهيوني على أرض فلسطين وما شاب العلاقة بين القيادة الأردنية والحركة الوطنية الفلسطينية من خلاف، وما تولد لدى الشعب الفلسطيني من مخاوف حول هويته الوطنية وشخصيته والتي اعتبرت نقطة الاحتكاك الأساسية في العلاقة وأصبح الموقف منها حفاظاً أو نفياً الأساس في تطور ونمو العلاقة ايجابياً أو سلباً.

وحتى الوحدة التي تحققت بين الضفتين في ١٩٥٠/٤/١٠، جوبهت بمقاومة شديدة من الحركة الوطنية الفلسطينيةواعتبرت الآلية التي تمت من خلالها الوحدة عملية ضم وإلحاق وطمس للشخصية الوطنية الفلسطينية أكثر من عملية طبيعية لوحدة بين شعبين.

ومنذ تلك الفترة وعوامل الاحتكاك والتوتر في العلاقة هي السمة السائدة في العلاقة بالرغم من بعض فترات الهدوء، لقد شكلت نضالات الشعب الفلسطيني من أجل ابراز الهوية الفلسطينية وبلورتها هاجسه الرئيسي وحلقته المركزية، واعتبر قرار فك الارتباط في ١٩٨٨/٧/٣١م، من الانجازات الأساسية التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية على طريق تعزيز هويته الوطنية وحقه في تقرير المصير.

إن تحديدنا لعامل الاحتكاك في العلاقة بين الأردن وفلسطين والتي يمثل حق الشعب الفلسطيني في إبراز هويته الوطنية كغيره من الشعوب العربية، مفيداً جداً لأية محاولة تستهدف وضع العلاقة في سكتها الصحيحة.

إن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق السياسة الأردنية في تبديد مخاوف وهواجس الشعب الفلسطيني من أن هويته الوطنية مصانة وأن حقوقه مصانة ولن يتم الإلتفاف عليها وتجاوزها وأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه يجب أن يكون الناظم للسياسة الأردنية.

لقد إزدادت مخاوف الشعب الفلسطيني ما بعد توقيع الحكومة الأردنية لاتفاقية وادي عربة وقبولها لمبدأ التوطين بالنسبة للاجئين الفلسطينيين حسب ما نصت عليه المادة (8) من إتفاقية وادي عربة،وقيامها بدور العراب لتسويق المقترحات الاسرائيلية في المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية.

إن التشابك الشديد بين السياسة الأردنية والفلسطينية يدفعنا إلى القول أن أي علاقة مستقبلية لن تستقيم إلا من خلال الإقرار بالثوابت التالية:

١- إلتزام الأردن بأن أي حل لن يكتب له النجاح والقبول إلا إذا إلتزمت إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

٢- إن دعم الحكومة الأردنية والإلتزام بهذه المطالب من شأنه تبديد مخاوف الشعب الفلسطيني وتلافي عناصر الاحتكاك.

٣- إن الاقرار بوحدة الشعب الفلسطيني حيثما كان وحقه في التعبير عن هويته يساهم في بناء العلاقة على أسس سليمة ومتكافئة.

٤- إن وحدة الشعبين يجب أن لاتتم إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية وهذا من شانه أن يجعل من تحقيق الوحدة في سياق النضال القومي لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

إن قدرتنا على الاستفادة من تجارب الماضي وإعتبار المصلحة القومية وإنضباطنا التام لها من شأنه أن يؤسس لعلاقة سليمة متكافئة خالية من الشكوك ويحافظ على خصوصيتها وتميزها ■■

وادي عربة ومواجهة التطبيع

منير شرايحة

عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

صورتان لاتفارقان مخيلتي، كلما ذكرت اللجنة الشعبية الأردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع.

الصورة الأولى: ـ أيلول ١٩٩٣م

عيون ذابلة زائغة، ووجوه واجمة ومذهولة، بين مصدق ومكذب، وواهم حالم أو متيقن، تلكم حالة الشعب الأردني يوم التوقيع على إتفاقيةالصلح مع «إسرائيل» والتي عرفت شعبياً وسياسياً، باتفاقية وادي عربة.

يوم غاضب ملتهب، شمس حارقة وأتربة تلفح الوجوه المعرقة،... انتقلت وادي عربة في ذلك اليوم لتدخل التاريخ وقد نقلتها اجهزة الاعلام والتلفاز إلى كل بيت في كل بقاع العالم... لم يبق عدو إلا ودنست خطاه تربة وادي عربة، وقد اعتمروا طاقية الكوكا كولا... ذرفت عينا كلينتون دمعاً بينما كان يوقع شاهداً على الاتفاق، فطلب نظارته السوداء وغطى بها مقلتيه المحمرّتين من الحر والعرق والتراب...

صاح المذيع في التلفاز... الله أكبر... إنها لحظة تاريخية... كلينتون يبكي فرحاً... وسبح أصولي إلى جانبي... سبحان الذي سخر لنا هذا التلفاز ليشعرنا وكأننا مشاركون في جوقة المصفقين والمهللين،... وعلق يساري بالطرف الآخر إنها ثورة التكنولوجيا... وقدرة الاعلام على جعلنا خانعين بفعل الصدمة من رؤية ما يجري..

الصورة الثانية: ـ كانون الثاني ١٩٩٤م

عيون مضيئة تشع نوراً، وجوه صلبة بهية الطلعة، وقلوب يمتلئها الفخر والاعتزاز، مشاعر الثقة بقدرات شعبنا وأمتنا عبقت بأجواء القاعة عندما إلتقت سبعون شخصية وطنية تاريخية صادقة، تحمل على أكتافها عبء المرحلة... كما حملت في السابق نضالات الخمسينات وما بعدها... منهم من حمل السلاح في ١٩٤٨م، وبعضهم قادة الحركة الوطنية في السبعين وبين هؤلاء وأولئك من شارك بالدفاع عن بيروت والثورة في ١٩٨٢م... تجمعهم ذكريات واحدة... مكان واحد أقوه جميعاً... أقبية الزنازين وذكريات السجن.

أصدر المجتمعون النداء الأول الصادر عن «اللجنة الشعبية العربية الأردنية لمجابهةالاذعان والتطبيع ـ المجابهة» والذي أعلن فيه الموقعون رفضهم لإتفاقية وادي عربة وأوسلو، وما يترتب عليها من تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، كما أعلنوا أنها غير ملزمة لهم أو لشعبنا كافة، ووجهوا دعوتهم لجميع القوى والفعاليات والجماعات والنقابات والجمعيات والأفراد للإلتفاف حول موقف المجابهة.

وقد وقع البيان سبعة احزاب سياسية، «الوحدة الشعبية، حشد، جبهة العمل الاسلامي، البعث الاشتراكي، جبهة العمل القومي، الديمقراطي الاشتراكي، العربي الديمقراطي» إضافة إلى الشخصيات الوطنية.

ومن ذلك التاريخ انطلقت لجان مجابهة التطبيع تعم البلاد.

وفي محاولة لتفسير التطبيع ومخاطره، وقبل الحديث عن مواجهته كان من الضروري تحديده باعتبار التطبيع النتيجة الأبرز لما سمي بالتسوية السلمية، بإعتباره، أي التطبيع المهد لتحقيق إشتراطات التسوية، على إعتبار أن التسوية لاتقف عند حدود التصالح مع «اسرائيل» بل يتعدى ذلك إلى:

١ـ الاندماج في وحدة إقليمية بكل ما تستلزمه الترتيبات المتعلقة في المنطقة وهذا ما يفسر اليوم مشاركة الأردن في المناورات البحرية المشتركة أمريكياً ـ اسرائيلياً ـ تركياً.

٢ـ تكريس تبعية المنطقة في الأمد القريب والبعيد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ـ تحويل (اسرائيل) إلى قوة اقليمية مهيمنة كشريك للولايات المتحدة في إستغلال المنطقة وثرواتها بظل ما يطلق عليه النظام الدولي الجديد.

٤ـ ضرب المشاعر القومية وصولاً للقضاء على مفهوم القومية العربية لإحلال مفهوم الشرق أوسطية.

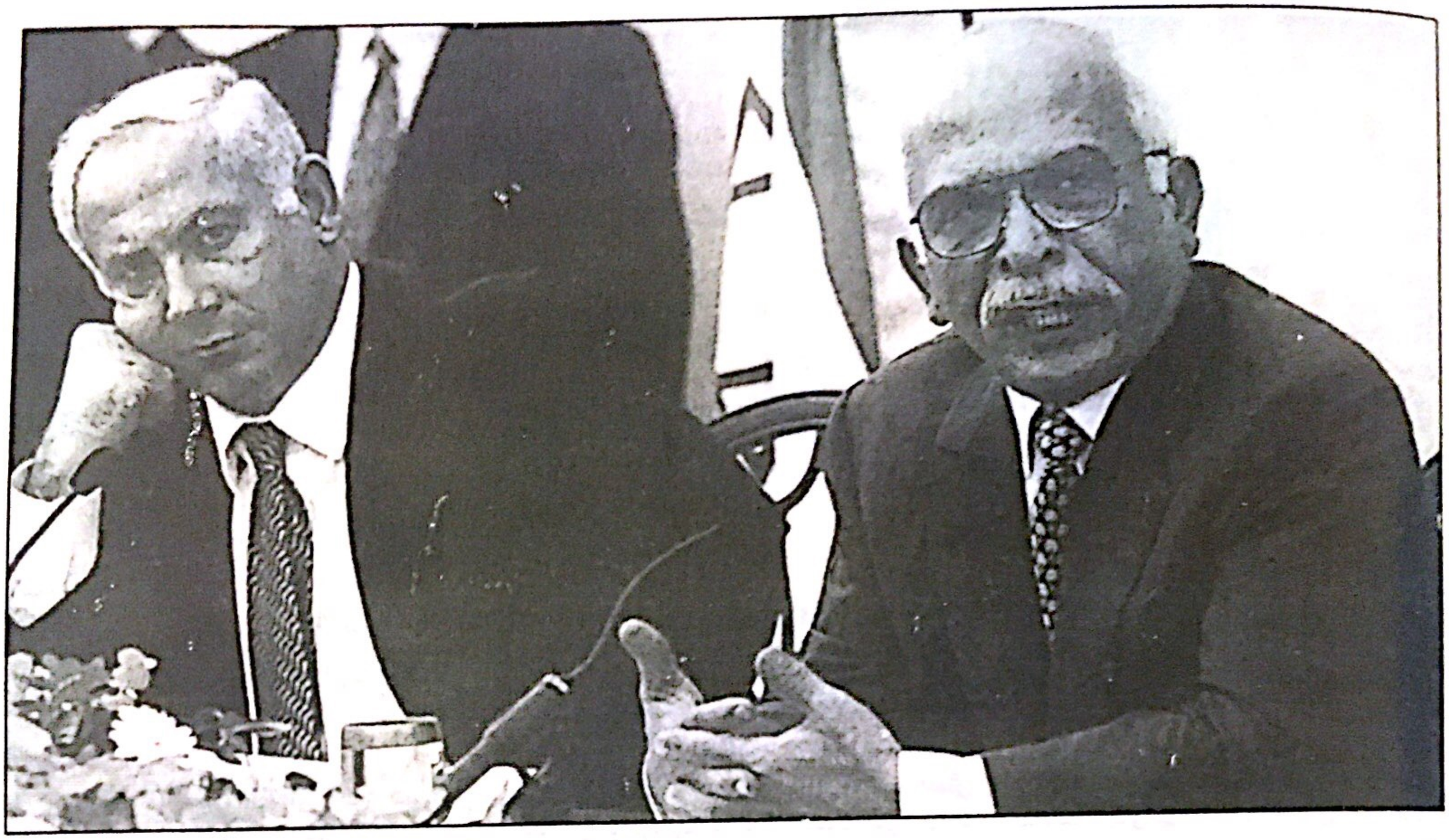
٥ـ تحويل البلدان العربية إلى اسواق مستهلكة للمنتجات الإقتصادية العالمية ووقف التنمية العربية المستقلة أو المشتركة.

٦ـ تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

إن أي مدقق لبنود اتفاقيات الصلح مع (اسرائيل) في «كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة» يمكن أن يلحظ وبوضوح الإصرار على التطبيع بإعتباره هدفاً استراتيجياً للعدو الصهيوني ويمكن تلمس هذه الاستراتيجية من خلال الضغط الأمريكي على إلغاء مفهوم المقاطعة العربية، وضرب مؤسسات الجامعة العربية المبنية على مفهوم المقاطعة.

حيث كانت المقاطعة العربية في سنوات ما قبل إتفاقية الصلح تشكل هاجساً لإسرائيل وكبرى الشركات العالمية وتقدر خسائر العدو نتيجة للمقاطعة في العقود الأربعة الماضية بحوالي ٤٠ بليون دولار.

ومن هنا فالتطبيع وإلغاء المقاطعة في الفهم الصهيوني لايقصد به قراراً سياسياً فحسب بل إقامة علاقات خاصة من الصداقة



والتعاون والتميز والأفضلية.

ومن أبرز أهداف التطبيع، التماهي في إقامة «إسرائيل الكبرى» وإعادة صياغة خريطة المنطقة لتصبح دولة العدو ذات سيطرة على منابع المياه، وشريكاً في الثروات للتحكم «بأسواق النفط، والعمالة العربية، والسوق الاستهلاكية» مما يجعلها قوة امبريالية اقليمية وذلك من خلال فرض التطبيع معها مما يوفر لها:

- التسلل إلى المرافق الاقتصادية والمالية العربية فور إنهاء المقاطعة.

- استثمار العمالة العربية لإنتاج صناعاته في الأسواق العربية وتسويقها دولياً.

- إقامة مشاريع مشتركة بحيث تكون هي الشريك المهيمن.

- التغلغل الثقافي بشتى الوسائل لهزم وعي الأمة، ومحو الذاكرة الوطنية وتسويق المفاهيم والقيم العنصرية الصهيونية للقبول بها عربياً من خلال تنشيط ثقافة التبرير، على حساب ثقافة المواجهة.

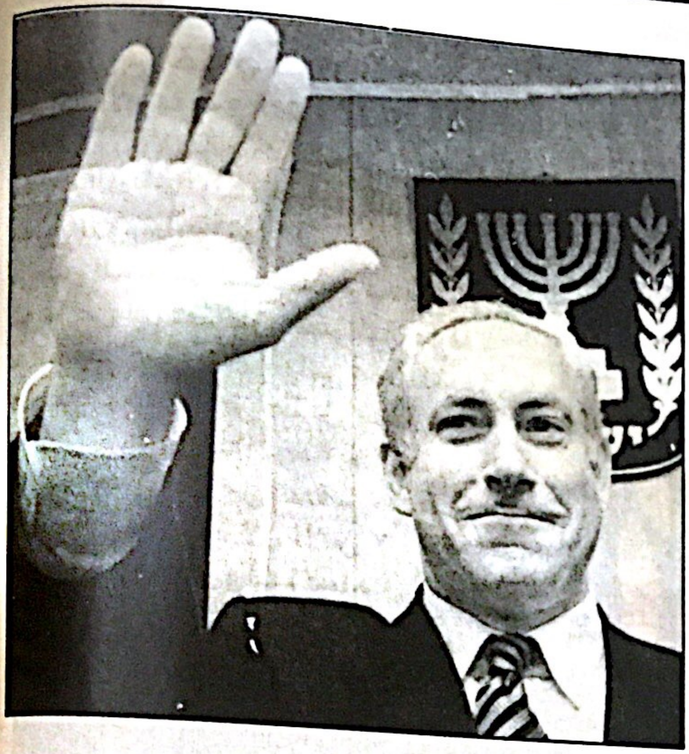
وفي مجال الثقافة، يدرك عدونا قبل غيره أهمية تسويق ثقافة الاحتلال فشواهد التاريخ تدلل على خطورة التطبيع الثقافي، فلم يكن إعدام الكتب في بغداد غرقاً في ماء دجلة على يدي «تيمور لنك» نابعاً من همجية وبربرية بقدر ما كان إدراكاً أن الجيوش وحدها غير قادرة على الحفاظ على إنتصارها ما لم يتم وأد الفكر والثقافة وإحتلال العقل.

ولقد أدركت مصر ومثقفوها لهذا الخطر وأعطوا للثقافة مفهوماً واسعاً ودقيقاً «إنها تعني أسلوب حياة شعب من الشعوب في مرحلة من مراحل تطوره التاريخي واتساق قيمه، ومحصلة منجزاته المادية والمعنوية، والتي تؤهله لتحقيق المزيد من التنمية المستقلة والانتقال إلى مرحلة تاريخية أكثر تقدماً».

ومن هنا فإن التصدي للتطبيع الثقافي تصدياً للهيمنة الاقتصادية ودعماً للتنمية المستقلة.

هكذا فهمت الأحزاب والقوى الوطنية في الأردن معركتها في مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني وعملت على تأسيس لجنة مواجهة التطبيع ووضعت نظامها الأساسي وعقدت مؤتمراتها لتنتخب هيئاتها وإنتشرت على مساحة الوطن تحت إسم «اللجنة الوطنية الأردنية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع» وحددت أهدافها وفي مقدمتها مقاومة إتفاقية الإذعان والتطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي وبكل الأشكال مع العدو الصهيوني ومن جهة ثانية دعت اللجنة إلى إقامة تحالف مع كل القوى العربية الرافضة لاتفاقات الإذعان وفي مقدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية بهدف التمسك بحق عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره وحقه بتقرير مصيره بنفسه على ترابه الوطني وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ورفض سياسة التوطين والتعويض.

وما زالت اللجنة تعمل على الأرض الأردنية، فاعلة متصدية لكل محاولات فرض التطبيع، وتلاقت توجهاتها مع مشاعر شعبنا الرافض وبقناعة تامة لكل أشكال التطبيع، وإن شعبنا إذ يدرك تماماً أن معركة مواجهة التطبيع ليست بالمعركة السهلة في ظل توجهات رسمية بفرض التطبيع والتضييق على المناضلين الرافضين له فإنه يدرك أيضاً أن كرامته ومستقبله ومستقبل أبنائه مرتبطة بمدى تمسكه بإنتمائه للأرض العربية ولبعده القومي، وإن هذا الاحتلال الصيهوني الأمريكي وكل المتزلفين له ليسوا قاعدة وإنما حالة شاذة مصيرها الزوال؛ وإن إرادة شعبنا في كل أماكن تواجده في المدن والأرياف والمخيمات والبادية كلها يد واحدة وقلب نابض موحد تحت شعار بناء الأردن الوطني الديمقراطي وإقرار الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا العربي الفلسطيني وحقه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على طريق التحرير والديمقراطية والتقدم والوحدة ■■



مـأزق التسـويـة*

غازي العريضي**

لماذا مأزق التسوية اليوم؟ هل صحيح أن السبب هو وجود بنيامين نتنياهو وتبنيه سياسة التطرف والتخلي عن اتفاقات أوسلو فقط؟ ببساطة، نقول: لا. لأننا كنا ولانزال نرى المأزق في التسوية ذاتها توقيتاً ومضموناً. لكن هل من سبيل للخروج من النفق بعد كل التطورات التي شهدتها المنطقة منذ اتفاق أيلول ٩٣ على الأقل وحتى الآن؟؟ كيف؟؟ وماذا يجب أن نفعل؟؟

أولاً: بالعودة إلى الظروف التي انتجت اتفاق ايلول ٩٣ يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أ ـ إن الولايات المتحدة الأميركية التي قادت حرباً ضد العراق إثر اجتياحه الكويت وتمكنت بأسلوب أو بآخر من تشكيل التحالف الدولي لتغطية تلك الحرب، أحكمت سيطرتها المباشرة على نفط الخليج وهو الهدف الأساس لها منذ سنوات طويلة، وقضت على قوة عسكرية عربية هامة وكرست بذور الانقسام والخلاف بين الدول العربية وبات الظرف ملائماً لها لإقرار تسوية تحقق نوعاً من الاستقرار والضمان لمصالحها وتؤكد في الوقت ذاته تفوق اسرائيل الأمني والتكنولوجي بعد أن توفر لها الاعتراف العربي الكامل بها وتدخلها في عمق المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً من خلال التأكيد على التطبيع الشامل معها.

قادت أميركا عملية التفاوض منذ مؤتمر مدريد (عام ١٩٩١) مبعدة أوربا عن أية مشاركة فعلية وكذلك الأمم المتحدة (تلبية لشروط اسرائيل وانسجاماً مع مصالحها هي أيضاً) وحرصت على مراعاة أدق التفاصيل والشروط الاسرائيلية لجهة اختيار مكان المفاوضات ومواعيدها وشكلها...

أما مشاركة روسيا ـ الراعي الثاني للمفاوضات ـ فقد كانت شكلية عملياً لأن ثمة حسابات أخرى معها لم تكن قد صفيت بعد.

ب ـ اسرائيل كانت تريد الخلاص من غزة (المنطقة الأكثر كثافة سكانياً في العالم والقضاء على الانتفاضة، وانتزاع اعتراف فلسطيني بها، فرأت في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الأداة الشرعية المناسبة فأرادت الحصول على توقيعها ـ وتوقيعها فقط ـ قبل أن تسقط وتفقد شرعيتها ولم تنظر إليها يوماً أنها شريك فعلي في اتفاق وفي عملية سلمية طويلة المدى.

ج ـ الطرف الفلسطيني كان في الأساس يبدي استعداداً للقبول بأي تسوية وبأي ثمن تحت عنوان الحصول على قطعة أرض من فلسطين وإقامة سلطة عليها بوهم أن ذلك يوفر حلاً ويكرس استقلالية القرار الفلسطيني. فكانت التسوية مخالفة لكل الأوهام والأحلام والحقائق والوقائع وبالتالي فإن التسوية المأزق ولدت مأزق اضافية تبحث عن تسويات ويستدل على ذلك من الوقائع التالية:

١ـ التسوية لم تحم أصحابها الذي بدورهم لم يوفروا الحماية لها. اسحاق رابين قتل. والسيد ياسر عرفات صرخ أكثر من مرة شاكياً أنه يتعرض للإذلال وان الاسرائيليين تخلوا عن الاتفاق، وانتقد مراراً السياسة الأمريكية.

٢ـ استمرت اسرائيل في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات (ليكود وعمل) والتأكيد أن القدس عاصمة ابدية موحدة لها، وفي محاصرة مناطق الحكم الذاتي واعتقال الفلسطينيين، وعدم إقرار حق عودة اللاجئين. أما الموافقة على قيام شرطة فلسطينية فكانت على قاعدة ضرورة وجودها كأداة لقمع الانتفاضة ـ تحت عنوان مكافحة الارهاب ـ وبالتالي كأداة أساسية في الحرب الأهلية الفلسطينية ـ الفلسطينية.

٣ـ استمرت أميركا منحازة لاسرائيل في مختلف خطواتها وضاغطة على الفلسطينيين والعرب وهذا باعتراف الذين اتكلوا على رعايتها لمفاوضات السلام وراهنوا على مشاركتها ووقعوا اتفاقات معها.

٤ـ استمرت اسرائيل في عدوانها على الفلسطينيين الرافضين الدخول في المأزق في الداخل، وعلى لبنان في الجنوب والبقاع الغربي وعلى سوريا، وهما البلدان الوحيدان اللذان رفضا الانصياع لشروطها ولتوقيع اتفاقات شبيهة باتفاقات أوسلو لاتمت بصلة إلى السلام الشامل والعادل الذي على أساسه دخلا إلى مؤتمر مدريد.

٥ـ استمرت أميركا داعمة اسرائيل في هذا التوجه، منسجمة مع مفهومها وتعريفها للإرهاب وصولاً إلى تنظيم مؤتمر في شرم الشيخ يدعو العرب إلى التعاون مع العالم واسرائيل ضمناً وأساساً لمكافحة الارهاب، والإرهاب هنا القوى الاسلامية والعربية الرافضة للهيمنة الأميركية الاسرائيلية.

٦ـ كنا في بدايات مدريد مع عقوبات أميركية ـ دولية على العراق، فأصبحنا في عقوبات شبه جماعية على ما يقارب ثلث العالم وخاصة، السودان، ايران، ليبيا مع تشديد العقوبات على العراق وتجويع شعبه في ظل ممارسات اسرائيلية خطيرة ـ أدانتها كلامياً أميركا عدة مرات ـ ولكنها منعت عنها الإدانة الرسمية في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. هي مع الأمم المتحدة عندما تريد استخدامها وهي ضدها عندما تكون منحازة إلى الحق، وضد اسرائيل ومصالحها. هذا ما جرى ويجري في

موضوع الجنوب والاعتداءات الاسرائيلية، وما جرى في قانا تحديداً (فيتو ضد ادانة اسرائيل وتغريمها مليون و ٧٠٠ ألف دولار أميركي بسبب قصفها مركز الأمم المتحدة وارتكابها المجزرة الشهيرة) مع الاشارة إلى الموقف الأميركي الرافض دفع المستحقات للأمم المتحدة منذ سنوات.

٧ـ لبنان، سوريا، ايران، حماس، حزب الله، الجهاد الاسلامي... دول ومنظمات على لائحة الارهاب، أما اسرائيل فبريئة في نظر أميركا رغم كل ما ترتكبه من أعمال قمع وتدمير واستيطان وتهويد للمقدسات الاسلامية والمسيحية في الأرض المحتلة.

٨ـ المطلوب من كل دول المنطقة التوقيع على معاهدة تقليص الأسلحة النووية، أما اسرائيل فليست مضطرة لذلك ـ في نظر أميركا ـ «لأنها قوة مسؤولة ولن تقدم على استخدام مثل هذه الأسلحة» في وقت تستخدم واستخدمت سابقاً كل ما أتيح لديها من اسلحة ضد العرب والمسلمين وحظيت بتغطية أميركا.

٩ـ رفض أميركي لتوقيع معاهدة نزع الألغام الفردية وإدخال لبنان في ذرائعها. فالمطلوب ضمان أمن اسرائيل التي لم تزرع ألغاماً كما يرى الأميركيون.

١٠ـ اتفاق تركي ـ اسرائيلي ضد سوريا والعرب يحظى برعاية أميركا كاملة، في مقابل ضغط على تركيا لمنع تطوير علاقاتها مع ايران.

١١ـ ضغط على الصين وروسيا لمنع تطوير علاقاتهما مع سوريا وايران وتزويد هذين البلدين بالأسلحة.

١٢ـ المطلوب من مصر تسويق السلام الاسرائيلي والضغط على الفلسطيني والابتعاد عن لعب دور ريادي، والخروج من دائرة التنسيق مع سوريا وإلا فإن عوامل الضغط جاهزة: من اتهام باغتيال المعارض الليبي منصور الكيخيا، إلى تهريب السفير الكوري الشمالي من مصر، إلى إثارة موضوع الأقباط تحت ذريعة أن ثمة اضطهاداً للأقلية، إلى رعاية بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة، إلى الدخول على خط افتعال مشكلة مع السودان، أو في السودان لتقسيمه مما يلهي مصر ويؤثر عليها، مع ابقاء مشكلة المياه عنصر تهديد دائماً لمصر، إضافة إلى تكرار نغمة قطع المساعدات المالية عنها.

١٣ـ المطلوب من السعودية الموافقة على نشر قوات اضافية على أراضيها، ونشر تقرير التحقيق في انفجار الخبر واتهام ايران وافتعال مشكلة في هذا الشأن وتبرير عدوان أميركي على ايران تدفع ثمنه المنطقة كلها، ومرفوض استقبال طائرات الحجاج الليبيين والحجاج العراقيين وعدم الموافقة على تشديد العقوبات على العراق... وإلا فتهديد بالنظام العراقي تارة، وبإثارة موضوع حرية الأميركيين في السعودية في ممارسة الشعائر الدينية طوراً، وبتقديم أولوية شراء النفط الفنزويلي على النفط السعودي، والتلاعب بالأوضاع السعودية الداخلية إضافة إلى تحريك واستغلال مشاكل مع اليمن وقطر وغيرهما...

١٤ـ الضغط على أوربا وبشكل خاص فرنسا لمنعها من تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة ومنها ايران، ومن لعب دور سياسي.

١٥ـ مواجهة آسيا والدخول على خط أوضاعها المالية، وافتعال هزات مريعة في أسواقها في محاولة للتحكم باقتصاديات العالم وفي طليعة اللاعبين في هذا المجال اليهود الذين ما برحوا يبتزون كل أوربا وبرعاية أميركية تحت عنوان التعويض على ضحايا النازية وأعداء السامية في وقت تمارس فيه اسرائيل نازية جديدة وتضع الأسرى العرب في غرف غاز جديدة دون أن تقول أميركا كلمة.

١٦ـ التزام أميركي ثابت ببقاء اسرائيل دولة متفوقة في المنطقة على كل جيرانها، وحرمان للعرب من ممارسة حقهم الأدنى في الحفاظ على أمنهم وتوفير مقوماته.

ثانياً: ما هي النتائج العملية لهذه السياسة؟

١ـ تأكيد روسي صيني لرفض مبدأ نظام القطب الواحد والدعوة إلى قيام نظام متعدد الأقطاب وترحيب أوربي واسلامي عربي بذلك وتحقيق تقدم ولو بطيء في رسم معالم بعض التحالفات على هذا الطريق على الأقل تبدو واضحة أنها ضد التفرد الأميركي.

٢ـ محاولة أوربية للخروج من دائرة الضغط الأميركية. وقد كان مميزاً الدور الفرنسي في أثناء ارتكاب اسرائيل مجزرة قانا في الجنوب اللبناني، وفي المواقف الأخيرة من السياسة الاسرائيلية العامة. كذلك في خرق الحصار على ايران وعقد شركات فرنسية صفقات مع ايران في مجال النفط مما أدى إلى توقيع عقد آخر بين شركة شل البريطانية وايران بقيمة ١٠ مليارات دولار، وكانت هذه ضربة لأميركا وقرار الاحتواء المزدوج.

٣ـ سقوط نظرية الاحتواء المزدوج عملياً. فأميركا لم تتمكن من توجيه ضربة ثانية للعراق لأنها لم تتمكن من لملمة التحالف الدولي ـ العربي. فلا الدول العربية وافقت ولا الدول الكبرى الأساسية الصين، روسيا، فرنسا وافقت. فانفرط عقد التحالف وسقطت خطة أميركا وبدأت ترتفع أصوات في الداخل الأميركي من لوبي النفط إلى لوبي السياسة (والأول أقوى بالتأكيد) تطالب بإعادة النظر في هذه السياسة خاصة وأن ايران خرجت من دائرة الحصار ايضاً.

٤ـ انعقاد القمة الاسلامية في طهران بحضور عدد كبير من رؤساء الدول الأعضاء بما يسقط أيضاً مفاعيل الحظر على ايران. ويأتي ذلك بعد حل مسألة السفراء بين الدول الأوروبية وطهران دون أي تنازل ايراني عن عنفوان وكرامة الدولة وموقفها.

٥ـ فشل مؤتمر الدوحة بسبب الرفض العربي وبالتحديد رفض الدول الأساسية والمعروفة بتحالفها مع أميركا: السعودية، مصر، المغرب. والقمة الأولى عقدت في المغرب. الثانية في الأردن. الثالثة في مصر. أما الرابعة في الدوحة فقد كانت قمة الفشل.

٦ـ تماسك الوضع الفلسطيني حتى الآن. فالمحاولات الاسرائيلية لإشعال الحرب الفلسطينية ـ الفلسطينية لم تنجح. وبعد انكشاف العملية الاسرائيلة الارهابية في الأردن التي استهدفت خالد مشعل والصفقة التي تلتها واطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين تجدد الرهان على الحرب الداخلية لكن وعي الشيخ الجليل وحكمته ووعي الفلسطينيين عموماً أحبط هذه المحاولة مجدداً. ويتنامى يومياً الشعور الغاضب والرافض في وجه الاسرائيلي وتتنامى جذور الانتفاضة.

٧ـ سقوط اسرائيل في جنوب لبنان بفضل المقاومة وظهور نقاش علني في الجيش الاسرائيلي تحول إلى خلافات وانقسامات على أعلى المستويات حول حجم الخسائر التي تمنى بها اسرائيل ومن يتحمل مسؤولية ذلك وبالتالي حول الفائدة من البقاء في لبنان أو الانسحاب منه. وهذا السقوط هو تثبيت لموقف لبنان وسوريا الرافض لأي تسوية مع اسرائيل على طريقة التسويات التي عقدت والقدرة في الوقت ذاته على الصمود والاستمرار.

ثالثاً: هل يعني ذلك أننا على مشارف تغيير المعادلة؟؟ لانبالغ في تحديد وتقدير نقاط قوتنا وحجمها كما لانبالغ في إهمال عناصر الضعف وتأثيرها. نستطيع القول أن الصراع لايزال في بدايته في معارجه المختلفة ونحن في طريق التغيير الصعب والمكلف وأنه استناداً إلى ما ذكرنا يتأكد مجدداً أن الموقف الأساس المعترض على اتفاقات أوسلو وبشكل خاص الموقف السوري ـ اللبناني كان موقفاً منطقياً حكيماً شجاعاً وذا بعد قومي ومبنياً على حسابات دقيقة تتناقض مع مقولة البعض أننا كنا محشورين إلى حد أنه لم يكن أمام الفلسطيني سوى القبول بما قدم له على الطاولة. ولذلك ينبغي الاشارة إلى نقاط رئيسية كي لانقع في خطأ التقدير أو خطر المبالغة أو الغرور أو المكابرة أو العناد وكلها أمراض تؤدي إلى الهلاك.

١ـ رغم المأزق العام الذي تعيشه التسوية وسببه الأساس السياسة الاسرائيلية ورغم



استثنائية سلبية نتنياهو والمآزق التي وقع فيها فيجب عدم الاندفاع في التأكيد أو الحسم أنه على طريق السقوط السريع بل علينا دائماً أن نتحسب للأسوأ.

لقد تجاوز حتى الآن كل المطبات القضائية فيما خص التهم التي وجهت إليه / والسياسية فيما خص المشاكل التي افتعلها إن لناحية سياسة الاستيطان أو التأخر في تنفيذ الاتفاقات، أو محاولات استفزاز العرب والمسلمين والعالم وأميركا أحياناً إلى حد بات البعض يتصرف على قاعدة أن نتنياهو مجنون منتخب أو منصب من قبل الشعب ويسير بتهور مشرع ومغطى ولا أحد يمكنه الوقوف في وجهه ويجب التعايش مع هذا الوضع حتى العام ٢٠٠٠/.

في الواقع هو يتصرف على هذا الأساس ولكنه ليس مجنوناً وقد نجح في محطات عديدة.

حاول قتل خالد مشعل في الأردن ونجح في تجاوز الأزمة مع كندا بسرعة ومع الأردن بشكل أسرع وطرح مناورات جديدة / وكلما تأزم داخلياً ناور بطريقة أو بأخرى/ وعود للاحزاب الدينية ـ طرح الصوت لتثبيت الوحدة الوطنية ـ اثارة الخوف على اسرائيل ومستقبلها ـ اللعب على مشاعر الاسرائيليين... / التضحية بوزير أو مدير مكتب... مناورة انسحاب من ٢٪ أو ٨٪ من الأرض لاستدراج الفلسطيني وترميم الوضع مع الأميركي وإظهار حسن النوايا في وقت يعطي الوعود للمتطرفين بأن هذا الوعد لن يتحقق ويوقع قرارات ببناء مساكن جديدة للمستعمرين/. إنها إذاً سياسة ناجحة حتى الآن بمفهوم نتنياهو، ويجب معرفة التعاطي معها.

٢ـ في هذا السياق يجب عدم المبالغة في تقدير حجم الخلاف بين الإدارة الأميركية ونتنياهو (دون أن نسقط ذلك من الحساب) وعدم الوصول إلى حال الوهم وانتظار انقلاب أميركي لمصلحة العرب ضد نتنياهو ومشاريعه وأهدافه. في ظل هذا الخلاف الظاهر لم تغير أميركا أياً من التزاماتها تجاه اسرائيل ولم تتقدم خطوة واحدة تجاه العرب (بل سبق وأشرنا إلى علاقاتها معهم المميزة بالصلف والضغط والابتزاز). إن ثمة خلافاً بين اليهود الأميركيين وجماعة نتنياهو وهذه بحد ذاتها نقطة مهمة ومركزية واستراتيجية يجب رصدها وبناء استراتيجية للتعاطي معها، لكنها ليست بالحجم الذي يحكى عنه الآن. إنه لأمر سخيف أن يسكر بعض العرب على خبر أن كلينتون رفض استقبال نتنياهو مثلاً فيكفي أن نشير إلى أن نتنياهو وفي جو هذا الخلاف (بسبب محاولته اصدار قوانين تحصر تحديد يهودية أي مواطن بفريق معين فوقع ما سمي بالخلاف بين اليهود الاصلاحيين واليهود الأرثوذكس، والأميركيون هم من الفئة الأولى ويفكرون بمصالحهم المباشرة في عز سيطرتهم على المواقع الأساسية في الإدارة الأميركية ويعتقدون أن قوانين نتنياهو هذه تهدد هذه المصالح) حاول استنفار اليهود الأميركيين ـ المختلفين معه ـ وتحريضهم تحت شعار «أن كلينتون يهين اسرائيل من خلال إهانته رئيس حكومتها وهو يعامله كصدام حسين» مما اضطر فريقاً من هؤلاء اليهود إلى لقاء كلينتون وطلب توضيح الأمر، فصدر بيان من البيت الأبيض ينفي ذلك ويؤكد عكسه لجهة الحرص على العلاقة مع اسرائيل وحكومتها ورئيسها ويعزو أمر عدم حصول اللقاء إلى اسباب تقنية. وفي كل الحالات تبقى المسألة شكلية إذا استقبل كلينتون نتنياهو أو لم يستقبله. فقد حصل مرة أن الرئيس الأميركي لم يستقبل رئيس الحكومة الاسرائيلي اسحق شامير الذي فعل ما أراده في النهاية في الأمور الأساسية. إضافة إلى ذلك يجب أن ننتبه إلى مسألة أن كلينتون ليس بقوة غيره من الرؤساء وهو مطوق بسلسلة من الفضائح والهزائم الداخلية والخارجية (أشرنا إلى بعضها سابقاً) ويبدو أن بعضاً من جماعة نتنياهو في عالمي المال والاعلام والسياسة من النافذين في الوسط الأميركي يمسك ملفات مالية وأخلاقية هامة تدين كلينتون وتهدد مستقبله ومستقبل حزبه ممثلاً بنائبه آل غور الطامح إلى خلافة رئيسه وبالتالي على هذا الأخير أن يدين لأصحاب هذه المفاتيح باستمرار.

وبالتالي فإن الذين يتوقعون موقفاً أميركياً متقدماً يحاصر نتنياهو ويدفعه إلى التنازل في الموضوع الأمني هم مخطئون. فالإدارة الأميركية وقبل تفاقم الخلاف مع رئيس الحكومة الاسرائيلية الحالي وعند توقيع اتفاق الخليل كرست مفهوم نتنياهو القائم على اساس: الأمن مقابل السلام. وأكدت في مواقفها على نص الاتفاق، وفي الرسائل التي بعثت بها فيما بعد أن أي انسحاب لاحق يجب أن يكون وفق المعايير الأمنية الاسرائيلية التي تضمن امن اسرائيل ويعود لهذا الطرف أن يحدد الخطط والحدود الضامنة لذلك. فماذا باستطاعة أميركا أن تفعل اليوم؟؟ إنها أكثر من عاجزة لأنها ارادت ذلك وليس لأنها لاتقدر في الاساس.

٣ـ أما المسألة الثالثة وهي أن ثمة من يحاول الايحاء أن هذا الخلاف «الأميركي ـ الاسرائيلي» قد يصل إلى حدود تنفيذ سيناريو يطيح بنتنياهو ويعيد حزب العمل إلى الحكم ـ وهو حزب السلام لدى اصحاب هذا الرأي ـ أو ينتج حكومة وحدة وطنية يمكن بعدها دفع عملية السلام إلى الأمام.

إن نجاح مثل هذه المحاولة يحمل مخاطر كبرى. لسبب بسيط وهو أن أميركا والغرب

عموماً وبعض العرب سيقولون للفلسطيني وللعرب الآخرين المتمسكين بسلام شامل وعادل وواضح (سوريا ولبنان تحديداً): «تفضلوا إلى الطاولة. لقد بقيتم تقولون أن نتنياهو هو المشكلة. وبذلنا جهوداً كبيرة إلى حد وقوع خلاف بيننا وبينه وتهديد العلاقات الثنائية وعملنا على إسقاطه لإلغاء هذه المشكلة فلم يعد ثمة مبرر أمامكم. تفضلوا إلى المفاوضات. تفضلوا إلى جولات جديدة». وفي ذلك لغم كبير. السبب أن ما يقدم تبدو عناوينه السلبية واضحة ليس من نتنياهو فقط بل من أميركا أساساً نتيجة مواقفها من مختلف الأمور (سبق وذكرناها).

وبالتالي فإذا رفضنا ستشن علينا حملة كبرى وإذا قبلنا فعلى قاعدة ما تم تحقيقه حتى الآن أو حتى نجاح هذه الخطة أي حتى تهويد المزيد من الأراضي والمقدسات وربما تدمير المسجد الاقصى وتطويق المناطق الفلسطينية بالمستعمرات ومصادرة المياه وإعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل، ونقل السفارات إليها، لنوضع أما الأمر الواقع الجديد. (مع التأكيد أن مشروع الوطن البديل عاد إلى الظهور بقوة) أي عوض أن تكون المفاوضات قد عادت منذ أشهر ومن النقطة التي وصلت إليها مع رابين تبدأ مفاوضات جديدة، ولكن من النقطة التي وصلت إليها مع نتنياهو فماذا نكون قد حققنا؟؟ إنها فخ خطير يجب معرفة التعاطي معه.

ومن باب التذكير فقط فإن باراك المرشح مثلاً هو الذي نفذ عملية اغتيال القادة الثلاثة عام ٧٣ في بيروت، وهو الذي قاد عملية اغتيال أبو جهاد، وفي عهد حزب العمل اغتيل فتحي الشقاقي، والمهندس يحيى عياش في أراضي الحكم الذاتي في عملية شبيهة سياسياً بمعانيها بمحاولة اغتيال خالد مشعل على الأراضي الأردنية، وفي ظل حكومة بيريز ارتكبت مجزرة قانا وتم عدوان نيسان وقبله عدوان تموز في ظل حكومة رابين. ومواقف الطرفين أساساً من موضوع القدس وعودة اللاجئين والمياه والمستوطنات في المواقع المختلفة مواقف موحدة وإن اختلفت فلناحية توقيت الخطوات ليس إلا...

رابعاً: ما العمل في هذه المرحلة؟؟

١ـ إن النقطة المركزية هي في تجنب الحرب الفلسطينية ـ الفلسطينية مهما كلف الأمر. إن الوحدة الفلسطينية ـ الفلسطينية في الداخل هي أمانة ومسؤولية تاريخية تجاه أرض فلسطين وشعب فلسطين وقضية فلسطين قضية العرب والمسلمين والانسانية. يجب إسقاط كل محاولات الخلاف على الخلافة أو الخلاف على السلطة، أو خلاف السلطة مع الناس تحت عنوان مكافحة الارهاب.

٢ـ تأكيداً لهذا الأمر يبدو ضرورياً أمر إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سجون السلطة الفلسطينية بالتوازي مع تحسين أداء هذه السلطة والقضاء على كل أنواع الفساد قبل فوات الأوان.

٣ـ ربما يقتضي ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني فلسطيني يحدد استراتيجية فلسطينية (بالتشاور مع الدول العربية ذات الدور الأساس) للتعاطي مع كل القضايا وقراءة تطورات الوضع الداخلي وصورة الوضع العربي والعلاقات العربية ـ العربية، والعربية ـ الأميركية والعربية ـ الاسرائيلية والعلاقات العربية ـ الاسلامية والاسلامية ـ الاسلامية ومحاولة الاستفادة من نقاط القوة الذاتية ونقاط ضعف الآخرين وبعض خلافاتهم.

٤ـ عدم الاستعجال بعد الآن وحرق المراحل فلسطينياً.

٥ـ الاهتمام بالعنصر البشري الفلسطيني الداخلي في كل مواقعه إن لناحية العدد الضاغط على العدو أو لناحية الطاقات السياسية والفكرية والاجتماعية والعلمية والثقافية والأدبية والنضالية (بالمعنى الأمني والعسكري للكلمة). إن هذا يتطلب إعادة نظر جدية بالموقف من هذه الشرائح داخلياً أي فلسطينياً وعربياً. وفي هذا السياق تتجلى أهمية الخطوة الرائدة التي اتخذها الرئيس السوري حافظ الأسد لدى استقباله وللمرة الثانية وفداً من العرب الفلسطينيين بمواقعهم المختلفة في دمشق فأكدوا بلسان سميح القاسم وغيره أنهم ليسوا عرب اسرائيل بل عرب العرب وكان لاستقبالهم ـ الاختراق ـ صدى كبير في الداخل الاسرائيلي وصدى ايجابي في المقابل في الوسطين الفلسطيني والعربي.

٦ـ ابقاء شعلة الانتفاضة مضيئة في فلسطين، ودعم نضال أبناء الجولان المحتل واحتضان المقاومة في لبنان بكافة الأشكال وتوفير كل وسائل الدعم لها.

٧ـ إثارة قضية الأسرى ـ الرهائن ـ في السجون الاسرائيلية.

٨ـ الالتزام بما أقر اعلامياً منذ أشهر في الجامعة العربية على صعيد إعادة النظر ببعض المصطلحات / مستعمرات بل مستوطنات مثلاً/ ورسم استراتيجية اعلامية تنطلق من الاستفادة من التطورات التي ذكرنا وتأليب الرأي العام العالمي وإظهار الممارسات الاسرائيلية والاستفادة من التطور التقني في هذا المجال.

٩ـ الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن العربي الذي تجلى في المواقف المذكورة سابقاً.

١٠ـ تثبيت المحور السوري ـ المصري ـ السعودي، وتأكيد أهمية العلاقات التنسيقية القائمة بين الجانب الفلسطيني ومصر، والسعودية، والعمل على ابقاء الخطوات كلها مضبوطة مع الجانب السوري في كل ميادين العمل التفاوضية أو النضالية على الأرض.

١١ـ تأكيد أهمية الانفتاح على أوروبا والدخول في الشراكة الأوروبية فلسطينيا وعربياً.

١٢ـ الانفتاح على ايران وتثبيت العلاقة معها والاستفادة من مؤتمر القمة الاسلامي الذي سيعقد في طهران الأسبوع المقبل. /وفي المناسبة ندعو إلى حوار عربي ايراني نرى ملامحه في هذه القمة وما سبقها حتى من خطوات انفتاحية من قبل الجمهورية الاسلامية وبعض الدول العربية الفاعلة في المقابل (المملكة السعودية خاصة) للاستفادة من امكانات هذه الجمهورية وموقفها الداعم.

١٣ـ توطيد العلاقة مع الصين وروسيا ودول آسيا والجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق.

١٤ـ الدعوة إلى حوار عربي فاتيكاني واسلامي فاتيكاني، على قاعدة أن مايجري في فلسطين المحتلة مسألة تهدد المسيحيين والمسلمين والعرب عموماً. فالذين شوهوا صورة النبي شوهوا صورة السيدة العذراء أيضا، والذين يصادرون أملاك المسلمين يصادرون أملاك المسيحيين، بل ويحاولون اليوم وعلى أبواب الألفية الثالثة تكريس سيطرتهم على بعض المواقع المسيحية المقدسة المعروفة سابقاً والمكتشفة حديثاً من غور الأردن إلى عمق الأراضي المحتلة، إلى القدس، وتحويلها إلى مراكز سياحية للاستفادة مالياً من السياح الذين سيحجون إليها مع إطلالة العام الفين.

إن الحاقدين على المسلمين والداعين إلى محاربتهم لأنهم ارهابيون، والعاملين على إثارة الفتنة في اوساطهم، يحرضون في الوقت ذاته المسيحيين على المسلمين ويحاولون تصوير المشكلة وكانها بين الاسلام ومجموعة اقليات تتعرض للاضطهاد وذلك في محاولة لإضعاف الجميع وتفتيتهم وتكريس السيطرة عليهم.

لذلك مع كل الأخطاء والأخطار الناجمة عن اتفاقات الفاتيكان مع اسرائيل يبدو ضرورياً استنفار كل الطاقات والامكانات لمواجهة هذا التحدي والوصول إلى صيغة تحمي الاسلام والمسيحية وقيمهما وأبناءهما وتحمي هذه المنطقة والانسانية. إنها أيضاً أمانة فلسطينية بما تمثل تلك الأرض وبالتالي أمانة اسلامية ومسيحية وعربية ■■

• نص المداخلة التي ألقيت على منبر نادي التضامن ـ صور في مناسبة ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالاشتراك مع الأستاذ شفيق الحوت

•• المستشار السياسي لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني.

على خلفية عملية التسوية

أزمات اسرائيل المتواصلة

ماجد كيالي

منذ نشوء اسرائيل، كظاهرة سياسية - اجتماعية مصطنعة في المنطقة، نشأت معها تناقضاتها وأزماتها الداخلية والخارجية، ولكن هذه التناقضات ظلت في إطارات منضبطة. كما أن التناقضات الداخلية جرى طمسها أو التخفيف من شأنها لصالح تناقضات اسرائيل الخارجية. لكن انطلاقة عملية التسوية (من مؤتمر مدريد أواخر ١٩٩١) التي تتطلب انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ من جهة، والانخراط في منظومة تعاون اقليمي، من جهة ثانية. ساهمت في وضع هذه الدولة في حالة أزمة سياسية تختلف في طبيعتها وأبعادها عن مجمل الأزمات التي رافقتها منذ نشوئها وإلى بداية التسعينات. كما أن التناقضات التي فجرتها عملية التسوية في المجتمع الاسرائيلي أدّت إلى تداخل التناقضات الداخلية مع التناقضات الخارجية، الأمر الذي جعل الحسم في موقف اسرائيل من عملية التسوية والتعاون الاقليمي تحديداً لهوية اسرائيل ولحدودها الجغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية، ولطبيعة نظامها ودورها السياسي - الوظيفي في المنطقة.

وتشهد الحياة السياسية في اسرائيل اليوم صراعات واستقطابات، وصل معها الوضع إلى حد اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحق رابين مما شكل محاولة للخروج عن قواعد اللعبة الديمقراطية التي اعتادت عليها اسرائيل من أجل تحقيق أفضل قدر من التوازن الداخلي، وتالياً تحقيق الحد اللازم من الاتفاق على الأولويات الكبرى بين مختلف القوى الاسرائيلية.

لذلك من الضروري التأكيد على أن هذه الصراعات والخلافات ليست جديدة. فهي نشأت مع نشوء اسرائيل كظاهرة أوجدتها الحركة الصهيونية والقوى الامبريالية، شأنها شأن أية ظاهرة أخرى يجري فرضها بالاستناد إلى ظروف وعوامل غير طبيعية. لذلك فقد عرفت اسرائيل تناقضات عديدة من نوع التناقض بين الصهيونية السياسية من جهة والصهيونية العملية من جهة ثانية، وكذلك التناقض بين المتدينين والعلمانيين، والتناقض بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، هذا فضلاً عن التناقض بين اسرائيل من جهة و الأقطار العربية من الجهة الثانية في إطار الصراع العربي - الصهيوني.

بكل الأحوال فقد تمكنت اسرائيل من خلال العقدين الأولين على قيامها من طمس تناقضاتها الداخلية والتركيز على تناقضاتها الخارجية. ولكن بعد قيام اسرائيل باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع) ومعها أجزاء من أراضي ثلاث دول عربية (مصر وسوريا ولبنان) بدأت التناقضات الاسرائيلية الداخلية الكبرى تكبر وتتسع، وخاصة لأنه بات ثمة تداخل بين الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بالتناقضات الداخلية (هوية اسرائيل - ديمقراطيتها - دورها) من جهة وبين الاجابة على التساؤلات المتعلقة بالتناقضات الخارجية بما يتعلق بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية، وحقوق الشعب الفلسطيني، وقضايا التعاون الاقليمي من الجهة الثانية.

ولكن لابد من القول بأن تداخل هذين الجانبين في الإدراك الاسرائيلي لم يكن له أن يتم لولا صمود الشعب العربي الفلسطيني بأرضه وتشبثه بها (هذه المرة) ثم انطلاقة الثورة الفلسطينية وقيام م.ت.ف ككيان سياسي يعبر عن هوية الشعب الفلسطيني، ثم جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتضع اسرائيل أمام ساعة الحقيقة. فرغم مرور عقدين على احتلالها للضفة والقطاع لم تنجح هذه الدولة في مساعيها لتغييب الفلسطينيين وتصفية قضيتهم ولا في استيطان أرضهم وإزاحتهم منها، لذلك ظل مصير الأراضي الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني يطرحان نفسيهما بالحاح على اسرائيل وباتا موضوعاً اسرائيلياً داخلياً يمس تعريف اسرائيل لذاتها: هويتها، نظامها السياسي، علاقاتها الخارجية، دورها الاقليمي.

وجدير بنا هنا التأكيد على أن الأوضاع العربية (على علاتها) ساهمت بدور كبير في تأزيم الوضع الاسرائيلي، لأن هذه الأوضاع بلغت درجة من النضج منعت اسرائيل من استثمار هزيمة حزيران من الناحية السياسية والمعنوية بالقياس للإنهيار الذي حصل في الهزيمة السابقة (١٩٤٨). ولاأدل على ذلك من قيام العرب بشن حرب تشرين التحريرية (١٩٧٣) بعد أعوام قليلة على هزيمتهم السابقة، وقد ساهمت هذه الحرب بتحجيم الدور العسكري والسياسي لاسرائيل، هذا فضلاً عن الاحتضان العربي الرسمي والشعبي للمقاومة الفلسطينية.

واليوم، فإنه برغم المتغيرات الدولية والاقليمية العاصفة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار عالم القطبين والناجمة عن حرب الخليج الثانية واتجاه العرب نحو خيار التسوية، فإن الوضع العربي، برغم كل هذه التغيرات، وبرغم السلبيات المحيطة به، وصل إلى درجة من النضج الذي لم تعد فيه اسرائيل قادرة على تصدير دورها السياسي - الوظيفي في المنطقة، وبالتالي فإنها لم تعد تستطيع فرض ما تريده لاسياسياً ولا عسكرياً ولااقتصادياً ولا ثقافياً، وهذا ما تؤكده مسيرة التفاوض على الجانبين السوري واللبناني من جهة، كما تؤكده حالة الجمود في العلاقات المصرية - الاسرائيلية على المستويين الشعبي والرسمي من الجهة الثانية، كما يؤكد ذلك الوضع الصراعي للمفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية.

كذلك فقد استطاع الوضع العربي التوحد في مواجهة اسرائيل وسياسات نتنياهو الاستعلائية المتعنتة والصلفة، حيث تم الاتفاق على تجميد تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وتجميد صيغ التعاون الثنائي والاقليمي معها، إلى حين استجابة اسرائيل للحقوق العربية والفلسطينية، هذا إلى جانب المطالبة العربية المستمرة بنزع أسلحة الدمار الشامل من اسرائيل.

وما نريد التأكيد عليه هنا، هو أن التناقضات الاسرائيلية هي مسألة طبيعية، لظاهرة في طور التبلور مثل اسرائيل، ولكن ما يعمق هذه التناقضات ويجعلها على غاية من الأهمية، هو صمود الشعب الفلسطيني من ناحية، ونضج الوضع العربي من ناحية ثانية، فهذان العاملان الأساسيان هما اللذان يمكن أن يوظفا التناقضات الداخلية الاسرائيلية وأن يستفيدا منها، وبنفس الوقت يمكنهما إثبات أن هذه الدولة المصطنعة، محكومة بانسداد الآفاق التاريخية أمامها إذا استمرت على معاندتها لحقائق الجغرافيا والتاريخ، والتطورات الاجتماعية والسياسية وتاليا لذلك المتغيرات الدولية، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، فإن ما نريد التأكيد عليه، هنا هو أن اسرائيل دخلت مع بداية التسعينيات حقبة جديدة في تاريخها كظاهرة اجتماعية - سياسية في هذه المنطقة؛ ففي هذه المرحلة حصلت تغييرات كبرى على الصعيد الدولي، حيث اختفت الحرب الباردة، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام الدولي الجديد، وقد كان من نتيجة ذلك، اختفاء حاجتها للدور الاسرائيلي في مواجهة ما سمي «النفوذ الشيوعي»، كذلك وجدت أميركا نفسها بعد حرب الخليج الثانية، وقد سيطرت على النظام الاقليمي في المنطقة، وباتت

معنية بخلق ارضية لاستقرارها، ونزع فتيل التوتر منها، وبخاصة الناجم عن العداء العربي ـ الاسرائيلي ومن ضمنه القضية الفلسطينية. وبنتيجه هذه التغيرات في مناخ العلاقات الدولية شقت التحولات الاقتصادية دورها على الصعيد العالمي واتسع نطاق العولمة الاقتصادية على اساس الحدود المفتوحة، والحرية الاقتصادية، وقد تواكب كل ذلك مع الثورة العلمية ـ التكنولوجية التي أصبحت هي العامل الأساسي في تقرير ميزان القوى ومراكز الدول على الصعيد الدولي على حساب العامل العسكري والمساحة الجغرافية.

في إطار هذه المناخات طرحت الولايات المتحدة الاميركية مبادرتها لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مؤتمر مدريد. وأمام هذا الوضع، الذي فاجأ حكومة الليكود، (التي كان يرأسها اسحق شامير، آنذاك) لم تستطع اسرائيل إلا التعامل ولو مضطرة مع المناخات الدولية والإقليمية الجديدة، التي لم تكن مهيأة لها، وخصوصاً لمراعاة السياسة الاميركية التي كانت تسعى لتمرير مشروعها (القديم ـ الجديد) بشأن إقامة نظام اقليمي في الشرق الأوسط على أسس جغرافية ـ اقتصادية جديدة، يكون فرعاً وامتداداً للنظام الدولي الذي تهيمن عليه وعامل تدعيم له، بالنظر للاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه المنطقة في مجالات هامة عديدة للعلاقات الدولية.

ومع أن حكومة شامير لم تدخل مؤتمر مدريد بدون ثمن (كما هو معروف) إذ أنها فرضت اشتراطات عديدة منها: ١) تجاوز الاستحقاقات المتعلقة بانسحابات من الأراضي المحتلة (وخاصة بالنسبة للاراضي الفلسطينية) حيث أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ـ ٣٣٨ هما للتفاوض وليسا للتنفيذ، ٢) عدم الربط بين المباحثات متعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون الاقليمي، بنتائج المفاوضات الثنائية المتعلقة بالانسحابات، ٣) ضمان الولايات المتحدة لأمن اسرائيل ولتفوقها النوعي في مختلف المجالات.

وكانت حكومة شامير تطمح إلى كسب الوقت، والاستفادة من المناخات الاقليمية لتطبيع علاقات اسرائيل مع جوارها، وأيضاً لتعزيز موقعها الاستراتيجي (الذي بات مهدداً) لدى الولايات المتحدة الأميركية، ولكنها مع كل ذلك، وبسبب طابعها الايديولوجي، وطريقة تفكيرها في دور اسرائيل.

ولشكل الاستجابة للمصالح الأمريكية، لم تقم بتسهيل عملية التسوية بل إنها فاقمت من صعوبتها، لدرجة وضعتها في حالة توتر مستمر مع ادارة الرئيس الأمريكي (السابق) جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر.

وكما هو معروف، فقد سقطت حكومة شامير، في انتخابات (١٩٩٢) وجاء حزب العمل إلى السلطة بأغلبية ليست مريحة بسبب انقسام المجتمع الاسرائيلي بشكل متعادل بين التيارين السياسيين المركزيين في اسرائيل (العمل والليكود). ورغم نجاح حزب العمل في إعطاء دفعة لمسيرة التسوية بتوقيع اتفاقي أوسلو ووادي عربة مع الطرفين الفلسطيني والاردني، وكذلك في مجال التطبيع مع بعض الأقطار العربية وبالنسبة لفتح آفاق التعاون على الصعيد الاقليمي، إلا انه لم يخرج عن الخطوط الحمر المرسومة لعملية التسوية، فقد ظل اتفاق أوسلو مجرد اتفاق على الحكم الذاتي وهو لا يتعارض مع رؤية الليكود، وحتى أن حزب العمل لم يف بالتعهدات التي أخذها على نفسه بهذا الاتفاق ورحلها لما بعد انتخابات ١٩٩٦، والمفارقة أن حزب العمل الذي أجل هذه التعهدات ينحي باللائمة على رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد (بنيامين نتنياهو) لأنه لا يكفي بالتعهدات التي قطعتها اسرائيل على نفسها، وكذلك لم يقم حزب العمل بما من شانه دفع مسار السلام مع الطرفين السوري واللبناني.

لكن لا يجب أن يفهم من هذا التحليل أن حزب العمل لا يختلف عن الليكود في رؤاه وتصوراته لعملية التسوية، فهناك فرق كبير بين الطرفين، وهو يزداد باستمرار، ولكن ما يجب أن نعيه هنا هو أنّ أياً من الطرفين لا يستطيع تجاوز الخطوط الحمر بشأن الإجابة على التساؤلات المعقدة التي تطرحها عملية التسوية طالما أنه لا يوجد إجماع اسرائيلي عليها، أو طالما هذا الطرف لا يملك الأغلبية المناسبة التي تؤهله لوضع تصوراته موضع التطبيق: وهذا يصح على حزب العمل كما يصح على الليكود أيضاً. وهذا ما يفسر عدم اقدام «الليكود» على الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو بالسلطة سابقاً ولاحقاً، كما أن هذا ما يفسر عدم إقدام حزب العمل على وضع رؤاه بالنسبة للتسوية الاقليمية موضع التطبيق حينما كان بالسلطة، فكلا الطرفين يقفان عند حدود معينة يتقاطعان فيها وعند هذه الحدود والتقاطعات تجري المراوحة الاسرائيلية.

وتفسير ذلك أن اسرائيل كدولة استيطانية مصطنعة، ولها دور سياسي ـ وظيفي في منطقة هي غريبة فيها، تحتاج باستمرار إلى أقصى حالات الوحدة المجتمعية خاصة بالنسبة للحسم في قرارات مصيرية، وبخاصة تجاه قرارات هي على هذه الدرجة من الأهمية التي تمس مستقبل اسرائيل ودورها في المنطقة ولذلك فإن الطرفين يركزان على الأولويات الوطنية خاصة أمن اسرائيل والحفاظ على دورها الاقليمي ووحدتها المجتمعية ومكانتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للموقف من قضية الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومن قضية التعاون الاقليمي، فهنا تبرز التناقضات بين التيارات الاسرائيلية وتتعدد الاجتهادات، وقد وصل الأمر إلى حد أن الحسم بالنسبة لهذين الموضوعين الهامين بات يعتبر جزءاً من الحسم في القضايا الداخلية المتعلقة بهوية اسرائيل، ونظامها «الديمقراطي»، ومدى نضجها للاندماج في المنطقة، وقدرتها على التأهل لاعادة تكييف دورها السياسي ـ الوظيفي بناء على المتغيرات الدولية وبناء على التغير في عناصر امتلاك القوة للدول.

وهكذا رغم مرور ما يقارب نصف قرن على قيام اسرائيل، فإن الدولة العبرية مازالت تدور في دوامة تجاه تعريف نفسها، وتجاه التردد إزاء رسم حدودها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وعليه فإن التصارع إزاء رسم حدودها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وعليه فإن التصارع بين ما يمثله حزب العمل وحلفاؤه من جهة، وبين حزب «الليكود» وحلفائه من الجهة الثانية إنما يدور حول الاجابة على هذه التساؤلات وتحقيق الحسم فيها.

فبينما يحاول حزب العمل التكيف مع كل الحقائق السابقة، والانسحاب من أراض محتلة، والاعتراف ببعض حقوق الشعب الفلسطيني، وتكييف اسرائيل للانخراط في منظومة من علاقات التعاون الاقليمي، يقف الليكود بزعامة نتنياهو مستحضراً المنطلقات الصهيونية التقليدية، التي لا ترى حقاً سوى لليهود في الأرض الفلسطينية، والتي تختزل الحقوق الفلسطينية بالحكم الذاتي. وترى في فلسطين كلها مجالاً للاستيطان، أما على الصعيد الاقليمي فإن هذا المنطق يستعيد لغة الاستعلاء العنصرية، ولغة الهيمنة والقوة والإكراه، مؤكداً أن اسرائيل ستظل امتداداً للغرب المتقدم وحامية لمصالحه المستقبلية، وان اسرائيل القوية الآمنة المزدهرة هي التي تجلب السلام والاستقرار لهذه المنطقة المتقلبة من العالم.

وبينما يطرح حزب العمل بأن الأرض (الجغرافيا) لم تعد عنصراً مهماً للامن ولا للثروة في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي والصواريخ عابرة القارات، وان التخلي عن بضعة كيلومترات هو أهم لاسرائيل من الاحتفاظ بالمخاطر الديمغرافية الناجمة عن الاحتفاظ بمليوني فلسطيني والظهور بمظهر المحتل، وبالتالي تعريض النظام الأخلاقي والديمقراطي الاسرائيلي للتساؤلات، وأن العلاقات الاقتصادية والأسواق الواسعة المفتوحة هي المجال الحيوي لاسرائيل وهي التي تجلب السلام والاستقرار والتطور لها، يطرح «الليكود» مقابل ذلك أن الأرض ليست موضوعاً للتفاوض وهي ملك مقدس للشعب، وأنها ضرورية لأمنه ولاستيطانه، وأن الهجرة اليهودية هي التي تحمي دولة اسرائيل وهويتها اليهودية، وأن أمن اسرائيل وقوتها هما اللذان يجلبان السلم، وأن علاقاتها الاقتصادية هي مع الغرب بالأساس ولا يمكن أن تقدم تنازلات لمحيطها في سبيل مكاسب اقتصادية.

تلك هي بالإجمال لوحة مختصرة للتناقضات التي تعيشها اسرائيل في هذه المرحلة، والتي تثبت أن علامات الشك مازالت تحوم على هذه الدولة ـ الظاهرة منذ نشوئها وحتى الآن، كما أن الحقائق المذكورة تشير إلى أن الصراع بين التيارات الاسرائيلية سيستمر برغم الاتفاق على الأولويات الأساسية وعلى أساليب ضبط هذا الصراع في إطار اللعبة الديمقراطية. ويمكن القول، وبأن اتجاهات هذا الصراع على المدين المتوسط والبعيد لن تكون لصالح نتنياهو وما يمثله لأن هذا الاتجاه يحاول الوقوف في وجه رياح التغيير العاتية الدولية والاقليمية ولأنه يحاول اعادة عقارب الساعة إلى الخلف ومصادرة مجمل التطورات الحاصلة في المجتمع الاسرائيلي وفي المنطقة ■■

حقيقة ديمقراطية اسرائيل

د. فايز رشيد

إسرائيل تنصب من نفسها واحةً للديمقراطية في الشرق الأوسط وسط (صحراء الدكتاتورية العربية)، إسرائيل تمارس كذبةً كبرى في تشدقها بالديمقراطية تماماً مثلما مارست الصهيونية كذبتها بادعائها بالحق التاريخي لليهود في فلسطين!! كان الشعار الذي تَمَثَّلَهُ الطرفان: «اكذب، اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس» المجتمع الدولي بعد مائة عام على المؤتمر الصهيوني الأول وبعدما يقارب الخمسين عاماً على إنشاء الدولة العبرية صدّق الكذبتين!! فإضافةً إلى تفهم المجتمع الدولي لحق اسرائيل في الوجود على الأرض الفلسطينية، فإن غالبية دول العالم تتعامل مع اسرائيل باعتبارها نظاماً شبيهاً بالديمقراطية البورجوازية الليبرالية الغربية!! برغم ما تقترفه من فظائع تجاه الشعب الفلسطيني وعموم الشعوب العربية.

لايمكن للديمقراطية أن تنسجم مع العنصرية، ولايمكن للديمقراطية أن تتمثل بالأنظمة الفاشية والنازية... لأن مفهوم الديمقراطية يتنافى ويتناقض مع الأنظمة والمفاهيم السالفة الذكر.

كيف يكون النظام ديمقراطياً وهو من الأساس يقوم على الاغتصاب وعلى التنكر لنواميس الطبيعة وقرارات الشرعية الدولية؟

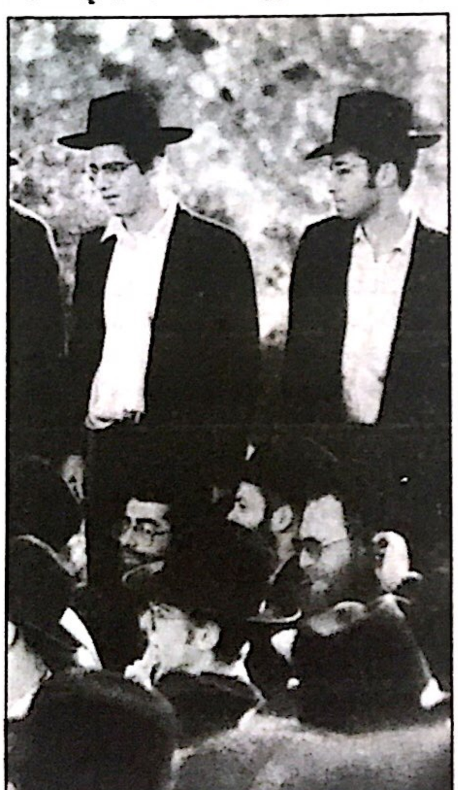
كيف تكون الدولة ديمقراطية وقوانينها تنضح عنصرية وحقداً على كل من هم غير يهود حتى بالنسبة لمن تعتبرهم سكانها ومواطنيها؟ كيف يكون البناء الديمقراطي سليماً في ظل التفرقة القائمة بين اليهود الشرقيين والغربيين؟

كيف يمكن لأحوال الديمقراطية أن تستقيم في ظل سيادة المفاهيم التوراتية والتلمودية في الدولة العبرية؟

النظرة إلى الديمقراطية الاسرائيلية يجب أن تتفرع إلى عدة زوايا انطلاقاً من رؤية المشروع الصهيوني برمته ومخططاته الاستراتيجية بإنشاء دولة اسرائيل الكبرى والقيام بدور تخريبي في الدول العربية في محاولة تهديم البنية الاجتماعية لهذه الدول، وانطلاقاً من النظرة العنصرية لكل غير اليهود وبخاصة العرب، وانطلاقاً من جملة الحقائق المتعلقة بالنظرة الى (طوائف) اليهود شرقيين أم غربيين؟ وكذلك إلى القوانين العنصرية التي ماتزال قائمة في المؤسسة الدستورية والقانونية الاسرائيلية. إذ لايمكن النظر فقط إلى جانب واحد من الصورة، وهو المتعلق بحدة الحوارات في الكنيست الاسرائيلي، والهجوم على رئيس الوزراء في الاذاعة والتلفزيون والصحف، واستقالة أو إقالة أي وزير أو مسؤول إذا طالته الفضائح، وما تتطرق إليه الصحف الاسرائيلية ومحاولة إمساكها بكل المواضيع وبكافة المسؤولين. كما قلت إن ذلك يشكل أحد الجوانب، ولكن دعونا نرى الجوانب الأخرى.

استحالة وجود ديمقراطية في اسرائيل

منذ ابتداء تشكل الحركة الصهيونية ومحاولتها تحويل اليهودية من مفهوم ديني إلى حركة قومية استعمارية وبالتالي طرحها بضرورة إيجاد وطن (للشعب) اليهودي.. فإنها بالمعنى العملي والفعلي التصقت بمفهوم الاستعمار واستهدفت وبكافة الأشكال القسرية فصل اليهود عن المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إنشاء الوطن اليهودي لابد وأن يكون على حساب شعب آخر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ووفقاً للمبدأ الميكافيللي «الغاية



تبرر الوسيلة» بحثت الحركة الصهيونية عن أهداف مشتركة مع الحركات الاستعمارية الأوروبية فوجدت كل منهما في الأخرى وسيلة لتحقيق أهدافها، ومن ناحية أخرى فقد استغلت الصهيونية الدم اليهودي نفسه في سبيل تحقيق أهدافها وتحالفت مع أبشع الحركات: الفاشية والنازية وعقدت صفقات على حساب اليهود مع هاتين الحركتين الآثمتين! وبالتالي فإن التعبير السياسي عن الحركة الصهيونية المتمثل في دولة اسرائيل ارتبط في اساسه وجوهره بمفاهيم تحريفية للديانة اليهودية وتحويلها إلى مفهوم قومي استعماري اغتصابي وتم ربط عجلتها بالمعركة الاستعمارية الأوروبية من أجل مسيرة توافقية هدفها تفكيك الوطن العربي بجزأيه الأسيوي والافريقي من أجل منع أية علاقات وحدوية بين أقطار هذا الوطن من خلال زرع الجسم الاسرائيلي الذي يضمن المحافظة الكاملة للمصالح الاستعمارية في المنطقة، ولذلك وبالمعنى العلمي لايمكن لهذا الكيان أن يكون ديمقراطياً فهو من أساسه بُني على الطغيان والظلم والاغتصاب والتعاون مع الأهداف الاستعمارية!!

ومنذ بداية الطرح الصهيوني بضرورة فصل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، انبرى كثيرون من ليبراليي أوروبا ومفكريها واشتراكييها لتخطئة هذا الفهم وتبيان مخاطره والتحذير منه بما في ذلك الكثير من المفكرين والكتّاب اليهوديي الأصل ومن بين هؤلاء كارل ماركس الذي اعتبر أن «اليهودية استمرت بفضل التاريخ وليس رغماً عنه، ولذلك فإن تحرير اليهود يعني تحرر المجتمع من اليهودية» ولقد اعتبر الكثيرون من هؤلاء المثقفين مفهوم (الشعب اليهودي) مفهوماً رجعي المحتوى، استعمارياً في جوهره.

ولقد وقف الكثيرون من الكتاب اليهود ضد مقولة (الشعب اليهودي) ومن بينهم: ابراهام ليون - وآرثر كوستلر وبخاصة في كتابه «امبراطورية الخزر وميراثها - القبيلة الثالثة عشرة» والذي يستنتج «أن اليهود الحاليين في غالبيتهم العظمى ليسوا ساميين أي من نسل بني اسرائيل القدامى، بل آريون وقوقازيون خزر على وجه التحديد، فهم جنس هجين وغير نقي... ويهود اليوم هم غير اليهود القدامى».

ولقد عارض انشاء وطن قومي لليهود (في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) والتحول باليهودية من مسألة دينية إلى قضية قومية كل من التجمعات اليهودية في ألمانيا

والولايات المتحدة، النمسا وفرنسا وبريطانيا.

ولقد عرضت الحركة الصهيونية وعند قيام دولة اسرائيل على العَالِمْ اليهودي أينشتين رئاسة الدولة في بدايتها، لكنه رفض المنصب انطلاقاً من وجهة نظره: بأن الدولة الاسرائيلية قامت على أنقاض شعب آخر، ولايمكن أن تكون دولة ديمقراطية بأي حال من الأحوال، مسيرة الأحداث وخلال حوالي مائة عام منذ بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحتى اللحظة مليئة ومحشوّة بالجرائم والفظائع الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب وكل الانسانية، وإذا كنا لانود التطرق إلى هذه الفظائع فلانها معروفة، ولأنها ليست موضوعنا للبحث في هذه المقالة.

الجوهر العنصري للصهيونية

ومنذ قيام الحركة الصهيونية اعتمدت أسلوباً للتخاطب مع اليهود يقوم على استثنائية اليهود وانفصاليتهم عما حولهم واستحالة تحقيق الأمن لهم في الديسابورا (الشتات) ولذلك فلابد من خلق وطن لهم، ومن أجل تحقيق ذلك ربطت مصيرها ومصالحها بالتوجهات الامبريالية الغربية على مدى تاريخها وحتى اللحظة!

لقد استطاعت الحركة الصهيونية في بدايتها من ممارسة عملية خداع كبرى وديماغوجيا واسعة، ذلك أنها طرحت نفسها باعتبارها: حركة تحرر وطني لليهود وتجسيداً (لقومية) مضطهدة، وأن وليدها المنتظر (الدولة) سيكون نموذجاً للتقدم والديمقراطية وسط صحراء التخلف والقمع العربية في المنطقة!!

بعد مائة عام على مؤتمرها الأول، إضافةً إلى حقيقة الممارسات الاسرائيلية منذ قيام الدولة ضد الفلسطينيين والعرب... لم يعد الخداع الصهيوني ليمرّ على المجتمع الدولي، وما كانت تطرحه الحركة الصهيونية انقلب إلى النقيض على صعيد الممارسات فهي قد مارست استعماراً استيطانياً لايستند إلى أيّة أسس قومية، ومارست وما تزال عدوانيةً وتوسعية وعنفاً وارهاباً وعنصريةً يندر أن تجد مثيلاً لها في التاريخ، وهي حتى اللحظة ومنذ قيام الدولة اقرب منه إلى دولة العسكرتاريا من الرأس حتى أخمص القدمين منها إلى الدولة بمعناها المدني-وبالتالي ونتيجة للممارسات التي اختبرها العالم كانت الأرضية مهيأة - وبخاصة ضمن موازين قوى دولية معينة-لاكتشاف المجتمع الدولي لعنصرية الحركة الصهيونية في منطلقاتها الايديولوجية وفي ممارسة تعبيرها السياسي (اسرائيل) داخلياً وعلى صعيد المنطقة العربية، ودولياً على صعيد المجتمع الدولي.

إضافةً إلى السوابق العديدة للصهيونية في التحالف مع الفاشية والنازية فإن الدولة العبرية ومنذ إنشائها ربطت مصالحها مع مصالح الحركات والأنظمة العنصرية في العالم ولذلك فإن اسرائيل كانت من بين عدة دول لاتتجاوز أصابع اليد الواحدة ممن حرصت على إنشاء أمتن العلاقات مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ونظام بينوشت في تشيلي وغيرها من أنظمة القمع والدكتاتورية الدموية ضد شعوبها وضد كل الحركات الوطنية والتحررية.

إن أحد أهم الركائز التي اعتمدت عليها الصهيونية هي السيطرة على العصب المؤثر المتمثل في المجالين الاعلامي والاقتصادي في الدول المتعددة من أجل التأثير على سياسات هذه الدول وبخاصة فيما يتعلق بتأييد اسرائيل. إن أبرز مثال على ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمتد النفوذ الصهيوني إلى الدوائر السياسية والاعلامية والاقتصادية بشكل يلفت النظر حيث يعتبر الكثير من المحللين أن الولايات المتحدة محكومة للنفوذ الصهيوني فيها وليس العكس.

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية

لقد أصدرت الأمم المتحدة في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ قراراًوالذي يحمل الرقم ٣٣٧٩ «باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» لم يأت قرار الأمم المتحدة حباً في الفلسطينيين أو العرب... وإنما اعتمد على الوقائع والأحداث التي ثبتتها لجان الأمم المتحدة المختصة في مختلف... مجالات حقوق الانسان، وبناء على دراسات موضوعية لما تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب من تعديات على حقوقهم... ولم يأت هذا القرار من فراغ كذلك فقد سبقته قرارات متعددة لمؤتمرات دولية عديدة منها:

- قرار الجمعية العامة رقم ١٩٠٤ (٥-١٨ في ١٩٦٣/١١/٢٠ والذي أصدرت الأمم المتحدة بموجبه اعلاناً للقضاء على التمييز العنصري.
- قرار الجمعية العامة رقم ٣١٥(٥-٢٨) ١٤/ ١٩٧٣/١٢ بشأن التحالف الآثم بين العنصرية في افريقيا الجنوبية والصهيونية.
- اعلان المكسيك لعام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة واسهامها في الإنماء والسلم (الاعلان الصادر عن المؤتمر العام الدولي للمرأة) والذي تضمن «إن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفعل العنصري، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير».
- قرار مجلس رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في كمبالا في (٧/٢٨ - ١٩٧٥/٨/١) والذي جاء فيه «إن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وافريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياساتها الدامية إلى إهدار كرامة الانسان وحريته».
- الاعلان السياسي والاستراتيجية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد التضامن والمساعدة المتبادلة بين البلدان غير المنحازة اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية البلدان... غير المنحازة المنعقد بليما (بيرو) في الفترة بين ٢٥ - ١٩٧٥/٨/٣٠، هذا المؤتمر الذي أدان الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديداً للسلم والأمن العالميين، وطالب جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية والامبريالية.

ولقد تم إدانة العنصريةالصهيونية دولياً من قبل رجال الفكر والسياسة والقانون (والأمثلة يمكن ابراز العديد منها على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة).

ولكن ونظراً لظروف الواقع العالمي الجديد والهيمنة الأمريكية على القرار الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، فقد شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حملة ظالمة ضد القرار المذكور متهمين الأمم المتحدة باللاسامية، وعملت الولايات المتحدة ما في وسعها من أجل إلغاء القرار، ولقد مارست ضغوطاً كبيرة على العديد من الدول في سبيل الغائه... ونظراً لموازين القوى الجديدة فقد الغت الأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٧٩ لكن هذا الالغاء لايعني بأي شكل من الأشكال أن الصهيونية تختلف عن حقيقتها وجوهرها العنصري اللاإنساني والمعادي للشعوب.

الحركة الصهيونية تمثل خطراً كبيراً على الانسانية برمتها وليس على الفلسطينيين والعرب فحسب، ويكفي أن نقول: أنها تصور كل الآخرين بشراً من نمط آخر يجب عليهم أن يعملوا في خدمة اليهود الذين يقعون فوق كل الآخرين في (السُلّم) البشري كما تعتقد!! بالمعنى الفعلي إنها نفس الأطروحات النازية التي دعت إلى العرق الآري النقي، الصهيونية تدعو إلى العرق اليهودي النقي... وبالتالي فإن أي إدعاء اسرائيلي بالديمقراطية ما هو إلاّ مقولة جوفاء وخواء فكري يفترض الغباء بكل الآخرين.

لم تتعامل دول العالم قاطبة مع الأطروحات النازية والفاشية،وتحالفت من أجل القضاء عليها في مهدها واستطاعت ذلك.

لقد عملت الحركة الصهيونية ومنذ بداياتها على تصوير نفسها وكأنها «حركة تحرر للشعب اليهودي»، وبصيغة أو بأخرى استطاعت تضليل البعض في العالم الغربي بمثل هذه الأقوال.... وحرصت على إضفاء وجه يساري على أطروحاتها (إنشاء الكيبوتسات بعد قيام الدولة)! كما أن البعض الآخر وبغض النظر عن الايمان أو عدمه بهذه المقولة الكاذبة والمغايرة للحقيقة... إلا أنه وجد المصالح المشتركة مع الحركة الصهيونية... وبالتالي بدأ يردد أضاليلها.

الممارسات والسياسات العنصرية

الممارسات والسياسات العنصرية للحركة الصهيونية ولتعبيرها الحي الدولة العبرية أكثر من أن تعد وأن تحصى، وقد بلغت ذروتها، وعندما

نتحدث عن العنصرية الاسرائيلية فإنها تنفي وتلغي اية مفاهيم ديمقراطية تتشدق بها الدولة العبرية، بل العكس من ذلك فإن هذه السياسات تشكل قاعدة عريضة للرد على كل الادعاءات الاسرائيلية بتبني النهج الديمقراطي في اسرائيل. فبدءاً من «قانون العودة» الذي يجيز لأي يهودي في العالم أو لكل من يعتنق اليهودية الهجرة إلى اسرائيل والانتفاع بحق الاقامة فيها وامتلاك جنسيتها والتملك فيها مع حرمان سكان البلاد الأصليين الذي هُجّروا قسراً من مدنهم وقراهم (إضافة إلى محاولة طرد أكبر عدد من الفلسطينيين من بلادهم حتى اللحظة) من العودة، مروراً بكل الموبقات التي اقترفتها اسرائيل بحق الفلسطينيين: المذابح، تهديم أربعماية قرية فلسطينية من على الخارطة، مصادرة الأراضي بدواعي الأمن، القمع، التشريد، اعتبار الفلسطينيين أقليّة سكانية، احتلال الأراضي، الارهاب الاعتقال والتشريد، عدم الاعتراف بأية حقوق سيادية وقانونية للفلسطينيين إلاّ من خلال ابقائهم تحت الاحتلال... كل ذلك يحكم الدولة الاسرائيلية بسمات العنصرية والارهاب والتي تتناقض جوهرياً مع الصفة الديمقراطية لهذه الدولة. وقد تطرق موشيه شاريت أول وزير خارجية لدولة الكيان الصهيوني وأول رئيس للوزراء بعد ديفيد بن غوريون (١٩٥٤ - ١٩٥٥) للعنصرية والارهاب الممارس من قِبَل اسرائيل في مذكراته المنشورة في الولايات المتحدة، ومن الجدير ذكره أن الكاتبة الأمريكية اليهودية «ليفيادو كاخ» اعتمدت على هذه المذكرات كأساس لكتابها «إرهاب اسرائيل المقدس» الصادر في نيويورك عام ١٩٨٠، ولقد حاولت «الحكومة الديمقراطية» في اسرائيل تعطيل ترجمة ونشر الكتاب فيها طيلة سنوات، لأنها اعتبرت نشر الكتاب مساساً بالوجه الديمقراطي الذي تحرص على الإدعاء به، وبخاصة أن هذه المذكرات جاءت في سبعة مجلدات وكشفت الكثير من المخططات والأساليب العدوانية لاسرائيل سابقاً ولاحقاً والتي جاءت الأحداث مطابقة في معظم الأحيان مع ما تم نشره على لسان أحد أهل البيت وهو «موشيه شاريت».

كيف تستقيم الديمقراطية مع التعاليم التوراتية التي ما تزال تُدرّس في اسرائيل ويثقف بها طلاب المدارس:

«ليمت جميع الناس ويحيي اسرائيل وحده»

«يرفعك الله فوق جميع شعوب الأرض ويجعلك الشعب المختار المقدس»

«ويقف الأجانب يرعون أغنامكم أما أنتم - بني اسرائيل - فتدعون كهنة الدب تأكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتآمرون» - سفر اشعيا - وفي التلمود نجد:

«إن اليهود أعز على الله من ملائكته، فإذا جرؤ شخص ما على ضرب أحد اليهود كان قد ارتكب جريمة الصفع ضد الذات الإلهية نفسها ومن يفعل يستحق الموت».

وفي السندوهين (أحد كتبهم الدينية) نعثر على الجملة التالية:

«أنتم يا أمة اسرائيل تدعون بشراً أما ما عداكم من الأمم فوحوش»

كيف تستطيع الدولة الاسرائيلية أن تكون ديمقراطية (كما يتساءل الكاتب الاسرائيلي: اسرائيل شاحاك في كتابه التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف سنة) في الوقت الذي أصدرت فيه اسرائيل قانوناً في عام ١٩٨٥ وأقرته أغلبية الكنيست: يمنع انشاء حزب يعارض برنامجه مبدأ «الدولة اليهودية» أو أن يسعى إلى تغيير هذا المبدأ حتى بالوسائل الديمقراطية... وبالتالي لايجوز له المشاركة في أي انتخابات؟

اسرائيل تمارس تمييزاً عنصرياً ضد غير اليهود يشمل مجالات عديدة أبرزها: حقوق الاقامة، حق العمل، وحق المساواة أمام القانون.

لقد أصدرت اسرائيل قانوناً يسمى «قانون العودة» وهو القانون الذي يعطي الحق لكل اليهود في العالم أو من يعتنق اليهودية من الاقامة الدائمة في اسرائيل وكذلك جواز السفر والحق في المساعدات من الدولة وكذلك الانتفاع من ٩٢% من «أرض اسرائيل» المخصصة رسمياً لمصلحة اليهود فقط... وجميع غير اليهود ممنوعون من الانتفاع بتلك الأراضي.

وبالنسبة للقوانين الدينية في اسرائيل والتي ما تزال سارية المفعول حتى الآن فمنها:

- لايجوز انتهاك حرمة السبت من أجل انقاذ حياة غير اليهودي،
- ويجوز تجريب الدواء على غير اليهود.
- غير اليهود كلهم إباحيون تماماً «لحمهم كلحم الحمير وقذفهم المني كقذف الجياد».
- لايجوز لليهودي أن يعين غير يهودي في وظيفة مسؤولة عن يهود مهما كانت صغيرة.
- كل غير اليهود كذابون ولايحق لهم الادلاء بشهادتهم أمام محكمة دينية يهودية.

وغيرها وغيرها من القوانين والتعاليم الدينية التي تؤسس لما نراه في مرحلتنا الراهنة من حقد وعنصرية اسرائيلية ضد الفلسطينيين والعرب.

ولايقتصر التمييز الاسرائيلي على العرب فقط... وإنما يمتد كذلك إلى اليهود الشرقيين... فما زال في دولة اسرائيل (الديمقراطية!!) اليهود الشرقيون ممنوعون من السكن في بعض أحياء اليهود الغربيين، وما زالوا ممنوعين من الوصول إلى رئاسة الوزراء... وحادثة ليفي (اليهودي المغربي) معروفة حين زاحمه نتنياهو (اليهودي الغربي) على رئاسة الليكود بعد استقالة شامير من رئاسة الحزب بعد أن كان ليفي الرجل الثاني في هذا الحزب.

وحادثة اتلاف بنك الدم الاسرائيلي لدماء اليهود الفالاشا قبل سنتين أصبحت معروفة بدعوى إمكانية أن تحوي هذه الدماء فيروس الايدز... وكأن المختبرات الاسرائيلية الحديثة لاتستطيع حسم هذا الأمر.

- قبل أسبوعين قامت ضجة كبرى في اسرائيل حين منع ضابط اسرائيلي غربي عسكرياً يهودياً إثيوبياً من دخول المطعم في الكتيبة... لأن الزنوج - من وجهة نظره - يجب ان لايأكلوا مع البيض!!

اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يوجد فيها مرجعان دينيان: حاخام لليهود الشرقيين، وحاخام للغربيين!!

ولقد نشرت صحيفة هارتس على مدار الشهرين الأخيرين حقائق كثيرة عن التناقضات (الطائفية) في اسرائيل بين اليهود الشرقيين والغربيين ويمكن إجمال هذه الدراسات فيما يلي: من حيث

الشهادات - معدل حملة اللقب الأكاديمي في أوساط الغربيين ٤ أضعاف الشرقيين.

السكن - ٦٥% يملكون شقة سكنية في أوساط الغربيين، ٤٩% من اليهود الشرقيين يمتلكون ذلك.

ضباط الجيش - نسبة الضباط من أصل اشكنازي ٥ أضعاف نسبة الضباط الشرقيين.

القضاة في المحاكم - ٧٦% من أصل اشكنازي، ١٧% من الشرقيين، ٧% من العرب.

من خلال ما تقدم تتضح الفجوة القائمة بين اليهود الغربيين وبين الشرقيين - وهذه الأرقام لها دلالاتها العنصرية - وفقاً لهآرتس، ولنستعرض الآن ما يقوله بعض الكتاب الاسرائيليين عن «ديمقراطية» دولة اسرائيل:

البروفيسور الاسرائيلي سامي سموحا في كتابه «العرب واليهود في اسرائيل» يقول «إن اسرائيل ليست دولة ديمقراطية ليبرالية غربية، فالصهيونية والديمقراطية تتناقضان تناقضاً جوهرياً» ويتطرق إلى عنصرية الدولة العبرية الكاتب اليهودي اسرائيل شاحاك في كتابه «التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية، وطأة ثلاثة آلاف سنة» حيث يقول «الديمقراطية الاسرائيلية استطاعت دوماً تضليل الآخرين بالادعاء دوماً بأن اسرائيل هي واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، فالدولة الديمقراطية أصدرت قانوناً في عام١٩٨٥ وأقرته أغلبية الكنيست يمنع إنشاء أي حزب يعارض برنامجه مبدأ «الدولة اليهودية» وهذا بحد ذاته يتناقض مع ما تدّعيه اسرائيل من تمسك بالقيم الديمقراطية.

تحرص أجهزة الاعلام الصهيونية والأخرى المساندة لها على ابراز نقاشات الكنيست والتعرض لرئيس الحكومة والوزراء والفضائح والفساد والانتخابات... إن ذلك هو أحد أوجه الصورة ولايمكن فصله عن الجوانب الأخرى التي جرى التطرق إليها، إذ لايمكن الفصل بين هذه الجوانب المتعددة، تماماً مثلما هي استحالة إطلاق صفة الديمقراطية على النظام السياسي الذي يحرص على أن يكون «ديمقراطياً» في بعض ممارسات، بينما هو قمعي دكتاتوري وإرهابي مغتصب وعنصري في معظم سياساته ليست المتعلقة بالعرب فقط وإنما باليهود كذلك!! فكيف يستطيع البعض تسمية اسرائيل بالدولة الديمقراطية. إن ذلك هو قمة التجني ■■

المفكر العربي الفلسطيني د. عزمي بشارة لـ «الهدف»:

إسرائيل: دولة المواطنين أم دولة لليهود فقط؟!

حاوره: نصار ابراهيم و أحمد جابر



قصيرة هي الفترة التي أمضاها د. عزمي بشارة بيننا في دمشق. لكنها كانت مدهشة ومثيرة عاطفياً ووجدانياً وفكرياً.

قال: لا أكاد أصدق أنني هنا في سوريا، في دمشق، في اليرموك، وفي مكاتب مجلة «الهدف».

لقد انتزع الدهشة والاعجاب في كل لقاء او محاضرة أوحوار شارك فيه، في وقت لم يعد فيه بالأمر اليسير اثارة الاعجاب حيث الاحباط والشك والانكفاء.

بالتأكيد لم يكن ذلك صدفة، لقد استطاع د. عزمي أن يرتقي بالنقاش والفكرة، فتخطى اللغة المعلبة والشعار الجاهز، ارتقى بالسياسة إلى سماء الفلسفة، وهبط بالفلسفة إلى أرض السياسة والحياة وأسئلتها، جعلها تتحرك، تركض، تتنفس في الواقع الحي.

هكذا إذن دكتور الفلسفة القادم من فلسطين المحتلة عام ٤٨، اقتحم بركتنا الراكدة وراح يقذف فيها الحصى بسرعة ومهارة، فأبهرنا وأفرحنا.

قال: ليس هناك ثقافة بدون سياسة ولاسياسة بدون ثقافة.

في مقر مجلة «الهدف» وعلى مدار ساعتين كان هذا الحوار المفتوح مع الدكتور عزمي، حاولنا أن نذهب معه إلى جدلية الأحداث والأسئلة الكبرى، فهل وفقنا؟ نأمل ذلك..

□ من الاقتلاع إلى العزل، إلى وعي الهوية والنهوض السياسي، إلى أين يتجه الفلسطينيون في منطقة الـ ٤٨، ضمن المسار التاريخي. وما رأيك في جملة المفاهيم المطروحة من قبيل الأسرلة، تعزيز الهوية القومية مرورا بمقولات الاندماج والتعايش، وما هي الخريطة السياسية لهم؟

■■ ينبغي النظر إلى موضوع العرب الفلسطينيين، المواطنين في إسرائيل عبر محورين: الأول، ضمن الديناميكية الداخلية لتطورهم في إسرائيل ضمن إطار التطور الاقتصادي والسياسي الإسرائيلي. والثاني: ضمن دينامية العلاقة بشكل عام مع الشعب الفلسطيني وقضيته ومراحل تطور هذه القضية.

العرب في إسرائيل في السياق التاريخي كانوا مستثنين من دينامية المجتمع الإسرائيلي الداخلية، وبالتالي تلخصت علاقتهم مع الدولة وعلاقتهم مع أنفسهم بالدينامية الثانية، أي تلك الناجمة عن تهميشهم في المجتمع الإسرائيلي كطابور خامس، أو كبقايا شعب مهزوم على الأرض، وبهذا المعنى لا نستطيع القول أنهم كانوا جزءاً من دينامية المجتمع الإسرائيلي الداخلية، أو تطورها، إلا بالمعنى السلبي، بمعنى إقصاءهم عنها، ومصادرة أرضهم، والمواطنة لم تكن تعني الكثير سوى حق الانتخاب، فكل مقومات المواطنة عدا ذلك كانت مفقودة، في حين نستطيع القول أنه وفي السبعينات نهايتها على وجه الخصوص، طور المجتمع الإسرائيلي ديناميته الداخلية باستقلال نسبي - أؤكد نسبي - عن دينامية الصراع، وطبعا لاحظوا أنه لا يمكن الفصل حيث تبقى دينامية الصراع هي المؤثر الأساسي على توجهات المجتمع الإسرائيلي وتطوره، فحياته الاقتصادية وحياته الحقوقية الدستورية بدأت تتطور عبر دينامية داخلية ناجمة عن صراع مصالح وصراع قوى اجتماعية زخمه داخل المجتمع الإسرائيلي الذي فرز إلى عدة قوى اقتصادية، اجتماعية، سلطات مختلفة، مجتمع مدني، نقابات، أحزاب كلها كانت تجتمع مع بعضها في الماضي عبر القطاع العام الإسرائيلي، الذي كان يوجه كل المجتمع ويحشد كل جهوده، وطاقاته وأفكاره باتجاه المواجهة مع المحيط العربي المعادي ومن أجل الاستيطان، ومواصلة العمل على تحقيق الحلم الصهيوني.

ولكننا بدأنا نشهد مفارقات غريبة، من ناحية ازدياد قوى الفرز الداخلي في المجتمع الإسرائيلي وتطوره وغناه الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي. ومن ناحية أخرى ضعفت الدينامية الثانية التي هي الصراع مع العرب، ليس فقط من حيث وزنها النسبي في داخل المجتمع الإسرائيلي، إنما أيضا من حيث وزنها المطلق. فدولة عربية كبرى خرجت من الصراع. ورافق ذلك تطور برنامج مرحلي فلسطيني، ثم برنامج دولتين لشعبين...الخ. ولكن أهم ما هناك هو الاختلال النسبي بين الديناميتين، هنا أعتقد أن ثمة شيء بدأ يتطور في المجتمع الإسرائيلي، وهو أن دينامية الجوهر بدأت تطغى على مسألة الوجود، أي الدينامية الداخلية بدأت تطغى على دينامية

العلاقة مع الخارج، بمعنى، كنا حتى فترة طويلة في الخمسينات والستينات - وأعتقد بحق - نرى في إسرائيل حربة للإمبريالية، لكن هذا لا يكفي لفهم إسرائيل، فالعلاقات الخارجية الإسرائيلية مع الغرب و الإمبريالية و مع العرب و حركة التحرر العربية كانت تطغى على ديناميتها الداخلية وتسيطر عليها، وكلها مسيرة باتجاه خدمة الصراع الخارجي، ولكن فيما بعد طورت هذه الدينامية الداخلية، ومن هنا أرى أن العرب استفادوا منها أيضا في إ سرائيل وطوروا جدلية داخلية؛ ضمن ذلك وفي المرحلة الأولى حكم تصرف العرب في إسرائيل مفهوم واحد فقط، هو الخوف، الخوف من الدولة وسطوتها وعتوها...الخ، وهم مهزومون، ليس لديهم شيء، معزولين عن العالم العربي، ثم بعد الحكم العسكري، تحديدا في السبعينات، بدأت تتطور فكرة مفهوم المواطنة، إمكانياتها، حدودها، ارتفع مستوى المعيشة، وبالتدريج تشكلت طبقة وسطى، وفئة مثقفين، وفئة متعلمين، ومن ناحية ثانية، تم تجاوز حالة الخوف وتجاوز إنكار الهوية القومية الفلسطينية، وبدأت التشكل من جديد، وفي المرحلة الوطنية في السبعينات والثمانينات، كان ثمة ثلاث حالات سياسية عند عرب الداخل، وهنا لا أعتقد أن العمالة للسلطة الإسرائيلية كانت تشكل حالة سياسية كانت تشكل حالة اجتماعية، تيار تقليدي، وبالتالي الحالات السياسية التي كانت قائمة هي ثلاث:

-حالة ترى أن الخيار هو الاندماج وخاصة في اليسار الصهيوني.

-حالة ترى أن الخيار الوحيد هو الموازنة بين الاندماج وبين البناء القومي، وهي حالة مثلها الحزب الشيوعي، الذي حاول من ناحيته أن يثبت الخيار الإسرائيلي كخيار ممكن للتطور والتقدم والتوسع وفكرة أن العرب في إسرائيل جزء من القوى التقدمية في إسرائيل، لماذا؟ لا أعلم في الحقيقة! وفي مرحلة ثانية جزء من قوى السلام في إسرائيل،

- الحالة الثالثة، التي ترى الجانب الوطني القومي في الصراع داخل إسرائيل وبالتالي تتجاهل أو تبتعد عن الصراعات المدنية-المساواة، الحقوق، وتربط نفسها بحركة التحرر الوطني الفلسطيني بشقيها اليميني واليساري.

بطبيعة الحال الخيار الوسط الذي حاول أن يوازن بين البعدين كان أنجح الخيارات شعبية، لأن واقع العرب في إسرائيل يقوم على بعدين؛ هل وجد الحل الصحيح من البعدين؟ طبعا لا، ولكن بمجرد عكسه وجود هذين البعدين اقترب أكثر من واقع الجماهير.

□ تعرض فلسطينيو ٤٨ إلى حالة من الحصار المزدوج اثر نكبة ٤٨، سواء من المحيط العربي أو من المحتل الصهيوني، الآن نلاحظ حالة من انفتاح وإعادة تواصل، ما هو بتقديركم الدرس

● عزل العرب في الداخل سيؤدي إلى «الأسرلة».

● الدور التاريخي لفلسطيني ٤٨ حمل شعلة النضال ضد الصهيونية.

● ما بعد الصهيونية قد يكون اليهودية أو الفاشية وليس الليبرالية.

الكامن وراء هذا الانفتاح؟ وفي السياق نفسه تعمل إسرائيل على توظيف عرب ٤٨ لخدمة رؤيتها التطبيعية وتسويق رؤيتها للعملية السلمية، لاحظنا ذلك في تركيب بعض الوفود من منطقة ٤٨ ما رأيك بهذا الموضوع؟

■■ سأبدأ من الأسهل من الاستهدافات الإسرائيلية، فإسرائيل تعمل بدوافعها وليس بالضرورة أن نعمل على كشف الاستهدافات الإسرائيلية لكي نعمل نقيضها بالضبط باعتبارها شر مطلق فنحن أيضا لدينا دوافعنا، وهذه الدوافع قد تتطابق وقد لا تتطابق، وبالعادة طبعا تكون متناقضة.

إسرائيل تعتقد أن أي تطوير للعلاقات بين المواطنين الإسرائيليين، ولو كانوا عرباً مع المحيط العربي، هو عمليا بوادر سلام، أو إنشاء حالة من مد الجسور مع العالم العربي، وطمس حالة الحرب بالتدريج، وأي صلة من هذا النوع، إسرائيل معنية أن تغذيها، وتسمح لها بالتوسع...الخ.

على أي حال كل جهة تعمل بدوافعها، هذا من الناحية الإسرائيلية للموضوع، أما من الناحية العربية، فلمعرفة آفاق هذه العملية يجب أن ننتبه لأمرين في الحقيقة، مؤخرا بدأت تنفك حالة الحصار القومي عن العرب في إسرائيل، ولكن في الحقيقة الأنظمة الغير قومية-أيدلوجيا على الأقل - انفتحت على إسرائيل منذ فترة. وهذه العملية سابقة لانفتاحنا على بعض، فعرب إسرائيل يذهبون إلى الأردن كسياح إسرائيليين بموجب جواز السفر الإسرائيلي، وهم يستهلكون بموجب القوة الشرائية الإسرائيلية وبدؤوا يسمونهم في الأردن عرب إسرائيل، ويوجد حولهم أفكار وتعميمات سلبية أو إيجابية، وهم على الحدود يحصلون على معاملة خاصة كإسرائيليين، وليس كفلسطينيين، هذا يدلل على ماذا؟ على البعد الإسرائيلي في الموضوع، بينما بالنسبة للعلاقة الوطنية - الوطنية الفلسطينية، بدأت تنفتح مؤخرا والأنظمة القومية، أساسا سوريا بدأت تكتشف العرب في الداخل ومن ناحية الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها أعتقد أنه ليس صحيحا القول أنها كانت مغلقة تجاه العرب في إسرائيل، لا حركة فتح ولا الجبهة الشعبية ولا الديمقراطية وهناك قوى أخرى ليس فقط لم يكونوا منغلقين وإنما أكثر من ذ لك حاولوا منذ فترة طويلة إيجاد قواعد للعمل العسكري بين عرب الداخل، وعندما فشل هذا الخيار تقريبا بدؤوا يبحثون أكثر فأكثر عن قواعد للعمل السياسي.

□ ولكن في المرحلة الحالية، نلاحظ ازدياد وزن عرب الداخل سياسيا بمعنى أن الدينامية الداخلية تقوى على حساب الخارجية؟

■■ هناك اكتشاف لأهمية عرب الداخل، وإلى جانب دورهم السياسي سيكون لهم دور مهم، وأقول أن من الحماقة عدم رؤية ذلك والتفاعل معه لأنه أخيرا يعني عزل العرب في الداخل وعدم مد جسور معهم من ناحيه، ومن ناحية أخرى رفض ربط علاقة سوى مع القوى التي تتفق معك ١٠٠٪ سياسيا، وربما تختلف في الحقيقة، وأرى أنه يجب أن يكون هناك حوار أكثر من اتفاق كامل، فقسر العلاقة على من ينسخ برنامجك السياسي نسخا بما أسميه - ميكانيزم الفاكس السياسي - المرتبط بتعزيز مالي ؛ أعتبر هذه العلاقة غير صحيحة، و استمرارها سيؤدي إلى دفع عرب الداخل أكثر إلى الأسرلة، إذن.. الحركة الوطنية مسئولة أن تبدأ بالبحث عن كيف يطور عرب الداخل حركتهم الوطنية بشكل عضوي من داخلهم، حركة مبنية على تراث الكفاح المشترك وعلى الآمال المشتركة وعلى التجربة المشتركة والمصير المشترك..الخ. يجب التحاور مع من لا يتفقون معنا وأن ننسق كيف نواجه المراحل القادمة ونستفيد من بعضنا البعض، أرى أن الكثير من القوى بدأت باكتشاف هذا وهو شيء إيجابي.

□ د.عزمي نريد الإنتقال الى محور آخر، تطرح الآن العديد من الأفكار حول فكرة الصهيونية ومستقبلها والتغيرات التي طرأت عليها، وفي نفس الوقت نلاحظ طغيان حالة من التطرف السياسي الفكري العقائدي في المجتمع الإسرائيلي من جهة، وداخل القوى الإسرائيلية كل على حده من جهة أخرى، كيف ترى هذه المسألة؟

■■ في الحقيقة من الصعب الإحاطة بهذا العنوان في مقابلة صحفية، تحتاج المسألة لدراسات ولكن سأحاول الإحاطة ببعض العناوين لهذه المسألة، باعتقادي أن هنالك تغيرات بنيوية تحل، أولا: الصهيونية في البداية حركة أوروبية استيطانية ترى نفسها ضمن الجهود الاستعمارية الغربية في المشرق، وترى نفسها كمؤسسة تسعى لإقامة دولة وهي بطبيعتها أيديولوجية علمانية تنفي اليهودية كحالة دينية في المنفى وتريد أن تعود بها إلى الأرض، إلى الاستيطان، والزراعة، والجيش، كحركة علمانية، قومية، فالدين يجب أن يتحول



الزميلين نصار ابراهيم (من اليسار) وأحمد جابر مع د. بشارة

بالمفهوم الصهيوني إلى قومية حديثة، إلى أمة، والصهيونية في حركتها هذه لا تفصل بين الدين والقومية بل تجمع بينهما، وتجعل الدين أساس القومية، فتعلمن الدين؛ الصهيونية هنا حركة قطاع عام، تؤسس دولة، تقوم بدورها بمهمة تأسيس الأمة، وذلك عن طريق قانون العودة، توحيد اللغة، الجيش، بوتقة الصهر، وما يسمى جمع الشتات وكل هذه الأمور.

عام ١٩٦٧ حصلت نقطة تحول، تمثلت بلقاء جديد بين الصهيونية العلمانية والخطاب الديني الغيبي، وذلك بلقاء (أرض إسرائيل) و(دولة إسرائيل)، هذا التطابق يؤدي من جديد إلى تديين الخطاب الصهيوني العلماني.

الخطاب الذي يهيمن بالتدريج على الشارع منذ السبعينات، ويصل إلى القمة في مرحلتها الحالية هو خطاب يميني متطرف يندمج ويتفاعل مع الخطاب الديني ليصبح شبيه بخطاب حركة كانت في البداية صغيرة، وحركة أقلية، أصبح خطابها السياسي باعتقادي، مهيمن على الشارع، وهو خطاب قومي ديني وأعني هنا حزب المفدال، الحركة الوحيدة التي ومنذ البداية جمعت بين الدين والصهيونية، الذين كانا متنافيين في الأساس، فالأحزاب الأرثوذكسية الدينية كانت ضد الصهيونية والحالة الوحيدة التي جمعت بينهما هي حزب المفدال، وعمليا أصبح هذا الخطاب الذي أسميه خطاب صهينة الدين وتديين الصهيونية، هذا الخطاب يميني يكاد يكون فاشي في طروحاته وينحسر تأثير الصهيونية التي أسست دولة إسرائيل، وتدخل في أزمة نتيجة لازدياد قوة إسرائيل الاقتصادية العسكرية، ثقتها بالنفس، وفي نفس الوقت تنشأ بنى مدنية، تخالف الطبيعة التوتاليتارية لدولة إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ والتي كانت توجه كل طاقات وأبعاد المجتمع في اتجاه واحد هو الإنتصار في المواجهة مع العرب؛ الآ ن تنمو أبعاد مدنية جديدة تريد حياة طبيعية منفصلة عن هذا الصراع، وهنا تناقض مع الثقافة المهيمنة، التي كنا نسميها في الماضي بنى قومية، هي ثقافة يمينية دينية تكاد تكون فاشية، والبنى التحتية بنى حديثة مدنية بدأت تتعزز وتحاول أن تستقل بذاتها عن الصراع مع الفلسطينيين والعرب وتحاول أن تطبع بين الإسرائيليين والعرب، ولكن لا صفة سياسية لها، ليس لها ممثل سياسي، تبقى الأحزاب الصهيونية هي الممثلة التقليدية للموقف البراغماتي العقلاني في التعامل مع الصراع مع العرب، بمعنى موازين القوى، مستقبل الاندماج في المنطقة، مستقبل وضع إسرائيل في المنطقة، وخطاب اليسار الصهيوني هو خطاب يحاول أن يرسم القضية بعيدا عن الغيبيات اعتمادا على المصالح البحتة، ويحاول على الأقل أن يعزل موضوع الاستيطان والعلاقة مع الأرض وقدسية الاستيطان وقدسية الجيش...الخ. ولكن لا يوجد تعبير سياسي عن البنية الرأسمالية الحديثة لدولة إسرائيل ولا حتى كحزب برجوازي ليبرالي، لا يوجد هذا النوع من الأحزاب، أي يدعو لفصل الدين عن الدولة بشكل قاطع ويحاول أن يخلق تيارسياسي ليبرالي في إسرائيل. وفي الوقت الذي تزداد البنية الدستورية الاقتصادية لإسرائيل حداثة، تزداد بنيتها الثقافية والفكرية وخطها السياسي تخلفا وغيبية.

□ أين ذهب الصدام بين البنيتين وأين نضع اغتيال رابين؟

■■ اغتيال رابين يندرج بالضبط في هذه العملية، ولكن الاصطدام غير قائم على شكل صدام بين أحزاب سياسية لأنه لا يوجد حزب للواقع الاقتصادي الدستوري القائم، والثقافة الغيبية الدينية بدأت تستخدم القوة لفرض ثقافتها على الشارع الإسرائيلي وتنجح، بدليل أنه بعد مقتل رابين سقطت الحكومة فعلا، بمعنى تراجع اليسار الصهيوني أمام قتل رابين بينما كان يتمنى أن يؤدي قتل رابين إلى ردة فعل ضد اليمين وما حصل هو العكس، حيث زادت هيمنة اليمين على الشارع ولم تحدث ردود فعل مدنية تنبذ العنف السياسي، والعنصرية في الشارع الإسرائيلي تزداد تعبيراتها ضد العرب أيضا، مثلا هناك تشكيك في حق العرب بأن يشاركوا في الانتخابات، وهناك أيضا تشكيك واضح بحقوق المواطنة المتساوية للعرب، وهناك محاولة للهجوم وتقويض مكتسبات الماضي للعرب، سواء كمكتسبات دستورية أو سياسية حققوها داخل هذا الكيان، هذه الدولة. بالطبع هناك توجه يقول أن البنية الحالية لإسرائيل بهذه الافرازات التي تحدثت عنها، دولة قوية وموجودة ومتطورة باستمرار اقتصاديا، وسلاح نووي، وفي الحياة السياسية الداخلية، فرز أكبر للسلطة التنفيذية عن التشريعية عن القضائية، استقلال للسلطة القضائية أكبر من أي وقت مضى، استقلال أكبر للاعلام والصحافة، مجتمع ديني، ومدني بالمعنين، تطور الفرد الإسرائيلي، الذي يحاول أن يفصل نفسه عن الجندي وله طموحات أخرى في الحياة غير الحرب، كل هذه التطورات، من ناحية ومن ناحية أخرى المجتمع الإسرائيلي يستغني عن بوتقة الصهر والدمج، يرى نفسه كمجتمع متعدد ثقافيا يتسامح مع البنية التعددية الثقافية في داخله هو كمجتمع يهودي؛ الطائفية داخل المجتمع اليهودي لها شرعيتها مما يؤدي لقيام أحزاب طائفية إسرائيلية مثل حركة شاس، وحزب (إسرائيل بعاليه) وهو حزب المهاجرين الروس، إمكانية الاستمرار دون بوتقة الصهر الأشكنازية الأوربية،تنشأ حالة من التعددية الطائفية أو التعددية الثقافية إذا شئتم في المجتمع الإسرائيلي دون أن تمس بالرابط اليهودي بينهم ويبقى أساس الدولة وأساس الانتماء للأمة هو الانتماء الديني اليهودي الذي تتم ضمنه كل الأمور، هناك موقف يقول أن هذه الأسس، اضافة لعملية السلام الجارية مع العرب، تؤسس لنظام ما بعد الصهيونية في إسرائيل، بمعنى أن الصهيونية تحققت، ولم تعد هناك حاجة الآن لدولة مؤدلجة، فهدف الصهيونية كان إقامة الدولة، وقد قامت، ووجودها ثبت وانتصر، كان لها مبررها لما كان هناك سؤال حول وجود الدولة، والآن لا يوجد حاجة لبوتقة الصهر الصهيوني.

باستبعاد بوتقة الصهر الصهيونية ليس بالضرورة أن يكون البديل لها هو تطبيع للدولة ونشوء نظام ليبرالي إسرائيلي غير صهيوني، كما يدعي مثقفو ما بعد الصهيونية، وبقايا اليسار. فبدل الرابط العبراني الذي يجمع كل الشتات في دولة واحدة، يسارها الجيش والاستيطان، لم يقم

رابط ليبرالي بين المواطنين، بل قام رابط يهودي ديني وبالتالي ما بعد الصهيونية قد تكون اليهودية وليس الليبرالية، قد يكون ما بعد الصهيونية هوالفاشية، وليس بالضرورة الليبرالية.

□ اغتيال رابين إذن أحد تجليات هذه الحالة؟

■■ نعم اغتيال رابين بالتأكيد أحد تجليات هذه الحالة، لأن أحد أسباب اغتيال رابين وكما قال القاتل نفسه - ولا أحد ينتبه لتصريحات القاتل إيغال عامير- أن رابين فرط بأرض إسرائيل، وأقام حكومة على أساس الأصوات العربية - هذا ما قاله، وبالتالي فهي حكومة غير يهودية وغير شرعية، لأن رابين أقام حكومة بدعم العرب، بهذا المعنى كلما ازداد الرابط اليهودي، من الممكن أن تخرج أصوات، لا تقلل من عملية إقصاء العرب في الدولة بل تزيدها.

□ هنا حتى لو كان ما بعد الصهيونية هو الفاشية، ألا تعتقد أن هذه عودة من جديد للمسار الطبيعي ولو عن طريق الفاشية؟

■■ أقول هنا أنه عن طريق القوى اليمينية الدينية تتعرف الصهيونية على ذاتها، هناك فكرة هيغيلية تقول أن الفكرة دائما في مرحلة تالية تتعرف على ذاتها وتعي ذاتها هكذا يسير التطور الجدلي عند هيغل في التاريخ؛ نقارب ذلك، بدون شك من هنا أريد أن أصل إلى جدلية الجوهر عند هيغل فالصهيونية تتعرف على الذات عبر الدين القومي أو القومية الدينية وذلك لأن الصهيونية حاولت أن تبتعد كل التاريخ عن جوهرها وجوهرها هو علمنة الديانة اليهودية وبالتالي عدم الفصل بين الدين والقومية، هذا جوهر الصهيونية، الذي ابتعدت عنه في محاولتها لإقامة نظام علماني، أقول اغتربت عن ذاتها عندما طبقت ذاتها كاستيطان زراعي، جيش، دولة حديثة، بمجرد أن فعلت ذلك ابتعدت عن جوهرها، الآن... عادت الصهيونية لتتعرف على أساسها الغيبي في دمج بين الدين والقومية في الوعي، وليس فقط في الفكر، بهذا المعنى هناك عودة إلى المجرى الطبيعي، أي لا يوجد ابتعاد عن جوهر الصهيونية كما يدعي هؤلاء، ولكن الصهيونية تصل إلى نتيجة، عندما تنتهي وظيفتها التاريخية فتعود لاكتشاف النواة الغيبية فيها والتي هي أن الصهيونية في نهاية المطاف حركة غيبية خلاصية تجمع بين الانتماء للأمة والانتماء للدين ولا تفصل بينهما بأي حال من الأحوال.

□ هذا يقودنا إلى السؤال التالي على ضوء الواقع والحديث الذي ذكرته، والتناقضات التي استعرضتها نسأل عن تجربتك في الكنيست، وهي تجربة لافتة عبرت عن نفسها بمبادرات أثارت جدلا: منها ترشيح نفسك لرئاسة

● إذا لم يستغل الوجود في الكنيست للإشتباك مع البنية الصهيونية للدولة سيتحول إلى جزء من عملية «الأسرلة».

● من الصعب تأسيس حركة وطنية سياسية في الداخل خارج دينامية الواقع.

الحكومة وغيرها، هذا يطرح سؤال حول دور عضو الكنيست العربي هل يمكن أن يشكل العرب قوة في الكنيست هذا أولا ثم ما هو السقف والحدود التي يمكن أن يلعب العرب بها هذا الدور بالمعنى الإيجابي؟

■■ من الصعب تأسيس حركة وطنية سياسية في الداخل خارج دينامية الواقع في الداخل؛ باعتقادي أن أي محاولات من هذا النوع هي وضع غير قانوني بما في ذلك اللعبة السياسية الإسرائيلية، والتي هي في أساسها لعبة برلمانية.

في ظل هذه الدينامية من الصعب على أي حزب وطني أن يؤسس ذاته خارج هذه الأطر التي تندرج تحتها الجماهير العربية في اسرائيل، أصبح ذلك غير ممكن، دون تأسيس العمل الحزبي على أساس داخلي و خوض الانتخابات البرلمانية وقضايا أخرى، طبعا خوض الانتخابات البرلمانية ليس شيئا أساسيا غير أن هذا ما هو متاح في اسرائيل، طبعا، لهذا ثمن، والسؤال هو كيف تعمل ألا تدفع هذا الثمن بشكل يفوق منجزاتك والتي قد نحققها من وراء خوض هذه التجربة مثلا، هناك حد أدنى للحفاظ بشكل قاطع وواضح على الهوية القومية، وعمل الحد الأدنى من الواجبات الضرورية لكي تكمل عملك في الكنيست، وفي نفس الوقت تستغل هذا المنبر لطرح خط وطني ديمقراطي جديد بالثوابت المعروفة حول حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن هذا كله لايكفي، اذا لم يستغل هذا المنبر للمحاججة و الإشتباك مع البنية الصهيونية اليهودية للدولة سيتحول وجودك فيها الى عملية اسرلة، اذا دخلت الكنيست وبدأت تخوض اللعبة ضمن مسلمات الدولة اليهودية أو دولة اليهود - وهناك فرق بين المصطلحين - اذا خضت الصراع ومهما كان حادا ضمن هذه المسلمات وضمن الموافقة عليها، وبدون اسئلة حولها ودون استغلال تناقضاتها الداخلية وهي مليئة بها، تتحول عملية وجودك في الكنيست الى جزء من عملية الأسرلة وهذا ماحصل عمليا، ويبقى النقاش بينك وبين اليسار الصهيوني نقاش كمي وليس نوعي حول الحقوق، وعندما يصبح النقاش كمي، فعليا الحد القيمي الأخلاقي التاريخي الفاصل بينك وبين الصهيونية يتراجع ويصبح حد نسبي، لايوجد حد مطلق لذلك يجب أن يستغل هذا الوجود البرلماني من أجل الاشتباك ومقارعة الطبيعة الصهيونية لدولة اسرائيل مع ادراك أن هذا لن يغيرها ولكنه يثيرها ويؤزمها وله ضرورة من حيث اطلاق دينامية التناقض الكامل بين الصهيونية والديمقراطية، فالصهيونية تتناقض مع المساواة الكاملة لأنها تدعو الى تأسيس الدولة على أساس الانتماء الديني الاثني للامة السلاح الاستراتيجي هنا، في هذا الصراع هو المواطنة، بمعنى المواطنة المحايدة قوميا، مع أنه يبدو في البداية كشعار ليبرالي الا أنه رغم كونه كذلك، الليبرالية تناقض الوضع القائم في اسرائيل حاليا، لأن الليبرالية تؤسس على المواطنة المتساوية واسرائيل تؤسس على الانتماء الى مجموعة دينية.

من ناحية ثانية المواطنة ليست مجرد شعار ليبرالي بل سلاح مهم، وعندما طرحت في اطار الكنيست حق المواطنة لكل من له هوية قومية مختلفة وبالتالي تستطيع أن تعبر عن هذه الطريق بموضوع الهوية القومية، وموضوع الادارة الذاتية الثقافية للعرب في الداخل، أما خارج الكنيست فانت لاتطرحها عبر المواطنة وانما عبر التاريخ المتواصل والمشترك مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وتحاول أن تؤسس لبنى قومية للعرب في الداخل والمفروض ألا يتناقض الأمرين، فلك عمل في الكنيست ضمن قواعد اللعبة السياسية ومن ناحية أخرى أن تؤسس لموقف وطني قومي، عن طريق بناء مؤسسات قومية في أوساط الأقلية العربية، ولكي تنجح في رسالتك القومية والوطنية كبرلماني ويكون لك مصداقية عند شعبك، وعند جزء هام من الرأي العام اليهودي يجب أن تكون ديمقراطيا فعلا، وليس تكتيكيا، فهذا مهم جدا، أن يقتنع الطرف الآخر أنك فعلا تؤمن بالديمقراطية وتريد أن تكون فلسطين أيضا دولة المواطنين وليس اسرائيل فقط وأن تكون مصر و سورية و لبنان دول المواطنين، لأن موقفك الديمقراطي كل لايتجزأ، وبالتالي عندما تثار قضايا تعذيب ضد السلطة الفلسطينية ستقف أيضا ضدها، تؤيد قضية المرأة فعلا في المجتمع الفلسطيني...الخ. ويعتقد الخصوم أني أستخدم الديمقراطية الليبرالية استخداما، لكن أنا ديمقراطي فعلا وليبرالي وأخوض صراعا حتى في الوسط العربي حوز هذا الموضوع.

□ هذا يقودنا الى التجمع الوطني الديمقراطي الذي تشكل طبعا قبل انتخابات الكنيست الأخيرة، ونعتقد أنه استطاع خلال فترة قصيرة أن يفرض نفسه كقوة مؤثرة في الواقع السياسي والاجتماعي، هل هذا التجمع، هو حركة، أم حزب، أم حركة اجتماعية جماهيرية، أم حركة سياسية؟

■■ التجمع الوطني الديمقراطي قام على اساس الحركات التي كانت قائمة بين العرب في الداخل والتي كانت كلها في حالة أزمة حادة في الظروف

التي ذكرتها، خاصة بعد عملية السلام وقضايا مثل ارتفاع مستوى العرب في الداخل وتوسع حقوقهم المدنية، وأمور أخرى، فكان هناك عملية تهميش للحركات الوطنية القائمة فبقايا هذه الحركات أفرادا وجماعات، قاموا بتأسيس التجمع الديمقراطي على أساس أن مانريد ليس اعادة تجميع الحركات القائمة في اتحادات وتحالفات، وانما الهدف هو اقامة حزب جديد يستند الى تراث الحركة الوطنية والى فكر مقبول لدى الجميع وبالتالي حزب جديد، بمعنى أن العضوية في هذا الحزب عضوية فردية والانتماء له انتماء فردي بالاستناد الى فكر هذا الحزب وبرنامجه السياسي. وعلى أساس ديمقراطي حقا، هذا كان خيارنا، وهو خيار صعب، وخاصة في ظل جزر وانحسار الحركة الوطنية في الداخل و الخارج، ولذلك عمليا كان هناك عملية سباحة حادة ضد التيار.

وبعد تثبيت هذه الحقيقة بدأنا توسيعها باتجاه اقامة فروع في داخل القرى والمدن العربية واقامة حركة شباب ونساء، كل هذه الأمور تتم الآن، والآن بعد سنتين تقريبا من هذا الجهد، وهو مستمر وفي أوجه الآن من حيث اندفاعه نحو التوسع وتقوية ذاته ونحن متفائلون رغم صعوبة الظرف ورغم حالة عدم التسييس القائمة في مجتمعنا حاليا، و أزمات الحركة الوطنية في السابق ورغم الاغراءات الكبيرة لشبابنا للابتعاد عن السياسة و الأزمة التي تعيشها حركة التحرر الفلسطيني، الا أننا متفائلون لأننا مدركون أن هذا الخطاب هو الخطاب الوحيد الذي له مستقبل في الساحة، ومتفاءلون من الكم الهائل من الشباب والشابات المقدمون على هذا التيار ويرون فيه جواب لتساؤلاتهم حول هويتهم الوطنية وحول مسائل القضية الديمقراطية وقضية العلاقة بين المواطن والدولة وقضية العلاقة بين شعبنا الفلسطيني بامتداداته.. الخ. والحقيقة مررنا بعدة أزمات ناتجة عن حالة التأسيس، فهناك بعض الأخوة أرادوا العودة الى شكل من أشكال المحاصصة والعضوية غير الفردية، والحفاظ على تنظيمات داخل الحزب.

كنا نأمل لو لم يكن لدينا صراعات، لكنا استفدنا من أزمات الآخرين أكثر لأن كافة الأحزاب السياسية في الوسط العربي في أزمة تقريبا، ولكن هذا متوقع في المرحلة الأولى، المهم ان النزعة التاريخية بشكل عام هي الى الأمام.

□ مما قلته نقطة هي التالية، لاحظنا عملية قطع وتواصل في نفس اللحظة، والتجمع يأتي في ظل مرحلة تاريخية حصلت فيها عمليات قطع، وأيضا يواجه أسئلة و تناقضات أساسية، من نوع كونه مواطن اسرائيلي من ناحية قانونية وينتمي من ناحية أخرى الى قومية غيرمعترف بها. هل أنضج التجمع رؤيته البرنامجية لهذه التناقضات، هل أصبح الآن يملك البرنامج السياسي والاجتماعي الواضح؟

● خطاب التجمع الوطني الديمقراطي يهيمن حالياً على الخطاب السياسي لعرب الداخل.

● عداء المثقفين للسياسة هو صديق الديكتاتوريات الأول وفقط المثقف الغير واثق من نفسه يقول أنا مثقف ولست حزبي.

■■ للتجمع برنامج سياسي واضح ونقاط اجتماعية واضحة، هل للتجمع أدبيات فكرية معمقة، لا، التجمع قام منذ فترة قصيرة وطاقاته الفكرية والثقافية أيضا محدودة لأنه مبني في الأساس على عناصر شابة ليس لها تجربة طويلة العهد في الحركة الوطنية، لاأدري اذا كان ذلك ايجابي أم سلبي ولكن هذا هو الحال. أصلا الحركة الوطنية كانت تعاني دائما ـ ولابد أنكم تلاحظون ذلك ـ من ضعف نظري لأن الفكر والثقافة الوطنية موجودة داخل مؤسسات منظمة التحرير أو الفصائل في الخارج وليس في الداخل ـ حتى الضفة والقطاع عانيا من هذا الوضع.

□ بالمناسبة ما هي أبرز عناوين التناقضات داخل التجمع والتي سيقف أمامها المؤتمر؟

■■ التجمع سيواجه اشكالات عديدة في مؤتمره الأول، نظرية متعلقة بكيفية ترجمة شعار دولة المواطنين الى برنامج سياسي حقيقي فعلي، وكيفية ترجمة شعار الإدارة الذاتية الى برنامج سياسي حقيقي فعلي أيضا، وكيفية ترجمة العلاقة مع الشعب الفلسطيني، فنحن دائما نعلن أننا جزء من الشعب الفلسطيني، كيف نجسد ذلك في الواقع؟ برأيي أن أحدا لم يجب عن هذا السؤال، حتى الآن، كيف نترجم هذه العلاقة في برنامج سياسي، هل نشكل علاقة مع الضفة والقطاع مع الشتات ونقوم بمشاريع سياسية مشتركة؟ ثم جواب العلاقة مع الحركة الإسلامية هل هي علاقة تحالف أم علاقة صدام، مثلا هناك قوى نسوية في التجمع تشد باتجاه أن القضية الإجتماعية هي القضية الأساسية و لانستطيع أن نخضع القضية الإجتماعية لتحالفات تكتيكية حزبية أو حتى لتحالفات استراتيجية على المستوى القومي، هذا سؤال مطروح.

هناك أيضا أسئلة ليست موجودة عندكم، مثل الإنتخابات البلدية والقروية، هل نشارك بها أم لا، كيف، هل التحالفات مع القوى الإجتماعية التقليدية مشروعة أم لا؟ كيف يتم ذلك؟ و أيضا نحن نتعامل مع السلطة الفلسطينية كوضع قائم، فهل نتعامل معها كخصم؟ كيف؟ وعندما تقوم اسرائيل باهانتها وتحقيرها وعندما لا تنفذ اسرائيل التزاماتها تجاه هذه السلطة هل نفرح بشماتة، أم نتضامن مع السلطة؟ أم ماذا نفعل بالضبط؟ برأيي الأمور ليست سهلة، وبالمناسبة هناك أفكار متعددة داخل التجمع للإجابة على هذه الأسئلة.

□ أمام هذا الواقع د.عزمي من الواضح أن الأسئلة وملامح الرؤية تدفع باتجاه رؤية استراتيجية معينة، وبالتأكيد اسرائيل متنبهة لهذا الأمر، ما هو التوقع؟ كيف ستتعامل اسرائيل مع هذه الظاهرة، كيف ترى التجمع؟

■■ برأيي اسرائيل حتى الآن ترانا كحركة (مقدور عليها) ضمن هذا النظام القائم، يستطيع المجتمع الإسرائيلي تحمل حركة من هذا النوع ونقاشات هذه الحركة وطروحاتها، وما أطرحه في البرلمان وعبر الصحافة باعتقادي يثير ضمن الأقلية العربية النقاش الأوسع والإهتمام الأكبر فاسرائيل متنبهة لطروحاتنا بالذات فاذا كان هناك اهتمام اسرائيلي بماذا يريد العرب في اسرائيل فهو موضوع تجاوز خطرنا كتجمع، فنحن نمثل خيارا خطيرا، يتعامل مع الدولة على أساس ديمقراطي وفي نفس الوقت يناقض جوهرها ويطرح موضوع الإدارة الذاتية للعرب، بمعنى يحاول أن يؤسس لهم مؤسسات قومية وهذا الطرح غير مقبول، وهم الآن يدركون أن هذا الطرح لا يمثل أغلبية العرب في الداخل وان كان يهيمن على خطابهم السياسي ومن الممكن التعامل معه، ولكن يجب أن يتم التحذير منه باستمرار في كافة النقاشات العامة وفي وسائل الإعلام، ومن الأفضل التعامل مع (المعتدلين) ومحاصرة (المتطرفين) من أمثال التجمع الوطني الديمقراطي الذي يملك طروحات بعيدة المدى.

لذلك فعند المنظرين في الداخل في الحركة الصهيونية والمؤسسة الجامعية في اسرائيل نحتل الحيز الأول من حيث الإهتمام بطروحاتنا، فهناك خطاب سياسي جديد وخطير يجب التعامل معه.

نحن من ناحية أخرى نحرص على أن تحوي لهجتنا السياسية أمور استراتيجية ومتماسكة منطقيا من السهل المحاججة حولها.

□ لدينا سؤال شخصي وعام في نفس الوقت، أنت مثقف وأكاديمي وفيلسوف معروف، وشخصية مرموقة في الأوساط الفلسطينية والعربية، هذه النقلة من المستوى الأكاديمي الى السياسي، أين مكانها خصوصا أن لك رؤية حول المثقف ودوره في الحزب السياسي؟

■■ هذه النقلة لم تكن ناتجة عن أزمة نفسية، كان هناك أزمات نفسية في الفترة الأخيرة، فترة أوسلو والانهيارات التي حصلت، أعتقد أن المثقف الذي يسميه غرامشي المثقف العضوي لايستطيع

بأي حالة من الحالات أن يقف بمعزل عن الحالة السياسية إن كان بالحزب السياسي أو بدونه، وكنت دائماً ضمن الصراعات السياسية وقت الانتفاضة أو خارجها، قبلها وبعدها، بين عرب الداخل واتحادات الطلاب، كنت دائماً شخصاً مسيساً منذ تاسيس الحركة الطلابية في السبعينات.

وصلت مؤخراً لقناعة فكرية حول دور المثقفين في مجتمعات العالم الثالث وبالذات في الأحزاب السياسية، أخطر مايمكن أن يحصل للمثقفين هو الانعزال عن السياسي بحجة الثقافي، طبعاً في جميع الحالات لاتوجد ثقافة غير سياسية، حزبية أو غير حزبية، ليس مهماً ولكن لاتوجد ثقافة غير سياسية.

□ هذه النزعة واضحة في الخارج؟

■■ نعم، نتيجة لأزمة الفصائل وأزمة العمل الوطني وعدم وضوح الفكر المستقبلي يوجد أزمة عزوف للمثقفين عن العمل السياسي، لايوجد سياسة بدون عمل حزبي وفي فترة أزمة العمل الحزبي بشكل خاص تزداد الحاجة للمثقفين، وهروب هؤلاء لما يسمى بالمنظمات غير الحكومية وغيرها هو هروب مأزوم وخطير جداً، لأن عداء المثقفين للسياسة هو صديق الديكتاتوريات الأول، لايوجد حركة ديمقراطية أو تعددية ثقافية سياسية دون أن يكون المثقفين في بنى الحزب السياسي، وفي عملية بناء الحزب السياسي، هكذا جرى في الغرب، هكذا أسست الديمقراطية والليبرالية والأحزاب، أحزاب العمال والفلاحين والبرجوازية، كلها لاتكون بدون مثقفين.

اعتقد انه فقط المثقف غير الواثق من نفسه يستطيع القول أنا مثقف ولست حزبي، هذا كلام فارغ، هذا بالضبط المثقف ذو المستوى المنخفض، أو تحت المتوسط، وهو بحاجة فقط للقب الثقافي لوضعه بجانب اسمه حتى يؤكد ثقافته.

المثقف الواثق من نفسه ومن انجازاته العلمية والاكاديمية لايخشى الانخراط في الأحزاب، لا سارتر ولا ماركس خافوا من الحزبية، ولا كبار المثقفين الألمان ولا غنتر غروس ولا غيره من كبار المثقفين الأوروبين، جميعهم أنخرطوا في الأحزاب، المثقف لايستغني عن العمل السياسي، والعمل السياسي لايستغني عن المثقف خاصة في مراحل الأزمات.

عندما لايخرج المثقفون الى الساحة يستغلها الانتهازيون والأنماط المشوهة، وفي حالتنا عرب الداخل، لسنا في وضع من لديهم ملايين المثقفين ونستطيع أن نقسم أنفسنا إلى اختصاصات، قسم يعمل سياسة وقسم لا، لانستطيع عمل ذلك، المسؤولية الاجتماعية ترتب علينا الانتقال حالاً ومباشرةً الى عملية بناء الحزب السياسي لمواجهة المرحلة القادمة والتحضير لها.

● كل الخلاف بين الليكود العمل هو خلاف حول المرحلة الانتقالية وحول مساحات اعادة الانتشار ومكانها.

● الجماهير مقتنعة أن أوسلو سيء ولكنها تريد جواباً على سؤال: ما العمل؟

حتى لو جوبهنا باقوال من نوع أن هذا يتناقض مع الموضوعية الثقافية، برأيي لايوجد موضوعية ثقافية أصلاً، والعمل الحزبي لايتناقض بالمرة مع المحتوى الثقافي، والانتاج الاكاديمي يتناقض فقط عند أولئك الذين ليس لديهم انتاج ومستوى.

حيث يوجد مستوى وانتاج وعمل خلاق، يوجد تغذية في التعامل مع الواقع والتفاعل مع الواقع تغذية للتنظيم والبرنامج السياسي.

هذه النقطة باعتقادي كانت أساس هام بالنسبة لي لأن التحليل الفلسفي المجرد والأدوات الفلسفية التي اكتسبتها عبر التعامل مع الفلسفات النقدية في العصر الحديث والفلسفات الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، هذه الأدوات ساهمت كثيراً في تشكيل وعيي السياسي في العقد الأخير وتطوره باستمرار وامكانية الانتقال السريع فيه من أزمة الشيوعية الى دمج الفكر الاشتراكي بالديمقراطية والفكر القومي بالديمقراطية، ومحاولة المزاوجة والملائمة بينها جميعاً باتجاه مشروع يجمع بين الخيارات الثلاث، وقضية فهم كل السخافات والترهات التي تطلق في الغرب لابعاد مثقفي العالم الثالث عن السياسة، مثل مقولات عدم تسييس المجتمع المدني وغيرها، وقد الفت كتاباً خصيصاً للسجال الموضوعي مع الثقافة السائدة حول موضوع المجتمع المدني باتجاه تسييس هذا المصطلح بشكل لايحارب المثقف بالسياسي بل يدفعه للعمل السياسي من أجل النظام الديمقراطي.

أخيراً، أنا لا أفهم أصلاً، كيف استطيع أن أفكر سياسياً بدون الأدوات المجردة التي يمنحها لي الفكر الفلسفي، طبعاً ثمة آخرين يأتون الى الفكر السياسي ويحصلون على هذه الأدوات من أماكن أخرى.

مشكلتي الآن في الحقيقة هي عدم قدرتي على الانتاج الفلسفي نتيجةً للانشغال بالحياة اليومية السياسية ولكن آمل أن يكون هذا فقط في مرحلة تأسيس التجمع، فالتجمع والعمل البرلماني يستنزف كل وقتي تقريباً وتتحول الكتابة كما قلت قبل قليل الى كتابة ذات طابع صحفي، ولكن آمل أن يتاح لي حيز العودة الى الانتاج الفكري بأقرب وقت.

□ هناك اسئلة نريد طرحها بكثافة وهي سياسية عموماً، هناك نقطة يدور جدل حولها، هي الثوابت والضوابط للفهم الاسرائيلي للتسوية الدائمة، وما يقال من خلاف بين حزبي العمل والليكود؟

■■ كل الخلافات بين اقطاب الليكود هي داخل الليكود، وكل الخلافات بين الليكود وحزب العمل هي خلافات حول المرحلة الانتقالية، حول مساحات اعادة الانتشار ومكانها.

نتنياهو يريد اعادة اقل مساحة ممكنة من الأرض قبل مفاوضات الحل الدائم لأنه يريد أوراقاً في مفاوضات الحل الدائم.

في حين حزب العمل يعتقد أنه إذا لم يعد قسم من الأرض - أعني إعادة الانتشار وليس إعادة الأرض - قبل الحل الدائم، فلن تصل المفاوضات الى الحل الدائم، لأنه سينشأ وضع متوتر بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

تكتيك حزب العمل أن يكون هناك اعادة انتشار من أجل بناء جسور من الثقة لكي تكون مفاوضات الحل الدائم ممكنة أصلاً.

هذا النقاش في خضمه يجري التأكيد على ثوابت اسرائيل، والتي هي لا لسيادة أخرى على القدس، لا للانسحاب لحدود الرابع من حزيران، لا لعودة اللاجئين، لا لتفكيك المستوطنات، لا للسيادة الفلسطينية الكاملة على الأرض، هذه الأمور برأيي هي ثوابت مشتركة بين حزبي العمل والليكود وبين أطراف الليكود، وهناك ايضاً نقطة مشتركة حول وجود كيان فلسطيني، والسؤال اي كيان هذا، هل يكون ضمن بانتوستان ..الخ، صلاحياته، مساحته..الخ، هذا نقاش آخر ضمن اللاءات السابقة طبعاً.

حيث يرون أن قسما كبيرا من مساحة الضفة سيضم الى اسرائيل، وإن المستوطنات سوف تكون تحت السيادة الاسرائيلية وإن جيش اسرائيل سيرابط على غور الأردن، ضمن هذا ماذا ستكون مساحة وصلاحيات الكيان الفلسطيني، هناك نقاش إذن حول إعادة الانتشار ولكن لايوجد نقاش أساسي حول مبادىء الحل الدائم.

□ ماذا تقول عن المعارضة الفلسطينية؟

■■ نقاش طويل، أعتقد عموماً أن المعارضة مأزومة، لأنها أسيرة شعار أسقاط أوسلو، أسيرة التمسك بالماضي وليس محاولة رؤية الواقع للانطلاق الى المستقبل، ببرنامج سياسي، تحليلها السياسي لأوسلو لم يعد مقنعاً للجماهير، لأن الجماهير أصلاً مقتنعة أن أوسلو سيىء، والجماهير تريد جواباً على سؤال ما العمل؟ وأعتقد أن التشرذم القائم في المعارضة الفلسطينية لم يعد مفهوماً في الشارع الفلسطيني، خصوصاً في الداخل. ولم يعد أحد يفهم ماذا تعني بالضبط صيغة الفصائل العشرة، وماذا يعني الخلاف بين الشعبية والديمقراطية، ولماذا لايتوحدان حتى الآن؟

اعتقد أن هناك مشكلة حقيقة في نظام المحاصصة الذي كان قائماً، والمعارضة الفلسطينية لاتستطيع أن تكتفي بمهاجمة ماضي وحاضر المنظمة، يجب أن تخلص الى أن أدائها في الفترة الأخيرة ليس جيداً أيضاً، فهي جزء من البناء وجزء من المنظمة، وإذا لم تتحرر من هذا المبنى ستنهار مع انهياره ولابد أن تبتكر أشكال جديدة للتنظيم في الداخل والخارج مشتركة معاً، لطرح البرنامج السياسي الذي يلائم المرحلة الحالية، وأداء المعارضة في قضايا أساسية، اقصد بالذات المعارضة الديمقراطية، تواجه المواطن الفلسطيني، في الداخل والخارج غير واضح، ماذا تعمل للمواطن الفلسطيني في لبنان مثلاً، ما هو أدائها في قضايا مثل الفساد في السلطة، الديمقراطية في السلطة، علاقة السلطة باسرائيل، المستوطنات..الخ، فهذه عناوين هموم المواطن العادي الأساسية، ماهو أداء المعارضة بالضبط، ماذا يفعل الانسان اليوم عندما يكون نشيطاً في المعارضة الفلسطينية إذا لم يؤسس منظمة غير حكومية للنشاط في العمل الجماعوي التطوعي، ماهو مشروعه؟ كيف يجتذب شباب ومثقفين وكوادر وقيادات جديدة انفضوا في العقد الأخير بالتدريج عن فصائل المعارضة، كيف تستقطبهم من جديد، فماذا تقول لهم، ماهي مهنتهم عندما يأتون؟

اعتقد أنه بدون أن يكون هناك مشروع سياسي يؤسس على التراث النضالي للمعارضة الديمقراطية القائمة حالياً، وعلى أساس كوادرها، وبدون تأسيس إطار سياسي معارض في الداخل يضع لنفسه برنامجا في الداخل، وماهي المهمات، كيف تنفذ، وبرنامجا في الخارج، وماهي المهام وكيف تنفذ، برنامج وطني عام يجمع بينهما، مع مهام مختلفة، أعتقد بدون هذا ستكون هناك مشكلة لانستطيع تجاهل الأزمة والقول ليس هناك أفضل مما كان.

هناك وضع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وبالطبع هذا حديث يطول، أرى أن المعارضة تتمسك بالبنية والمؤسسات القديمة بدون مبرر واضح.

طبعاً هناك خوف من أن عدم التمسك بالبنية والمؤسسات يؤدي الى انهيار شامل، كما حدث في العالم الاشتراكي، ليس بالضرورة فهناك امكانية لفعل شيء بالتدريج بحيث يكون الهدف واضح، أنا لا أدعو لحل الأشياء القائمة واقامة أشياء جديدة، بالعكس أنا أدعو للانفتاح على الجديد، واستيعاب الوظيفة والدور، وانفتاحهما لبنية جديدة وبثقة بالنفس، وثقة بالآخر، وبدون الشك المتبادل وإصرار على المحاصصة..الخ، أن يبدأ العمل مباشرة على تشكيل اطار معارض في الداخل سياسي حزبي، وتعميمه على الخارج أيضاً، وهذه عملية طبعاً تحتاج الى ثقة متبادلة، فالكل الآن يشعر بالأزمة ويشعر بالحاجة إلى مخارج.

□ التقيت بالأخوة السوريين، كيف تجد الوضع مع ما تضخه اسرائيل؟

■■ في الحقيقة الوضع كله مفاجيء، وجدت أنني أحمل صورا للناس غير ما اكتشفت بالنسبة للأخوة السوريين أعتقد أنه ورغم أنني أعرف موقف سوريا الواضح من الحل، وكنت دائماً في السنوات الأخيرة متضامناً مع الأداء السوري التفاوضي، واعتقد أن سوريا كبلد أفضل بكثير من صورتها في الاعلام الغربي من حيث الحياة اليومية، والاقتصاد..الخ، ولكن يوجد فشل في التسويق الاعلامي، والمؤامرة كبيرة على محاصرة سوريا وعزلها، من ناحية أخرى، سوريا لديها تصور في منتهى العقلانية في موضوع السلام الدائم والعادل والشامل، وموضوع العلاقة مع لبنان، وحتى في موضوع العلاقة مع الفلسطينيين، لديهم تصور عقلاني مبني على تجربة يجب أخذه بعين الاعتبار ورؤيته، ولكن بشكل واضح وقاطع استطيع القول أن الموقف السوري من المفاوضات مع اسرائيل وكيفية ادارتها أكثر عقلانية وأكثر واقعية وأكثر براغماتية من الموقف الاسرائيلي الذي يدعي أنه هو الموقف المعقلن، وهذا غير صحيح، فالموقف الاسرائيلي يكاد يكون غيبي في مقابل العقلانية السورية، وهذا أمر سرني التعرف عليه.

□ فلسطينيو ١٩٤٨، ما دورهم التاريخي في ظل هذه التشابكات، كيف تراهم؟

■■ في نهاية المطاف دورهم التاريخي يقرأ من خلالهم لأنفسهم، بمعنى، في الصراع من موقعهم مع جوهر الدولة وفضح طبيعتها اللا ديمقراطية، ودورهم التاريخي إن أردتم في كلمة واحدة أنه في الوقت الذي تتم فيه المصالحة مع الصهيونية، رسمياً على الأقل، وفي الوقت الذي لايثار فيه موضوع الصهيونية بل يثار موضوع اسرائيل، الحدود، العلاقات، المفاوضات، ربما كان دورهم الرئيسي هو استمرار حمل شعلة النضال ضد الصهيونية من الداخل من مفاهيم أخرى، ومن منطلقات أخرى والاستمرار بفضح طبيعة اسرائيل.

□ حالة من التداخل السكاني عدا عن فلسطيني ٤٨، تداخل سكاني جديد، الضفة والقطاع، والمستوطنات..الخ، ضمن هذه اللوحة التي تتشابك فيها الديمغرافيا مع الجغرافيا، والسكان مع الاقتصاد مع القانون مع التاريخ مع الذاكرة، كيف ترى مستقبل هذه اللوحة بخطوط عريضة؟

■■ تصوري بأن مايقوم في فلسطين هو نظام ابارتهايد متشابك، ولكنه ابارتهايد في النهاية، فيه فصل ديمغرافي مخزي مع تعقيدات نظام الفصل العنصري الذي سترونها في المستقبل والتي ستفرز بنى سياسية جديدة، وطرق تفكير جديدة، وحتى ثقافة جديدة، هذا ما أراه يؤسس على الأرض وهذا ما أخشاه أكثر ما أخشى، ولكن إذا حصل سنتعامل معه بالطبع، وهو عملياً يتاسس الآن.

اعتقد أن الخطأ الأكبر الذي تم في السنوات الأخيرة، ولا أتحدث عن الخطأ التفاوضي، فهناك مليون خطأ تفاوضي، الخطأ الأكبر الذي أتحدث عنه هو عدم تأسيس علاقة فلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية، وفلسطينيي الخط الأخضر من ناحية أخرى، ضيعنا مايقارب الثلاثين عاماً عشناها سوية تحت نفس السلطة، دون أن يكون هناك حتى تزاوج مشترك، أو مشاريع اقتصادية مشتركة، أو مؤسسات غير حكومية مشتركة، أو أحزاب مشتركة، لأننا كنا واثقين من الإنفصال الى دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية والقطاع، وعرب الداخل حكم ذاتي، كيف كان بإمكاننا أن نتسامح مع هذا الفصل دون إقامة علاقات تتجاوزه، لو قامت هذه العلاقات بقوة لأصبح من الأصعب فصل عرب الضفة الغربية في نظام ابارتهايد، ولأصبح من الأسهل النضال ضد هذا النظام، نضال مشترك الآن، القضية المعقدة كما شرحتها الآن هذه اللوحة.

الخطر الثاني، أن المستوطنات بعد تطور نظام أبارتهايد، ضمن حل دائم موقع عليه فلسطينياً لن تبقى مستوطنات، ستصبح هوامش أو أحياء محيطة بالمدن الكبرى توصلها الطرق الالتفافية مباشرة بالمدن اليهودية الكبرى، وبالتالي لاتصبح هذه المستوطنات أيديولوجية وإنما يستطيع المواطن العادي الاسرائيلي أن يسكن فيها وبذلك يتكرس نهائياً نظام الأبارتهايد، ليس بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين وإنما بين مجمل اليهود الاسرائيليين وبين السكان الفلسطينيين، سيكون ذلك.

وطبعاً، الشيء الخطير الثالث، انعزال الضفة عن غزة، وابقاء العلاقة بينهما تحت رحمة اسرائيل، وعزل الضفة عن القدس.

إذا استمر هذا الوضع لفترة طويلة دون مشروع سياسي واضح لمواجهته قد يؤدي الى تشوهات في بنية المجتمع الفلسطيني الذي كان قد بدأ يصبح مجتمعاً موحداً.

القدس أيضاً حافظت على عروبتها لفترة طويلة، كان هناك حالة صمود، الآن تعاني من حصار اقتصادي وحصار سياسي يؤدي الى هجرات.

يجب عرض الواقع على العالم، وفضح اقامة نظام ابارتهايد نهاية القرن العشرين، يجب أن تعود الحملة الدولية لمناصرة الشعب الفلسطيني كحملة دولية ضد نظام الابارتهايد ■■

السلاح الكيماوي بين اسرائيل والولايات المتحدة

هاني حبيب

بناء على النظام الداخلي لمعاهدة حظر السلاح الكيماوي، ستفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي لاتنضم للمعاهدة، إضافة إلى زعزعة مكانتها السياسية والدولية والمساس بقدراتها البحثية والانتاجية العلمية.

وبالنظر إلى أن اسرائيل وقعت على المعاهدة، دون أن تصادق عليها، بما يعني أن العقوبات ستطالها، فقد شكلت اسرائيل لجنة وزارية يشارك في مداولاتها السرية، رئيس الحكومة، ووزير الدفاع والتجارة الخارجية والبنى التحتية والزراعة، لوضع تصور حول أربع مسائل جوهرية: عدم مصادقة بعض الدول العربية على المعاهدة، انعكاسات كشف اسرائيل عن منشآتها المدنية والعسكرية الحساسة للغاية لطواقم الرقابة، الضغوطات الأمريكية المحتملة لاجبار اسرائيل على المصادقة على المعاهدة، أما المسألة الرابعة فتتعلق بالجوانب الاقتصادية للمعاهدة، ذلك أن الصناعات الكيماوية والالكترونية ستتضرر من حظر استيراد معظم المواد الكيماوية الضرورية للانتاج (١٠آلاف عامل إضافة إلى خسارة ٧٠٠مليون دولار موظفة في فرعي الكيماويات والإلكترونيات)

أما في الولايات المتحدة، فقد نجح الرئيس الأميركي بيل كلينتون في إقناع الكونغرس بعد رفضه المستمر بالمصادقة على المعاهدة أواخر نيسان الماضي، باعتبار أن الولايات المتحدة ستكون في موقع أفضل مع الاتفاقية من أن تكون بدونها، ما يعكس، رؤية أميركية جديدة بطبيعة التغيير الجذري الذي شهدته الساحة الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

هنا محاولة للوقوف على «الموقف الكيماوي» بين اسرائيل والولايات المتحدة، وانعكاساته على منطقتنا.

كان من المتوقع أن تسارع الحكومة الاسرائيلية وتحيل معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية التي سبق أن وافقت عليها عام ١٩٩٣ إلى الكنيست لكي تتم المصادقة تلبية لشروط عضوية المعاهدة، بعد أن أقدمت الولايات المتحدة على هذه الخطوة قبل ايام قليلة من بدء العمل بالاتفاقية في التاسع والعشرين من نيسان الماضي، ذلك أن الخبراء الاسرائيليين عارضوا الانضمام للمعاهدة قبل أن تفعل الولايات المتحدة ذلك، خاصة أن الاسرائيليين باتوا يدركون أن الادارة الأميركية ستستخدم كافة أشكال الضغوط لإجبار اسرائيل على الانضمام الناجز للمعاهدة المذكورة.

غير أن الحكومة الاسرائيلية وخلافاً للتوقعات سارعت إلى خطوات ومناورات في الاتجاه المعاكس، فسربت إلى وسائل الاعلام معلومات وبيانات كانت تحتفظ بها حول حصول سورية على أنواع جديدة حديثة من الأسلحة الكيماوية والجرثومية، وقامت اسرائيل بذلك بالضبط في اليوم الأول لسريان مفعول اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية!.

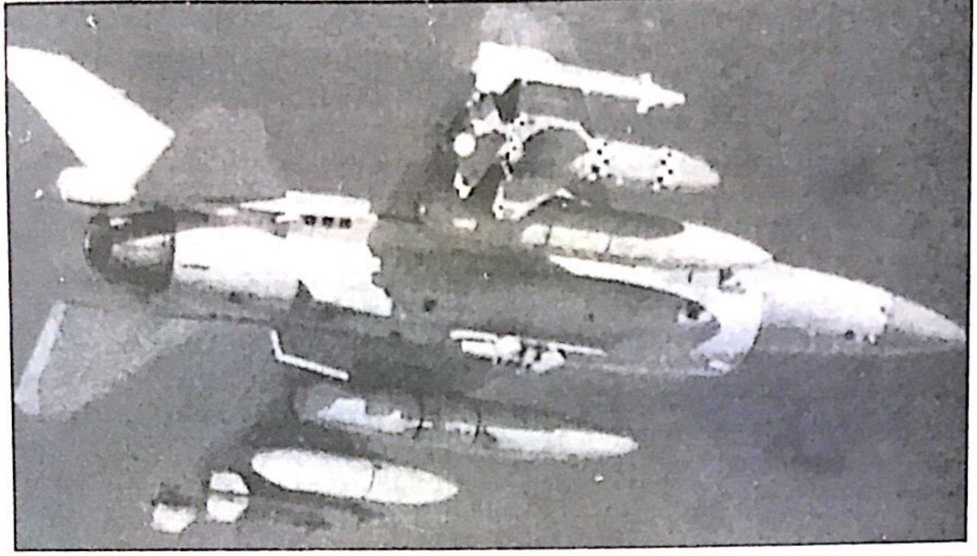
ففي التاسع والعشرين من نيسان الماضي، حمل العنوان الرئيسي لصحيفة هآرتس خبراً عن انتاج سورية لغاز الأعصاب VX وإن دمشق تواصل الأبحاث لانتاج الصواريخ اللازمة لحمل هذا السلاح الحديث والخطير الذي يعمل عن طريق اللمس، «ادهني» الذي يلصق بالجسم ولاينتشر في الهواء ويهاجم جهاز التنفس ثم الجهاز العصبي ويؤدي إلى العمى ثم وبسرعة إلى الموت، وهو سلاح لايفيد معه الأقنعة الواقية التي سبق أن وزعتها اسرائيل على مواطنيها اليهود أثناء أول تعرض للعمق الاسرائيلي للقصف العربي الصاروخي في حرب الخليج الثانية.

«القنبلة الدعائية» التي فجرتها هآرتس سرعان ما تبخرت عندما أجمعت مصادر اسرائيلية مختلفة على أن اسرائيل على علم مسبق ومنذ سنوات عن حصول سورية على المعادلة الكيماوية لسلاح VX إضافة إلى غاز مشابه ينتشر عبر الهواء الذي يطلق عليه غاز «سارين». أن العقيد أوري سوفرين رئيس قسم الدفاع في الجيش الاسرائيلي يعمل مع فريق متخصص منذ سنوات قليلة على درء هذا الخطر، كما اعترف الدكتور ايل زيسر خبير الملف السوري في مركز دايان التابع لجامعة تل أبيب. أن الأمر معروف لدى المركز منذ سنوات قليلة، معتبراً الكشف عن هذا الأمر الآن بالتحديد من شأنه أن يقود السوريين إلى التفسير بأن اسرائيل تبحث عن ذريعة لهجوم اعلامي ضد سورية، مما سيؤدي إلى زيادة التوتر!

وأكثر من زيادة التوتر مع سورية تستهدف إسرائيل استهدافات على قدر كبير من الأهمية من الاعلان «الجيد التوقيت» عن القدرات السورية في مجال الحرب الكيماوية، فالحكومة الاسرائيلية المربكة ليست بوارد إحداث شرخ آخر فيها بسبب التباين في وجهات نظر الوزراء والأحزاب المؤتلفة في حكومة الليكود حول التسلح الكيماوي السوري، يعطي حكومة نتنياهو مزيداً من الوقت قبل أن تقرر فيما إذا كانت ستصادق - من خلال الكنيست - على المعاهدة المذكورة أم لا.

كما أن اسرائيل تحاول من خلال مناوراتها تلك الضغط على الجانب العربي للمصادقة على الاتفاقية، وهنا لابد من الاشارة إلى أن مختلف الدول العربية اتخذت موقفاً موحداً عام ١٩٩٣ عندما طرحت اتفاقية حظر السلاح الكيماوي للتوقيع عليها، يقضي بعدم التوقيع إلا بعد أن توقع اسرائيل وتصادق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، حيث أنه من غير المقبول التوقيع على اتفاقية لسلاح أقل خطورة بينما ما تزال تحتفظ اسرائيل بقدرة نووية عالية، إن توقيع العرب على اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية يقلص إمكانية الضغط على اسرائيل للمصادقة على حظر الأسلحة النووية، وفي هذا المجال لابد من الاشارة إلى الدور الريادي الذي لعبته جمهورية مصر العربية ووزير خارجيتها السيد عمرو موسى على وجه الخصوص، في مجال تبني موقف عربي موحد إزاء المصادقة على المعاهدة كما لابد من التذكر بأن الضغوط الدولية خاصة الأميركية نجحت في وقت لاحق في شق الصف العربي مما أدى إلى خروج عدة دول عن الاجماع العربي، ومصادقتها على المعاهدة دون أن تلبي الشروط العربية بهذا الصدد، وصادقت خمس دول عربية على المعاهدة هي: الجزائر، المغرب، السعودية، عمان، تونس، والمناورة الاسرائيلية بالكشف عن القدرات الكيماوية التسليحية لسورية، عنصر مهم في تركيز الضغوط الدولية على الدول العربية التي ماتزال تحتفظ بشروطها الموضوعية للتوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها بدلاً من أن تنفرد إسرائيل بتركيز الضغوط عليها.

وتشير كافة التقارير إلى أن الولايات المتحدة ستزيد من ضغوطها كي تقنع حليفتها - اسرائيل - بالمصادقة على المعاهدة، فبعد أن مارست إدارة



كلينتون مختلف الضغوط على الكونغرس «الجمهوري» للمصادقة على المعاهدة فمن البديهي أن تمارس واشنطن ضغوطاً هائلة على اسرائيل كي تصادق على الاتفاقية على أساس أن معظم المبررات الاسرائيلية بعدم المصادقة لابد أن تكون قد زالت بعد أن أصبحت الولايات المتحدة شريكة في كافة لجان الرقابة والتنفيذ الخاصة بالمعاهدة، فمن المعروف أن اسرائيل هي إحدى أكبر الدول التي تحتفظ بترسانة تسليحية كيماوية، وتمتلك قاعدة تحتية متطورة لتطوير وإنتاج السلاح الكيماوي، غير أن المصادقة على المعاهدة والانضمام إليها سيلزمها - إسرائيل - بإعطاء تقارير عن احتياطي الغازات الذي تملكه وإبادتها خلال عشر سنوات، كما يتوجب تفكيك المنشآت التي تقوم بإنتاج هذه الأسلحة، أو تحويلها إلى الاستخدام المدني تحت إشراف ورقابة دولية، كما أن معامل ومختبرات الصناعات الكيماوية المدنية الإسرائيلية ستوضع تحت الاشراف والرقابة الدائمة، ولاشك أن «تصدير» الخطر الكيماوي باتجاه سوريا وغيرها من الدول العربية سيخفف من الضغوط الامريكية والدولية على السلاح الكيماوي الاسرائيلي والتقليل من أهمية وخطورة القدرة النووية الاسرائيلية وتبريرها.

وبالنظر إلى معاهدة حظر السلاح الكيماوي تستهدف بدرجة رئيسية «قنبلة الفقراء» التي تمتلكها دول «الجنوب» فإن الدول النووية الكبرى، توافقت على وضع نظام رقابة صارم أكثر تشدداً من تلك النظم التي وضعتها لرقابة تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة النووية، وبهذا الصدد يشير المعلق العسكري لصحيفة هآرتس زئيف شيف إلى أن مراقبة معاهدة حظر السلاح النووي تعتبر «لعبة أطفال» مقارنة مع الرقابة التي ستستخدم على الأعضاء الموقعين على معاهدة حظر السلاح الكيماوي (هآرتس ٣٠/٤/١٩٩٧). وربما هذا التشدد الرقابي هو الذي يجعل اسرائيل أكثر تردداً في المصادقة البرلمانية على معاهدة حظر التسلح الكيماوي، ذلك أنها كانت ماهرة دائماً في التحايل على رقابة تنفيذ مختلف القرارات والمعاهدات التي صادقت عليها، وتشير المصادر الاسرائيلية إلى أن تل أبيب وافقت -على سبيل المثال- منذ ثلاث سنوات على تزويد التقرير السنوي «لسجل السلاح» للأمم المتحدة بعدد ونوعية الأسلحة المستوردة والمصدرة، وفي عام ١٩٩٥ نشرت الأمم المتحدة تقريرها المذكور اسرائيل باعت ٣ طائرات كفير لسيرلانكا، و ٢٠ صاروخ أرض - جو من نوع «بوباي» للولايات المتحدة، وظهر تناقض بين التقريرين الأمريكي والاسرائيلي، فقائمة مشتريات الولايات المتحدة- للتقرير نفسه - تضمنت تزود واشنطن ب ١٨ صاروخ «بوباي» كما صدرت لها ٦ صواريخ بعيدة المدى، و ٢٠ مضاداً أرضياً، وعدداً آخر من الأسلحة، ما يظهر أن اسرائيل التي التزمت بتزويد الأمم المتحدة قد زودتها بتقارير كاذبة حتى بالمقارنة مع تقارير الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر الدول تنسيقاً مع الدولة العبرية، غير ان الرقابة المشددة التي تنظمها معاهدة حظر السلاح الكيماوي لن تتيح للاسرائيليين القدرة على المزيد من التحايل والكذب والتزوير، من هنا فإن اسرائيل تجد حرجاً في المصادقة على المعاهدةالمذكورة التي ربما تجبرها على التخلي عن عاداتها المعهودة في الخداع، أو على الأقل التخفيف من قدرتها على التحايل والكذب، وخاصة أن معايير نظام الرقابة يستهدف الحد من خطورة انتشار «قنبلة الفقراء» وكشف الولايات المتحدة عن تاجر اسرائيلي استطاع تهريب مواد تسليحية تتضمن عناصر كيماوية إلى إيران يزيد من رغبة الولايات المتحدة على إلزام اسرائيل بالانصياع إلى نظم الرقابة على الأسلحة الكيماوية لأن الأمر ربما يهدد الولايات المتحدة من خلال تسرب عناصر ومعادلات الأسلحة الكيماوية إلى دول «ارهابية» أو منظمات «غير شرعية» الأمر الذي يهدد أكبر قوة غاشمة، الولايات المتحدة ذاتها.

لهذه الأسباب؛ واسباب أخرى عديدة تنتظر الحكومة الاسرائيلية ضغطاً قوياً من قبل حليفتها - الولايات المتحدة - للمصادقة على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، فواشنطن ربما تتفهم امتناع تل أبيب عن المصادقة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، غير أنها ستصر على أن توقع اسرائيل علىاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وعلى اسرائيل أن تحسم أمرها بين المؤيدين والمتمنعين لديها في أمر التصديق على المعاهدة، فالمعارضون بأن المصادقة عليها تمس بالقوة الردعية المتفوقة لاسرائيل بينما يعتبر المؤيدون أن المصادقة على الاتفاقية ستخفف من الضغوط الدولية، وتطلق يد اسرائيل في تطوير اسلحتها النووية، كما أن أرباب الصناعة الكيماوية في اسرائيل يدعون حكومتهم إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقية لأن نظام الرقابة تمنع استيراد وتصدير العناصر الكيماوية دون اشراف ورقابة دولية، وفي حال امتناع اسرائيل عن التوقيع والمصادقة على المعاهدة فإن قطاع الصناعات الكيماوية وهو أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الاسرائيلي لن يستطيع الاستمرار وسيجبر في نهاية المطاف على إغلاق عدد هائل من المعامل والمختبرات الخاصة بالصناعات المدنية.

الولايات المتحدة، ومن خلال وزارة الدفاع الأميركية، نشرت تقريراً في ١٩٩٧/١١/٢٥ أن سوريا تشتري وتطور أسلحة وصواريخ بعيدة المدى، بعد أن تخلت منذ الثمانينات عن التوصل إلى توازن مع اسرائيل في الأسلحة بعيدة المدى، وهي-سوريا- تركز الآن في مجال تطوير الأسلحة الكيماوية من أجل الحصول على قوة استراتيجية مقابل اسرائيل، وقد أخر التقرير للمرة الأولى، فصلاً خاصاً بالتسلح الكيماوي السوري... فماذا عن الموقف الكيماوي الأميركي؟

وفي نهاية نيسان- ابريل الماضي بدأ سريان مفعول معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، بعد أن صادقت عليها برلمانات ما يزيد عن ٦٥ دولة، وهوالعدد المطلوب كي يبدأ العد العكسي للشروع برقابتها من خلال برنامج معقد يسمح بزيارات تفتيشية فجائية، ورقابة للمواقع المشبوهة وبالاشراف الدائم على المصانع والمعامل والمختبرات الكيميائية في الدول التي صادقت على الاتفاقية التي حلت محل معاهدة جنيف عام ١٩٢٥ والتي تلزم الأعضاء الذين ذيلوا توقيعاتهم عليها بإبادة سلاحهم الكيماوي، والتعهد بعدم انتاجه في المستقبل.

وقبل أيام معدودة من بدء سريان معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، نجح الرئيس الأميركي بيل كلينتون في انتزاع موافقة الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية على المصادقة على الاتفاقية، لكي تصبح الدولة الخامسة والسبعين في عداد الدول الموقعة عليها برلمانياً - حيث تلزم المعاهدة موافقة برلمان الدولة الموقعة - مع أن الولايات

المتحدة سبق وأن أعلنت تخليها من جانب واحد عن الأسلحة الكيماوية منذ ١٠ سنوات، وتعلن بين وقت وآخر عن برنامج تدمير جزء من مخزونها الكيماوي، غير أن تخليها من جانب واحد عن السلاح النووي، يظل بعيداً عن إمكانية الرقابة الدولية، إلا بعد الانضمام للمعاهدة المذكورة التي أعلن عنها في باريس عام ١٩٩٣.

وطوال فترة إدارة الرئيس كلينتون الأولى والثانية، ظل الكونغرس الأميركي يرفض من خلال الأغلبية الجمهورية التصديق على المعاهدة، وقد تزعم هذا الرفض زعيم الجمهوريين في الكونغرس ترنت لوت وجيسي هيلمز، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، بالنظر إلى أن المعاهدة - حسب رأيهما - غير قابلة للمراقبة، كما أنها قد تمنع الجيش الأميركي، أو الأنظمة الموالية للولايات المتحدة من إمكانية استخدام القنابل المسيلة للدموع لتفريق التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ضد السياسة الأميركية في شتى أنحاء العالم.

غير أن مبررات الأغلبية الجمهورية السابقة، لم تكن سوى سبب لرفض التصديق على المعاهدة، لاجبار إدارة كلينتون على تقديم تنازلات جدية للجمهوريين: الموافقة على الاصلاحات المقترحة من قبل الجمهوريين في وزارة الخارجية والأمم المتحدة وكذلك موقف مرض من قبل الادارة الأمريكية بشأن الميزانية وخفض النفقات العامة وتخفيف الضرائب، وهي المسائل التي تشكل عوامل صراع دائم بين الديمقراطيين والجمهوريين، وهكذا صوت الجمهوريون لصالح المصادقة على المعاهدة على اعتبار «أن الولايات المتحدة ستكون في موقع أفضل مع الاتفاقية من أن تكون بدونها» حسب قول زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترنت لوت لتبرير تراجعه في اللحظة الأخيرة عن معارضته التصديق على المعاهدة!

وبالرغم من أن أهمية الأسلحة الكيماوية تأتي في درجة ثانية عن أهمية وخطورة الأسلحة النووية، إلا أن الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، أعطت أهمية كبرى لكبح جماح التوسع في بناء الترسانات الكيماوية، فمن المعروف أن النادي يضم عدة دول مختارة، بينما تتوسع دائرة الدول التي تضم إلى نادي الأسلحة الكيماوية، وفي موازاة «القنبلة النووية» التي تمتلكها عادة الدول الكبرى، فإن دول العالم الثالث، ليس بمقدورها إلا الحصول على «القنبلة الكيماوية» وهكذا يصبح السلاح الكيماوي، هو «سلاح الفقراء» أو «قنبلة الفقراء» أو «قنبلة الجنوب» وهي ألقاب تنتمي إلى مواصفات أقل سهولة وثمناً للحصول على السلاح، فمن المعروف أن امتلاك السلاح الكيماوي، أرخص وأسهل بكثير من الحصول على أو امتلاك أولويات السلاح النووي، ولهذا السبب، شرعت «الدول الفقيرة» بتنمية سلاحها الكيماوي الذي يمتاز بعدم القدرة على السيطرة على اتساع رقعة نفوذه، حيث بإمكان مجموعات صغيرة من البشر امتلاك مثل هذا السلاح الأسهل استعمالاً، و «الأكثر خطورة» بمقياس النتائج المترتبة على استخداماته.

وخلقت الفروقات بين السلاح النووي والسلاح الكيماوي، المواصفات «الطبقية» على صعيد التسلح بين الأغنياء والفقراء على صعيد العالم، وبينما ميزت سنوات الحرب الباردة الصراع بين منتسبي «النادي النووي» أخذ هذا الصراع يتغير بعد انتهاء الحرب الباردة لكي يتوحد «النادي النووي» في مواجهة «النادي الكيماوي» وباختصار، فإن انتهاء الحرب الباردة و نهاية المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، قد غير مجرى الصراع باتجاه الجنوب الفقير، الذي يتساوى مع «الشمال الغني» بامتلاكه السلاح الكيماوي، الرخيص، والسهل الاستخدام، والسهل الانتقال، ربما إلى مجموعات قومية، أو ارهابية، أو حتى «مافيات» خطرة! وتصدع النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة، هو ذاته الأمر الذي جعل الحصول على وامتلاك السلاح النووي أكثر سهولة بالنظر إلى غياب «الدولة العظمى السوفيتية» وتفتتها إلى دول عديدة فقيرة وتشرذم مكوناتها القومية، بحيث أصبحت التجارة «بمكونات التسلح» جزءاً من اقتصادياتها، ربما ليس كدولة، ولكن كمجموعات أخذت تنشط لتمويل وجودها واستمرارها، من خلال المتاجرة بالسلاح الكيماوي والخبرات الثرية في هذا المجال.

هذه المستجدات التي طرأت على النظام الدولي بعد فناء حقبة الحرب الباردة، وغيرها أيضاً، كانت وراء السياسة الأميركية الخاصة بالأسلحة التدميرية، إنْ بالنسبة للسلاح النووي الذي بدأ يفقد بريقه وأهميته بعد زوال العدو السوفيتي، أو بالنسبة للسلاح الكيماوي الذي أخذت الولايات المتحدة وحليفاتها تفقد السيطرة عليه، بعد انفجار الصراعات المحلية والاقليمية، الأثنية والدينية التي تجتاح معظم بقاع العالم، خاصة «الجنوب» - وبهذا المعنى إن شرق أوروبا بالمعنى السياسي يأخذ مكانه في خريطة الجنوب - مما يستلزم وضع استراتيجية جديدة، تقتضي بأهمية السيطرة على السلاح الكيماوي المتمرد على كافة اشكال السيطرة، وذلك من خلال تجديد معاهدة جنيف ١٩٢٥، بحيث تجرى عملية اقناع شاملة للتوقيع والالتزام بها، وهذا الأمر كان أحد محاور اهتمام إدارة كلينتون الأولى وتابعتها في الادارة الثانية، حتى نجحت في إقناع الكونغرس على المصادقة عليها قبل أيام قليلة فقط من بدء مفعولها.

أسباب عديدة إذن وراء اصرار إدارة كلينتون على المساهمة والمشاركة في التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، تتعلق أساساً برؤية اميركية جديدة لطبيعة التغير الجذري الذي شهدته الساحة الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والادراك المتزايد لفقدان تأثير أسلوب السيطرة على الأسلحة السابق وفعاليته، فهناك قائمة لاحصر لها من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في السابق، غير أنه لم يجر الالتزام بها وظلت برامج مراقبتها قاصرة عن متابعة تنفيذها، ولعب الانقسام الدولي، بين شرق وغرب، دوراً كبيراً في غلبة الطابع الاحتفالي على تلك الاتفاقيات على المحتوى العلمي لها.

وفضلاً عن محدودية المراقبة الدولية - وفقاً للمعاهدات السابقة - فإن خطر انتشار السلاح الكيماوي في تزايد مستمر مع ظهور لاعبين جدد على المسرح الدولي، لاينتمون إلى دول بعينها ولايلتزمون بالأنظمة والقواعد المتعارف عليها، بل انهم يعتبرون الخروج على تلك النظم والقواعد عملاً مبرراً يخدم مصالح هذه الأطراف.

من هنا يمكن فهم أسباب لحاق الولايات المتحدة بالتوقيع على المعاهدة، ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن إدارة الصراع الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، يعتمد على ثلاثة خطوط اساسية: منع التهديد، وردع التهديد، القضاء على التهديد من خلال استخدام القوة العسكرية، ومصادقة الولايات المتحدة على معاهدة حظر السلاح الكيماوي، يعطيها مجالاً واسعاً للعب دور ريادي على الصعيد الدولي في هذا المجال.

ثلاثة وزراء دفاع أميركيين سابقين، اشتركوا في نشر مقالة واحدة، يبينون فيها أسباب معارضتهم لتوقيع الولايات المتحدة على المعاهدة وذلك رداً على مقالة مشتركة كتبها برنت سكوكر كروفت، مستشار الأمن القومي في إدارة كلينتون الأولى، وجون دويتش رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية، أيدا فيها بحماس المصادقة على المعاهدة.

الوزراء الثلاثة (جيمس شليسنغر من إدارة نيكسون، رونالد سفيلد من إدارة فورد، وكاسبار واينبرغر من إدارة ريغان) اعتبروا أن المعاهدة تضر بالأمن القومي والمصالح الأميركية في العالم، فالولايات المتحدة لن تكون قادرة - من وجهة نظرهم - على تطبيق العقوبات مثلما حدث مع المعاهدات السابقة خاصة معاهدة جنيف ١٩٢٥، كما يمكن لبعض الدول الحصول على المواد الكيماوية للتسلح النووي لمجرد أن التوقيع على الاتفاقية يبعد الشبهات عنها.

والأهم من كل ذلك - كما يعتقد وزراء الدفاع الأميركيون السابقون - فإن المعاهدة تقلل شكلياً فقط من خطر الشبح الكيماوي، مما سيؤدي إلى تقلص الجهود الدفاعية الفعلية أمام الهجمات الكيماوية، وتقليص الجهود لجميع المعلومات الاستخبارية حول الدول والأطراف التي تقوم بإنتاج السلاح الكيماوي تحت غطاء المعاهدة، مما يجعل الولايات المتحدة وشركاءها أكثر عرضة لخطر التهديد الكيماوي من السابق ■■

وضعية الاقتصاد الاسرائيلي والاحتمالات المستقبلية للتسوية

حسين معلوم*

مدخل

في برنامجها المقدم لنيل الثقة في اجتماع الكنيست الاسرائيلي في ١٨/٦/١٩٩٦، بينت حكومة نتنياهو الخطوط العريضة لسياستها المستقبلية، في المجالين الداخلي والخارجي، وقد تحددت هذه السياسة حول ثلاثة خطوط أساسية. أولها، يتعلق برؤية الحكومة الجديدة لعملية التسوية، وصولاً إلى تعديل منطلقاتها وغاياتها.. وثانيها، يركز على أهمية تشجيع الهجرة اليهودية، وتعزيز الاستيطان في مختلف الأراضي الفلسطينية (المغتصبة عام ١٩٤٨، والمحتلة عام ١٩٦٧) أما ثالثها، فهو البرنامج الاقتصادي، الذي يتضمن نية الحكومة لإعادة هيكلة وخصخصة القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية.

وإذا كان الفكر السياسي العربي قد اهتم في الآونة الأخيرة بالتغيرات الحادثة في التوجهات الاسرائيلية، فيما يتعلق بمسألة التسوية، إلا أن الواجب الاشارة إليه، هنا أن هذا الجانب الاقتصادي لن يكون أقل في أهميته من التوجه المتعلق بالتسوية، إن لم يكن هو الأكثر أهمية بالنظر إلى مفاعيله الداخلية، بتأثيراته الكبيرة على المجتمع «الاسرائيلي» وعلى دور «الدولة» ومكانتها بالنسبة لهذا المجتمع.

ومنذ أن أفصحت الحكومة الجديدة عن توجهاتها الاقتصادية هذه، أعلن اتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، الذي يهيمن عليه حزب العمل، معارضته لتوجهات الحكومة، وأنه سيعمل بكل جهوده على إفشالها، وذلك على لسان عمير بيريتس، الأمين العام لمنظمة «الهستدروت».

ولاعجب والحال هذه، أن يكون من المتوقع أن تزداد المعارضة لبرنامج الحكومة الاقتصادي، بالنظر إلى اصرار بنيامين نتنياهو على تغيير النظام الاقتصادي «لإسرائيل»... حيث أشار نتنياهو إلى ذلك بكل وضوح في أحد تصريحاته، بالقول: «سوف نتبع في اسرائيل اقتصاداً حقيقياً غير محكوم لموظفي الأحزاب والدولة... أنا أنوي فعل كل هذه الأمور، وعدم الحديث عنها فقط. إن الاقتصاد الحر والانفتاح الاجتماعي، من دون حواجز ومن دون وصاية هو المفتاح لجلب ملايين المهاجرين إلى البلاد... وعبر هذا الطريق نستطيع تحقيق حلم الصهيونية».

هنا... ترى هل نجاوز الحقيقة، إذا قلنا بأن «اسرائيل» على عتبة انقلاب اقتصادي كبير، سيكون له انعكاس مؤثر على طبيعتها ودورها في المنطقة، هذا في حال استطاعت حكومة نتنياهو تطبيق برنامجها؟!



في إطار الاقتراب من بانوراما الصورة، يمكن الاشارة إلى أن موضوع إعادة الهيكلة والخصخصة بالنسبة إلى «اسرائيل» لايعتبر قضية اقتصادية فحسب، فهو يطال كل فرد فيها، كما أنه يتعلق بتقليص دور «الدولة» المركزي، وذلك بالنظر للإعتبارات الأساسية التي تمثلها النقطتان التاليتان:

النقطة الأولى... أن الاقتصاد الاسرائيلي هو «اقتصاد غير سوي» يسعى إلى الانتقال من أوضاع غير مستقرة فرضتها الظروف التي عاشها في ظل الصراع العسكري، وفي ظل التطورات السريعة التي ترتبت على التوسعات التي حققها، جغرافياً وبشرياً، وفي نطاق المقاطعة العربية، والتي لم تحل دون عقده اتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة، ودون عقده اتفاقيات استراتيجية مع الولايات المتحدة... لقد استطاع الاقتصاد الاسرائيلي، بفضل هذه العلاقات الوثيقة مع أقطاب الرأسمالية العالمية، وبفضل المعونات والتدفقات البشرية التي تلقاها، تحقيق انجازات في عدد من القطاعات، مكنته من الوصول إلى متوسط للدخل بلغ في عام ١٩٩٣، حوالي ١٣٧٠٠ دولار للفرد (أي ١٨ ضعفاً لدخل الفرد في دول الطوق، البالغ ٧٥٠دولاراً، أو ٢,٤ مثلاً للمتوسط العربي العام، أو ١,٥ مثلاً للمتوسط في مجلس دول التعاون الخليجي الغنية).

وقد أمكنه تحقيق هذا عن طريق التخصص في بعض الصناعات بالتعاون مع النظام العنصري، الذي كان يحكم في جنوب افريقيا، على رأسها الصناعات الحربية الالكترونية، وصناعة الماس، كما أنه جرت الاستعانة بأيد عاملة فلسطينية رخيصة، فضلاً عن نهب الممتلكات الفلسطينية... و رغم هذا المتوسط المرتفع، بقي الاقتصاد المحلي يعاني من مشاكل عديدة، وهو غير مؤهل بوضعه الحالي لأن يعمل كإقتصاد مدني قادر على تحقيق نمو مطرد في ظل التسوية.

ومن ثم فإن التوجه الاقتصادي الجديد، الذي تحاول حكومة الليكود تطبيقه في اسرائيل، سيؤدي إلى تخفيض التقديمات الاجتماعية التي تتعهدها الدولة منذ قيامها، والتي ساهمت بدورها في حصول الفرد الإسرائيلي على امتيازات مهمة كبيرة، شجعت بدورها على الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، وخفضت معدلات النزوح منها إلى الخارج... بمعنى أن الامتيازات التي يحصل عليها المستوطنون ليست مجرد تقديمات اجتماعية تقدمها الدولة أسوة بغيرها من الدول المتقدمة الأخرى، وإنما هي امتيازات لها دور وظيفي «سياسي / اقتصادي» ذلك أن اسرائيل، كدولة تتحمل عبء هذه الامتيازات حتى تؤمن مستوى حياة لائقة لمستوطنيها، يتساوى مع مستوى الحياة الأوربي والأمريكي، من دون أن تكون لديها الموارد اللازمة لذلك، كغيرها من الدول... مما يوقع موازنتها في عجز دائم، لاتستطيع تلافيه، إلا من المساعدات التي تغدق عليها من الخارج.

النقطة الثانية... الحضور القوي والمكثّف للقرار السياسي الاقتصادي المركزي في «اسرائيل» وأهم ركائز هذا الحضور سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، وأوجه استخدامها... إن

الدولة في «اسرائيل»○ قد أصبحت، وخاصة منذ اواخر الثمانينات، مالكة لمعظم الأراضي ولموارد المياه والطاقة والمناجم والراديو والتلفزيون، والصناعات العسكرية، كما أنها أصبحت (بعد أزمة ١٩٨٣ المالية وامتداداتها) في حكم المالكة للبنوك الأربعة، وهي تستخدم القيود القانونية والإدارية والعرفية للرقابة على الاستثمار الاسرائيلي داخل اسرائيل، والاستثمار الاسرائيلي في الخارج، والاستثمار الأجنبي في اسرائيل، ويحقق القطاع العام والهستدروت (الاتحاد العام للعمال) ٦٠٪ من الاستثمارات، و ٤٥٪ من ناتج الصناعات التحويلية، كما أن القطاع الخاص لايسيطر على أكثر من ثلث الزراعة.

ومن ثم، فإن تخفيض قدرة الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية، يداعب على مايبدو طموحات بعض الفئات من الطبقة الوسطى ورجال الأعمال الاسرائيليين، الذين طالما تذمروا من تدخل الدولة، وحدها من طموحاتهم، حيث يعتقد هؤلاء بأن السبيل إلى خروج اسرائيل من مشكلاتها الاقتصادية، إنما يتم من خلال تقليص تقديماتها الاجتماعية واطلاق حرية السوق والانفتاح على الاستثمارات الخارجية، وبدوره فإن الليكود يرى في هذا الاتجاه توسيعاً لنفوذه ولقاعدته الاجتماعية، واضعافاً لنفوذ خصمه (حزب العمل) الذي يستمد جزءاً كبيراً من نفوذه من نقابات العمال (الهستدروت)، ومؤسسات الدولة الاقتصادية، ويريد الليكود أيضاً من وراء برنامجه الاقتصادي، الايحاء بأن تخفيض أعباء الدولة وتحرير الاقتصاد، وتشجيع الهجرة اليهودية، هي السبيل لتخلص اسرائيل من مشكلاتها الاقتصادية، وأن «السلام» وإقامة علاقات اقتصادية، مع الأقطار العربية ليسا المحفز الوحيد لنمو الاقتصاد الاسرائيلي، كما يدعي حزب العمل.

وهكذا فإن الخط الواصل فيما بين النقطتين السابقتين، يؤكد أن ما أشرنا إليه، من أن «اسرائيل» على عتبة انقلاب اقتصادي كبير، سيكون له انعكاس كبير على طبيعتها ودورها في المنطقة هذا في حال استطاعت حكومة نتنياهو تطبيق برنامجها.

ومصطلح «الانقلاب الاقتصادي» ليس المقصود به المبالغة بما يجري، وإنما هو توصيف حقيقي مما ستؤدي اليه الأمور، في حال استمرت الحكومة بخطها هذا، خاصة إذا ما لاحظنا القوة الرهيبة لنقابات العمال (الهستدروت) من جهة.. ومن جهة أخرى طبيعة الدور الذي تمثله «اسرائيل» في المنطقة.

فمن جهة.. تبدو القوة الرهيبة للهستدروت في كونه يجمع بين صفتين متناقضتين، لايمكن فهم الجمع بينهما، إلا في ضوء الدور الخاص لهذا التنظيم في إقامة الدولة الصهيونية، ودعمها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية... الصفة الأولى، تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم، بالقدر الذي لايهدر المصالح الاقتصادية لإسرائيل، والصفة الثانية، قيامه بدور صاحب العمل، الذي يملك مشروعات انتاجية ذات طابع احتكاري تستخدم العمال على نطاق واسع، وتعاملهم كأي صاحب عمل آخر، ومن خلال هذه الصفة المزدوجة، يعطي الهستدروت لنفسه رسالة خاصة، هي القيام بدور الحارس الأمين الذي يحافظ على نقاء «الطابع الصهيوني» للنشاط الاقتصادي في إسرائيل.

ومن جهة أخرى... فإن اسرائيل، منذ قيامها ليست مجرد مشروع استعماري - اقتصادي (على غرار الجزائر، أو جنوب افريقيا) وإنما مشروع استيطاني احتلالي، له دور سياسي - وظيفي في المنطقة وهي من ناحية الجدوى الاقتصادية مشروع خاسر (حتى معظم أصحاب رؤوس الأموال اليهود لايستثمرون أموالهم فيها)... وهي بهذا المعنى دولة قائمة بذاتها، وليست لذاتها (أي لجموع مواطنيها)، وذلك بسبب قلة الموارد وندرتها، وبسبب التكلفة الأمنية الباهظة المطلوبة لتأمينها، وكذلك بسبب ارتفاع مستويات المعيشة فيها مقارنة بالموارد... ناهيك عما تعانيه اسرائيل أيضاً من عجز دائم في موازنتها وكذلك من عجز في ميزانها التجاري، إضافة إلى أنها دولة مدينة بمبالغ طائلة، تقدر بأكثر من ٢٠ مليار دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة لعدد سكانها.

في هذا الإطار، إطار الدور السياسي - الاقتصادي المناط بالدولة في «اسرائيل» من الصعب تصور امكانية وصول الانقلاب الاقتصادي الذي يريده نتنياهو إلى نهاياته المنطقية، فهذا يتناقض مع طبيعة «اسرائيل» كدولة عنصرية - يهودية - كما يتناقض مع دورها السياسي الاستراتيجي في المنطقة.

ومن ثم، يصبح التساؤل الذي يطرح نفسه، هو: كيف يمكن أن تؤثر مثل هذه الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي، راهناً، على توجهات النخبة السياسية الحاكمة في اسرائيل نحو التسوية؟!... بعبارة أخرى، كيف تساهم الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل، في تحديد الملامح العامة لمجريات عملية التسوية في الشرق الأوسط؟!

الاقتصاد الاسرائيلي والاحتمالات المستقبلية للتسوية

في إطار الملامح العامة للإقتصاد الاسرائيلي ومؤشرات أدائه، سواء من حيث سمات هذا الاقتصاد أو العوامل الحاكمة له ولمستقبله، وفي اتجاه التعرف على المفاصل الأساسية التي يمكن أن تؤثر بها وضعية هذا الاقتصاد على عملية التسوية السلمية للصراع بين «العرب... واسرائيل» واحتمالاتها المستقبلية... لابد، في اعتقادنا من الانطلاق عبر حقيقة، مفادها أن مشكلات اسرائيل الاقتصادية وأزماتها المالية هي جزء أساسي ونتيجة حتمية للعقيدة السياسية التي قامت على أساسها فكرة انشاء دولة يهودية على أرض فلسطين العربية.

فإنشاء هذه الدولة على ارض فلسطين، بعد الاستيلاء عليها وطرد سكانها العرب، حتم العمل في اتجاهين:

الأول: بناء قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية الارض المغتصبة والاستمرار في كبت التطلعات الوطنية لشعب فلسطين، وتكرار العدوان على البلدان العربية المجاورة من أجل الحيلوله دون نجاحها في بناء قوة عسكرية واقتصادية ذاتية، باستطاعتها مواجهة التحديات الاسرائيلية، وقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توظيف جزء متزايد من الموارد المالية والبشرية المحدودة لبناء القوة العسكرية المطلوبة.

الثاني: بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشة مرتفعة، باستطاعته إغراء غالبية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين. وقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توفير السكن والعمالة والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية للأعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد والقادمين بتكاليف قليلة.

ولما كانت متطلبات تحقيق كل هدف تتناقض مع متطلبات تحقيق الهدف الآخر، وكانت امكانية استخدام مورد معين للقيام بدورين متنافسين في آن واحد هي امكانية معدومة، فإن اسرائيل فشلت في تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها تلك. وفي الوقت نفسه، استوجبت سياسة العمل على تحقيق الهدفين في آن واحد، زيادة الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية واهمال متطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وما يعنيه ذلك من تضحيات في المدى القصير.

وهكذا، يبدو أنه من المتعذر نجاح اسرائيل في التغلب على ما تواجهه اليوم من مشكلات اقتصادية ومالية وتخفيف درجة الاعتماد على المعونات الخارجية، إلا إذا قامت بتغيير عقيدتها السياسية، أو على الأقل إحداث تغييرات كبيرة واساسية في تلك العقيدة... ولما كان ذلك يصعب، بل - ربما - يستحيل، على أية دولة أن تحققه في مدى زمني قصير... يصبح إجراء حد أدنى من التغيير، خاصة في ما يتعلق بالمنظومة العامة لهيكلية اقتصادها، هو الأقرب إلى «الواقع العملي».

ومن ثم فإن السياسات التي توجه إدارة هذا الاقتصاد داخلياً، وإدارة علاقاته الدولية، سوف تتعرض لتغييرات هامة... ولعل ما يؤكد هذا (التصور)، هو المؤشرات التي حدثت مؤخراً بعد فوز بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود بمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلي، طبقاً للنظام الجديد لانتخابات رئيس الوزراء مباشرة.

وفيما يتعلق بأهم السياسات الاقتصادية لحكومة الليكود، فإن «نتنياهو» المتأثر بشدة بعدد من الاقتصاديين اليمينيين، وعلى رأسهم البروفسور اريه هيلمان أستاذ الاقتصاد الروسي بجامعة بار - ايلات، سوف يندفع باتجاه تحرير الاقتصاد الاسرائيلي وتقليل هيمنة القطاع العام عليه... وإذا كان البروفيسور هيلمان يرى أن الدور الاقتصادي للدولة يجب أن يكون محدوداً،

المصلحة السياسية لبنيامين نتنياهو قد تجعله يدفع في اتجاه تقليص القطاع العام الذي هيمن عليه تاريخياً شخوص ينتمون لحزب العمل، وتحول هذا القطاع العام ونقابات العمال «الهستدروت» إلى معقل رئيسي لحزب العمل، وبناءً على ذلك فإن نتنياهو له مصلحة مزدوجة في التعجيل بخصخصة القطاع العام سواء لتحقيق برنامجه بإضفاء الطابع الليبرالي على الاقتصاد الاسرائيلي، أو لتفكيك واحدة من القواعد الانتخابية الرئيسية لحزب العمل.

هذا من جهة بيد أنه من جهة أخرى، يمكن القول ـ فيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل والتغييرات التي طرأت عليها بعد صعود الليكود لقمة الحكم في تل أبيب..(يمكن القول) أنه رغم طموح اليمين الاسرائيلي للاستفادة من مكاسب الطرح الشرق أوسطي الذي كان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شيمون بيريز يتبناه، إلا أن البرنامج السياسي لليمين الاسرائيلي، والذي يتسم بالتطرف والعدوانية في مواجهة العرب، يعرقل تهيئة المناخ لتحقيق الطرح الشرق أوسطي... هذا، بيد أن هناك عاملين يدفعان في ذلك الاتجاه، اتجاه تعامل اسرائيل مع «المسألة الشرق أوسطية»: أولهما: أن اسرائيل تعلم تماماً أنها يمكن أن تستخدم أي اطار شرق أوسطي في تحسين شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات عالية التكنولوجيا على اعتبار انها ستنتج للتصدير لدول المنطقة، وايضاً في التحول لمركز مالي وتجاري اقليمي ولمركز للبنية الأساسية الاقليمية... أما العامل الثاني، إن الولايات المتحدة في حالة تحقق الطرح الشرق أوسطي الذي تدعو إليه وتضغط من أجل تحقيقه، فإنها سوف تحظى بنفوذ اقتصادي أوفر في المنطقة على حساب القوى والكتل الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

ولاشك أن ذلك يقودنا إلى الإستنتاج التالي: أن الأولويات لدى اليمين الاسرائيلي تتمثل في استمرار الاعتماد على العلاقة الحيوية مع الولايات المتحدة التي التزمت تاريخياً باستيراد الصادرات الاسرائيلية التي تفشل اسرائيل في ايجاد أسواق خارجية لها، وهو الأمر الذي يفسر الفائض التجاري الاسرائيلي الدائم مع الولايات المتحدة، والذي بلغ أكثر من مليار دولار عام ١٩٩٤، على عكس الميزان التجاري الاسرائيلي مع العالم عامة، الذي حقق عجزاً بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار في العام ذاته... وبالتالي يمكن تفهم تزايد اتجاه اسرائيل للاندماج الاقتصادي مع الدول الصناعية المتقدمة، وتوصلها الاتفاقية للتجارة الحرة مع كندا، شريكة الولايات المتحدة في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) علماً بأنها ترتبط باتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينات.

إلا أننا نسارع إلى القول أن ذلك لايعني، ولايمكن أن يعني، أن اسرائيل تستطيع أن تصرف النظر عن فتح التعاملات الاقتصادية مع البلدان العربية، حتى بدون ميزات تفضيلية.

ولكن... ألا تعبر هذه المقولة في حالة ثبوت صحتها، عن تناقض حاد في منظومة الاقتصاد الاسرائيلي؟!

قطعاً... تعبر المقولة عن التناقض المشار إليه، بل اننا إذا ما عدنا إلى اتجاهات التحرك الاسرائيلي، تلك المستندة إلى فكرة انشاء دولة يهودية على أرض فلسطين (بناء قوة عسكرية ضاربة... بناء مجتمع رفاه) يمكن وضع اليد على أهم العوامل التي تتنازع الاقتصاد الاسرائيلي، وتشكل من ثم بانوراما التحرك (الاسرائيلي) في الاقتراب من أو الابتعاد عن المحور الخاص بعملية التسوية.

أهم تلك العوامل، ثلاثة: ضرورة المعونة، وأهمية التسوية، وفاعلية الحرب.

١ـ ضرورة «المعونة» من منظور الأداء الاقتصادي

منذ أكثر من عقد من الزمان، وبالتحديد في العام ١٩٨٥ أشار ايتان شيشنسكي الأستاذ في الجامعة العبرية وفي دراسته التي حملت عنوان: «كيفية الخروج من الأزمة».

(How to Emerge From The Crisis)، إلى أن علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة: «لاتنتهي عند المعونات، بل تتعداها إلى مجالات متعددة أخرى كالتبادل التجاري الواسع، وقيام اسرائيل بجمع أموال ضخمة من أمريكا، وقيام الأمريكيين بإيداع مبالغ كبيرة في البنوك الاسرائيلية، لذا تعتبر أمريكا اليوم المنفذ الرئيسي لاسرائيل والبلد الذي تعتمد حياتها على معوناته».

والواقع، إن شيشنسكي بقوله هذا قد لمس عصب الاشكالية التي يتسم بها الاقتصاد الاسرائيلي وطريقة ادائه إشكالية المعونات (الأمريكية تحديداً)... صحيح أن المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الاسرائيلي في التسعينات، قد تحسنت كثيراً بالمقارنة مع الأداء «الباهت» في عقد الثمانينات (خاصة «التضخم الكبير» في منتصفه)... إلا أن ذلك (تحسن الأداء) لم يحل دون استمرارية اعتماد اسرائيل على المعونات، يكفي أن نشير إلى أن اسرائيل حصلت على منح وتحويلات خارجية ضخمة بلغت ٦,٧، ٦,٨، ٦,٧، ٦,٩ مليار دولار في أعوام ١٩٩١-١٩٩٢-١٩٩٣-١٩٩٤ على التوالي، وتأتي معظم هذه التحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت من الحكومة أو من المنظمات الصهيونية.

بناء على ذلك، فلنا أن نتصور أن اسرائيل لن تتوقف عن تكثيف علاقاتها مع الولايات المتحدة... بل أنها سوف تستمر في طلب المساعدات والتحويلات الخارجية إليها، لمساعدتها على تنشيط اقتصادها وضخ الدماء فيه بلا تكلفة ورفع مستوى معيشة المواطنين فيها بأعلى من القدرة الحقيقية للاقتصاد الاسرائيلي بجذب المهاجرين ولخلق نموذج مبهر لدول المنطقة، حتى ولو من خلال المساعدات الخارجية، مع ما يعنيه ذلك من أن الأوضاع «غير السوية» للاقتصاد الاسرائيلي، سوف تجعله يلقي عبئاً على الاقتصاد الأمريكي، ربما لايستطيع هذا الأخير على الاستمرار في تحمله بالشكل الحالي.

ومن ثم لنا أن نتصور، أيضاً، أن اسرائيل سوف تكثف علاقاتها مع الدول الصناعية المتقدمة والشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات عالية التكنولوجيا التي ترغب اسرائيل في التخصص فيها... كذلك، فإنها سوف تعمل على تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية، على اساس تبادل المصالح وهو إطار يمكن أن يسهل لها إقامة علاقات اقتصادية قوية مع هذه الدول، إلا إذا كانت مصالحها مع العرب أكبر وستتعرض للاضرار في حالة ارتباط أي منها بعلاقات اقتصادية قوية مع اسرائيل، وهو أمر أصبحت احتمالاته محدودة، بعد سقوط المستويين الثاني والثالث من المقاطعة العربية لاسرائيل.

٢ـ أهمية «التسوية».. من منظور التفعيل الاقتصادي.

لعل استمرار الاقتصاد الاسرائيلي في حالة «العجز» التي يتسم بها، والاعتماد بالتالي على التدفقات المالية الخارجية لايمكن أن يستمر بنفس الوتيرة... لذا، لابد من أسواق تصدير واسعة ومضمونة لفترات طويلة وهذا هو الدور الذي ترشح له البلدان العربية، بيد أن ذلك لايتحقق إلا إذا أنهيت المقاطعة العربية.

والواقع أن قضية المقاطعة قضية متشعبة تحتاج إلى تدقيق، أول ابعاد هذه القضية أن الاصرار الذي نلمسه من أطراف عديدة على الاسراع بإنهائها، والضغوط التي يمارسها الكثير من تلك الجهات على البلدان العربية لانهاء المقاطعة فوراً، إنما هو دليل على أن هناك منافع سوف تجنيها تلك الجهات من هذا الانهاء، وهو ما يعني أنها تتوقع حجماً للأعمال داخل اسرائيل يحقق تلك المنافع، وبما أن حجم السوق الاسرائيلية ليس بالكبر الذي يجعله مغرياً إلى هذه الدرجة، فإن المغزى الواضح هو أن المنافع المتوقعة سوف تكون نتيجة أحد أمرين أو كليهما معاً:

الأول، هو أن اسرائيل تملك تقنيات ترغب تلك الجهات في الاستفادة منها، ولو صح هذا في عدد محدود من المجالات فلا يتوقع أن يصح بشكل عام، ومن ثم فالأغلب أنها تتوقع أن تستفيد من العلاقات التي أقامتها اسرائيل مع جهات عديدة، بما في ذلك المعرفة التي يحملها المهاجرون من الدول الشرقية، ومن قدراتها على التجسس الصناعي والتكنولوجي والذي لم تسلم منه الولايات المتحدة، والفضائح في هذا المجال معروفة.

الأمر الثاني، أنها تتوقع أن تتخذ من اسرائيل منصة للتصدير، والميزة التي يمكن أن تنسب إلى اسرائيل في هذا المجال هو القرب من أسواق معينة، تأتي في مقدمتها الأسواق العربية، وبالتالي فإن

منطق الاستجابة للضغوط التي تتذرع بها بعض الأنظمة العربية حينما تدعي أن المتضرر هو البلدان العربية، من حيث ان رفع المقاطعة يعني رفع الضرر عنها، هو منطق مغلوط، لأن إنهاء المقاطعة يعني أن تتدفق الأنشطة على اسرائيل وليس على العرب، أما القول من أن إنهاء المقاطعة يعني أن تتمكن الشركات ـ التي فضلت في الماضي انطباق المقاطعة عليها ـ من العمل في البلدان العربية ناقلة خبراتها، فيتجاهل أنه كان في تقديرها أن حجم المنافع التي تفقدها بتعذر دخولها إلى الوطن العربي لايوازي ما تجنيه من مجرد التعامل مع جهات تتعامل اصلاً مع اسرائيل، بمقتضى المقاطعة من الدرجة الثالثة، ولاتنبئ أوضاع الاقتصادات العربية، غنيها وفقيرها، عن تحسن متوقع مستقبلاً يغري الجهات المعنية بالتهافت عليها، مع الاصرار في الوقت نفسه على الاحتفاظ بصلاتها مع اسرائيل.

في هذا السياق، يتبدى بوضوح الدافع الاسرائيلي إلى فتح التعاملات الاقتصادية مع البلدان العربية... الأمر الذي يكشف عن توافق الميل الاسرائيلي للتسوية مع ميولهالتوسع آفاق توجهها إلى «أبعد مدى اقتصادي ممكن».

بناء على ذلك.. لنا أن نتصور أن اسرائيل سوف تحاول تحقيق أقصى ما يمكنها في اتجاه العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية... ولكن، بدلاً من التقدم في مسيرة التسوية السلمية التي تحقق مصالح اسرائيل والحد الأدنى من مطالب البلدان العربية كثمن لفتح الأسواق العربية أمامها، فإنها في ظل حكم اليمين سوف تلجأ إلى استدعاء الضغوط الامريكية المكثفة على البلدان العربية وبالذات البلدان المرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة. كما ستعمل على تفعيل عمليات التسلل إلى الأسواق العربية. وربما تعمل اسرائيل على استخدام الأردن كحصان طرواده لاختراق الأسواق العربية إذا ظلت مغلقة بشكل مباشر أمامها.

اصرار اسرائيل، إذن على إقران أطروحاتها للتسوية بتطبيع العلاقات مع البلدان العربية، وإنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية معها، لايكشف فقط، و كماسبقت الاشارة، توافق الميل الاسرائيلي للتسوية، مع ميولها لتوسيع آفاق توجهها إلى «أبعد مدى اقتصادي ممكن»...بل أيضاً ربما يشير إلى الانتقال أو التوجه بالأحرى، من طور التوسع العسكري إلى طور التوسع الاقتصادي.

٣ـ فاعلية «الحرب»... من منظور التنشيط الاقتصادي.

لايعني ما أشرنا إليه تواً، أننا نقوم بنفي احتمال شن اسرائيل ـ في المرحلة الراهنة ـ حروباً قد تصل لدرجة احتلال مزيد من الأراضي لحل أزماتها الاقتصادية، والسياسية...ولكننا نرجح ألا تخرج الحروب الاسرائيلية عن نطاق الحملات العسكرية المحدودة، بغرض تحقيق أهداف سياسية وعسكرية، واقتصادية... ملحة.

هذا الاحتمال، احتمال «الحرب المحدودة» يبدو مرجحاً إذا ما لاحظنا «معالم الدورة...الاقتصادية الاسرائيلية» تلك التي تبدو على النحو التالي: رخاء فأزمة فحرب فتوسع فرخاء من جديد، وتستغرق الدورة كما يبدو سبع سنوات لتعمل، وأهم ما في هذه الدورة أنها تعتمد على الحرب لإخراج اسرائيل من الأزمة الاقتصادية الدورية ففي اقتصاد تتراكم فيه الديون الخارجية سنة بعد سنة، ويستمر العجز في ميزان المدفوعات ليصبح مزمناً، ويعيش حالة تأهب للحرب دائمة، قد لاتكون عسكرة الاقتصاد كافية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، عندما يصطحب تباطؤها بزيادة في العجز المالي وخفض في الاستثمارات وزيادة في البطالة والهجرة العكسية، ويعتبر قطاع التشييد هو القطاع الحساس لتقلبات الدورة، فهو أول قطاع تظهر فيه علامات الركود، لإرتباطه بالهجرة والجيش، ومن ثم فإنه يلعب دوراً رئيسياً في اعادة تحريك النشاط الاقتصادي بأسره.

وعندما تتجمع مؤشرات الأزمة، تصبح الحرب لازمة... إذ تؤدي الحرب مباشرة إلى رفع الطلب على الأسلحة ومعدات القتال، وإلى تدفق رؤوس الأموال والمساعدات الأجنبية، وإلى المزيد من الهجرة والاستيطان، وقد تؤدي الحرب أيضاً إلى التوسع في الأرض العربية، مما يشكل توسيعاً للسوق الاسرائيلية، وعادة ما تكون الحرب مناسبة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، والتوسع في الصناعات المدنية من ميكانيكية وكهربائية والكترونية.

هكذا تكون الحرب هي المخرج من الأزمة الاقتصادية... لكن ما العمل إذا استحالت الحرب الكاملة؟!

هنالك تعتمد اسرائيل على نشر التوتر المستمر في المنطقة، كضرورة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعول عندئذ على المفعول الدائم للعسكرة الدائمة للاقتصاد الاسرائيلي، وعلى التهديد بالحرب وما يصحبه أو يتبعه من عمليات حربية، وعندئذ يتنادى يهود العالم لنصرة اسرائيل، فتكسب الأموال ويتدفق البشر، وينقلب اتجاه المؤشرات الاقتصادية من الانكماش إلى الانتعاش، وفي هذه الظروف يمكن القول بأن الاقتصاد الاسرائيلي قد استطاع الخروج من أزماته بفضل الاعتماد على رؤوس الأموال والمساعدات الأجنبية، ولايوجد مثل الحرب أو خطرها حافزاً لاغداقها على اسرائيل... حتى أصبحت الدورة الاقتصادية تتلخص في معدلات نمو مرتفعة مع ميزانيات عسكرية باهظة.

ويظل مؤشر اقتصادي واحد يعطي اشارة الخطر، وهو مؤشر الأسعار، فمن الطبيعي أن يبلغ التصاعد في الانفاق العسكري ذروته في زمن الحرب، غير أن الوضع الخاص باسرائيل يسمح أيضاً بالمزيد من الانفاق الكلي، في ما بعد الحرب. إذ يواصل المجمع العسكري الصناعي تأكيد الطابع العسكري للاقتصاد عاماً بعد عام، حتى بلغت النفقات العسكرية في عام ١٩٧٠ مثلاً، أكثر مما كانت عليه عشية حرب ١٩٦٧، بنسبة تزيد على ١٥٠% وهي أكبر نسبة للانفاق العسكري في العالم، مقارنة بحجم اسرائيل وسكانها... كل ما هنالك أنه بدلاً من أن يجري مثل هذا الانفاق على حساب الاستهلاك الخاص، فإنه يتم عادة على حساب الخارج، ويتلقى التضخم بذلك دفعة جديدة. وتنتهي الحرب في كل مرة بارتفاع جديد في الأسعار، بل إن الارتفاع التضخمي للأسعار قد صار السمة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي حتى الآن بحرب أو بغير حرب.

بناء على ذلك، وبصرف النظر عن ما إذا كانت هناك احتمالات حادة لانفجار حرب شاملة أخرى في دائرة الصراع بين «العرب... واسرائيل» خلال السنوات القليلة القادمة (١٩٩٧-٢٠٠٠) أم لا... فإنه إذا كانت ثمة حرب يمكن أن تنشب بين البلدان العربية واسرائيل في تلك الفترة، فإنها على الأرجح حرب تقوم اسرائيل بشنها ضد واحدة أو أكثر من تلك الدول، وليس العكس.

ومن ثم، فلنا أن نتصور أن احتمالات الحرب في السياسة الاسرائيلية قائمة، وبالتحديد على «الجبهة: السورية ـ الاسرائيلية» خاصة، وأن عوامل ترجيح هذا الاحتمال كثيرة... فسوريا، هي القوة العربية الوحيدة التي لم توقع اتفاقاً للسلام مع اسرائيل، في نفس الوقت الذي تمتلك فيه قوة عسكرية قادرة على إلحاق الضرر بإسرائيل، حتى وإن لم تكن بالضرورة قادرة على هزيمتها أو تهديد بقائها.

صحيح أن احتمالات الحرب في السياسة الاسرائيلية ليست كما كانت عليه قبل عام ١٩٩١، وقد لاتكون أيضاًقريبة، تبعاً للتقديرات الاسرائيلية الخاصة بأسبابها المحتملة، ولاترتبط بتفاعلات اقليمية كبرى، وإنما بتهديد مباشر لأمن اسرائيل.. لكن يبقى من الصحيح، أيضاً، أن مشكلة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ـ وبعض المؤسسات الأخرى في اسرائيل ـ أنها لاتشعر بالاطمئنان دون أن تفكر بأن حرباً ما قادمة، ودون أن تستعد وكأنها حتمية، بصورة قد تخلق نبوءات محققة لذاتها.

وماذا بعد؟!

وبعد.. لايتبقى سوى أن نشير إلى أن العوامل الثلاثة التي تتنازع الاقتصاد الاسرائيلي، وتشكل من ثم بانوراما التحرك الاسرائيلي، في الاقتراب من أو الابتعاد عن المحور الخاص بعملية التسوية (هذه العوامل) تؤكد أن الاحتمالات الأكثر رجحاناً خلال السنوات القليلة القادمة، هي تلك التي تتمثل في التقاطع بين السيناريوهات (أو: المشاهد) التالية: الدخول في صراع مسلح (اعتداءات مستمرة على جنوب لبنان و ـ ربما ـ حرب محدودة أو مناوشات عسكرية مع سوريا) في اطار من التباطؤ «المرضي» بين الأطراف العربية وإسرائيل، مع التركيز على الجانب الاقتصادي (التطبيع، انهاء المقاطعة) مع الأطراف العربية خاصة بلدان الخليج والأردن والمناطق الفلسطينية ■■

• كاتب وباحث مصري

البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها على الوطن العربي

غازي الصوراني

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي - في العقد التاسع من هذا القرن - حدثا روسيا فقط بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها على انضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية تمهيدا لدورها - الذي تمارسه اليوم - كقطب احادي يتولى ادارة ما يسمى بالنظام العالمي «الجديد».

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تاثيره في كافة ارجاء كوكبنا الارضي بعد ان تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وانتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية الى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الاحادي خاصة وان المناخ العام المهزوم او المنكسر في بلدان العالم الثالث او الاطراف، قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة عبر قيادات مأزومة ومهزومة لأنظمة فقدت وعيها الوطني أو كادت استجابة لشروط الهيمنة والتبعية أولاً ولمصالحها الأنانية ثانياً، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها المركز الامبريالي تحت عناوين اعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة باعتبارها احدى الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي «الجديد» أو ما يسمى بالعولمة Globalaization.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الاجابة عليه، هل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل تطورها الراهن في نهاية هذا القرن؟ وهل تملك العولمة كظاهرة امكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في بداية القرن القادم؟

أولاً: المعروف ان الرأسمالية منذ نشاتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالانتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة، التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الاقطاعي القديم في أوروبا وتوحيدها في أطر قومية حديثة، في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة، سوى محطة لتمركز الانتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود انسجاماً مع شعار الكوسموبوليتية Osmopolitanism أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي نظرية تدعو إلى «نبذ المشاعر الوطنية والثقافية القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري»، ومن الواضح أن هذا الشعار الايديولوجي صاغته الرأسمالية في مواجهة الأممية البروليتارية proletarian Internationallsin وجوهره «يا عمال العالم، اتحدوا» لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي / الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن من جهة، وبروز دور الاتحاد السوفياتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى، وبتأثير هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الرأسمالي سوى اعادة النظر - جزئياً - في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللامحدود كما عبر عنها آدم سميث، حيث توصلت إلى ضرورة اعطاء الدولة دوراً مركزياً لاعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي يتيح مشاركتها في ادارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادي التي وضعها المفكر الاقتصادية «جون ما ينارد كيلز» حول دور الدولة، دون أي اهتمام جدي للتراجع الملموس حينذاك الذي أصاب شعار الكوسموبوليتية، ومن أهم هذه الأسس:

١- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية.

٢- اعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة (القطاع العام).

٣- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال.

٤- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار.

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينيات هذا القرن حتى نهاية العقد الثامن منه حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية.

على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير الراهن للقرن العشرين، لم يكن مقدراً لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم، الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي بالرغم من أزمته الداخلية، الذي حقق تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات اعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية، وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر ١٩٧٩ على يد مستشارها الاقتصادي «فريدريك فون هايك» وورونالد ريجان ١٩٨٠ ومستشاره الاقتصادي «ميلتون فريدمان» وكلاهما أكد على أهمية العودة إلى قوانين السوق وحرية رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة new liberalism التي تقوم على:

١- «كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع»!

٢- «تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية».

انها باختصار، دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي «هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي - إلى حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية

والثروة لا إلى المساواة.. ولو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال حافز يستحثهما».

في ضوء هذه السياسات اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين وبحماس بالغ في الترويج لهذه الليبرالية بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول «د. رمزي زكي» أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لاعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف بما يحقق مزيداً من اضعاف جهاز الدولة وحرمانها.

من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة: ـ ابراهيم فتحي ـ الماركسية وأزمة المنهج ـ دار الحضارة بيروت ١٩٩٢.

وفي مجرى تطور الرأسمالية وفق هذا المفهوم «الجديد» وتطبيقاته المباشرة في عصر ريجان / تاتشر، واستمراره فيما بعد، ظهرت تحولات بالغة السرعة في الاقتصاد العالمي، فقد تغيرت بنية التجارة الخارجية العالمية، وتطورت التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات وتم اخضاع الدولة في العالم الثالث للشروط الدولية الجديدة عبر نمو وانتعاش بورجوازية السوق على حساب بورجوازية الدولة خاصة في العالم الثالث، في هذه الظروف برزت بقوة الشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسية، حيث ترافق معها ـ ومنذ سنوات قليلة فقط ـ مفهوم العولمة Globalaization، وبالرغم من ان هذا المفهوم لم يطرح أكاديمياً بعد، إلا أنني أعتقد أن المدافعين عنه والرافضين له، لا يختلفون على تعريف العولمة باعتبارها صيغة تهدف إلى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة أو ما يسمى، بالنظام العالمي الجديد «الذي يسعى إلى اعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم بهدف اخضاع العالم لإدارة كونية واحدة، انها انفتاح عالمي بلا حدود، وهيمنة بلا حدود، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق، وهي تعني أيضاً» انتقال مركز القرارات الكبرى في الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم والثقافة والبيئة من المجال العام أو الدولة ـ وفي بلدان المحيط بشكل خاص ـ إلى المجال الخاص أو البنك والصندوق الدوليين والشركات المتعددة الجنسية، وفي العولمة ـ عند استكمال شروطها ـ ستصبح دول العالم الثالث ـ والوطن العربي تحديداً ـ مجرد مشروعات، يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي، حيث سيكون الاقتصاد في هذه الدول متعددة الجنسية بصورة مثيرة، فلا وجود للهوية الوطنية أو القومية أو الدولة / الأمة. فالعولمة نقيض لكل هذه المفاهيم، وفي هذا الصدد يقول د. محمد الجابري في كتابه قضايا في الفكر المعاصر، الصادر في حزيران ١٩٩٧، ان العولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود المقصود به العالم، الكرة الأرضية، فالعولمة إذن تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية أو الدولة / الأمة في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى.

ثانياً: بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الايديولوجي الذي أصاب العالم بعد غياب الاتحاد السوفياتي، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي «بدءاً من عصر نهاية الايديولوجيا» إلى «صراع الحضارات» و«نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية»، هي الحديث.

وأعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية، فإنها تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها ترتيشكه ونيتشه، عندما نتحدث عن تفرد الحضارة الغربية ـ ضمن اطارها الجغرافي ـ بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى، وعلى أساس ان حضارة الغرب ـ كما يقول صموئيل هنتنغتون ـ «لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغيير، وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون»! وكذلك الأمر عند «فرنسيس فوكوياما» الذي يرى أنه «بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الايديولوجي».

أما تصور «فوكوياما» للعالم بعد نقطة النهاية هذه ـ أو نهاية التاريخ أو نهاية الصراع الايديولوجي ـ فهو يستنتج أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في اطار الليبرالية الحديثة، ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ ان تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية، بل بالعكس يرفض هذا التجانس ويؤكد ان البلدان التي تنتمي فقط إلى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله على قاعدة السادة والعبيد، لأن بلدان العالم الثالث عموماً ستكون مصدراً يهدد الحضارة الغربية سواء بشعارات التطرف القومي أو بالأوبئة والأمراض والتخلف، وبالتالي لابد من اخضاع العالم الثالث باعتبارهم «أعداء الغد».

وفي هذا السياق يقول «روبرت شتراوس هوب» في كتابه «توازن الغد» الصادر عام ١٩٩٤م ان «المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من انجازها بسرعة في مواجهة نمو آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية»، ويستطرد «ان مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للامريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الامبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة للامبراطورية الانسانية»!.

أما «ألفين توفلر» باحث سوسيولوجي أمريكي ـ يتوصل في كتابه «الموجة الثالثة» إلى تعريف مغاير لهذا التحول العالمي المعاصر، ويرى فيه «ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الانتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل، وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بانتاج المعلومات والمشاركة فيها عالمياً من أجل تنمية «الذكاء الكوني»، نحن إذن أمام حالة من «الوعي الكوني» أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث، تقوم على مبدأ البقاء للأصلح أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود».

ثالثاً: هدفنا مما تقدم كشف طبيعة الموقف الايديولوجي الشوفيني الدافع عن امكانية تحقق مفهوم العولمة وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية التي تعزز وتغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعلة على هذا الكوكب. ضمن اطار وأدوات ما يسمى بالحضارة الغربية والبلدان التي تنضوي تحت لوائها، وفي تناولنا لهذه الحقائق المادية لنظام العولمة، سنشير إلى الركائز الأساسية لهذا «النظام» كمقدمة للحديث عن مستقبل العولمة أو الأحادية القطبية وانعكاساتها على الوطن العربي.

لقد بات من المعروف ان ركائز النظام العالمي الجديد ـ العولمة ـ هي:

١ـ النظام النقدي العالمي بإدارة صندوق النقد الدولي.

٢ـ النظام التجاري العالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية WTO التي تعمل على تنفيذ أهدافها في تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية وحرية السوق وفي مدى زمني لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية.

وفي ظل الأحادية القطبية الأمريكية الراهنة ـ التي لم تبدأ تراجعها الملموس بعد ـ فإن الولايات المتحدة تملك الدور المركزي في السيطرة المباشرة على هذه الأنظمة العالمية، دون اغفال الدور الهام والمركزي ـ غير المباشر ـ للشركات المتعددة الجنسيات، وهي ـ في

جدول (١) قدرات وامكانات الولايات المتحدة

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	العالم	نسبة الولايات المتحدة
عدد السكان	٢٥٠ مليون نسمة	٥٥٠٠ مليون نسمة	٤,٥٪
المساحة	٩,٤ مليون كم٢	١٤٥ مليون كم٢	٦,٥٪
اجمالي الناتج القومي	٦ تريليونات دولار	٢٣ تريليون دولار	٢٦٪
معدل النمو الاقتصادي (١٩٩٥)	٣٪	٣,٥٪	-
اجمالي الديون	٤ تريليونات	-	-
العجز في الميزانية	١٥٠ مليار دولار	-	-
اجمالي الانفاق العسكري	٢٦٥ مليار دولار	٩٥٠ مليار دولار	٢٨٪
نسبة الانفاق العسكري	٦,٥	٥,٦٪	-
عدد القوات المسلحة	٢,١ مليون جندي	٢٧ مليون جندي	٧,٨٪
عدد الأطباء	٦٠٠ ألف طبيب	٦ ملايين طبيب	١٠٪
عدد المدرسين	٢,٧ مليون مدرس	٣٨ مليون مدرس	٧٪
متوسط عمر الفرد	٧٦ سنة	٥٨ سنة	-
متوسط دخل الفرد	١٩,٥ ألف دولار	٣,٥ ألف دولار	-

جدول (٢) قدرات وامكانات أوروبا واليابان والصين

مؤشرات مختارة	أوروبا	اليابان	الصين
عدد السكان	٤٠٠	١٢٤ مليون نسمة	١٢٠٠ مليون نسمة
المساحة	٢,٤ كم٢	٣٧٨ ألف كم ٢	٩,٥ مليون كم٢
اجمالي الناتج القومي	٦,٥ تريليون دولار	٣,٥ تريليون دولار	٤٦٠ مليار دولار
معدل النمو الاقتصادي	٢,٥٪	٤,٣٪	١١٪
اجمالي الانفاق العسكري	١٦٣ ملايين دولار	٢٨ مليار دولار	١٢,٥ ملايين دولار
عدد القوات المسلحة	٣ مليون جندي	٢٥٠ ألف جندي	٣ مليون جندي
عدد الأطباء	٩٠٠ ألف طبيب	١٩٥ ألف طبيب	١,١ مليون طبيب
عدد المدرسين	٣,٦ مليون مدرس	٩٩٠ ألف مدرس	٦,٦ مليون مدرس
الانفاق السنوي على التعليم	٢٣٢ مليار دولار	١٣٧ مليار دولار	٩ مليارات دولار
الانفاق السنوي على الصحة	٢٨٥ مليار دولار	١٣٦ مليار دولار	٦ مليارات دولار
متوسط دخل الفرد	١٦ ألف دولار	٢٢ ألف دولار	٣٧٠ دولار
متوسط عمر الفرد	٧٤ سنة	٧٨ سنة	٧٠ سنة

معظمها - شركات أمريكية - فمن اصل أكبر خمسمائة شركة عابرة للقارات، هناك (١٦٥) شركة أمريكية، و(١١١) شركة يابانية و(٢٢٤) شركة تملكها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وباقي دول أوروبا، تسيطر هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية (٣ تريليونات دولار من اصل ٤,٥ تريليون دولار)، أما مبيعات المائة شركة الأكبر منها فيصل حجمها إلى (١٤٠٠) مليار دولار سنوياً، عدا عن أن كل شركة من هذه الشركات تملك ما لا يقل عن مائة فرع في العديد من بلاد العالم، فعلى سبيل المثال فإن شركة (آسيا براون بروفيري Asi Brown Broveri تملك ألف فرع في (٤٠) دولة، وكذلك الأمر لشركات أخرى معروفة مثل (ميتسوبيشي) (هوندا) (توشيبا) (فورد) (كاتربلر).

ان انتشار وتوسع هذه الشركات يشكل ظاهرة غير مألوفة للوهلة الأولى، لكن وعينا بالتراكمات والآليات المتصاعدة في الرسم البياني لحركة رأس المال المالي تجعل من تلك الظاهرة أمراً طبيعياً بل ومبرمجاً في بنية النظام الرأسمالي، وبالتالي لا نستغرب مما يورده د. الجابري.

استناداً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة - من ان (٢٥٩) شركة من هذه الشركات الدولية العملاقة تملك من الثروات ما يملكه ملياران وثلاثماية مليون نسمة في هذا الكوكب!!، وهناك ظاهرة جديدة تتعلق بالمنتجات، حيث يتم الآن إلغاء اسم البلد الصانع أو المنتج (بلد المنشأ) فبدلاً من الأسلوب السابق الذي كان يشير إلى ان هذه السلعة، سيارة مرسيدس مثلاً، صنعت في ألمانيا، أصبحت الاشارة الآن «من انتاج مرسيدس» أو من «انتاج توشيبا»... الخ.

بعد كل ما تقدم نعود إلى السؤال مجدداً، هل «العولمة» ظاهرة أو لحظة من لحظات تطور التاريخ الحضاري العالمي وهل هي تعبير وتعميق لأحادية أو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم بهذا الكوكب وإلى متى؟.

سأحاول التعرض للاجابة على السؤال عبر محورين: الأول يقوم على تسجيل آراء ومواقف عدد من كبار المفكرين والاقتصاديين في الولايات المتحدة حول هذه الظاهرة، والثاني يعتمد على الأرقام الواردة في دراسة للدكتور عبد الخالق عبد الله استاذ العلوم السياسية (منشورة في السياسة الدولية / ابريل ١٩٩٦) مأخوذة عن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

المحور الأول: يقول ادوارد لوتواك Edward Lotwak، عضو مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية «ان الرأسمالية الحالية تتحول إلى اطار شرير، لأن الذي زعمه الماركسيون منذ مائة عام والذي كان خاطئاً، يصبح اليوم حقيقة واقعة - حسب آليات العولمة - الرأسماليون يزدادون ثراء بينما تفتقر الطبقات العاملة» انه يذكرنا بإحدى مقولات ماركس «ان رأس المال ينزف دماً من كل مساماته» أما روبرت رايش Robert Rysh استاذ الاقتصاد ووزير العمل في حكومة كلينتون فإنه يحذر من مخاطر ظاهرة العولمة بقوله «ان إزالة حدود الدول - العولمة - أمام التجارة وتحطيم النقابات أدى للقضاء على كل تردد للرأسمالي». مرة ثانية نتوقف أمام كارل ماركس ومقولاته «ان الرأسمالي لديه الاستعداد لممارسة أبشع الجرائم في سبيل المحافظة على فائض القيمة - الربح».

رئيس البنك المركزي الأمريكي - في حديث له - يقول «ان اللامساواة المتنامية أصبحت خطراً كبيراً يهدد مجتمعاتنا».

وفي كتاب «فخ العولمة» للكاتبين الألمانيين (هانز بيتر، وهيرالد شومان) يورد الكاتبان ان «العولمة هدفها فرض مصالح الشركات العالمية على شعوب العالم وزيادة البطالة ليس بين العمال فقط، ولكن بين الموظفين في البنوك والمؤسسات المالية نظراً لتسارع الاتصالات وسهولة الحصول على المعلومات في هذا العصر، وان حرية التجارة تعني فرض حقوق الطرف الأقوى» (من دراسة العولمة رأسمالية قاتلة - الكاتب نبيل يعقوب - مجلة اليسار - فبراير ١٩٩٧).

وهي الشركات المتعددة، وبالتالي فإن الرفاهية في ظل العولمة ليست إلا وهماً ساذجاً.

أما نعوم تشومسكي - المفكر التقدمي، المنحاز لقضايا البلدان الفقيرة فيقول ان بلدان العالم الثالث اليوم هي مجتمع ذو طابقين: طابق الثراء الفاحش، وطابق التعاسة واليأس، وان سياسات السوق المفتوح تحقق مصالح الغرب حالياً على حساب مصالح الشعوب الفقيرة وفي رأيه فإن العولمة تعني عصراً استعمارياً جديداً بحكومة عالمية لها مؤسساتها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولها أدواتها مثل الجات GAT والنافتا NAFTA والسبعة الكبار.

المحور الثاني: ودلالاته ترتبط بقراءة هادئة وعميقة للأرقام التي سوردها ـ من تقرير الأمم المتحدة المشار إليه ـ وصولاً إلى استنتاج موضوعي ـ من وجهة نظري ـ لا يشير إلى ضمان استمرارية الولايات المتحدة في التحكم بهذا العالم خلال العشر سنوات الأولى من القرن القادم كحد أقصى، وبالتالي فإن استمرار ظاهرة العولمة، وتصاعدها مستقبلاً مرهون بهذه المتغيرات العالمية المستقبلية، وفي كل الأحوال فإن تاريخ البشرية ليس مرهوناً بقانون العولمة أو ركائزها، انه مرهون لردود فعل الشعوب، ان قراءة الجداول التالية قد تعزز هذه الاستنتاجات. (راجع الجدول ١و٢)

لاشك ان الانطباع الأول من قراءة هذه الأرقام والبيانات يدل على أن الولايات المتحدة تملك مقومات اقتصادية لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم سوى الاقتصاد الياباني وبنسبة ٥٨٪ بالطبع نحن نعترف هنا أن الجانب الاقتصادي هو أحد جناحي القوة، إلى جانب القوة العسكرية، التي تشكل ـ حتى اللحظة التاريخية الراهنة ـ مصدر الحيوية وعنوان السيطرة للولايات المتحدة وربما «المشروعية» في نظر البعض.

ولكن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية الراهنة ينمو ويتراكم سلباً داخل المجتمع الأمريكي وبما يتناقض مع اقتصاد العالم الخارجي أو تصوره لهذه القوة، يقول د. عبد الخالق عبد الله ان «الولايات المتحدة التي انتصرت في الحرب الباردة تبدو وكأنها تخسر حالياً حرب المخدرات والبطالة والانتاجية والتعليم»، ومن واقع قراءة الأرقام والبيانات، فإنه على الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر، وخلال السنوات الأخيرة سجلت الولايات المتحدة أعلى حالات الافلاس في كل تاريخها المعاصر (أكثر من ٧٠٠ ألف حالة افلاس)، كذلك أخذت الولايات تعاني من أكبر عجز مالي في العالم الذي تجاوز (٤٠٠) مليار دولار.

أما اجمالي ديونها فانه قد تجاوز كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار، أي أكثر من ١,٥ ضعف اجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم، وهناك اليوم أكثر من (١٥) مليون شخص عاطل عن العمل (٨٪ من القوة العاملة)، لقد تراجعت الولايات المتحدة إلى الدولة رقم (١٣) من حيث الانفاق على الصحة، والدولة رقم (١٧) من حيث الانفاق على التعليم، ورقم (٢٩) من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة إلى اجمالي السكان حيث ان لديها (٥٥) عالماً وفنياً فقط لكل ألف نسمة مقابل (٣١٧) عالماً وفنياً لكل ألف نسمة في اليابان.

ويستطرد د. عبد الخالق عبد الله «لقد أصبحت الولايات المتحدة هي الأولى في العالم من حيث استهلاك المخدرات والكحول. انها تستهلك ٨٠٪ من اجمالي المخدرات في العالم، وهي من أعلى الدول في العالم في حالات التفكك الأسري والعنف والاغتصاب والقتل، حيث أصبح ٥٠٪ من الشعب الأمريكي يتعرض لشكل من أشكال الاجرام، ونسبة ٢١٪ من كل النساء يتعرضن للاغتصاب حسب مجلة التايم الأمريكية بعنوان «الجنس في أمريكا» اكتوبر ١٩٩٤».

البعد الثاني الهام في هذا الجانب يتعلق بالمقارنة بين الولايات المتحدة من جهة وأوروبا الموحدة واليابان والصين من جهة أخرى:

١ـ ان الناتج القومي لأوروبا يزيد على (٦,٥) تريليون دولار عدا عن قدراتها التكنولوجية والعلمية التي تضاهي الولايات المتحدة، وفي تقدير العديد من أصحاب الاختصاص فإن أوروبا تملك من الامكانات ما يؤهلها لأن تصبح القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال القرن القادم، وفي تقدير البعض انه في حال تحقق الاندماج الوحدوي الأوروبي بشكل نهائي فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أوروبياً.

٢ـ بالنسبة لليابان التي تحتل اليوم الموقع الثاني في مستوى المعيشة في العالم (يصل دخل الفرد السنوي إلى ٢٣٨٠٠ دولار)، فاليابان هي الدولة الأولى من حيث السيولة المالية وحجم الاستثمارات الخارجية وهي الأولى من حيث الأصول الوطنية الثابتة التي تبلغ ٤٣,٧ تريليون دولار مقابل ٣٦,٢ تريليون دولار في الولايات المتحدة، وهي الدولة الأولى في العالم في انتاج الحديد والصلب وفي انتاج السفن التجارية العملاقة (تملك اليابان ٩٨٣٠ سفينة مقابل ٦٣٧٥ سفينة لدى الولايات المتحدة)، وهي الأولى من حيث الميكنة الصناعية في العديد من المجالات. ان التراكم الاقتصادي الصاعد في اليابان يؤهلها بالتأكيد لأن تصبح أحد أهم الدول العظمى في القرن القادم.

٣ الصين: انها الدولة الأولى من حيث عدد السكان (٢٢٪ من سكان العالم)، وتشير كافة المصادر إلى انها «تقترب وبشكل سريع إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم»، فالاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم (خاصة خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، وبعد انضمام هونغ كونغ فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم، بل انه من المتوقع، مع حلول عام ٢٠٠٦ ان يرتفع الناتج القومي الصيني إلى مستوى الناتج القومي الياباني وإذا استمر هذا المعدل للنمو الحالي، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح ١,٥ ضعف الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ أي بعد حوالي ٢٢ سنة من الآن.

٤ـ لم اتطرق إلى روسيا بسبب غياب المعلومات في ظروف تحولها الراهن، ولكني اعتقد أن روسيا لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير والمتميز تاريخياً في ادارة هذا العالم سواء روسيا بطرس الأكبر، أو لينين، ـ وفق مفهوم مصالح الدولة وليس النووي الذي يملك امكانات اقتصادية هائلة سيظل صامتاً على كل ما يجري فيه أو من حوله.

بعد كل هذه المعطيات، أعتقد أنني قد وضعت القارىء أمام مفارقة أو ثنائية متناقضة مؤداها ان للعولمة مقوماتها، ولبديل العولمة ايضاً مقوماته، المسألة إذن مرتبطة باللحظة التاريخية الراهنة التي قد تمتد إلى نهاية العقد الأول من القرن القادم تحت عنوان الهيمنة والأحادية الأمريكية التي ستسعى إلى تعميق ظاهرة العولمة وانتشار آليات فوق كل صعيد في هذا الكوكب فالعولمة إلى حد بعيد ـ هي نتاج هذه السيطرة أو الأحادية الأمريكية ـ وهي بهذا القدر نقيض للتعددية العالمية المنتظرة من أوروبا واليابان والصين وروسيا ودول العالم الثالث، وما ستحمله هذه المتغيرات من أشكال متعددة من التعارض أو الصراع لن تقتصر فقط على الصراع الاقتصادي بل سيكون للصراع الأيديولوجي دور متجدد وأساسي فيها.

رابعاً: تأثير العولمة على الوطن العربي:

في سياق هذا البحث أشرنا إلى عاملين كان لهما تأثير مباشر في انهيار مرحلة القطبية الثنائية (انقسام العالم إلى غرب وشرق) وبروز ظاهرة «العولمة» وهما:

أ ـ تراجع الرأسمالية في الغرب عن السياسات الاقتصادية الكينزية لحساب النظرية الليبرالية الجديدة.

ب ـ انهيار الدولة السوفياتية.

وفي تناولنا لمؤثرات «العولمة» على بلدان الوطن العربي، فإن منطق البحث يستدعي الحديث عن انهيار الدولة البرجوازية الوطنية في العالم الثالث أو مشروع التحرر الوطني، كنتاج للمتغيرات العالمية من جهة ولاستكمال شروط السيطرة للنظام الرأسمالي العالمي على بلدان العالم الثالث وفق متطلبات المرحلة الجديدة من جهةأخرى. وذلك لأن هذا الانهيار لم يدفع فقط نحو تفكيك رأسمالية الدولة أو القطاع العام، وتغيب الطموح في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بل يسهم اليوم في تراجع المشروع الوطني / القومي والاستقلال السياسي لهذه الدول.

بالطبع فإن هذه النتائج لم يكن ممكناً لها أن تصبح حقائق ملموسة بفعل العوامل الجديدة الخارجية لولا التراكمات الداخلية في صلب أنظمة الدولة البرجوازية الوطنية التي فشلت في تطبيق فرضيات بادوجك والمتعلقة بالاستقلال السياسي بعيداً عن العسكرين

الرأسمالي والاشتراكي أو تلك المتعلقة بالتصنيع واللحاق بالدول المتقدمة وفق ما كان يسمى: «برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية»، وكان ذلك الفشل سبباً أساسياً من أسباب الهزائم وعاملاً هاماً من العوامل التي وفرت السبل والمقومات لتطور ونمو الفئات البيروقراطية العليا (المدنية والعسكرية) في أجهزة الدولة، إلى جانب البرجوازية الكومبرادوريه والطفيلية، وتحالفهما معاً في «رباط مقدس» يستند إلى تحالفات اجتماعية من كبار الملاك والتجار والشرائح الرأسمالية (الصناعية والزراعية) العليا والوسيطة باسم الانفتاح والعصرنة، يمثل ما يستند إلى الأنظمة السائدة ـ في العالم الثالث عموماً ـ التي باتت تشكل أهم التعبيرات السياسية لهذا التحالف في الوضع الراهن.

وينطبق ذلك بالطبع على بلدان الوطن العربي حيث أصبحت الدولة فيه ـ كما يقول برهان غليون ـ «مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من اجل تعظيم المصالح العامة بحيث أن رأس المال العربي أصبح وسيلة للاستنزاف والفصل بين العمل ووسائل العمل وانتقال الثروة من المحيط إلى المركز».

إذن، فإنه ليس من المبالغة في شيء، حينما نتوصل إلى الاستنتاج القائل بأن التسمية العامة الأولى للنظام العربي الراهن، هي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله التطور الحالي عبر ظاهرة العولمة، وهو ارتهان قد نتفق على أنه سبق تاريخياً بروز هذه الظاهرة، وما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان، ـ في كثير من جوانبه ـ ودور أو نشاط بعض المنظمات غير الحكومية في شكله الراهن سوى لخدمة أغراض النظام الرأسمالي في صيغته العالمية الجديدة عبر ركائزه الثلاث: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية WTO ففي ضوء استجابة النظام العربي الرسمي الحالي لسياسات العولمة وركائزها، فهذا مزيد من تطوير وتعميق التبعية فيه عبر أشكال جديدة بدأ تأثيرها السياسي والمعنوي (السيكولوجي) في الشارع العربي، وستعبر عن نفسها في تكريس عدد من المظاهر:

١ـ شطب أية امكانيات لتحقيق الفائض الاقتصادي اللازم لعملية التنمية، وزيادة الفرص امام الاستهلاك الترفي الكمالي ليس فقط على صعيد انفاق القطاع الخاص وإنما أيضاً سيمتد بصورة متوحشة ـ على الانفاق العام.

٢ـ اضعاف ما تبقى من امكانات الدولة عبر الدور المتنامي للقطاع الخاص الطفيلي مما يؤدي إلى اضعاف رأس المال المحلي ويجعله عرضة للخضوع لرأس المال الأجنبي فالخصخصة كما يقول د. رمزي زكي ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية ونقل أصولها الانتاجي للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته» يترافق ذلك مع «تصاعد حدة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة مقابل نمو إطار تحالف كبار الملاكين والتجار والمضاربين وممثلي الوكالات والشركات الأجنبية، فضلاً عن النخب العليا من البيروقراطية في أجهزة الدولة».

٣ـ تفاقم مشكلة البطالة، ومن المتوقع ان تصل مع نهاية هذا القرن إلى حوالي ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة العربية البالغ (٨٥) مليون عامل سيرتفع إلى (٩٠) مليون عامل عام ٢٠٠٠.

٤ـ تزايد نسبة اعتماد الوطن العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب وفق شروط منظمة التجارة الدولية، فمن المعروف أنه حتى نهاية عام ١٩٩٦ اعتمدنا على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاتنا من القمح، و ٧٤٪ من احتياجاتنا من السكر و ٦٢٪ من الزيوت، وقد بلغت مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط (١٥) مليار دولار عام ١٩٩٦، واصبحت هذه البلدان من أكثر مناطق العالم عجزاً في تامين الغذاء لسكانها وسبب ذلك لايعود إلى محدودية الأرض الزراعية بل إلى عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها (١٣٥) مليون هكتار لايزرع منها فعلاً سوى ٤٠٪ على أكثر تقدير، والسبب كذلك لايعود إلى عدم وجود الفائض المالي الذي يزيد على (٨٠٠) مليار دولار مودعة لدى بنوك النظام الرأسمالي العالمي لحساب انظمة بالية لاتفكر سوى في مصالحها الأنانية الضيقة.

٥ـ من المتوقع في ظل بقاء الوضع العربي الرسمي الراهن تزايد حجم الديون من حوالي ٧٥٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ألف مليار دولار مع نهاية هذا القرن، وسيزيد عدد الدول العربية التي لن تستطيع سداد فوائد الديون ناهيك عن أصولها (الجزائر على سبيل المثال دفعت ٣٥,٢ مليار دولار فوائد ديون حتى عام ١٩٩٤ دون أن تستطيع سداد أي جزء من الدين الأصلي).

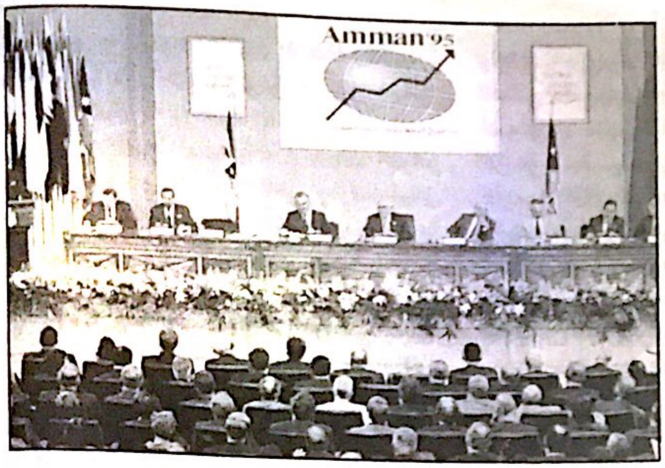
٦ـ في ضوء إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق ستتعرض الصناعات الوطنية العربية إلى انهيار شامل نتيجة اغراق السوق المحلي العربي بمختلف المنتجات والسلع الاجنبية في ظل غياب القدرة على المنافسة.

٧ـ تراجع القوة التصديرية العربية ـ ماعدا النفط ـ في مقابل تنامي القوة التصديرية في تركيا واسرائيل نتيجة للركود والتراجع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الامكانات أو رأس المال، لقد ساهم التراجع العربي الرسمي الراهن في تاكيد فكرة زائفة وغير واقعية أبداً تقوم على أن اسرائيل متفوقة عسكرياً واقتصادياً على كل العرب، مع أن الحقائق المادية على أرض الواقع تشير بكل وضوح إلى أن الاقتصاد الا سرائيلي ليس قوياً كما يدعي نتنياهو، وكما تروج لذلك بعض الأنظمة العربية تحت وهم تحقيق السلام معه، فهو اقتصاد يعتمد على المعونات الأمريكية وبالتالي لامستقبل له. فالناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل لايتجاوز (٦٠) مليار دولار أو ما يعادل ١٠,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي العربي البالغ (٥٦٠) مليار دولار، وبتفصيل أدق فإن الناتج الاسرائيلي لايوازي الناتج الاجمالي المصري، وأقل من الناتج الاجمالي في الجزيرة العربية (السعودية)، عدا عن أن معدل النمو لايزيد في اسرائيل عن ٣٪ سنوياً، هذه الحقائق يؤكدها الدكتور علي سليمان ـ رئيس الادارة المركزية للبحوث في وزارة التجارة والاقتصاد المصرية بقوله «إن الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد ضعيف ويعاني الكثير من المشاكل التي تمنع قيامه بدور القاطرة لباقي اقتصادات المنطقة بنفس الدرجة التي يلعبها الاقتصاد الألماني في السوق الأوروبية المشتركة»، حقيقة أخرى تقوم على المقارنة، أوردها هنا وأترك الحكم للقارئ، إن مجموع الناتج القومي العربي حالياً يوازي أو يقترب من مجموع الناتج القومي في الصين الشعبية التي يبلغ عدد سكانها (١٢٠٠) مليون نسمة في حين أن عدد سكان الوطن العربي لايتجاوز (٢٦٠) مليون نسمة، الصين تخطط لكي يصل دخلها القومي إلى ٨,٥ تريليون دولار عام ٢٠٢٥ أما نحن العرب فيبدو ـ حتى اللحظة ـ أن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا كما يقول د. فوزي منصور ـ في كتابه خروج العرب من التاريخ ـ «لاتختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر الأستراليون الأصليون غزاتهم، كما أن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير هذه الأوضاع التي نعيشها».

أخيراً يبدو ان تعمق مظاهر التبعية والسيطرة الأمريكية الاسرائيلية ـ في اللحظة الراهنة ـ على مقدرات ومستقبل الوطن العربي، ورضوخ أو تساوق النظام العربي الرسمي لما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وتنامي عوامل التفسخ الاجتماعي والتراجع السياسي في أوساط الجماهير العربية، بما يهدد جدياً المشروع الوطني سواء على صعيد القطر الواحد، أو على صعيد المشروع القومي العربي كطريق وحيد للخلاص من هذا المأزق، من هنا تبرز الأهمية البالغة للدور الطليعي للمثقف العربي العضوي الملتزم باعتباره صاحب المسؤولية الأولى في رسم خارطة المستقبل ونواته المحركة ■■

عام ٢٠٠٧:

أي تكامل اقتصادي عربي نريد؟



د. عارف دليلة*

مسألتان رئيستان تنافستا على الصدارة وتقاسمتا الهمّ العربي على مدى نصف القرن المنصرم. المسألة الأولى هي القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي المتولد عنها، والمسألة الثانية هي الوحدة العربية وأهم مكوناتها التكامل الاقتصادي العربي.

فلقد حظيت هاتان المسألتان بالنصيب الأعظم من الجهد العربي على المستويين الرسمي والفكري، وذلك لما بينهما من علاقة وثيقة. فقيام اسرائيل وانتصار المخططات الصهيونية على مدى نصف قرن ما كان ليحصل لو لم تكن الأمة العربية مقسمة إلى دويلات وكيانات فاقدة لمقومات الدولة، ولو لم تكن قدراتها العسكرية والاقتصادية مهدورة في اتجاهات مضادة للمصالح القومية العليا للشعب العربي.

ولئن ربحت العصابات الصهيونية معركة السيطرة على الأرض وتهجير أهلها بسلاح الدول العظمى والمجازر، فقد ربحت الامبريالية والصهيونية العالمية واسرائيلها معركتها ضد الوحدة العربية بوسائل أخرى تتلخص بـ «اخصاء» أماني وتطلعات الشعب العربي إلى الوحدة، وذلك بـ «تركيب» أنظمة التجزئة التي تنادت من أجل إطفاء جذوة الثورة العربية بالتعويض عن طموحاتها بهيكل هش أسمي «جامعة الدول العربية». تنعقد اجتماعاتها عندما ترتفع وتيرة النضال القومي، لتنفس الروح الثورية بقرارات تبطن الدول الأعضاء من ورائها عكس ما تعلن، بحيث أصبحت المنظمة الدولية الأطول عمراً في العالم، والأشهر في الوقت نفسه في تنكر أعضائها لتنفيذ ٩٠٪ من القرارات التي يتخذونها، وعلى رأسها القرارات عديمة التنفيذ تلك المعنية بالمسألتين الرئيستين في جدول أعمال النضال القومي العربي: المسألة الفلسطينية ومواجهة اسرائيل، والوحدة العربية، والجانب الاقتصادي منها بشكل خاص.

ولست راغباً في توجيه الاتهام إلى الجامعة العربية بالذات، بل إلى الدول العربية التي أرادتها كذلك وتمنعها أن تكون غير ذلك بكل ما تملك من وسائل الضغط والممانعة. ولو أرادت الدول العربية، وبالأخص الكبرى من بينها، والتي تتحمل المسؤولية الرئيسة، أن تلعب الجامعة العربية دوراً مماثلاً للمفوضية الأوروبية، مثلاً، لكانت الجامعة ارتقت إلى مستوى انجاز السوق العربية المشتركة، وانشاء النظام العربي الموحد. على العكس تماماً، كان «الاخصاء» هو الهدف المشترك الذي أجمعت عليه السياسات العربية خلال نصف القرن المنصرم، «إخصاء» طموحات الأمة في التنمية والوحدة والانتصار على العدو الصهيوني، وذلك بتقزيم هذه الطموحات واستبدالها بمصالح آنية، شخصية، سلطوية، هدرت على أعتابها كل طاقات الأمة العربية وتضحياتها الهائلة.

وبما أن المصالح الآنية، الشخصية، السلطوية لم تكن لتتحقق إلا في مواجهة الجماهير التي تتطلع إلى أهداف أعظم، فإنها كانت على الدوام الدافع للتحالف، العلني والسري، مع القوى الخارجية ومصالحها في الوطن العربي، والذي كان سبب الاحباطات المتوالية لمشروعات النضال التحرري العربي منذ الخمسينات وحتى اليوم.

كان لابد من هذا التقديم لكي نعرف أن الشعار «الثوري» الأكبر المطروح الآن على طول الوطن العربي وعرضه، والمخطط تحقيقه على مدى السنوات العشر القادمة، وهو «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، التي أوصى بها مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في حزيران عام ١٩٩٦، ليس أكثر من الخطوة الأولى على طريق بناء السوق المشتركة، التي اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بالعزم على انشائها عام ١٩٥٣، ووقعت اتفاقيتها عام ١٩٦٤، لتعزم على العودة إلى نقطة الصفر وتخطو الخطوة الأولى على طريق انشائها عام ١٩٩٨؟! وفي المقابل، فقد وقعت ست دول أوربية، من قوميات ولغات مختلفة، وذات عداوات مستمرة على مدى التاريخ، اتفاقية انشاء السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٦، وانجزت بناء السوق الأوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ لتشمل خمس عشرة دولة اوربية، ولتبدأ الوحدة النقدية والسياسية مع نهاية القرن العشرين وبدء القرن الواحد والعشرين، ولتضاعف خلال السنوات القادمة عدد الدول الأعضاء، على ما بين هذه الدول الجديدة والدول السابقة الأعضاء من فروق واختلافات هائلة في جميع نواحي الحياة!

قد يتهم البعض هذا الأسلوب في تناول المسائل بأنه من الخطابيات الجوفاء التي تجاوزها الزمن، وأن الخطاب الرصين ينطلق من الوقائع وحدها وليس من الأماني والأحلام، وبالأحرى، من الاتهامات! ترى هل كان آباء الاتحاد الأوربي الأوائل واقعيين أم كانوا أكثر طوباوية عندما فكروا بوحدة أوربية بين دول خاضت فيما بينها حربين عالميتين ذهبتا بعشرات ملايين البشر وبكل منجزات الحضارة الأوربية؟ وإذا لم نحاول بعد نصف قرن من الخذلان أن نسأل عن السبب، لكي نتجاوز هذا السبب، أفلن تنتهي السنوات العشر، المحددة فقط لانجاز الخطوة الأولى، لنجد أنفسنا وقد خطونا مائة خطوة إلى الوراء، كما فعلنا خلال خمسين عاماً؟

لقد أفلس التبريريون وهم يبحثون بين الأسباب الموضوعية للفشل عن سبب وجيه مقنع. ولم يبق إلا الأسباب الذاتية المعروفة المتمثلة بالمصالح الآنية الشخصية السلطوية المهيمنة على القضايا المصيرية القومية، والتي تحولت على المدى الطويل إلى «أسباب موضوعية» راسخة، غير قابلة للتجاوز أو الالتفاف!

ومع ذلك، سنقول: أن تصل متأخراً خير من ان لاتصل أبداً!

فما هي منطقة التجارة الحرة، وما هو المتوقع منها؟

لقد سبقت منطقة التجارة العربية الحرة اتفاقات عديدة على طريق العمل الاقتصادي العربي المشترك: اتفاقية السوق العربية المشتركة والتي لم ينضم إليها حتى الآن سوى سبع دول عربية، والتي لم تفعل شيئاً يذكر في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، بحيث يمكن القول أن التجارة بين هذه الدول ما كانت لتكون أضعف لو لم تكن أعضاء في هذه الاتفاقية. وعقدت في مطلع الثمانينات اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتوفير الضمانات لها، وجرى على نطاق اقليمي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وعلى نطاق ثنائي العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، والتي عندما يسعدها الحظ وترى النور على أعلى المستويات، تقبر عند أدنى المستويات، عند البيرقراطيين المنفذين لها، وعند الاجراءات التنفيذية التي

لاترى النور أبداً. إنه التطبيق الأمثل لنظرية الواقعيين العرب في الوحدةالعربية: الوحدة التدريجية المدروسة!

أما الأوربيون، أما دول جنوب شرقي آسيا، أما الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، فلم تغرهم نظريات الواقعيين العرب، لأنه بالنسبة إليهم لاقوى خارجية ولا مصالح آنية شخصية سلطوية محلية تعلو عندهم على الارادة السياسية العليا.

ومن باب الواقعية أيضاً، نعترف أن فتح الأبواب المفاجئ، بدون دراسة مسبقة، بين دولة وأخرى، سيفيد «بعض التجار» ويضر البعض الآخر، بسبب اختلاف البيئة والنظم والقوانين الاقتصادية، وبالتالي عدم تكافؤ الشروط الاقتصادية التي يعملون في ظلها الأمر الذي يستوجب الدراسات المسبقة لهذه الآثار واستبعاد السلبيات التي يمكن أن تقع على هذا الطرف أو ذاك، لكي تكون المكاسب متوازنة والأعباء أيضاً متوازنة. إنها كلمة حق، ولكن الحقيقة الأكثر خطورة هي أن معظم الدول العربية السبع عشرة التي أعلنت حتى الآن مشاركتها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المقرر بدء العمل بها اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٨الجاري، والقاضية بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ ١٠٪ سنوياً بحيث تلغى نهائياً عام ٢٠٠٧، وإلغاء القيود غير الجمركية، إن معظم هذه الدول الأعضاء هي أعضاء قبل ذلك في منظمة التجارة الدولية (الغات سابقاً) وإن التزاماتها بتحرير التجارة مع جميع دول العالم (وبعضها مع اسرائيل !!) أسبق واسرع تحققاً من التزاماتها تجاه منطقة التجارة الحرة العربية، وأن اقتصاديات جميع الدول العربية مفتوحة على مصراعيها، رغم بعض القيود الشكلية أحياناً، على الاستيراد من جميع دول العالم، هذا الاستيراد الذي لايخضع لأي اعتبارات تنموية أو اجتماعية، وطنية أو قومية، تتراوح قيمته سنوياً بين عدة مليارات من الدولارات بالنسبة للدول ذات الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة وبين عشرات مليارات الدولارات بالنسبة للدول العربية الغنية، ودون أن تثير هذه المستوردات أي حساسية أو حرج من حيث آثارها على الاقتصاد الوطني، وبالتالي أي موقف «سيادي»!! هذه «الحمية السيادية» التي تهب فقط في وجه مستوردات لاتزيد عن بضعة ملايين، أو بضع عشرات ملايين الدولارات بين هذه الدول العربية أو تلك، وكأنها هي التي ستغير موازين القوى الاقليمية!!

لندقق في بعض الأرقام. مثلاً: صادرات سورية إلى مصر سنوياً تبلغ حوالي ١٢ مليون دولار، صادرات مصر إلى سورية حوالي ٥٠ مليون دولار!! حجم التبادل التجاري بين مصر والمغرب ٢٠ مليون دولار سنوياً!!

الرئيس مبارك يسافر مع كامل مجلس الوزراء المصري إلى المغرب ليوقع اتفاقاً يهدف إلى رفع التبادل التجاري بين الدولتين من ٢٠ مليون دولار إلى مائتي مليون دلاور سنوياً. عدة سنوات مضت على توقيع اتفاقية الأخوة والتعاون بين سورية ولبنان وعدد آخر من الاتفاقيات التنفيذية لها. ليبيا تفتح الباب للمنتجات الزراعية اللبنانية بالأمس فقط! مصر واليمن، ومصر وليبيا توقع اتفاقية للتجارة الحرة... الخ. وفي النهاية فإن حصيلة التجارة العربية البينية لاتزيد عن ٧٪ من اجمالي التجارة الخارجية للوطن العربي بينما تبلغ في التكتلات الاقتصادية الأخرى ٣٥-٥٠٪. أما إذا استثنينا النفط من التجارة البينية العربية، فربما تنزل النسبة إلى النصف، فأي أثر سلبي يمكن أن تعانيه الاقتصادات العربية لو أزيلت المعيقات الادارية والمالية والمصرفية والجمركية، وتضاعفت هذه النسبة مرتين أو ثلاث، مثلاً طالما أن هذه الزيادة ستكون على حساب مستوردات أخرى قادمة من خارج الوطن العربي، تتمتع بكل التسهيلات والاغراءات وتحمل معها الكثير من الأخطار أحياناً، وبكميات وبمبالغ تزيد بمئات المرات عن السلع العربية المتبادلة بينياً؟

إن جميع الاقتصادات العربية تتعرض إلى شروط وقيود تمييزية ضد صادراتها عند دخولها الاقتصادات الغربية المتطورة، وعندما تقدم تلك الدول بعض المزايا للصادرات العربية فهي غالباً ما تكون غير قابلة للاستخدام، لأسباب مختلفة، منها ما يرجع إلى شروط متعلقة بالمواصفات أو لشروط اجتماعية أو بيئية أو صحية أو قيود كمية وأحياناً سياسية وغير ذلك. هذا بينما الاقتصادات العربية حتى عندما تكون لديها بعض القيود على بعض المستوردات، إلا أنها تتصف بقابلية لاحدود لها للاختراق وتجاوز القيود لجميع أنواع السلع ومن جميع المصادر، باستثناء السلع من المصادر العربية، والتي تصدها غالباً أتفه الأسباب ومن أدنى المستويات!

لهذا ونحن نتطلع إلى عام ٢٠٠٧، المقرر عام انجاز منطقة التجارة الحرة العربية، فإننا نخشى أن تُشغل الأمة العربية عن التكامل الاقتصادي، والوحدة الاقتصادية العربية، بمنطقة التجارة الحرة لمدة عشر سنوات، لنكتشف، وبعد أن يكون العالم كله قد أصبح وحدة اقتصادية، أننا مازلنا نتماحك حول عدد من السلع التي ستدخل جدول السلع المحررة، وأن حصاد العملية برمتها لايتجاوز بضع عشرات ملايين الدولارات!

إننا نخشى أن نبقى مصممين على تجاهل ما هو أهم وأخطر، وهو العمل الجدي على إنشاء وتفعيل مؤسسات قومية ذات كفاءة والتزام على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوربي تتنازل لها البيروقراطيات القطرية العربية عن المسؤوليات والصلاحيات الضرورية لتسريع التكامل الاقتصادي وتحريره من المؤثرات الأخرى، السياسية «والسيادية» الموهومة، وبالأحرى الشخصية والروتينية لقد آن الأوان أن ندرك أن قيام هذه الأجهزة والمؤسسات ومنحها الصلاحيات والامكانات الواسعة لتحل في تنفيذ اتفاقيات التكامل محل السلطة القطرية هو نقطة البداية التي بدونها ستبقى القرارات حبراً على ورق كما كان الأمر على مدى خمسين عاماً!

إننا نخشى أن ننشغل بقوائم السلع البسيطة التي تواجه منافسة مفتوحة من مثيلاتها القادمة من جميع أطراف الأرض، بينما لاتزال حركة العرب عبر الحدود العربية تصطدم بأشد القيود والاجراءات غير المنطقية، بعكس الآخرين من خارج الوطن العربي الذين يتحركون فيه بترحيب عاطفي شديد، وبشروط لايحلم بمثلها العربي الأكثر كفاءة واخلاصاً. ومن المعلوم أن حركة السلع والمال تتبع حركة البشر. فالحديث عن منطقة تجارة حرة يفقد معناه إذا اقتصر على السلع دون البشر، إذا اقتصرت حركة البشر بين الوطن العربي والعالم الخارجي على خروج العرب إلى الخارج، حاملين أموالهم ومشترين لسلع الآخرين، ودخول غير العرب إلى الداخل، حاملين سلعهم وخارجين بالأموال العربية. وكما حركة السلع، كذلك حركة الاستثمارات ورأس المال تتبع حركة البشر. ومادامت حركة البشر سائرة على الاتجاه الحالي فإن المال العربي سيبقى خارج الوطن العربي، حتى يتبخر ويذوب عن بكرة أبيه. ومن يدري، لعل ذلك يكون بداية «عودة الوعي» العربي!

وأخيراً، إن المحفز الأكبر للنمو الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات، هو نمو الطاقة الاستيعابية للاقتصادات العربية. إن ضآلة هذه الطاقات الاستيعابية، الانتاجية والاستهلاكية، حالياً هي المثبط الأكبر للاستثمار، ولذلك لانستغرب أن يكون قيام منطقة التجارة الحرة العربية قد اضيء له الضوء الأخضر وأصبح مطلباً للشركات متعددة الجنسية والمسؤولين الغربيين قبل أن يوحي به مؤتمر القمة العربي!

إن السبب الرئيس في ضآلة الطاقة الاستيعابية هو نزيف الفائض الاقتصادي العربي إلى الخارج، بما في ذلك الاحتياطيات الرسمية والودائع التي تجمعها المصارف العربية والأجنبية في الوطن العربي، مما أصاب الاقتصادات العربية بالجفاف، وغذى الاقتصادات الأجنبية على مدى ربع قرن بتريليونات الدولارات العربية، الحكومية والخاصة...

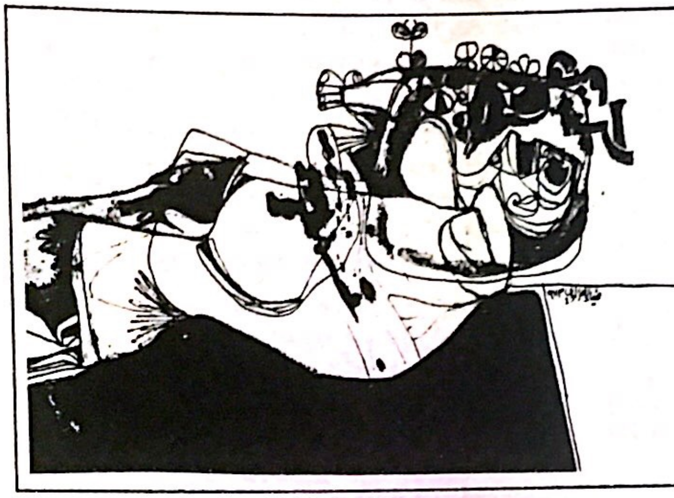
إن توسيع الطاقة الاستيعابية للخروج بالاقتصادات العربية من حالة التخلف والركود والبطالة وانخفاض الاستثمار والاستهلاك رهن بوقف نزيف الفائض الاقتصادي العربي، أولاً، وبإعادة بعض الأموال العربية من الخارج لضخها في الاقتصادات العربية، وفي ذلك حماية لها من الضياع والتآكل في الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي. يجب التخلص من الوهم القائل إن الاقتصادات المتقدمة هي المأمن المضمون للأموال العربية، والاقتناع بأنه لامأمن لهذه الأموال إلا في أرض وطنها وفي أيدي أهلها. ومن أجل ذلك يجب تسريع خطوات التكامل الاقتصادي بحيث تترافق منطقة التجارة الحرة مع إقامة اتحاد جمركي عربي تجاه العالم الخارجي وصولاً إلى السوق العربية الواحدة خلال العشر سنوات القادمة. هذا إن كنا نريد البقاء «تحت الشمس»! ■■

• باحث اقتصادي وإستاذ كلية الاقتصاد في جامعة دمشق.

ما هو جديد العولمة؟

عبد الرزاق عيد*

تابعنا مؤخراً بعض مساهمات الباحثين العرب في ندوة «العرب والعولمة» التي دعا لها «مركز دراسات الوحدة العربية» حيث نشرت السفير مختارات من هذه المساهمات، بالاضافة إلى عروض وتعقيبات على أعمال الندوة، والبحوث المقدمة، ومع ذلك، فإن السؤال عن العولمة غدا أكثر غموضاً وارتباكاً واضطراباً، ما هو جديدها وما هي المبررات لولادة هذا المصطلح وشيوعه وتداوله بهذه العراضات الفكرية والثقافية عربياً، حيث يتم التوقف عند ترجمة كلمة Globalisme هل هي كوكبة أم عولمة، وهل علينا أن نتعولم أو نتكوكب، بوصف عملية العولمة صيرورة رأسمالية ضرورية لن تأخذ رأينا ولن تستشير هويتنا، ولا ذاتيتنا الثقافية والتراثية والحضارية، أي لابد مما ليس منه بد، والحصافة تقتضي المسارعة لحجز موقع في قاطرتها السريعة، وعلى هذا فلابد من المشاركة، على اعتبار أن العولمة الحديثة تسير بسرعة بينما الوحدة الاقتصادية العربية لايبدو تحقيقها ممكناً على المدى القريب حسب قول الرئيس المنتدب للجامعة الأميركية سمير المقدسي، الذي يثني وجيه كوثراني في السفير (السبت ١٩٩٧/١٢/٢٧) على المعيته في معاينة مفارقات الواقع العربي والعالمي، وألمعية حازم الببلاوي المعقب الثاني على ورقة اسماعيل صبري عبد الله الذي يغدو حسب - كوثراني - صاحب خطاب عالمثالثي، كان المعقبون أجدر بتقديم بحوث بدل بحث اسماعيل صبري عبد الله العالمثالثي المتخلف ايضاً عن نباهة بول سالم مدير المركز اللبناني للدراسات، الذي قدم بحثاً لافتاً عن «الولايات المتحدة والعولمة» حيث يلاحظ محرر السفير كوثراني تلك المتابعة للمستجدات العالمية في تحليل بحث سالم: حيث نظام التحالفات الأميركية المتجددة دوماً قدرة الولايات المتحدة على تحمل عجز ميزانها التجاري واسترداد دورها المركزي المرتقب في الاقتصاد العالمي، وشيوع ثقافتها الشعبية عالمياً وسيطرتها على الأذواق، هذه العولمة بوجهها الأميركي الاقتصادي والسياسي والثقافي التي تنحو نحو الهيمنة هل من سبيل لمواجهتها والتعامل معها عبر مشاركة عربية فاعلة ومؤثرة وضابطة أو معدلة لوطاة هذه الهيمنة، ذلك هو السؤال الذي يؤرق صفحة قضايا ورأي في السفير، كيف نشارك عربياً بشكل فاعل بعملية تعديل وطاة الهيمنة الأمريكية؟



ولهذا بدا خطاب اسماعيل صبري عبد الله عالمثالثية لأنه ليس خطاب مشاركة في التعديل، بل هو خطاب وطني قومي وداعية لتنمية مستقلة قائمة على مفهوم Selectire delinking الانسلاخ الانتقائي، حيث الاستيراد بقدر حاجاتنا المخططة بعد دراسة، والتصدير بما يكفي لتغطية تكلفة الاستيراد، (السفير ١٩٩٧/١٢/٢٥) وعلى هذا فهو ليس داعية مشاركة ولاداعية انسلاخ، وليس جمهوراً أو مأخوذاً بهذه التقليعة النظرية الوهمية المسماة عولمة، تماماً كجلال أمين الذي لايرى فيها سوى تلك الطفرة التكنولوجية التي تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وليست المتعددة حسب الباحث - التي لم يعد يناسبها بقاء الحدود أو الدولة القومية، التي كانت ضرورية سابقاً عندما كانت الأمة الوحدة الأولية للسوق، والدولة رب عمل أساسي، ومشترياً رئيسياً للسلع والخدمات، وعلى هذا فإن الجديد في هذه العولمة، هو التغيير الملحوظ على دور الدولة، ومن ثم انهيار أسوار عالمية أمام عملية التوسع الرأسمالية الملازمة لها، حيث كانت تحتمي بها أمم وشعوب (الاتحاد السوفيتي-أوربا الشرقية-الصين) من الرأسمالية المتوحشة، وعلى هذا فهي ليست ظاهرة جديدة نوعياً، بل تعود إلى ما يقارب الخمسة قرون (السفير ٩٧/١١/٢٥) ولهذا فإن عزمي بشارة الذي قدم نصاً نظرياً رفيعاً عن بعض جوانب العولمة اسرائيلياً يشير بأن اتخاذ المواقف سلباً أو ايجاباً، شجباً أو تأييداً من عملية العولمة في اسرائيل، لاتثير سوى الابتسام لأنها منشغلة عن ذلك بتأسيس وضعها الاقتصادي ضمن العملية الجارية. (السفير ٩٧/١٢/٢٧) وعلى هذا فإن العقل العربي الذي طالما شكك بفعاليته ونجاعته تجاه الوقائع التي تصادمه والموضوعات التي تستثيره، راحت تحركه دوافع نفسية تتحكم بآلياته، أكثر من شغله وفق قانونياته الذاتية المستقلة عن هذه المؤثرات النفسية والشعورية.

فما إن يكتب فوكوياما مقالاً في الصحافة عن نهاية التاريخ، حتى تنتفض الأقلام متحدية، مبارزة، بأن التاريخ لايزال في بدايته ينتظر العرب حتى يمتطوا صهوته، فلايبقى مثقف لايدلي بدلوه، ليبرهن على معاصرته، ومتابعته لما يجري، لنبرهن أننا نحن العرب لسنا مغفلين أو غافلين عما يحدث وراء ظهرانينا، وليس صحيحاً أننا أمة لاتقرأ كما يدعي الاسرائيليون هكذا هاجت الأقلام أيضاً أمام تقليعة صراع الحضارات، وحرب الثقافات، فسلت سيوف الفكر للذود عن حياض الذات الثقافية للأمة لتحافظ على طهارتها وبكارتها من الاختراق الثقافي، فنهضت مشاريع ثقافية كاملة تؤطرها هذه التقليعة، وتوجه إشكالاتها مقالات صحفية تتناسب مع زمن العولمة التي ليست هي بحاجة لتبرير أو تفسير أو تعليل أو تأطير أو تنظير، مادامت قادرة على تعميم نمطها الأميركي ولو كره الكارهون، إنها ببساطة نبتة طبيعية في حقل حرث وزرع عبر قرون خمسة من الرأسمالية التي لم تتوقف لحظة واحدة عن العولمة، باعتبار العالمية سمة ملازمة لبنيتها التكوينية إذ هي تحطم الحدود والحواجز الاقطاعية، فالقومية فالدولتية اليوم.

فالرأسمالية، استبدلت الأطروحة الاونطولوجية عن الوجود الذي كانت بدايته الكلمة لا هوتياً، إلى الوجود الذي بدايته الفعل، إنها تفعل، تصنع تنتج وتترك للآخرين حق وضع المشاريع الكبرى عن التراث والمعاصرة، وعن وجوه العقل العربي البيانية والعرفانية والبرهانية، حيث صاحب المشروع النقدي للعقل العربي (الجابري) لم يقدم في الندوة المذكورة،

سوى لمامات لما ينثره هنا وهناك علي المنابر، حيث يميز لنا بين العالمية والعولمة، تمييزاً، لا نعرف إلى أية مرجعية نظرية أو تاريخية أو واقعية يستند في هذا التمييز، وكأن عالمية الرأسمالية ما قبل العولمة كانت تنتج وعياً كونياً انسانياً، ديمقراطياً لكنها مع شيطان العولمة تحولت إلى قوة اختراق، وكأننا نحن العرب لم نخترق، إلا في زمن العولمة، وبأصبع كلينتون ونتنياهو فقط!

وسط هذه الجلبة التي تستثيرها صرعة العولمة يقدم المفكر المعروف الصديق الدكتور صادق جلال العظم مقاربة لموضوعة العولمة، تحت صيغة سؤال «ماهي العولمة؟».

رغم أن الدكتور صادق يختتم ورقته بالاعتذار إلى الزملاء علماء الاقتصاد والاجتماع لقلة حيائه إذ هو يعتدي بشكل صارخ على اختصاصهم ويستبيح موضوعاتهم وهمومهم، لكن المقاربة التي قدمها لاتبرر هذا الاعتذار إلا إذا اعتبر هذا الاعتذار ضرباً من ضروب التواضع الذي ملاه الاعتداد والثقة، إن القراءة التي تقدمها المقاربة رغم ما تثيره من خلاف إيديولوجي وسياسي مع الباحث فإنها على المستوى المعرفي هي القراءة النادرة التي قالت جديداً، فيما يخص العولمة، وهذا الجديد المستنبط من قراءة الظاهرة هو الذي يبرر المشروعية النظرية لتداولها في صيغة اصطلاح العولمة بوصفها ظاهرة جديدة نوعياً في صيرورة تطور الراسمالية، رغم الاختلاف الشديد الذي تستثيره الوظيفة الايديولوجية والسياسية لهذه القراءة المعرفية كما أشرنا، فإذا صح التعريف الذي يقدمه لها، فإنه بذلك سيبرر مشروعية تداولها كاصطلاح فما هو جديد العولمة؟

يعمد الباحث للاجابة على هذا السؤال إلى التقسيم الكلاسيكي في علم الاقتصاد السياسي والماركسي بصورة خاصة، حيث يميز هذا التقسيم داخل نمط الانتاج الراسمالي بين دائرة الانتاج المباشر ودائرة التبادل، الدائرة الأولى هي عمق نمط الانتاج الرأسمالي وحقيقته، وهي دائرة الرأسمال الثابت وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تتم عملية الانتاج وإعادة الانتاج في ظلها وضمن شروطها، أما الدائرة الثانية فهي مسطح نمط الانتاج الراسمالي ومظهره، أي اقتصاد السوق وتداول المال والرأسمال المتحول، وتوزيع الثروة، تبادل السلع والخدمات وما تعنيه من البيع والشراء... الخ..

وفق هذا التمييز يعتبر أن مرحلة عالمية نمط الانتاج الرأسمالي تعود إلى الدائرة الثانية، دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير، مع بقاء دائرة الانتاج ودورتها في دول المركز الأصلي وحدها، وهذه المرحلة استمرت حتى منتصف هذا القرن.

بينما العولمة، فهي تنتمي إلى الدائرة الأولى دائرة الانتاج وإعادة الانتاج ذاتها وهذه المرحلة بدأت بعد منتصف هذا القرن، حيث وفقاً لهذا التحليل ـ وصول نمط الانتاج الراسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والتداول إلى عالمية دائرة الانتاج، حيث العولمة بهذا المعنى سترسمل العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره.

وفق هذا التحليل يستنتج الباحث أن كتاب لينين الذي يؤكد أن «الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية، خاطئ، لماذا؟ لأنه أضحى واضحاً على ضوء تمييزه بين مرحلة العالمية والعولمة، أن عالمية دائرة التبادل ليست أعلى مراحل الرأسمالية بالفعل وأن النقلة المنطوية على عولمة دائرة الانتاج أخذت تشكل في هذا الوقت مرحلة أعلى منها وأهم، غير أن الباحث لايلبث أن يجبر خاطر لينين اعتماداً على تسمية سمير أمين لهذه المرحلة بوصفها «ما بعد الامبريالية» واعتبار الجابري للعولمة أنها «ما بعد الاستعمار، على هذا يمكن انقاذ عنوان كتاب لينين باعتباره يعد عالمية دائرة التبادل الراسمالية هي أعلى مراحل الرأسمالية!؟ وعلى ضوء هذا التمييز للعولمة، تتم الدعوة لإعادة النظر جذرياً في نظرية التبعية، حول مسألة القطع، ومسألة التنمية المستحيلة، متسائلاً إن كان لايمكن أن تحل محل فكرة التنمية المستحيلة في ظل العولمة، فكرة التنمية المحدودة مثلاً؟

والمثال الذي يؤسس عليه القراءة استنباطها النظري هذا هو تجربة النمور أو التنينات الأسيوية الخمسة أو الستة، رغم أن المثال يساق في صيغة البداهة، حيث أنه «يخطر على البال» وليس أن البال هو الذي انطلق من هذا المثال ليصوغ ترسيمته النظرية، للإيحاء ببداهة الترسيمة وسطوع برهانها.

وهنا تخلص المقاربة إلى تقديم تعريفات عديدة للعولمة «العولمة هي حقبة التحول الراسمالي العميق للانسانية جمعاء، في ظل هيمنة المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ، ووفقاً للتعريف هذا، فإنها تعني «الانتصار» لنمط معين من السيطرة على وسائل الانتاج...»

وهكذا فإن كلمة «انتصار» تختصر الموضوع، فيختزل التجريد النظري إلى حدود الواقعة السياسية المتمثلة بزوال الاتحاد السوفيتي... الخ.

وعلى هذا في إطار العولمة، وبدون تردد، يغادر النص جذره فيطلق حكماً يثير الذعر في أوصال العالم الثالث، عندما يؤكد «إن الذي يجري تصديره الآن إلى الأطراف هو الرأسمال الصناعي الانتاجي نفسه» ويمضي النص محاججاً ومفنداً، ومفسراً ومعللاً، ليدرأ أثر هذا الحكم، فيؤكد لنا أن عملية تصدير الرأسمال الصناعي تتم كلها بقيادة المركز وتحت سيطرته وبما يخدم مصلحته على المدى البعيد، إذن ما قيمة هذا الرأسمال إن كان صناعياً أو تجارياً؟ والنص إذ يحاول أن يظهر توازناً بين الأطروحة والأطروحة المضادة، سرعان ما يبرز المسكوت عنه والمضمر في ثنايا التحليل، من خلال ما يسميه اللسانيون السيكولوجيون فلتات اللسان، عندما يقال لنا أن العولمة ورساميلها «ماراح تشيل الزير من البير» ومن المعروف أن هذا المثال الشعبي يساق في إطار المبالغة في الرهان على حل ما، حيث الرهان صحيح لكن يجب عدم المبالغة لكي لاننصدم بنتائج العولمة، وكأننا حتى الآن لم ننصدم بعد!؟

ما هو المناخ النموذجي الذي تفضله الرساميل العولمية المركزية للإستثمار؟ إنه المناخ الملائم للاستثمار المباشر بحيث يتطلب الاستقرار السياسي، وفرة في قوة العمل، قاعدة تحتية مقبولة، مستوى جيد للاتصالات والمواصلات خبرات تقنية ولغوية ومعلوماتية محلية متنوعة ومتقدمة.... الخ ويختتم الدكتور صادق مقاربته هذه بتلخيص تحفظاته على معالجة سمير أمين لمسألة العولمة:

ـ العولمة في منظور سمير أمين لاتلحظ النقلة النوعية، من عولمة التبادل إلى عولمة الانتاج، ولهذا لم ير فيها سوى «الاستقطاب» و «انتشار أسلحة الدمار الشامل» باعتبار هاتين الصفتين هما الميزتان الجوهريتان لمرحلة العولمة الجديدة.

ـ نعت سمير أمين لامبراطورية العولمة بامبراطورية الفوضى هي أقرب إلى الأمنيات من قبل أهل الأطراف، لأن فكرة «فوضى الانتاج الراسمالي» وتناقضاته ستعود إلى انهياره تلك الفكرة التي كان يراهن عليها لم تجد نفعاً.

وأخيراً يتساءل عن آفاق العولمة إن كانت ستؤدي إلى نشوء تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة تتمفصل فيها مجموعة من أنماط الانتاج واشكاله في ظل قيادة نمط الانتاج الرأسمالي وهيمنته.

أما بالنسبة لنا نحن العرب ما موقعنا في سياق هذه النقلة العولمية؟ يجيب إجابة عامة يرد فيها على أطروحة لطيب تيزيني مفادها أن أزمة الثقافة العربية الراهنة هي أزمة انسداد آفاق الفئات الوسطى ـ حاملة هذه الثقافة ـ في المجتمعات العربية المعاصرة، غير أن الدكتور صادق وانطلاقاً من تحليله للعولمة في صيغة تساؤل يرى إذا لم تكن أزمة الثقافة هي أزمة الفئات والطبقات والشرائح والقوى الاجتماعية العربية كلها في محاولتها التكيف المفاجئ والتأقلم السريع مع البيئة العولمية الجديدة ومع شروطها ومتطلباتها وايقاعاتها ومستلزماتها التي لاتحيط بنا من كل صوب فقط، بل تضغط علينا من كل الجهات وتنفذ فينا من الجوانب كلها؟

إن مناقشتنا لأطروحات الصديق الصادق ستتأسس منهجياً على نظرية الثقافة بوصفها إطاراً نظرياً يتيح لكل العناصر المشكلة للظاهرة أن تتراسل وتتحاور داخلياً، حيث يمكن للعنصر الاقتصادي أن يحل محل الاجتماعي والمعرفي محل الايديولوجي وبالعكس بحركة مكوكية متداخلة ومتفاعلة، سيما وأن الموضوع يستدعي تدخلاً اقتصادياً تقنياً لاندعيه، وعلى هذا فإن منظور نظرية الثقافة يتيح قراءة النص، اي نص، وفق حاجات القارئ، بوصفه مواطناً مدنياً ينتمي لنظام ثقافي قومي، له كل المشروعية أن يختبر الأفكار والنصوص والنظريات على ضوء حاجة واقعة لها، ومدى أهميتها وقيمتها وفعاليتها الاجرائية

لنظامه الثقافي والاجتماعي والسياسي.

وعلى هذا فإن حوارنا مع النص المعروض، سيحكمه منظور اجرائي وطني وقومي أي من سؤال، ماذا تعني لنا العولمة كعرب؟

سأتدرج بتناول النقاط الخلافية وفق ورودها في النص:

- تتوقف المقاربة مطولاً عند كتاب لينين «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» لا للاهتداء والمقارنة والمناظرة بين زمنين بهدف الوصول إلى تركيب نظري عبر المراكمة التعاقبية للوقائع والأحداث واستخلاصاتها الفكرية والنظرية، بل يناقش لينين في إطار الخطأ والتصويب، وكأن لينين أستاذ للاقتصاد في جامعة موسكو اليوم، وليس ذلك الرجل النظري النادر في التاريخ الذي استطاع أن يجعل من أفكاره واقعاً أي ينقل من عالم الأذهان إلى عالم الأعيان، فجمع في شخصه جان جاك روسو وروبسبير معاً، لأن الثورة الفرنسية ساهم في صناعتها المفكر من جهة والمناضل من جهة ثانية.

ولهذا فإن مناقشة أراء لينين تخطيئاً أو تصويباً، وثورة أكتوبر بوصفها خطأ أو صواباً تاريخياً، هي مناقشة لاهوتية بامتياز، وهي تحسب زاعمة أنها تفكك المقدس، فالنظرة اللاهوتية إلى الوقائع والظواهر تعرف من خلال نزعة التقديس فحسب، بل قد ينتهك المقدس بأسلوب لاهوتي، وذلك لأن النظرة اللاهوتية إلى العالم هي تلك النظرة التي تجوب فوق صفحات الزمن والتاريخ بحرية سحرية عجيبة تقدس ما تريد تقديسه، وتنتهك مقدسات باسم مقدسات أخرى، فمطالبة لينين أن يجيب نصياً على متغيرات لم يشهد تاريخ البشرية قرناً مشابهاً في تسارع إيقاعه للقرن الذي يفصلنا عن لينين، هي مطالبة لاهوتية لأنها تعامله كنبي عليه أن يتنبأ ويتكهن ويحدس بالعولمة.

لينين وثورته يجب أن تحتل حيز الرأسمالي الرمزي الثقافي والروحي، والأخلاقي في سفر البشرية المتطلعة إلى الحرية والتقدم والعدالة، كما كانت الثورة الفرنسية من قبل، وكما ستكون هناك - وبالضرورة - نضالات بشرية في سبيل الحرية والعدالة. هكذا تغدو اللينينية وثورة أكتوبر رأسمالاً رمزياً لايجوز تتفيه الرموز من خلال وصفها أمام أسئلة ليس مطلوباً الاجابة عنها، كما يفعل السلفيون عندما يطالبون القرآن أن يكون سفراً في العلوم والرياضيات والفيزياء... الخ.

ويحضرني في هذا السياق التتفيهي للرأسمال الرمزي للبشرية، مقارنة يقوم بها غالي شكري بين لينين وجاك بيرك، حيث حسب - شكري - يصحح بيرك للينين أخطاءه الفلسفية، وذلك في مقدمة أطروحة الدكتوراه التي كان يشرف عليها أستاذه (بيرك) ذاته المنشورة بالعربية تحت عنوان «تجربة النهوض والسقوط في الفكر المصري».

لم أسق هذا المثال، إلا من باب التداعي، وليس الهدف منه المقارنة بين الموقعين بل إني أكبر صادق عن أن تحركه الدوافع التي حركت شكري تجاه أستاذه (بيرك) الذي اظنه كان سيرفض هذه المقارنة لوكانت من طالب فرنسي، لكن الرجل كان قد اعتاد على هذا الرياء من طلابه العرب، فأفسدوه حتى غدا طاووساً في أواخر حياته.

- تقدم المقاربة تعريفها النظري الذكي للعولمة، ولايرى المرء المرجعية الواقعية لهذا التعريف في أي بلد عربي، اي تصدير الرأسمال الصناعي الانتاجي لافي الدول الصديقة للغرب وأمريكا، ولافي الدول العربية التي تتوفر على الشروط المناخية النموذجية لما تفضله الرساميل العولمية، من استقرار سياسي وليس هناك نظام في العالم أكثر استقراراً ورسوخاً من الأنظمة العربية ملكية كانت أم جمهورية.

أما العوامل الأخرى التي تعددها المقاربة (قوة العمل قاعدة تحتية مقبولة، خبرات تقنية ولغوية ومعلوماتية محلية متنوعة ومتقدمة). فهي متوفرة في عدد من البلدان العربية (مصر - العراق - سوريا - الجزائر) فإذا استبعدنا العراق وسوريا لأسباب سياسية، ويفترض لعوامل السياسة أن لاتقف عائقاً أمام التوسع الرأسمالي التبادلي أو الانتاجي، فإن مصر تكيفت منذ عشرين سنة بل وربطت مصيرها من خلال كامب ديفيد السادات بالارادة الأميركية والاسرائيلية، وكان يفترض أن تحول مصر إلى قاعدة لعولمة الرأسمال الصناعي، بما تتوفر عليه من قوة عمل، وقاعدة تحتية، وخبرات تقنية، وكل ما تسرده المقاربة من شروط تفضلها رساميل العولمة الانتاجية، بالاضافة لما يمكن أن تحققه على المستوى الجيوبوليتيكي في ظروف الحرب الباردة، وهي تخرج مصر من عالمها العربي، لتقدم مثال التنمية التي لم تعد مستحيلة كما يذهب الخطاب الدفتري، للدكتور صادق وهو يرد على مدرسة التبعية، إذ تغدو التنمية ممكنة في ظروف العولمة، وعلى مدرسة التبعية أن تعيد النظر في أطروحاتها على ضوء الانتقال النوعي للرأسمالية من العالمية التبادلية إلى العولمة الانتاجية. لماذا لم يتعولم الاقتصاد المصري، فيتصنع ويقدم مثالاً للتنمية في العالم العربي، حيث كان بامكان الأمريكان أن يحققوا فائضين، فائض التبادل وفائض قيمة العمل المأجور الرخيص، بالاضافة إلى أهمية ذلك سياسياً في ظروف الحرب الباردة، فإذا كان ذلك لم يكن كذلك في ظروف الحرب الباردة، والتنافس على كسب مواقع النفوذ فكيف يمكن ذلك بعد أن أصبح العالم مستباحاً.

فهاهو أحد الاقتصاديين المصريين البارزين (د. جلال أمين) يحدثنا في دراسة حديثة عن الاقتصاد المصري، بوصفه لايستحق أن يكون اقتصاداً ريعياً بمعنى الاقتصاد الذي يعتاش خلال العشرين سنة الماضية على (البترول، قناة السويس، تحويلات العاملين في الخارج، السياحة) ذلك هو الجانب الريعي في الاقتصاد المصري، الذي يبدو لجلال أمين أن لفظ (الريع) محترم بالنسبة لواقع الاقتصاد المصري، فالاقتصاد الريعي هو مجرد حصول على دخل بلا جهد، بينما الاقتصاد المصري لايتوقف عند ذلك، بل يتعيش على الاحسان والشفقة (الهبات الواردة من بعض الدول الاسكندنافية) أو تخفيض الديون كلما أثبت حسن السلوك تجاه اسرائيل. استناداً لذلك يقترح جلال أمين أن يستخدم بدلاً من اصطلاح «الاقتصاد الريعي» اصطلاحاً مثل «اقتصاد البقشيش» فهذا الاصطلاح هو الأدق تعبيراً عن حقيقة الاقتصاد المصري الآن (جلال أمين - الدولة الرخوة ص ٤٩.

إن النماذج الخمسة أو الستة للنمور الآسيوية، التي تكمن على الأغلب وراء المصفوفة النظرية لمقاربة الدكتور صادق، هاهي تموء كالقطط، بل هاهو الرئيس الماليزي يعلن أنه سيصمت ويكف عن المواء، بعد أن تلقى توبيخاً معلوماً.

لا أظن أن الصديق صادق سيقول: إن مقاربته مقاربة اقتصادية تقنية بحتة ليس لها مؤدى أو وظيفة سياسية أو ايديولوجية، وذلك لأنه وفق تقدير الكثير من الذين يرون أن الاقتصاد لم يتسيس، والسياسة لم تتاقصد وبابتذال في تاريخ الرأسمالية كما يجري اليوم، ولعل المثال الصارخ لهذا الابتذال يتمثل في صورة زعيم الدولة التي يتاقطب ويتعولم العالم حولها، الذي يبدو كوكيل لشركات السيارات الأميركية في اليابان، إذن ما هي العولمة، وما هي مميزاتها؟

ليس صحيحاً القول أنها تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، كاصطلاح، فقد تم تناول الخصائص التي أفاضت بذكرها مقاربة العولمة تحت اسم الاستعمار الجديد من قبل الأدبيات اليسارية، كصيغة معبرة عن أشكال التوسع الجديدة للرأسمال المتعدد الجنسيات، أما مصطلح العولمة والنظام العالمي الجديد فلم ينتشر ويتداول كصرعة وتقليعة فكرية بوصفها نهاية التاريخ، نهاية الايديولوجيات حيث لا بناء فوقي ولاتحتي، ولاصراع طبقي ولا قومي، ولا عالم ثالث ولا أول، إلا بعد حرب الخليج التي خاضت أميركا من خلالها حرباً عالمية ثالثة غير مكلفة عسكرياً، لكنها ذات غلال رمزية هائلة لقد كان الاتحاد السوفيتي في طور الانهيار، وحلف وارسو يتلاشى، فوجدتها الفرصة المناسبة لخوض حرب استعراضية، تكون بمثابة حرب مجازية رمزية لحرب عالمية ثالثة، مادام الاتحاد السوفيتي ينهزم وحلفه من تلقاء نفسه، فتم تكبير بلد عالمثالثي صغير، واستطاعت امبراطورية الاعلام، أن تجعل من العراق وريثاً مجازياً لامبراطورية الشر السوفياتية حيث الانتصار الأميركي لن يكون على العراق بل وعلى كل قوى الشر العربية والعالمثالثية والسوفياتية.

فمنذ تلك اللحظة التي أخرس فيها بوش غورباتشوف وميتران أي للاتحاد السوفياتي وأوربا باحتقاره لمبادرتهما، بدا واضحاً أن مرحلة جديدة ستدخلها الرأسمالية فراحت تتناسل المصطلحات والتسميات والصياغات الإعلامية للمنتصر، فكانت العولمة إحدى الصياغات الإعلامية لزعامة أمريكا الحاسمة وبدون منازع

للعالم، حيث المزيد من «الاستقطاب» والمزيد من «العسكرة» وانتشار أسلحة التدمير الشامل، كما يستنتج سمير أمين محقاً.

ولهذا فإن جديد العولمة، ليس سوى إعادة انتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة على حد تعبير رمزي زكي، وقد انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة (الاتحاد السوفياتي) حيث غدت طليقة غير مجبرة على أخذ مصالح الجنوب بعين الاعتبار مادامت ساحاته وخيراته أصبحت مفتوحة أمامه على مصراعيها دون منافس استراتيجي كما كان عليه الأمر في ظروف الحرب الباردة.

فإذا كانت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية الاستعمارية الأولى تمثل أداة غير واعية للتاريخ إذ توحد العالم على حد تعبير ماركس، الذي كان يرى في دورها الاستعماري وجهين مزدوجين (التقويض والانشاء) لكن المرحلة الجديدة هي مرحلة تقويضية، هدامة، مدمرة لاتنتج إلا معادلها الأكثر بشاعة، فالرأسمالية في مرحلة عالميتها الأولى إذ كانت تدمر البنى التقليدية للمجتمعات المتأخرة فيما يخدم عملية نهبها الإمبريالي، كانت تولد بالمقابل شعوراً بالهوية الوطنية والقومية، راح المستعمر يصوغها في وعي قومي حديث، حيث ولادة الوعي بالتأخر، فكانت مفاهيم النهضة، اليقظة، التنوير.

لكن التوسع المعولم اليوم، لاينتج مضاده التقويضي للهوية، والأنا الثقافية لشعوب الجنوب، سوى أصوليات من النموذج الأفغاني والجزائري، و (الأقصري)، وحروب أهلية، قبائل، أثنيات أقوام، أو وعي حداثي يعمم ثقافة البناء المتلفز المتعدي والمتعدد الجنسية.

إنها عولمة تقويضية، بما فيها للنمور الآسيوية التي كانت امتداداً ضرورياً لتوسع الرأسمالي الياباني، ومثالاً مفيداً في ظروف الحرب الباردة، لكن العولمة القائمة على المزيد من (الاستقطاب) حسب أمين حول الولايات المتحدة الأميركية، لم تعد تبالي بمصالح الامبرياليات الأخرى، ولا بالأمثلة التي كانت مفيدة كنماذج في ظروف الحرب الباردة.

إنها الرأسمال الأميريكي + العسكرية الأمريكية = بلطجة من طراز تقني رفيع، هكذا يتوسع الرأسمال الأميركي وهو يحمل في يده مسدساً، إنه توسع امبريالي نووي جديد.

إن ما يدعو للاستغراب أن يكون العرب الأكثر اهتماماً وتجاوباً مع هذه العولمة، التي تثير ابتسامة السخرية في اسرائيل، وهم أكثر شعوب الأرض امتهاناً وإذلالاً من قبل الأميركان، والأغرب أن مفكراً يسارياً وإيطالياً من طراز الصديق صادق جلال العظم، هو الأكثر معرفة بالمجتمع الأميركي يتصور بأن العولمة يمكن أن تفتح آفاقاً لتنمية كانت مستحيلة من قبل أي يمكن أن تفتح آفاقاً لتنمية ممكنة.

ولكي لا أبدو متعنتراً، وصاحب شطحات وأوهام ايديولوجية، كما يحذرنا الدكتور صادق في خاتمة مقاربته، سأحيله إلى نص لمفكر أميركي يساري معروف وهو يكشف جديد العولمة وجوهر النظام العالمي الجديد، يقول تشومسكي: «إن القادة السياسيين في واشنطن ولندن، قد تسببوا بسياساتهم في مجموعة من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية في داخل بلادهم مما لايعرفون له حلاً، باستثناء حل واحد هو استخدام مالديهم من قوة عسكرية، فبناء على نصائح رجال الأعمال قد يقوم هؤلاء القادة السياسيون بتحويل دولهم إلى دول مرتزقة، تقوم بدور أشبه بدور المافيا الدولية فتبيع «الحماية للأغنياء» تحميهم مما يتعرضون له من «أخطار» العالم الثالث، وتتقاضى في مقابل هذه الخدمات المبالغ المناسبة، فالثروات التي تحول إلى هذه الدول من دول النفط بالخليج، تقوم بدعم الاقتصاد المنهار في أمريكا وبريطانيا، في الوقت الذي تقوم فيه أوربا، بقيادة ألمانيا ومن بعدها اليابان، بمهمة إدخال نمط أمريكا اللاتينية في النمو إلى تلك الأجزاء المنهارة من الامبراطورية السوفيتية بينما يقوم موظفو جهاز البيروقراطية السوفياتية المنهار بتشغيل المكاتب الجديدة التي سوف تفتحها الشركات الأجنبية لفروعها في الاتحاد السوفياتي. أما بقية العالم الثالث فسوف يجري الحكم فيه والسيطرة عليه عن طريق استخدام الضغوط الاقتصادية، إذا كانت هذه كافية، أو بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر، هذه هي أهم معالم «النظام العالمي الجديد» الذي جرى تخطيطه، والذي تظهر لنا سماته بوضوح بمجرد أن نتخلص من الشعارات والأوصاف الجوفاء المضللة التي يستخدمونها في وصفه».

ذلك هو صوت المفكر اليساري الصادر من جوف وحش الرأسمالية المعولمة، والأولى بنا أن نسمع لتشومسكي المفكر، وليس للإعلام المدبّر صاحب الشعارات والأوصاف الجوفاء على حد تعبيره.

إن صادق جلال العظم ذا التاريخ اليساري العقلي والفكري الشجاع، والذي توج سيرته الفكرية بكتابه الذي يعلو فوق سقف الثقافة العربية «دفاعاً عن المادية والتاريخ» والذي يرتقي فيه إلى مستوى المناظرة الفلسفية عالمياً، والذي أثبت من خلاله أنه المثقف الأخلاقي بحق، عندما رفع راية الماركسية كعلم وهي تنكس من قبل أصحابها لاهوتي ومديري المقدس في المركز والأطراف، وجاهر بيساريته، عندما كان الكثر يتوارون خجلاً من تاريخهم اليساري، ليجدوا لهم موقعاً في عالم المافيا الدولية المرتزقة على حد تعبير تشومسكي.

أقول إن الفكر العربي، والثقافة العربية، بحاجة إلى صادق جلال العظم اليساري المفكر سياسياً وطنياً وقومياً، وليس اليساري فكرانياً.

وأخيراً، وبعد أن احتطت بشجاعة خطاب تشومسكي من الاتهام السائد بالشعارية والخطابية الايديولوجية المشاعرية، أقول أن هذه العولمة ليست سوى (عمولة) حيث تبدو الولايات المتحدة فيها بصورة البلطجي العالمي الذي يحمل بلطته مهدداً للحصول على (عمولة)، إنها عولمة الارتزاق والعسكرة، القائمة على إشاعة ثقافة كوسموبوليتانية استهلاكية سفه في ابتذالها وتفاهتها الاعلامية المغتصبة للعقل، لتحويل الفرد إلى كائن إدراك، وقد أصاب الجابري في توصيف خطيفة الاعلام في تحويل البشر من كائنات عقل إلى كائنات إدراك في مداخلته عن العولمة.

هذه الثقافة تهدف إلى تكريس الفردية، ومن ثم العائلية، فالعشائرية فالقبلية، فالأقوامية، فالإثنية، للعودة بوعي البشر إلى مستوى ما قبل الوعي القومي (الأموي) ليكون البشر جاهزين في أية لحظة يشاء قادة العولمة أن يفجروا كياناتهم القومية والوطنية إلى شظايا قبائل وطوائف وأقوام أم عبر الحروب الأهلية فعلى العالم أن يتفكك من أجل الولايات المتحدة التي تريد أن تتاقطب، على الشعوب أن تتخلى عن هويتها وثقافاتها، وتاريخها، من أجل المزيد من (القومنة) الأميركية، التي ينبغي أن ينظر البشر جميعاً إلى أن مصالحهم تكمن في المصالح القومية لأمريكا، أولاً التي هي فوق الجميع، وإلا فحرب الحضارات والثقافات والمزيد من تشجيع الأصوليات المذهبية والطائفية، لاستخدامها في الوقت المناسب (الجزائر - التوتشي والهوتو - الصومال - مشروع تقسيم العراق - السودان - أخيراً (حادث الأقصر) من أجل إعادة مصر إلى بيت الطاعة الأميركية الاسرائيلية، حيث اسرائيل هي البلد الوحيد المسموح أن (تتقومن) وأن تتدخل الدولة في الاقتصاد، وأن تملك السلاح النووي، لأنها حسب - وزير الدفاع الأمريكي - ولاتهدد بسلاحها مصالح الولايات المتحدة، وعلى هذا فالقول بأن مصالح العالم يجب أن تتطابق مع مصالح أمريكا القومية، ليس إستنتاجاً نضالياً من قبلنا، بل هو جزء من هذه العنجهية الأمريكية، التي لاتخجل من بلطجيتها المافيوية المتوحشة.

إذا كان التوسع الرأسمالي الاستعماري القديم، يكبح من وحشيته تراث من الفكر التنويري الديمقراطي، فإن الولايات المتحدة لاتملك سوى تراث سلخ فروة رأس الهندي الأحمر، ولهذا فإن صيحة غيفارا «الولايات المتحدة هي العدو اللدود للجنس البشري» لم تكن صيحة صغير مقهور فحسب، ولم تكن دعوة تعبوية نضالية فحسب، بل كانت توصيفاً في منتهى الواقعية والحس التاريخي السليم لهذا المناضل الفذ.

والعولمة في المآل ليست إلى الصياغة التقليدية الإعلامية لاخفاء دماء الجنس البشري العالق على فم الولايات المتحدة القذر.

وتعريفنا الأخير هذا، ليس عنترية غيفارية، بل هو الحد الأدنى من عقلانية العقل في الدفاع عن الوجود والنفس ■■

• كاتب وباحث وسوري.

حلف الأطلسي يتوسع في شرق أوروبا



الاستراتيجية الروسية تلوّح بالخيار الأسيوي

خليل جنداوي

رغم كل ما قد يقال عن السنة المنصرمة، ظل العام ١٩٩٧ بصورة أو بأخرى استمراراً لما سبقه، فصمدت حالة السيولة أو الوضعية الهلامية التي ميزّت خريطة السياسة الدولية منذ سقوط جدار برلين، وما تبعه من انهيار مدوٍ للدول الاشتراكية وما تلا ذلك من تطورات عاصفة ضربت الاتحاد السوفيتي وأدت إلى تفككه بل وتنافر عناصره السابقة. من الملفت للانتباه هنا أن الطبيعة الانتقالية لهذه الحالة الدولية الراهنة، لم تمنع بل على العكس ربما شجعت حدوث تغيرات اتسمت بالجذرية والشمولية، الأمر الذي سيؤثر حتماً على ملامح أي نظام دولي سيستقر لاحقاً.

رغم ازدحام العام الماضي بالأحداث التي توالت هنا وهناك، يبقى من شبه المؤكد إن أبرزها دولياً كان قرار حلف شمال الأطلسي ضم أعضاء جدد لصفوفه من شرق ووسط أوروبا رغم الممانعة الروسية التي تواصلت على مدى الأعوام الثلاثة أو الأربعة الماضية لهذا الأمر، والتي بدأت حادة وانتهت بما يشبه الرضوخ الذي تم تلطيفه لحفظ ماء وجه الكرملين وعدم إحراجه داخلياً، فتم التوقيع في باريس في ١٩٩٧/٥/٢٧ على ما يسمى «وثيقة تأسيسية» من المفترض أن تضبط العلاقات المستقبلية بين الناتو وروسيا، وهو الأمر الذي اعتبره كثيرون آنذاك بأنه إعلان رسمي بإنتهاء الحرب الباردة، مع الاشارة هنا ان مستشار الأمن القومي الروسي السابق الجنرال إلكسندر ليبد وصف هذه الوثيقة بـ «عظمة كلب ألقاها الناتو إلينا» وهو يقصد بلاده طبعاً...

قبل ان نخوض في الأبعاد والانعكاسات التي من المفترض أو ممكن أن تطلقها لاحقاً خطوة توسيع الناتو، يجب أن نلاحظ ان هذا الموضوع كان قد شق الرأي العام بل والنخبة السياسية في الغرب منذ فترة. فمنذ العام ١٩٩١ والجدال محتدم حول مستقبل الناتو، حيث رأى البعض أن الحلف فقد جدواه ولم يعد هناك ما يبرر استمراره بعد تحول الدول الاشتراكية في أوروبا إلى اقتصاد السوق، فضلاً عن رغبة موسكو الشديدة بالإندماج في مؤسسات «العالم الغربي» وهذا يعني عملياً تبدد الخطر الذي نشأ الحلف أصلاً لمواجهته بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك قال أصحاب هذا الرأي إنه من الأفضل لمستقبل أوروبا تفكيك الحلف والتفرغ لمهام أكثر جدوى مثل مساعدة دول شرق ووسط أوروبا لعبور مرحلة التحول القاسية من الاشتراكية إلى إقتصاد السوق.

بالمقابل برز تيار آخر قال بضرورة الابقاء على الحلف وتدعيمه لوجود الكثير من مصادر تهديد الأمن الأوروبي - الأطلسي سواء من داخل القارة الأوربية أو على اطرافها. آنذاك صاغ جيمس بيكر تعريفاته للمخاطر الجديدة التي على الناتو مواجهتها على الشكل التالي: «الانتشار النووي، الجريمة المنظمة، الارهاب الدولي، خطر الهجرات غير المضبوطة والناجمة عن الاضطراب السياسي أو النزاعات الأثنية... حفظ السلام كما في البوسنة وغيرها...»

وقتها كان انصار الرأي الأول يقولون ان توسيع الحلف سيستفز روسيا وسيؤدي عملياً إلى عزلها، الأمر الذي سيقدم الحجة أو الأسلحة السياسية للمعارضة الروسية كي تضعف مواقع الاصلاحيين في الكرملين، عدا عن ذلك فإن موسكو في حال شعورها بالخطر، ستكون مضطرة للبحث عن أحلاف جديدة، وهذا في حال حصوله سيقسم القارة الأوربية من جديد ويعيدها لمرحلة الحرب الباردة، رد رموز التيار الثاني آنذاك ان حالة عدم الاستقرار التي تعيشها روسيا والقوة التي يتمتع بها «المتشددون» فيها سواء من اليساريين أو القوميين هي من العوامل الهامة التي يجب ان تبرر استمرار الحلف بل وتوسعه شرقاً، لوضع خطوط حمر سلفاً أمام أي قوة روسية معادية للغرب قد تصل للسلطة هناك. وهذا يعني صراحة ان توسيع الناتو يستهدف ضمن أهدافه العديدة روسيا بالذات.

هذه الحقيقة كانت واضحة جلية على الجانب الروسي، الأمر الذي يفسر رفض الرئيس يلتسن حتى آخر لحظة لفكرة توسيع الناتو، وإستمراره إلى الان بالتشديد على خطورة هذه الخطوة، أما على صعيد المعارضة الروسية فحتى قبل ان تعقد قمة مدريد للدول الأعضاء في الناتو في أوائل تموز الماضي والتي تم فيها الإعلان عن قبول الدفعةالأولى من الأعضاء الجدد وهي تشيكيا وبولونيا والمجر، كان صوت أحزاب المعارضة يرتفع عالياً بالقول أن الكرملين بقبوله توسيع الناتو شرقاً «إرتكب خطأً فظيعاً» بل أن بعض القوى الروسية قالت إن حجم التنازلات التي قدمتها القيادة السياسية الروسية يصل إلى حد «الخيانة الوطنية» لما تمثله هذه التنازلات من تهديد للأمن القومي الروسي. وهنا يجب ان نشير إلى حقيقة ترسخت عميقاً في الوجدان الروسي، مفادها ان الأخطار الحقيقية على روسيا كانت

ثانيها دوماً من حدودها الغربية، ويذكرون هنا غزوات نابليون وهتلر والملايين من الضحايا التي خلفتها. وهذا ما دفع إلى الوجود العقيدة العسكرية الروسية التي تقول بإبقاء حاجز من دول أخرى تفصل بين روسيا وأعدائها المحتملين في الغرب. أما بعد توسع حلف الناتو شرقاً فمن الواضح أن الخاصرة الروسية ستكون مكشوفة تماماً لخصمها السابق وربما اللاحق المتمثل في حلف الناتو.

من هنا يمكن القول أن قمة هلسنكي بين الرئيسين يلتسن وكلينتون التي عُقدت في آذار الماضي، قد أظهرت هذا الخطر بشكل مبكر، فرغم أن الرئيس الأمريكي جاء على عكازين والرئيس يلتسن وصل وقتها بصحة ممتازة على غير عادته طوال العام الماضي، إلا أن كلينتون قال آنذاك بصراحة فجة: إن الناتو سيتوسع شرقاً دون إعطاء روسيا أية ضمانات، وعلى موسكو أن تقبل بهذا الأمر حتى لا يجري رغماً عنها. وهنا رأت المعارضة الروسية إنه كان من الأفضل لروسيا أن يتوسع الناتو دون موافقتها، بانتظار أن تتبدل الظروف فيتم تغيير هذا الوضع، بدلاً من أن يترسخ بالقبول الروسي ويتحول إلى أمر واقع يطوق روسيا ويكبل يديها.

بصورة أو بأخرى من المؤكد أن أصل المأزق الاستراتيجي الذي وجدت روسيا نفسها فيه أثناء مفاوضاتها مع الناتو، يعود إلى أيام غورباتشوف الذي قَبِل بسحب القوات السوفييتية من أوروبا الشرقية من دون أخذ ضمانات خطية موثقة بعدم توسع الناتو، بل اكتفى بتعهدات شفوية، تبين أن فترة أربع سنوات كانت كافية لدفنها في النسيان، وما فعله الرئيس يتلسن بعد ذلك هو انه كرر بشكل أو بآخر غلطة سلفه أو ما يشبهها، فمقابل قبول موسكو بتمدد الناتو نحو الشرق، لم يوافق الحلف على طلب الكرملين الملّح بتعهد الناتو بشكل قطعي بعدم نشر أسلحة نووية في أراضي الأعضاء الجدد. بل اكتفت الوثيقة التأسيسية بالقول: «إن حلف شمال الأطلسي لا يخطط ولا ينوي نشر أسلحة نووية في أراضي الأعضاء الجدد، وإنه لا توجد الأسباب اللازمة التي تدعو إلى ذلك...». وهذا طبعاً ليس تعهداً بل صيغة فضفاضة قابلة للتغيير عند حدوث أي «طارىء»... كذلك الأمر مع فقرة أخرى تقول أن الحلف لا يملك حق زيادة قواته في أراضي الأعضاء الجدد إلا في حال تعرضهم للخطر أو في حال إجراء عمليات حفظ سلام أو القيام بمناورات عسكرية... وهذه أيضاً صيغة تحتمل أكثر من تفسير، فالأعضاء الجدد هم في النهاية دول حرة ذات سيادة، تستطيع أن تجري مناورات عسكرية مع حلفائها قدر ما تشاء ولو يومياً.

النقطة الأهم والأكثر خطورة والتي طالبت بها روسيا، كانت تلك المتعلقة بضم جمهوريات سوفييتية سابقة للناتو، حيث حاولت روسيا أثناء مفاوضاتها مع الناتو وضع خط أحمر يمنع دول البلطيق واوكرانيا من الانضمام للحلف، فردت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في هذا السياق بكلام واضح لا يقبل التأويل: «إن أبواب الحلف مفتوحة لكل الدول الديمقراطية بغض النظر عن موقعها على الخريطة». وفعلاً سار الناتو خطوة على هذا الطريق، فبعد أيام قليلة من توقيع «الوثيقة التأسيسية» بين الناتو وروسيا، وقع الأطلسي على وثيقة تشابهها تماماً مع اوكرانيا. كانت نتائجها المباشرة قيام قطع حربية من الناتو «أمريكية أساساً» مع قوات من اوكرانيا وبلغاريا ورومانيا بمناورات على شواطئ القرم على البحر الأسود بالقرب من الحدود الدولية الروسية.

فماذا أخذت روسيا مقابل كل هذه التنازلات المرعبة؟ حصلت موسكو على ما يمكن تسميته باختصار جوائز ترضية، حيث تم قبولها في حزيران الماضي لعضوية مجموعة الدول السبع الكبار التي تغير اسمها لتصبح «مجموعة الثماني»، كذلك دخلت روسيا في عضوية نادي باريس للدول الدائنة في أيلول الماضي، وعضوية نادي لندن في تشرين الأول، كذلك حصلت على وعد من الولايات المتحدة لدعم طلبها للانضمام للمنظمة التجارية الدولية (الغات). هذا كل شيء... ولا يخفى على أحد أن كل ما قبضته روسيا بعد تراجعها في موضوع حيوي للغاية يندرج بشكل أو بآخر ضمن بند المكافآت المعنوية التي ليس لها مردود مادي مباشر، أو في أحسن الحالات قيمتها المادية الفعلية هزيلة.

ورغم كل ما قلناه، برزت بعض المؤشرات التي أظهرت أن موسكو وإن قدمت كل هذه التنازلات مرغمة بسبب حالة الضعف الشديد التي تمر بها، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، إلا أنها لم تطأطئ رأسها وتسلم رقبتها نهائياً للمخططات الأمريكية التي تبين انها لا تستهدف فقط سحب البساط من تحت قدمي روسيا من جهة الغرب، فعلى الحدود الروسية الشرقية والجنوبية أطلت الولايات المتحدة برأسها ايضاً. وربما بشراسة أكبر، فالهدف هذه المرة كان آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين التي أخذت المعلومات الواردة من هناك، تُظهر الحجم الهائل للثروات الطبيعية الضخمة التي ترقد عليها هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية من حيث موقعها الجغرافي أيضاً، ولاشك أن المسؤولين الروس كانوا يتابعون بقلق وغضب الأخبار التي تتحدث عن صفقات ضخمة تعقدها الشركات الأمريكية مع دول هذه المنطقة بدعم ومباركة من البيت الأبيض. وعدا عن الغايات الاقتصادية لواشنطن هنا، فمن الواضح تماماً أن الهدف الاستراتيجي الأمريكي في هذه المنطقة يتلخص باستكمال تطويق روسيا وتزنيرها بدول معادية أو في أحسن الحالات حكومات لا تجد مصالحها مع موسكو بل مع واشنطن.

المؤشرات التي نقصدها برزت في أكثر من حدث، ففي نيسان الماضي استقبل الكرملين الرئيس الصيني في زيارة إكتسبت صفة التاريخية بسبب الإعلان الشهير الذي تمخض عنها وكان عنوانه «عالم متعدد الأقطاب ونظام عالمي جديد» والذي أعتبر آنذاك مؤشراً على بداية رفض دولي لمحاولات الولايات المتحدة للهيمنة والتفرد في العالم. تلا ذلك زيارة قام بها الرئيس يلتسين للصين في تشرين الثاني الماضي أسفرت عن توطيد العلاقة الاقتصادية فضلاً عن ترسيم الحدود بين البلدين، وهذه كانت مشكلة عالقة بينهما امتدت على مدى ثلاثة قرون. كذلك استقبل الرئيس الروسي في مدينة نوفوروسيسك في أقصى شرق روسيا رئيس الوزراء الياباني، حيث اتفق الطرفان على تطبيع العلاقات بين البلدين، الأمر الذي ستستفيد منه روسيا من خلال الرساميل الضخمة التي وعدت طوكيو بضخها في الاقتصاد الروسي. كذلك يجب أن نشير للنشاط الدبلوماسي الروسي الكبير أثناء أزمة العراق مع الولايات المتحدة بعد طرد المفتشين الأمريكيين من بغداد، حيث أسفر التنسيق الروسي ـ الفرنسي في هذه القضية عن إستبعاد توجيه ضربة عسكرية للعراق، وأظهر هذا التحرك أن عواصم بثقل باريس وموسكو بدأت تظهر تململها من تفرد وعدوانية واشنطن في هذه المنطقة، مع ما تستتبعه هذه السياسة العنجهية من إنعكاسات سلبية على مصالح الدول الأخرى.

وأخيراً يجب ان نذكّر بالعلاقات الوطيدة التي تربط روسيا بكل من الهند وايران، حيث أكدت موسكو في أكثر من مناسبة تمسكها بهذه العلاقات رغم الاحتجاجات والتهديدات الأمريكية وخصوصاً في حالة طهران. ومن الواضح هنا أن التوجهات الروسية الجديدة بدأت تلتفت نحو آسيا، وترمي بثقل متزايد في هذه الناحية، ولاشك ان الهدف من ذلك يتلخص بتوطيد مواقعها هناك وتوسيع هامش المناورة أمامها لمواجهة أي أخطار محتملة قد تهب عليها من جهة الغرب، وخصوصاً أن آسيا بدأت تبرز منذ سنوات على الخريطة العالمية كقوة اقتصادية جبارة لا تتطابق مصالح كثير من دولها مع المصالح الأمريكية، بل في حالات عديدة تتعارض معها بحدة.

رب قائل أن الخطوات الروسية في هذا الاتجاه مازالت خجولة ومرتبكة وفوق كل هذا ربما متأخرة كثيراً. قد نتفق مع هذا التقييم لكننا في النهاية نذكّر بالمثل الروسي القائل: «أن تأتي متأخراً... خير من ألا تأتي»...■■

مثقفون عرب يتضامنون مع روجيه غارودي

قضت الديمقراطية الفرنسية، التي تؤمن بحرية الفكر وحق الاجتهاد والاختلاف بتقديم المفكر روجيه غارودي إلى المحاكمة بسبب كتاب له تناول فيه «الأساطير الصهيونية» بالنقد والتحليل.

ومهما يكن الاجتهاد الذي يأخذ به غارودي، فإن في تقديمه للمحاكمة مصادرة لحرية الفكر وموقفاً لايأتلف مع تقاليد الحرية والفكر في فرنسا.

إن في موقف «الديمقراطية الفرنسية» من روجيه غارودي ما يثير الفضول لدى الانسان العربي ذلك أن دراسات فرنسية عديدة قديمة وجديدة، تعاملت من دون نزاهة عالية مع قضايا العروبة و الاسلام والقضية الفلسطينية من دون أن تلقى من يشهّر بها أو يطالب بمثولها أ مام القضاء. وبالتأكيد فإن حرية الفكر هذه لاتنفصل عن مبادئ حقوق الانسان التي جاءت بها الثورة الفرنسية والتي قضت بعدم التمييز بين الدارسين والقضايا المدروسة.

ولهذا فإن الموقف من روجيه غارودي كما يرى المثقف العربي لايحيل على قوانين القضاء أو موضوعية البحث العلمي، بل على سلطة صهيونية تملي ملاحقة غارودي بقدر ما تفرض نشر دراسات زائفة لاحصر لها كما لوكان البحث الموضوعي الوحيد هو ما ينصر القضية الصهيونية.

إننا نشجب تقديم غارودي للمحاكمة، وفي هذا فإننا لاندافع عن مثقف أخلاقي نصر عدالة القضية الفلسطينية فقط، بل نرفض أيضاً كل ما يحوّل حرية الفكر والاجتهاد إلى قضية نسبية وزائفة التأويل تمنح إلى طرف وتُمنع عن طرف آخر، اعتماداً على موازين القوة والضعف لا على معايير الظلم والعدالة أو التزوير والموضوعية.

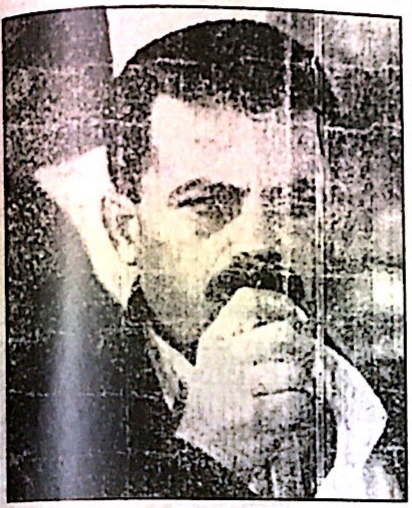
١ـ د. عبد الرحمن منيف
٢ـ د. حامد خليل
٣ـ د. صادق العظم
٤ـ د. فيصل دراج
٥ـ د. محمد الطيب التيزيني
٦ـ د. أحمد برقاوي
٧ـ د. ماهر الطاهر
٨ـ د. ماهر الشريف
٩ـ ماجد كيالي
١٠ـ د. عدنان عبد الرحيم
١١ـ عبد الرزاق عيد
١٢ـ علي فياض
١٣ـ د. محمد خير فارس
١٤ـ د. خضر زكريا
١٥ـ ابراهيم نصر الله
١٦ـ محمد جمال باروت
١٧ـ بوعلي ياسين
١٨ـ نبيل سليمان
١٩ـ يوسف سلامة
٢٠ـ د. نجاح محمد
٢١ـ د. حسن عبد العال
٢٢ـ معتصم حمادة
٢٣ـ نصار ابراهيم
٢٤ـ خليل جنداوي
٢٥ـ د. ابراهيم زعرور
٢٦ـ حمد الموعد
٢٧ـ د. ناصر محمد
٢٨ـ د. منصور حديفي
٢٩ـ أحمد يونس
٣٠ـ علي الكردي
٣١ـ سمير الزبن
٣٢ـ راسم المدهون
٣٣ـ أحمد جابر
٣٤ـ نافد أبو حسنة
٣٥ـ مصطفى الولي
٣٦ـ جاد الكريم الجباعي
٣٧ـ د. بكري علاء الدين

دمشق ١٩٩٨/١/١٣

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنعي المناضل محمد محمود ذياب (أبو علاء)

ببالغ الحزن والأسى نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير شعبنا الفلسطيني الرفيق المناضل محمد محمود ذياب «أبو علاء» عضو اللجنة المركزية لفرع لبنان.

الذي وافته المنية إثر مرض عضال يوم السبت الموافق بتاريخ ١٩٩٨/١/١٠



معلومات عن الشهيد:
الاسم: محمد محمود ذياب
مكان وتاريخ الولادة: الشبريحا ـ لبنان، ١٩٦٢
البلدة الأصلية: المزكه ـ قضاء طبريا ـ عرب المواسي.
الحالة الاجتماعية: متزوج وله ٤ أطفال

انتسب الرفيق الشهيد للجبهة الشعبية منذ نعومة أظفاره عام ١٩٧٥ شبلاً، وأمضى ريعان شبابه مناضلاً في صفوفها، متدرجاً بمسؤولياته وصولاً لعضوية اللجنة المركزية لفرع لبنان ومسؤولاً عن منطقة صور. عرف الشهيد بنضاليته، ومثابرته ودماثة أخلاقه.

تم تشييع جثمان الشهيد إلى مثواه الأخير في مقبرة صور بموكب حاشد ظهر الأحد ١٩٩٨/١/١١ شارك به رفاق الشهيد من قادة وكوادر وأعضاء الجبهة في لبنان، والقوى والأحزاب الفلسطينية واللبنانية وجماهير شعبنا في الجنوب الصامد.

المجد والخلود للشهداء وعهداً بالاستمرار حتى تحقيق الأهداف الوطنية.

قضايا ثقافية

هل يعلو الصوت الثقافي الفلسطيني "الذي أوغل في صمته"؟!

ما تزال عاصفة تعليق عضوية اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في إطار إتحاد الكتّاب والأدباء العرب، وما أفرزته من انقسامات ومواقف في صفوف الكتّاب والمثقفين الفلسطينيين تتفاعل فصولاً، حيث يطل علينا من حينٍ لآخر، من هذا المنبر أو ذاك من يدلو بدلوه في هذه القضية التي تجاوزت مسألة تعليق العضوية لتطرح على بساط البحث قضية الصوت الثقافي الفلسطيني، ودوره الغائب أو المغيب في هذا الزمن المتردي، الذي يحتاج من الطليعة الثقافية أن تكون - أكثر من أي وقتٍ مضى - بمستوى أحلام الأمة، وقضاياها الكبرى النبيلة، وذلك بعيداً عن الصراعات الفئوية الصغيرة، والاستقطابات المصلحية الضيقة التي تجري هنا وهناك على أساس «الكوتا» الفصائلية، التي كانت أساساً سبباً في كثير من «البلاوي» التي عانت منها ساحة العمل الوطني الفلسطيني على مدار الثلاثين سنة الماضية.

بعض الأراء التي طالعتنا مؤخراً تقول: «إن اي معالجة لظاهرة العمل الثقافي الفلسطيني، لن يكتب لها النجاح مالم تأخذ بالاعتبار حقيقة أن الانقسام الراهن هو انقسام بين قوى سياسية انعكس سلباً عل مجمل الحالة الثقافية الفلسطينية، ولامناص من إدارة حوار جدي بين هذه القوى حول المفهوم السياسي لواقع المرحلة التي نعيش وكيفية التعاطي معها». إن مثل هذا الراي، الذي سيبدو في ظاهره صحيحاً، هو محاولة لتشخيص الواقع الراهن كما هو، لاكما نرغب ان يكون، و إذا كان مثل هذا الرأي يحمل قدراً لابأس به من التجرّد والموضوعية إلا انه من جهةٍ أخرى يكرّس السياسي على حساب الثقافي ويتناسى نقطة هامة، وهي ضرورة الفصل بشفافية بين دور المثقف، ودور السياسي. فلكلٍ منهما موقعه وأدواته واستقلاليته النسبية المختلفة عن الآخر، وحين تناسي هذه القضية البديهية، تهمّش المثقف، وصار تابعاً ذليلاً وظلاً للسياسي يأتمر بأمرته، ويسعى إلى كسب وده إما طمعاً بفتاته، او خوفاً من شرّه

لذلك فالمطالبة بإدارة حوار بين الكتّاب الفلسطينيين على ارضية انقسامهم بين قوى سياسية لن تحل المشكلة، وهو تكريس للتعمية والتشويه الذي ساد ساحة العمل الوطني الفلسطيني، وفي الوقت الذي لانضع فيه سوراً حديدياً بين الثقافي والسياسي إلا أننا نطالب بإعادة المسألة إلى سياقها الطبيعي، بحيث يشتغل كل واحد في حقله، دونما حاجة لإلغاء الآخر. المطلوب هو شكل من أشكال التفاعل المتبادل والخلاق بين الثقافي والسياسي بحيث يكمّل أحدهما الآخر. إن الحل يكمن أولاً في إدارة وحدة حوار بين المثقفين الفلسطينيين على أرضية انتمائهم للقضية الكبرى، قضية فلسطين الأرض والوطن والانسان، بعيداً عن الانتماء لهذا الفصيل او ذاك، وبينهم وبين المثقفين العرب على ارضية انتمائهم القومي. هذا المقياس هو المقياس الوحيد الذي سيعطي الثقافة الفلسطينية إمكانية النهوض مجدّداً من مسار التيه والضياع الذي وجدت نفسها فيه، كي يستعيد القول الثقافي الفلسطيني دوره النقدي الفاعل، ومسؤوليته في استنهاض شعب يترنح تحت عبء الجوع والقهر وخيبات الأمل، وكي يؤكد مسألة الانتماء القومي العربي للقضية الفلسطينية، باعتبارها كانت وما تزال قضية العرب المركزية. إن هذا الكلام ليس مجرّد انشاء، وإنما مطالبة جادة بأن يعلو الصوت الثقافي الفلسطيني «الذي أوغل في صمته حتى تحوّل إلى صدى لصوت يقف فوقه» كما وصفته بعض الآراء الأخرى التي تناولت هذه القضية، وبهذا السياق نرى أن الراي السابق محق بالقول: «ومأساة هذا الصوت المشروخ، او المتلاشي، لاتعود اليوم إلى إجراء شكلاني بسيط، يفصل أو يعلّق، بل تعود إلى تخلّيه القديم عن الوظيفة التي تتعين الثقافة بها، وهي وظيفة النقد التي تتحول الثقافة من دونها إلى كتابة عارضة فوق كتابة عارضة اخرى... وقد تستنكر الثقافة فعلاً سياسياً أو لاتستنكره، لكنها لاتكون ثقافة إلا إن دافعت عن رغبة الحرية التي حدّث عنها غسان كنفاني، وجمالية النزاهة التي دعا إليها جبرا ابراهيم جبرا...».

إننا ومن هذا المبنر، الذي مازال يمثّل احلام الشهيد غسان وقيمه النبيلة ندعو كل المثقفين الفلسطينيين أن ياخذوا قضيتهم بأيديهم، وان يمارسوا دورهم النقدي الفاعل، وذلك بالاستماع فعلاً «إلى صوت العقل والمنطق والحق، لما فيه خير الكاتب الفلسطيني ومصلحة القضية» كما قال الكاتب والمفكر انيس صايغ في دعوته إلى حوار ديمقراطي هادئ، ضمن اطار المصلحة الوطنية الشاملة. إننا نؤيد دعوة انيس صايغ، ونقول معه، فعلاً «لا يجوز، ولايعقل أن يكون كتّاب فلسطين في أواخر التسعينات اقل قدرة من إخوانهم في الأربعينات او الستينات على العمل النقابي الثقافي المشترك الذي أهلهم آنذاك ليكون تضامنهم قدوة لشرائح المحتمع الأخرى» ولذلك، نرجو أن يكون لدعوة أنيس صايغ، الصريحة، الصادقة، النزيهة، الصدى الايجابي المطلوب في قلوب وعقول جميع الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين كي يكونوا القدوة الطليعية الفعلية لشرائح المجتمع الأخرى بالأفعال والأقوال معاً.

الهدف الثقافي

ذاكرة المدن

عبد الرحمن منيف

إذا تركنا جانباً ما يكتب في الأدب عن المدن، وهي كتابة يتمازج فيها الواقع مع الخيال بنسب معينة، بحيث تبدو تلك المدن قريبة مضيئة، وقلما ينساها الانسان، خاصة إذا قاربها الكاتب بمعرفة وبمحبة، فإن الكتابات غير الأدبية، وتحديداً تلك التي تدخل في باب الذكرات أو باب الخطط، والتي تعني بوصف المدن سياسياً وجغرافياً وانسانياً، لاتقل أهمية، ان لم تزدها في جوانب معينة، عن كتب الأدب.

فالمدن ليست المكان وحده، إنها المكان والانسان معاً، وقد تمازجا من خلال الزمن، بحيث أصبحا شيئاً واحداً. ونتيجة لذلك تتكون الروابط والملامح والذاكرة، ويعكس أحدهما الأخر، أو لايمكن أن يكون أحدهما دون الآخر.

المدن من خلال المكان والبشر، وفي مناطق محددة بذاتها، هي عبق الخبز والبرتقال والزعتر، وهي ليالي الصيف ومطر الشتاء، حيث تتكون علاقة عضوية مع الطبيعة ومخلوقاتها وأشيائها. والمدن هي أيام الحزن حين تروع بفقدان ولوعة واحدٍ من أبنائها يكون قد تمثلها ثم لخصها، ليصبح تالياً رمزها. والمدن هي الفرح حين تستقبل أبناءها المسافرين وقد عادوا من أسفارهم البعيدة، وهي أيضاً زواج المحبين وضحكات الاطفال وكل ما يذكّر بأيام الفرح الذي مضى أو الذي سيأتي.

وإذا كان من قبيل المجاز هنا استعمال كلمة المدن، فإن المقصود: الأرض، أمنا جميعاً؛ وهي أيضاً السماء، بمعنى الغطاء، وقد التحما معاً ليكوّنا الرابطة والذاكرة. فالأرض هي التراب والصخور، الجبال وأقصى نقطة منخفضة في هذا العالم، وهي الأمطار والربيع ورائحة الأزهار الأولى. أما السماء التي تمتد كخيمة بلا نهاية فإنها تنظر بكثير من المحبة والتقدير لهؤلاء الأجداد الذين انحنوا الشهور والدهور لكي يغرسوا أشجار الزيتون، وليرددوا في سرهم وفي العلن: زرعوا فأكلنا ونزرع فياكلون، وبعد أن انتهوا من نصب الأشجار الجديدة سلموا الراية للابناء. وجلسوا لبعض الوقت في ظلال الأشجار التي غرسها آباؤهم، حتى إذا تعبوا من الجلوس أو ملوا، مضوا راضين أنهم سلموا الأمانة للابناء، وأوصوهم كثيراً أن يسلموها لأبنائهم من بعدهم، يسلّمها هؤلاء إلى الذين يلونهم، إلى أخر ايام الزمان.

كل زاوية من أرض بلادنا قام عليها بيت، وظللته شجرة؛ وكل سنبلة نبتت حول هذا البيت أو قريباً منه؛ وكل ضرع أعطى حليباً وجعل العظام تمتد وتقوى؛ وكل دخان، لقهوة أو لطعام، ارتفع ليعلن أن هناك بشراً ينتظرون بشراً آتين من الحقول أو الأسفار البعيدة، وقد هيأوا لهم الشراب والطعام، ثم ليسمعوا منهم الأخبار والضحكات، ثم ليشتركوا معاً في المواويل التي تعلو مذكّرة بأيام مضت ومبشرة بأيام خصب سوف تأتي... كل هذه الأشياء الكبيرة والصغيرة، وغيرها أكثر منها، هي المدن.

لم يتوقف الانسان يوماً عن الارتباط بالمكان والبشر، ولم يتوقف أيضاً عن الحنين والأمل. ولأن الانسان يحن ويأمل. فالأرض هي التي تمنحه الثبات، والبشر هم الذين يمدونه بالقوة، وهكذا فالأرض تمنح باستمرار، كأي أم، والبشر يتلقون هذي العطايا ليمنحوها بدورهم للذين سيأتون بعدهم في عين المكان وفي الزمن المتدفق والذي لايعرف التوقف أو الانتهاء.

وحين يروق للانسان أن يتذكر كل نسمة في ذاك المكان، وأن يستعيد كل شيء كان في يوم من الأيام، فإنه يفعل ذلك مدفوعاً بقوة الرابطة وبعلاقته بالبشر والاشجار والصخور، وبكل ما كان يشد إلى مكان بعينه دون سائر الأماكن، وإلى بشر يشكلون حوله سياجاً، وهو أيضاً جزء من السياج، فتنضفر نتيجة ذلك كله أسباب وعناصر ما كان لها أن تجتمع في مكان آخر أو مع بشر آخرين.

إذا ابتعدت هذه الأشياء، أو غابت، فإن الانسان يستعين عليها بسلاح يخطئ: الذاكرة. والذاكرة هنا بداية وليست، بديلاً أو تعويضاً.

لقد عرفت بيت لحم، مثلاً، من خلال جبرا ابراهيم جبرا أكثر مما عرفتها حين شاهدتها، واكثر مما تقوله تصريحات السياسيين. وعرفت القدس من خلال مذكرات بهجت أبو غريبة أكثر مما عرفتها حين شاهدتها، وأكثر من بيانات الأحزاب السياسية. ويمكن لأي انسان أن يتذكر أماكن وأوقاتاً من خلال الذاكرة، خاصة إذا كانت ذاكرة محبة ويقظة.

فإذا كان اليهود قد لجأوا إلى التوراة كي يستعيدوا ذاكرة منطفئة، مع أن أصحاب التوراة مروا من هنا، مثل آخرين، ولم يقيموا، ومع أن آلاف السنين مرت منذ ذلك الوقت، تغيرت خلالها الحياة، إذا كانوا، اعتماداً على مثل هذه الذاكرة، يحاولون الآن فرض واقع جديد كحقيقة نهائية، فلماذا لانفعل شيئاً ليس من أجل اختراع ذاكرة، وإنما من أجل سقي الذاكرة التي نملكها بماء الحياة تنتعش وتخضر وتفعل في العقل والوجدان؟

أشعر، في بعض الأحيان، أن تقصيرنا في حقول كثيرة لايوازيه أي تقصير، ولعل الذاكرة أحد مظاهر هذا التقصير، إذ لم نجعلها ملتهبة، مشبعة بالحنين، وبذلك النداء الذي لايتوقف. ومن خلال الوقائع والأحداث والأسماء أكثر من أي شيء أخر.

كل انسان معاصر يعتبر أن الكثيرين مثله عاشوا هذه المرحلة ورأوا كل شيء، وبالتالي فلاحاجة لأن تروى الحوادث من جديد. فإذا صح مثل هذا القول جزئياً، ولفترة محدودة، فإن الغول الذي يتربص بالجميع، والذي يُسمى الزمن، والذي يتوج بموت الذين عاشوا ورأوا، سوف يعصف بالبشر، واحداً بعد الآخر، وبغيابهم ستغيب أجزاء كثيرة من الحقيقة والوقائع، ولن تمر عقود قليلة إلا ويتحول ما كان بديهياً إلى سؤال، وتصبح مهمة الأجيال اللاحقة أن تبحث في السجلات، وفي مدونات الكنائس وكتب الرحالة، وأيضاً في الزوايا المعتمة والبعيدة، عن حقيقة الحياةالتي كانت، وعن معاناة البشر الذين عاشوا، وما تعرضوا له من مصاعب وتحديات، ثم كيف مضوا، بحيث يتحول ما كان ثابتاً إلى

شك واحتمال.

لأن شيئاً مثل هذا قد يحصل، ولأن معركتنا مع الصهيونية طويلة وقاسية وفيها من أسلحة الخداع والتزييف الكثير، يجب أن نقيم نصباً يتحدى الزمن، ويصارع الأهواء، وجنون القوة وعربدة اللحظة، وهذا النصب اسمه بكلمة مختصرة: الذاكرة.

التاريخ ذاكرة، هذه هي مهمته الرئيسية. لأن التاريخ ذاته لايستعاد ولايتكرر، لكنه يقدم دروساً. وهذه الدروس هي الذاكرة. والذاكرة اذا اعتمدت على الوقائع والحقائق سلاح شديد الفعالية، كما أن هذا السلاح قابل للتكيف والاغتناء تبعاً لطريقة استخدامه، ولمن يستخدمه. فإذا لم نستطع أن نحسم المعركة الآن، فلابد أن نحسمها غداً أو بعد غدٍ، كل ذلك يتوقف على العقل والمعرفة والعلم، واستناداً إلى الذاكرة أيضاً.

ان الذاكرة قوة لايقدّر أهميتها إلا من يفتقدها، ومن يحتاج إليها. ومن هنا تملي الضرورة لأن نخترع ذاكرة، أو نلفق ذاكرة ماضوية تستجيب لرغباتنا وطموحاتنا، وإنما المطلوب أن نوثق الذاكرة الحقيقة، أن نجعلها تمتلئ بوقائع الحياة وقوة الحقيقة، لتكون حافزاً يمنعنا من النسيان.

معنى ذلك أن ندوّن كل شيء، أن نستمد من ذاكرة الأحياء ما يفيد ويغذي ذاكرة الذين سيأتون، وأن نحفر حقيقة الأماكن والبشر، بحيث لايغيب شارع أو رابية، ولايتوارى اسم كان يجب أن يبقى.

حين ننتقل من العصر الشفهي إلى عصر التدوين، نكون بهذه النقلة قد مهدنا الطريق للآتي، بشراً وزمناً، فما يعجز عنه الآباء، وما يتعذر القيام به الآن، يمكن أن يصنعه الابناء، ويفرضه الغد، شرط أن تكون الحقيقة ماثلة، أي غير منسية ولامغيّبة. وهذا يعني أن يكتب كل من هو مؤهل للكتابة عن حدث عاشه، أو عرفه، وأن يقدم شهادة، بعد أن يقف في مواجهة الضمير.

لقد كان عصر التدوين العربي الأول بداية تكوّن الذاكرة الحقيقية التي تستعصي على الغياب. وحتى القرآن ما كان له أن يبقى كما هو الآن لو لم يدون. فإذا انتقلت الذاكرة من هذا الجيل إلى الجيل الذي يليه، وإذا تراكمت المعرفة والعلم، وحين تتولى الادارة الصادقة المعرفة، فإن الجيل الذي عجز عن مواجهة المشكلة، وايجاد الحلول لها، لكنه قال الحقيقة، فالجيل الذي سيأتي سيفهم أسباب العجز ولابد أن يحاول تجاوزه.

لايكفي أن يتذكر المسنون فلسطين في ليالي الصيف أو حول مواقد الشتاء، وأن يقولوا كلمات مليئة بالحنين، وفي ظنهم أنها سترسخ في ذاكرة الأبناء. إن هذا لايكفي، ولن يقدر له البقاء طويلاً. الأكثر أهمية أن تعج لدينا تقاليد الكتابة وتسجيل الوقائع، وأن نعيد رسم ملامح وتفاصيل الأمكنة: كيف كانت، وأين غرست الأشجار، وفي أي مكان كانت الطاحونة. وما هي أسماء الذين بنوا البيوت وشقوا الشوارع وحفروا قنوات المياه، ومن أي الينابيع استقى الناس.

لو قدرنا أن نرسم ملامح كل قرية في فلسطين، وأن نعيد بناءها، بداية في الذاكرة، كما كانت، ثم أن نسلم الخرائط والكواشين للأبناء، ونقول لهم هكذا كانت، وعليكم أن تتدبروا الأمر اليوم وغداً، وإلى أن تعود الحقوق... لو قدرنا أن نفعل ذلك نكون خطونا إلى الأمام خطوة كبيرة، لأننا بهذه الطريقة نكون قد بدأنا ننسج خيوط الذاكرة من جديد.

إن كتابة المذكرات، لمن كان له دور، ورواية الوقائع، ضرورة تمليها الحاجة، لامن أجل التباهي، وإنما كسجل يمكن العودة إليه في يوم من الأيام، لمعرفة كيف حصلت هذه الوقائع. قد يراها كاتب المذكرات من زاوية أو بطريقة، لكن بعد أن يتجمع لدينا عدد كبير من هذه المذكرات يمكن تصنيفها وغربلتها من أجل استخلاص الحقيقة، تماماً كما هو الحال



حين يستمع القاضي للشهود، انه يستمع إلى الكثيرين، لكنه يحكم في النهاية وفقاً لقناعته، واعتماداً على القرائن وما ينسجم مع المنطق.

ثم أن ينتدب كل ابن قرية نفسه ليقول للاخرين، مفترضاً أنهم لايعرفون، كل شيء يتعلق بقريته: اسمها ومكانها، ومن أي نبع كانت تشرب، وعلاقتها بالقرى التي حولها، وعلاقتها بالمدينة، الأغاني التي كانت تغنى أيام الحصاد، وتلك التي تردد في المآتم، ثم كيف جاء الغرباء فقتلوا وأحرقوا البيوت والأشجار، ومن قتل في القرية، وعشرات التفاصيل الأخرى... لو أن هذا تم سوف تتكون لدينا حصيلة هامة لايمكن أن نحصل عليها بطريقة أخرى.

قد يقال أن القرى متشابهة، وما قد يرويه أحدهم لايختلف عما يرويه الأخر... رغم التسليم بصحة هذا القول جزئياً، إلا أن الفروق موجودة، وبعض الأحيان كثيرة وكبيرة، الأمر الذي يجب أن نقف عليه، من أجل تكوين الذاكرة المقاومة.

إن الذاكرة الحية المتوهجة، المليئة بالتفاصيل، ما نحتاج إليه إلى أقصى حد. ورغم ما يقال أن العرب مولعون بالتاريخ والماضي، ربما كتعويض عن الواقع الذي يعيشونه الآن، إلا أن ما نحتاج إليه، وربما أكثر من أي شيء آخر، هو التاريخ القريب، أن نعرف كيف حصلت الأحداث، لنحاول اكتشاف النواقص والأخطاء، من أجل تجاوزها، وليس الركون إلى التاريخ البعيد على أننا كنا أمة عظيمة ذات يوم، ونظل نعيش في غياهب الماضي، دون أن نستطيع استعادته ■■

الثقافة السياسية العربية لا تعيش عصرها

حلمي شمراوي*

يكثر الحديث هذه الفترة عن: «طريق الثقافة العربية إلى القرن الواحد والعشرين»، وهنا يكمن افتراض ضمني بأنها عاشت القرن العشرين وتسعى إلى عبوره، وهو افتراض يحتاج إلى وقفة ومراجعة، وقفة عند ما كان مطروحاً على ثقافتنا طوال هذا القرن ومدى معايشتها له، ومراجعة لأسلوبها ومفاهيمها واسباب فشلها في انجاز ما طرح عليها. فهي ولاشك أن بعض قضايا الثقافة السياسية قد تساعد على اكتشاف بعض جوانب الاجتماع والسياسة وتجاربهما اللتين عاشتهما شعوبنا العربية. ومن هنا يصبح السؤال شرعياً عن مصداقية عملية الانتقال إلى القرن الواحد والعشرين. إن الثقافة العربية تعيش منذ أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين عناوين أكبر مما يقدمه واقعها الفعلي، وقد كان بعضها موضع تصارع واضح بين قوى طليعية مبشرة وقوى محافظة متمترسة وراء قديمها، ومع ذلك فإن هذه الصراعات بثت في النهاية وحتى الستينيات من هذا القرن الكثير مما كان يمكن دفعه لتوليد حقائق جديدة في هذه المنطقة، إلا أن ما تعرضت له الحركة الثقافية العربية من اضطراب في آلتها الفكرية تجاه قضايا الاجتماع والاقتصاد والسياسة على السواء خلال العقود الأخيرة نتيجة عوامل ملموسة بدورها قذفت بالمنطقة بعيداً عن كل توقع، وبعيداً عن الآمال التي يعقدها البعض للعبور بها إلى مرحلة جديدة من التطور.

قضية التحرر الوطني:

لم تعتمد الثقافة السياسية العربية في هذه القضية منهج بناء رؤية ذاتية جذرية تحميها في المراحل المختلفة من التردي فيما يطرأ عليها من عوامل الانتكاس أو حتى ما يغرر بها فترة الازدهار. لقد عاشت حركة التحرر الوطني بقيادة البرجوازية الليبرالية أو المحافظة بين فكريات اللحاق بالغرب، أو استدعاء الروح الصليبية في مقاومته، وكثيراً ما كان اختيارها بحكم ارتباطها بقضية التحديث هو خيار بين قوى استعمارية شريرة وأخرى خيرة (بريطانيا أو فرنسا حسب المنطقة). ومن هنا فلا ندهش أن نراها حين احتدم صدامها مع الغرب الذي خيب أملها بعد الحرب العالمية الثانية، وإدراكها لمنطق القوة الذاتية الضروري للمواجهة ان لجأت لفكرية المستبد العادل، وقوى العسكرية الوطنية ذات الأساس التاريخي بدورها في المنطقة. لابد ان نلاحظ هنا أن حركة التحرر اعتمدت ثقافة شعبوية من جهة وتوجهات تحديثية من جهة أخرى، فلم تولِ العناية الكافية لقوانين الصراع الاجتماعي، ولا التحرير الفكري والاجتماعي لأوسع الجماهير على نحو ما شهدته مساحات واسعة في آسيا (الصينية أو السوفييتية) إن أعلى مراحل الازدهار لحركة التحرر الوطني العربية، لم تستطع أن تقر مؤسساتها الفكرية والتحتية ولا برامجها التعليمية التي تبني مواطنة متحررة اجتماعياً وثقافياً، بل ازدهرت معها المؤسسات الدينية وقوى الرفض للتقدم، ولم يظهر للعسكرية الوطنية نفسها دور اجتماعي محدد وأمامنا العسكرية التركية تحمي رؤيتها المعينة لما يقرب من القرن حتى الآن، كما أن في مواجهتها كانت الحركة الصهيونية تبني مؤسساتها وفكرياتها وتحالفاتها في تصاعد مذهل يجعلها تقاوم حتى الآن بدورها سقوط الايديولوجيات والقوميات بصلف ظاهر، وليكتسب «الانعتاق اليهودي» أعلى صفاته الايديولوجية الصهيونية، بينما التحرر العربي يعيش أسوأ وقائعه.

لا ندهش إذن إذ تختتم الحركة العربية وثقافتها السياسية سنوات القرن العشرين، وهي تعود إلى ضفاف السلفية ورؤيتها الصليبية للعالم، حتى الوطنيون منا لا يبعدون كثيراً عن هذا المنهج، أما «التحديثيون»، «وما بعد الحداثيون» و«العولميون»، فأنظارهم تعود لأشكال من الانكفاء على الذات في أشكال قطرية أو اقليمية لا تعبر بها إلى أية ضفاف.

وإذ تختم المنطقة العربية القرن العشرين بهذه الحالة، فإنها ستعبر إلى القرن الواحد والعشرين، وهي مجرد منطقة جغرافية (شرق أوسطية أو متوسطية) لا هوية لها تبحث عن الذات أو تعود لتسلم قيادتها لفاشية من نوع جديد أو متجدد، ما لم تعاود قراءة مطلع القرن العشرين وليس الواحد والعشرين.

ثقافة الكتلة العربية وثقافة التنوع في الوحدة

لا يمكن إنكار منطق الكتلة العربية تحت أية دعاوى «تحليلية»، ولكننا لابد أن نعترف أيضاً بمنطق التفاعلات الديناميكية داخل هذه الكتلة لتأسيس بنية مفاهيمية للتنوع والوحدة من جهة، أو حول الذات والآخر، الداخلي والخارجي على السواء.

١ـ مفهوم الكتلة العربية المغلق وجد نفسه طوال القرنين الأخيرين أمام خيارات خارجية عن بنيته الذاتية، ولم تتعمق الثقافة السياسية العربية كثيراً ببنيتها الداخلية أو خياراتها أمام الآخر الداخلي، وكأن التنوع خاصاً بالخيارات الأخرى وليس الذاتية، فهي كتلة «مسمطة» باسم «الشرق» في الرؤية الاستعمارية مع قبول محلي ملحوظ لبعض الوقت، وهي كتلة أمام المعسكر الغربي في الثقافة القومية، أو المعسكر الرأسمالي في الثقافة الاشتراكية، أو هي كتلة مركزية للأممية الاسلامية وليست كتلة مفتوحة لها إلا مؤخراً. على هذا الأساس قامت حركة الجامعة العربية منذ مطلع القرن، وفق مبدأ الوحدة دون رؤية للتنوع، متمترسة بمفهوم النماذج الضيقة من توحيد القوميات الأوروبية (الألمانية أو الايطالية... الخ) وليس نموذج المسعى الأوروبي نحو الوحدة مع التنوع الملفت منذ منتصف القرن على الأقل، وقد كان أمام الثقافة السياسية العربية نماذج حركة الجامعة الاسلامية نفسها، مهما كانت تعثراتها حتى تحولت لأممية اسلامية كاسحة مع تنوعاتها القائمة، كما كان أمامها نموذج حركة الوحدة الافريقية الذي لم يكتب له التحقق ولكنه مازال قائماً بمرجعية التنوع بأكثر من مرجعية الوحدة، أما النموذج الصهيوني فحدث ولا حرج عن تجاوزه الدائم للتناقضات باسم التنوع، وقدرته على التنسيق بين مركزه «وأطرافه» ليتكيف مع ظروف كل العصور.

حركة الجامعة العربية تنوعت رؤيتها يميناً ويساراً في إطار «الكتلة»، فارتأت المخاطر دائماً من خارج الكتلة، وقامت حركة التحرر الوطني داخلها لحماية الكتلة، سواء حمايتها من «القطرية» أو من العدوان الأجنبي، ولم تنتبه إلى معالجة مشكلات الآخر الداخلي أو طبيعة التفاعلات داخل الكتلة. انها لم تتجاهل فقط التفاعل أو قل الصراع الاجتماعي والثقافي (راجع الموقف من الثقافة الشعبية) بل تجاهلت قوى رفعت السلاح داخلاً على مدى أربعة عقود حتى الآن في بعض الحالات دون رغبة في الانتباه. ماذا نسمي عدم التوصل لأية صيغة في الثقافة السياسية العربية، ناهيك عن السياسة العربية بالنسبة للاكراد أو البربر أو «زنوج» موريتانيا أو «أفارقة» الجنوب السوداني، أو خلطة القرن الافريقي (الصومال)؟؟ انه لا يعقل ان تظل هذه القضية معلقة طوال نصف قرن ثم ندخل بها القرن الواحد والعشرين وهذه التفاعلات قائمة تحت شعارات الانفصالية والتفتت أو التجزئة أو التآمرية... الخ! بل ان الثقافة السياسية العربية تتجه الآن للقبول «بالنظرية» داخل عروبية فضفاضة أو صيغ مضللة عن «الدولة الوطنية القطرية» ولا تكلف نفسها بمراجعة مفهوم الوحدة والتنوع داخل

الكتلة العربية لوقف نزيف الدماء التي تجري هنا وهناك بين فترة وأخرى أو بصفة مستمرة في بعض الحالات.

من الملفت أن الثقافة السياسية العربية أصبحت عند بعض ممثليها - تقبل بالآخر الصهيوني العنصري التوسعي وتبرر معايشته، ويقبل هؤلاء بتحول جلودهم العربية إلى الشرق أوسطية أو المتوسطية بحجة التنوع الاقليمي، بينما لايقبل العرب بصيغة متطورة لوجود الآخر الداخلي في إطار هذه الكتلة. ولذا فقد ندخل القرن الواحد والعشرين، والكتلة مجرد اقطار معرضة لأخطر الانهيارات الداخلية، ولا أدري عندئذ كيف يتحدث البعض عن «نموذج النمور الآسيوية» بديلاً لحركة الوحدة على النمط الأوربي هذه المرة، حيث «النمور» لاتوفر الحديث عن أي عنصر ثقافي للموضوع، كما لاتسمح بأية تحليلات اجتماعية ثقافية خارج إطار الخيارات الاقتصادية المدمرة بطبعها على نحو ما نرى هناك.

ثقافة المجتمع المدني وحقوق الانسان:

تكاد معظم المجتمعات العربية تتنكر لتراثها من بنية المجتمع المدني مرتين في هذا المجال، تراثها التاريخي من تنظيمات الطوائف والملل والنحل قبل القرن التاسع عشر، ثم تراث التنظيمات الأهلية الاجتماعية والاقتصادية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية تقريباً، وهذا كله هو ما يمكن أن نطلق عليه تراث المجتمع المدني في الحالتين، ففي الحالة الأولى عبرت المجتمع العربي تنظيمات وجماعات الفقهاء والقضاة ودور الحكمة وكتاب الديوان والنساخية، كما عرف طوائف الحرفين والتجار، بل وفئات الجند والقادة والمماليك...الخ، وفي المرحلة الثانية زاد على هؤلاء جميعاً الجمعيات الخيرية ولوادي الرواد بل والجماعات السرية ذات الطابع الاجتماعي، وكان من الطبيعي أن يشكل كل ذلك ميراثاً للعمل الديمقراطي الشعبي وليس مجرد الشطحات السياسية التي اعتمد بعضها على هذه التشكيلات بالفعل. ولكن المؤسف أن هذه التشكيلات اصطدمت على مدى تاريخها بعقبة التحريف للعقيدة الدينية من جهة، ثم التحريف لمفهوم القومية أو القيادة الكاريزمية الشعبوية، مما انعكس على الثقافة السياسية للقوى الجماهيرية التي شكلت قاعدة المجتمع المدني الذي أشرنا إليه، ففي حالة العقيدة استغلها الحكام لفرصة «وحدة الأمة» ودار الاسلام مثلاً ليجعل من الحاكم ظل الله في الأرض وخلفيته وحده، وجعلت الاختلاف في الرأي خروجاً على وحدة الأمة وبث الفتنة التي تستوجب القتال وليس مجرد المصادرة وفي حالة المفهوم القومي الشعبوي والكاريزمي، فرضت أشكالاً من الشمولية لانحتاج لمعاودة الحديث في نتائجها السلبية على جماهير أمتنا. لقد جعل ذلك الثقافة السياسية، حول «السياسة المدنية» نوعاً من الهرطقة، وفي أحسن الأحوال سماها ابن خلدون يوتوبيا! إلى هذا الحد بلغ الاغتراب بجماهيرنا عن ثقافة المجتمع المدني.

ولم يستطع هجوم الثقافة الحديثة أو الثقافة الاشتراكية العلمية طوال القرن العشرين أن يجعل المجتمع المدني مطلباً جماهيرياً ديمقراطياً، إلى جانب مطلب الدولة الوطنية القوية التي لم يطلب أحد التخلي عنها إلا مؤخراً. وفجاة، مع الاحتواء المتسارع للنظام الراسمالي العالمي للمنطقة العربية وفرض سياسات، أو ادعاءات «اللبرلة» على اقتصاد متخلف أصلاً وجدنا دعاوي المجتمع المدني يشتد عودها بعيداً عن كل ميراثها من جهة، ومركزة على تنحية دور الدولة الوطنية أو انسحاب هذه الدولة من جوهر واجباتها من جهة أخرى. وبدأ استجلاب مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية الليبرالية في اشكال مما يسمى «بالعمل الأهلي» الرافض أساساً لعملية التسييس أو العمل الجماهيري الحقيقي وذلك لانحساره في نخب جديدة هي بديل لنخب حزبية سابقة مما يضاعف من اغتراب الجماهير ولايسهم بحال في دفع مشاركتها في صنع قراراتها أو تنمية ثقافتها السياسية لتجعل الديمقراطية الحقيقية مطلباً جذرياً في المجتمع ذا قاعدة جماهيرية صلبة. هكذا ينتقل المجتمع العربي إلى القرن العشرين بثقافة سياسية لاتزيده إلا استلاباً، لأن ثقافة المجتمع المدني وحقوق الانسان بدون مضمون اجتماعي وسياسي تحرري لن تكون إلا قشرة سطحية لتنمية مصالح التنمية وأوضاعها.

مواجهة الغرب:

يؤسفني أن تعود مقولات «مواجهة الغرب» بهذه الروح الصليبية وحدها على يد قوى لاتستدعي أمامه إلا أسلحة ماضوية متخلفة بالمعنى الحرفي. ومعروف أن التخلف هو اللحظة التي تم فيها احتواء مجتمعات العالم الثالث في نظم الرأسمالية الامبريالية دون أن تحيا التطور الذي حققته الرأسمالية لنفسها في دول المركز. وقد بدت هزيمة «التجارية العربية» والعسكرية المملوكية العربية، نموذجاً جيداً لنظام الانتاج الكولونيالي على نحو ما وصفه مهدي عامل بالفعل والموقف نفسه يكاد يعيد انتاج نفسه مع الدولة العربية الخوارجية الحديثة والتي يدعو لها أطراف اسلامية في أحسن أحوالها دون أي اهتمام بصياغة علاقة هذه الأوضاع بالراسمالية الامبريالية في ثوبها «العولمي» الجديد، بل إن رأس المال الاسلامي (خليجي وفردي) يرتع في البنوك الأوربية، ولاتنبئ فكرية جماعات اسلامية مهيمنة على مراجعة المنهج الراسمالي للتنمية أو التطور بأي شكل. لعل ذلك هو الذي يفسر هذا النفوذ «الجماعاتي» لأطراف اسلامية في العواصم الدولية الكبرى رغم الحملات «الايديولوجية» المتبادلة لمحاصرة البعد السياسي لهذا الحضور الاقتصادي الكبير وفي تصوري أن محاورة «اسلام سياسي» في إطار ثقافة سياسية ديمقراطية أفضل كثيراً من بقائه قوة اقتصادية دون أي ثقافة سياسية قادرة على الحوار وذات برنامج يمكن محاكمته. وأكد أن هذا الطابع للراسمالية التجارية الاسلا مية والتي لن تؤدي إلا إلى إقامة نظم ريعية جديدة تضيف مجتمعات حاولت الابتعاد عن النمط الخراجي إلى مجتمعات خراجية جاهزة (نفطية أو عسكرية) لصالح الراسمالية العالمية.. هذا الطابع لابد أن تواجهه ثقافة سياسية واعية بمخاطر هذا التطور الذي سينجز مرحلة الادماج الجديدة بامتياز، فليس صحيحاً أن الطابع الاسلامي للدول التي اختارته خرج بها عن عمليات الاندماج من السوق الراسمالي العالمي ومفاتيحه واختياراته.

من هنا فإن دعاوى «مواجهة الغرب» من هذا الموقع غير صحيحة وغير جادة، ولاتشكل ثقافتها السياسية جديداً تدخل في القرن الواحد والعشرين في «مواجهة الغرب» اي الرأسمالية العالمية المهيمنة. وإلى أن نصيغ ثقافتنا ومناهجنا الجديدة والوطنية متسقة مع قوة الحركة الشعبية ومطالبها فإن «مواجهة الغرب» في مطلع القرن الواحد والعشرين يمكن أن تركز على قضايا حيدية أكثر مباشرة وإلحاحاً وعملية.

فلنواجهه بأن لااسلام له ولمصالحه الكبيرة في المنطقة إلا بتصفية المزاعم الصهيونية القومية الأممية التوسعية في عصر ينفي أدلجة كل هذه المقولات، وان المنطقي أن تقبل الثقافة السياسية القريبة بدولة ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية ولكل سكانها كما حدث في كل حالات الاستعمار الاستيطاني وآخرها في جنوب افريقيا ١٩٩٤.

ولنواجهه بعنصريته تجاه المهاجرين والعاملين بكل المشقة ، وعلى أرضه وإن جميع العمال العرب في الغرب لن يستوعبوا من خبرات المجتمعات الغربية التي ينالهم منها الفتات، في عشرات العقود، ما استنزفه الغرب طوال قرون من الهند وافريقيا أو العالم العربي.

إن الثقافة السياسية العربية لابد أن تقوم بهجوم مضاد على الغرب تجاه هيمنته وعنصريته وتناقضاته وازدواجية أحكامه ومعاداته لجماهيرنا مباشرة ومن أكثر من موقع ودولة بما يجعلنا نوقف عدوانيته تجاه كثير من قضايانا السياسية والاجتماعية.

بهذا تبلور الثقافة العربية جدول أعمالها بشكل محدد ليمكنها أن تعيش عصرها مع بداية القرن الواحد والعشرين، جدول يلتفت إلى الذات بالنقد لمقولات الكلية التي عطلت نمو المجتمع العربي طوال عدة قرون، وجدول يلتفت إلى الآخر الداخلي والخارجي، ينبه لضرورة التكامل الاجتماعي الوطني في الداخل وإلى الهجوم المضاد على أسس صحيحة في الخارج ■■

• مدير مركز الأبحاث العربية في القاهرة

بعض ملامح الديمقراطية في الفكر العربي الحديث

د.حامد خليل*

أولاً: الجذور التاريخية لفكرة الديمقراطية في الوطن العربي:

لقد ابطل الاسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً كل التقاليد التي كانت متبعة في عصره والعصور السابقة، والتي تقضي بأن الملك فوق الرعية لاتطال إلى مقامه الأعلى لتسأله عما فعل. وجعل المسؤولية مشتركة بين الناس لايختص بها أحد دون آخر حتى ولو كان إمام المسلمين. وهذا ما نص عليه النبي الكريم محمد بقوله: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. فالامام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيتها».

وتجسيداًلهذا المبدأ كان العرب المسلمون يراجعون الخلفاء الراشدين ويردون عليهم أقوالهم واراءهم فيرجعون إلى الصواب إذا ظهر لهم أنهم كانوا مخطئين، حتى أن الخليفة عمر بن الخطاب خطّأته امرأة في مسألة فقال على المنبر «امرأة أصابت وأخطأ عمر»(1).

وبمعنى آخر أقول إن السلطة السياسية وضعت في أيدي الناس، وأصبحوا أصحاب القرار في تصريف أمورهم تيمناً بقول النبي الكريم «ماكان من أمر دينكم فإلي، وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به». وقد حددت صيغة المشاركة السياسية التي تحقق مشاركة الناس في صنع القرار السياسي في الآيتين الكريمتين «وأمرهم شورى بينهم» و «شاورهم في الأمر»(2).

والحقيقة ا ن هذه الصيغة أصبحت تقليداً كان الخلفاء هم أول الداعين إلى التمسك به. فلما بويع أبو بكر بالخلافة خطب بالناس قائلاً: «لقد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني... أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلاطاعة لي عليكم». وكان عمر بن الخطاب يقول للناس: «من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومه»، فيقول له أحد الناس: «والله يا عمر لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا»(3).

وفي هذه المشاركة لم يكن ثمة من فرق بين شخص وآخر لأي سبب من الأسباب. فالمساواة هي المبدأ الثالث من مبادىء الحضارة العربية الاسلامية. وبموجبها يكون المؤمن أخاً للمؤمن، يتساوى معه في الحقوق والواجبات، وقد كانت



حرية الاعتقاد وحرية الرأي مطلقتين من كل قيد، و ذلك تطبيقاً لما ورد في الآيتين الكريمتين «لااكراه في الدين» و«ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»(4).

وضماناً لاستمرار هذه العلاقة الديمقراطية بين الحاكم والمحكوم أجاز الاسلام للناس الخروج على الطاعة إذا ما انحرف الحاكم عن المسار الديمقراطي الذي اشرنا إليه. فقد قال النبي الكريم: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، مالم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلاسمع ولاطاعة». والأهم من ذلك ان النبي ألزم الناس حتى باللجوء إلى كل وسائل التغيير الممكنة لعودة الديمقراطية إلى مسارها الصحيح. فقد قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الايمان»(5).

والحقيقة أن تأثير التراث المذكور بدا واضحاً لدى العديد من المفكرين العرب الذين نحن بصدد الحديث عنهم في هذا البحث.

فالنظام الاسلامي هو نظام ديمقراطي عند المفكر الاسلامي خالد محمد خالد، أساسه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وأن تكون الحكومة نتيجة لاختيار الناس الحر لها انطلاقاً من الايمان بحقوق الانسان التي يأتي اختيار الحاكم في رأس القائمة فيها. يقول خالد:

وعلينا ـ نحن شعوب هذه البلاد ـ أن ندرك الوضع الذي يريده الدين الخالص لنا. وهو لايريد سوى ما عبر عنه التطور بحقوق الانسان، وفي مقدمتها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه. اي أن تنهض الحكومة من صفوف الشعب، وتجيء ثمرة اختيار حر يمارسه الشعب. وأن يكون سلوكها من الجد والاستقامة بحيث تصير مغانم الحكم جميعها إلى الشعب، وكل دعوة دينية أو سياسية لاتمكّن الشعب من هذا الحق فليست من الدين الصحيح في شيء»(6).

وقد اتخذ محمد حسين هيكل الموقف نفسه في فهمه للتراث بقوله: «كل نظام لايقوم على أساس من حرية الفرد وتضامن الجماعة وحق الشعب في حكم نفسه عن طريق المناقشة الحرة والانتهاء إلى رأي الأغلبية... كل نظام لايقوم على اساس من هذه المبادئ التي تدعو الديمقراطية لها، لايتفق والقواعد الأساسية التي قررها الاسلام ودعا إليها»(7).

وقد تعمق المفكر محمد روحي الخالدي في فهمه لدائرة حقوق الانسان في الاسلام حيث وجدها تتسع لتشمل بالاضافة إلى الحريات الشخصية، الكثير من الحقوق العامة كحق الحاكمية في الأمة، وحق الاجتماع (أي إقامة تنظيمات اجتماعية)، وحق العمل والمساواة وغيرها. يقول الخالدي: «لقد ساوت الشريعة الاسلامية بين أفراد الأمة، وحافظت على الحقوق والحريات الشخصية ومهدت السبيل للحكومة الديمقراطية، ووضعت حق الحاكمية في الأمة، ولم تكتف بإعطائها الحرية في القول والعمل والكتابة والاجتماع، بل فرضت على كل فرد من أفرادها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فجعلت الأمة مسيطرة على الحقوق العامة. ولم تفرق في الحقوق الخاصة بين المسلمين وخليفتهم ولا أولي الأمر منهم»(8).

وتعزيزاً لكل ما سبق أطلق الشيخ محمد عبده حكماً قاطعاً مفاده أن الاستبداد ممنوع ومناقض تماماً للدين. يقول عبده: «ومن تتبع الشريعة الغراء ونصوصها الواضحة... يرى ان الاستبداد ممنوع منابذ، ومعاند كل المعاندة لصريح الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة، فإنه نبذ للدين واحكامه، وسعي خلف الهوى ومذاهبه، وخرق لاجماع السلف الصالح من المؤمنين...»[9].

ثانياً: الفرد والحرية في الفكر العربي الحديث:

إن القراءة الدقيقة لتناول مفكرينا لقضية الحرية للفرد على العموم والفرد العربي على وجه الخصوص تفصح عن وجود فهم فلسفي عميق لحقيقة وجود الانسان. في هذا العالم لديهم. فالحرية تساوي الوجود الانساني عند أحمد لطفي السيد. وإذا ما خبا نورها لدى الانسان كف أن يكون إنساناً بحق. يقول السيد: «إن الحرية قاعدة الفضيلة، ومناط التكاليف. فأي انسان خمدت في صدره نار الحرية، واظلمت جوانب عقله من شعاعها الساطع جدير بأن لا يعتبر انساناً، وأن تسقط عنه تكاليف الحياة»[10].

وكيف لاتكون الحرية كذلك. وهي أساس الارتقاء الانساني عند محمد رشيد رضا. فاستعداد البشر للارتقاء ليس له حد يعرف ولاغاية تحدد. فإذا عاشوا ملايين السنين يمكن أن يكونوا في ارتقاء مستمر لاينقطع إذا كانت حريتهم في العلم والعمل مصونة من عبث المستبدين. إن الأمم ترتقي على قدر صيانتها واحترامها للحرية. وتتخلف عن الارتقاء بل ترجع إلى الوراء على قدر عبثها بالحرية وتحكمها في الباحثين والعاملين[11].

وآية ذلك أن للانسان قدرات وملكات يشكل صقلها أساس الارتقاء. وبدون الحرية لايمكن أن يتحقق ذلك. وقد وعى مفكرونا هذه الحقيقة، ولذلك طالبوا بالحرية للفرد بوصفها الشرط الأساسي لتحققه الانساني وارتقائه على هذا النحو. يقول لطفي السيد: «تنقص التربية الفرد وقدرته على استعمال ملكاته لمصلحة الجمعية (الجماعة) بمقدار ما ينقص من حريته. فإذا سطا الشارع (المشرّع) على حرية الفرد فاستلبها كلها أو بعضها، فإنما هو بذلك يعطّل تقدم الفرد وتقدم الجمعية على حد سواء»[12].

على أن الحرية ليست عند مفكرينا مجرد حاجة خاصة للفرد بوصفه فرداً فحسب، وإنما وجدوا فيها شرطاً جوهرياً للإنتماء الاجتماعي الذي بمقتضاه تبنى الأوطان. فقد قال رفاعة الطهطاوي: «إن الحرية هي الوسيلة العظمى في اسعاد أهالي الممالك. وهي سبب حبهم لأوطانهم»[13].

لكننا نتساءل: ماذا سيحدث للفرد إذا لم تتحقق له الحرية. وكان الحجر على عقله هو القاعدة المسيطرة على حياته؟

عن هذاالسؤال يجيب خالد محمد خالد بأن الحياة تتحول عندها إلى عبث تكف بسببه أن تكون لحياة الانسان أي معنى على الاطلاق. وأعتقد انه يصعب إيجاد صيغة للتعبير عن ارتباط الوجود الانساني بالحرية أنصع من هذه الصيغة وأرقى منها.

يقول خالد: «فإذا تعود الناس أن يعيشوا بغير إعمال أرائهم فقدوا حاجتهم إلى الاقتناع وفقدوا الايمان الذي يكون ثمرة اقتناع واختيار. وعندئذ يتحول وجودهم إلى إخواء موحش وفراغ كئيب»[14].

على أن الوقوف عند تجليات الحرية وأنواعها كما حدد مفكرونا طبيعتها ووظائفها، يجعلنا نعزز قناعتنا بأن ربطهم الوثيق بينها وبين بناء الشخصية الانسانية وارتقائها إنما ينم عن فهم عميق ومتقدم لمغزى الحياة الانسانية، ولمعنى أن يكون الفرد إنساناً بحق.

فالحرية ليست مطلوبة على هذا النحو إلا لأنها حاجة طبيعية للنفس الانسانية تماماً كحاجة الجسم إلى الهواء الذي يتنفسه. فكما أن الجسم يموت إذا حيل بينه وبين التنفس. فإن النفس تلاقي المصير نفسه إن هي لم تتمتع بحرية الكلام. فحرية من هذا النوع هي عند لطفي السيد «الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير. ولهذا فهي حاجة طبيعية صرفة لها دوافع قوية في النفس الانسانية.فهي لاتصبر على حبسها صبرها على حبس الجسم عن الحركة... وإنها كسائر مظاهر الحرية الشخصية لاحد لهاإلا ضرر الغير وإيذاؤه»[15].

وتنبع أهمية هذا النوع من الحرية (حرية الكلام) عند الكواكبي من أنها وسيلة مفيدة جداً لضمان ضبط سلوك الحكام، ومنعهم من ممارسة الاستبداد. فقد قال بهذا الشأن: «ولما كان ضبط أخلاق الطبقات العليا من الناس من أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنية القذف فقط، ورأت أن تحمل مضرة الفوضى في ذلك خير من التحديد، لأنه لا ضامن للحكام أن يجعلوا الشعرة من التقييد سلسلة من حديد يخنقون بها عدوتهم الطبيعية، أي الحرية»[16].

وتقديراًمنه لأهمية حرية الكلمة في التقدم والارتقاء. عزا خالد محمد خالد تخلفنا الأخلاقي بالمعنى العام إلى تقييدها من قبل الحكام، بينما عزا التقدم العلمي وسبقه البعيد للتقدم الاخلاقي إلى إطلاق هذه الحرية في ميدان العلم. وقد بيّن أن جميع العقائد والفلسفات استمدت وجودها من حرية الكلمة. ولذلك فهو يرى أنها تقع في هوة فاغرة من التناقض حين تعتمد في بقائها على تحطيم القوة التي منحتها وجودها، أي الحرية[17].

وقد برع شبلي شميل كثيراً في تشبيهه أداة تجسيد حرية الكلمة (القلم) بعضو طبيعي متمم لأعضاء الانسان الطبيعية. ولذلك رأى أنه يجب ان يعامل معاملة تلك الأعضاء. ولايجوز الاستثناء في هذه الحالة. يقول شميل: «إن الآلات التي يخترعها الانسان (ومنها القلم) ليست سوى أعضاء طبيعية اضافية متممة لأعضائه الطبيعية. فلايجوز أن تعامل معاملة استثنائية تخالف معاملة الأعضاء الطبيعية نفسها. فكما أنه لايشترط على الانسان لاستعمال رجليه خوفاً من أن يسعى بهما إلى الشر، لايجوز أن يشترط عليه كذلك لاستعمال أعضائه الاضافية (القلم)»[18].

وإلى جانب حرية الكلمة، ثمة نوع أخر من الحرية اعتبره مفكرونا حقاً مقدساً للفرد لايجوز المساس به، وهو الحرية السلوكية. وقد قصدوا بها حرية اختيار نوع الحياة بما يمليه على الفرد عقله وضميره فحسب. فقد قال الطهطاوي «إن الحرية السلوكية.. هي الوصف اللازم لكل فرد من أفراد الجمعية (الجماعة) المستنسخ من حكم العقل بما تقتضيه ذمة الانسان وتطمئن إليه نفسه في سلوكه من نفسه وحسن أخلاقه في معاملة غيره»[19].

وهناك أيضاً حرية المعتقد لابمعنى حرية الاعتقاد بالدين أوعدم الاعتقاد، أو حرية اختيار المرء لدينه فحسب، وإنما وهو الأهم، حرية الاجتهاد في تفسير نصوصه بما يتوافق مع أحكام العقل.

وبهذا الصدد قال الطهطاوي: «والحرية الدينية هي حرية العقيدة والرأي والمذهب» وقد ضرب أمثلة على ذلك «آراء أرباب المذاهب المجتهدين»[20].

ولقد لخص الغلاييني تلك الأنواع من الحرية وحدودها، منسجماً في ذلك مع سائر المفكرين الآخرين، قائلاً: «وحرية الفرد تشمل حرية القول والكتابة والطباعة ونشر الفكر من غير رقيب على شرط أن لايخل ذلك بحرية غيره... وهو حر أن يعتقد ما يشاء من العقائد الدينية والعلمية والسياسية والاجتماعية، ويجاهر بذلك إلا إذا دعت مجاهرته إلى فصم رابطة من روابط الاجتماع»[21].

ثالثاً: حقوق المواطن في الفكر العربي الحديث:

يبدو أن المسعى الرامي إلى بناء انسان بوصفه فرداً فحسب يظل منقوصاً، ولايحقق اغراضه، إذا لم يترافق مع مسعى مماثل لبناء إنسان بوصفه عضواً في مجتمع.

فالانسان لايتكون في الفراغ. ولايكون ما هو عليه إلا لأنه يعيش في شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية معينة يكون لها الدور الكبير في صياغته على هذا النحو أو ذاك. لكن ما إن تصاغ تلك الشخصية على نحو ما حتى ترتد إلى المجتمع الذي صاغها كي تسهم في

الارتقاء مجدداً بالشروط المذكورة، بحيث يتحقق لكل الأفراد المزيد من الارتقاء... وهكذا دواليك.

بمعنى آخر أقول إن إرتقاء كل من الفرد والمجتمع يتوقف على الدور الذي يضطلع به كل منهما في عملية الحياة المتطورة على الدوام.

ولما كان مفكرونا يدركون هذه الحقيقة، فمن الطبيعي أن يتركز اهتمامهم على إعداد الفرد ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، يأخذ على عاتقه مهمة المساهمة في بنائه حتى يرتقيا معاً سواء بسواء، ولذلك فقد احتلت فكرة المواطنة حيزاً كبيراً في تفكيرهم.

على أن المدخل الأهم لهذا الاعداد، والذي ينطوي على فهم عميق بخفايا النفس الانسانية، إنما هو الذي أبدعه المفكر العربي خالد محمد خالد.

فالقضية، بالنسبة له، تتلخص في أن الفرد كلما أحس أن وطنه يحتاجه، ويعتمد عليه، وأنه بذاته يمثل ضرورة حية لأمته، وأن مكانه في الصف، مهما يكن محدوداً، فإنه يسد ثغرة ويحمي كياناً ـ أقول كلما غمر الفرد هذا الاحساس انطلقت قواه في تهلل، وانتعش اهتمامه في اصرار. وبذلك ينمو في الأفراد واجب الاهتمام ببلادهم وقضاياها، فيصبحون مواطنين بالحقيقة لابالمجاز[22].

وحتى لاتظل المسألة في حدود التنظير الخالص، فقد ترجم مفكرنا «خالد» أفكاره النظرية إلى لغة عملية، مبيناً أن نمو المواطنة على النحو المذكور يستدعي المشاركة الفعلية في معالجة القضايا العامة قبل أن تتحول إلى قرارات. ذلك لأن الفرد لايعنيه أن يناقش مشاكل مجتمعه بعد أن تتحول إلى قرارات، إنما يعنيه أن يناقشها وهي مشاكل لكي يحس بدوره ونفوذه هو في تحويل وجهة النظر السديدة إلى قانون وإلى قرار.

وقد استخلص خالد من كل ذلك أن حق الحوار والمناقشة اللذين يمنحان للمواطن إنما هما من أعظم مكاسب الانسان[23].

وخوفاً من أن يحدث لبس في تحديد ماهية المواطنة، بحيث تقتصر على الذين ينتمون إلى أغلبية أفراد الأمة إما عن طريق العرق أو الدين أو المذهب... أو غير ذلك، فقد حسم مفكرونا هذه المسألة حسماً قاطعاً بالقول الصريح بأنه «يجب ألا يكون في دستور أي قطر عربي ولا في قوانينه، أو في التعامل بين الدولة ومواطنيها، وبين المواطنين أنفسهم، ما يجعل أي مواطن يشعر بأنه ينتمي إلى أقلية دينية أو مذهبية أو عنصرية، أو أنه ينتمي إلى أغلبية من هذه الأغلبيات (أو غيرها)، بل يجب أن تقوم كل الأوضاع في المجتمع بحيث يشعر كل مواطن بأنه ينتمي انتماء كل مواطن آخر إلى وطن واحد هو وطن الجميع»[24].

وآية ذلك أن الأمة هي الجماعة من الناس التي تتجنس جنساً واحداً، أي تتسم بسمة واحدة على اختلاف أصولها ولغاتها، وتتعارف بإسم تنتسب إليه، وتدافع عنه[25].

واستناداً إلى هذه المقدمات الفلسفية والاجتماعية فقد انهمك مفكرونا في ابتكار ضروب أخرى من الحقوق التي وجدوا أنه من الواجب الحاقها بالفرد لكي يكون مواطناً بحق. فالحق الطبيعي في الحياة هو حق في أسباب الحياة. ولما كان من اسباب حياة الانسان ونموها العمل والمعرفة والتملك واقامة علاقات التعاون في إطار تنظيمات متخصصة، فمن الطبيعي بالنسبة لـ «ناصيف نصار» أن تكون هذه الأسباب وما شاكلها موضوعاً لحقوق طبيعية للمواطن لايجوز لسلطة الدولة انتهاكها[26].

وصحيح أن ثمة حقوقاً أخرى كثيرة للمواطن دلّل عليها مفكرونا، كحق كف الظلم، ومنع الاعتداء، ووقاية الفقير من الغني، وحماية الضعيف من القوي، ورد المال المسلوب، ومعاقبة الظالم وإرضاء المظلوم، وإجراء سائر أنواع المعاملة على محور الاستقامة والعدل، لكن الحق الذي يحظى بالأولوية لديهم، والذي هو الضمانة لحماية كل الحقوق الأخرى، إنما هو «حق المعارضة». فالحاكم الذي يتمتع بالسلطة لايتمتع بحق احتكار النشاط السياسي في المجتمع. وما دام النشاط السياسي المباح مبدئياً لجميع أفراد المجتمع يصعب تأطيره في اتجاه واحد ومذهب واحد حول الحاكم، فقد بات من الطبيعي أن ينشأ في صفوف المواطنين نشاط سياسي يختلف اتجاهاً ومذهباً عن نشاط الحاكم، ويسعى اصحابه بالطرق والوسائل المتاحة في المجتمع، إلى تأليب ما يمكن تأليبه من المواطنين حوله[28].

وخوفاً من أن يزيف هذا الحق، بحيث يباح لمواطنين معينين دون غيرهم تحت مزاعم متعددة، فقد اشترط مفكرونا أن تعم المساواة فيه الجميع، لافرق بين الشريف والمشروف ولا الرئيس والمرؤوس إذ ليس للمساواة معنى آخر إلا اشتراك الناس في الأحكام بأن يكونوا فيها على حد سواء. إذ طالما أنهم استووا واشتركوا في الصفات الطبيعية، فلايمكن أن ترفع هذه المساواة في الأحكام الوضعية[29].

وبناء عليه فإن «الحكومة الحرة تأبى اخلال التساوي بين الأفراد إلا لموجب حقيقي. فلا ترفع قدر أحد إلا أثناء قيامه في الخدمة العمومية، ولاتميزه بوسام أو تشرفه بلقب إلا اعلاناً لخدمة مهمة قام بها»[30] ■■

الهوامش

١ـ محمد رشيد رضا: الخلافة أو الامامة العظمى. نقلاً عن: رئيف خوري. الفكر العربي الحديث ص ٣٣٨.

٢ـ د. خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بحث منشور في كتاب: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة. بيروت ١٩٨٣. ص ٣٩.

٣ـ محمد حسين هيكل: الحكومة الاسلامية. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة ١٩٩٦. ص ٣٦.

٤ـ المرجع نفسه ص ٤٦.

٥ـ د. خالد الناصر: أزمة الديمقراطية... ص ٤٠.

٦ـ خالد محمد خالد: الديمقراطية.. أبداً. مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ١٩٥٨. ط ٢. ص ٧٢.

٧ـ د. محمد حسين هيكل: الحكومة الاسلامية... ص ٩٠.

٨ـ محمد روحي الخالدي: الانقلاب العثماني. مجلة المنار. المجلد ١١ ص ١٤٦.

٩ـ محمد عبده: مجلة الوقائع المصرية. العدد ١٢٧٩/ ١٢ ديسمبر ١٨٨١.

١٠ـ أحمد لطفي السيد: مشكلة الحريات في العالم العربي. دار الروائع. بيروت ١٩٥٩. ص ٩.

١١ـ محمد رشيد رضا: مجلة المنار. المجلد ١٢. مصر ١٣٢٧ هجرية ص ١١٣-١١٧.

١٢ـ أحمد لطفي السيد: مشكلة الحريات... ص ٤٠.

١٣ـ رفاعة الطهطاوي: المرشد الأمين للبنات والبنين. القاهرة ١٨٧٢. ص ١٢٨.

١٤ـ خالد محمد خالد: في البدء كان الكلمة ص ٥٣-١١٧. نقلاً عن كتاب: حصاد الفكر العربي الحديث في قضية الحرية. اعداد مجموعة من الباحثين. مؤسسة ناصر للثقافة. بيروت ١٩٨٠. ص ١٥٥.

١٥ـ أحمد لطفي السيد: مشكلة الحريات ١١١ ص ٧٥.

١٦ـ عبد الرحمن الكواكبي: الأعمال الكاملة. تحقيق ودراسة محمد عمارة. الهيئة المصرية العامة للتأليف. القاهرة ١٩٧٠. ص ٣٩٠.

١٧ـ خالد محمد خالد: «في البدء كان الكلمة»... ص ٥٣-١١٧.

١٨ـ شبلي شميل: دفاع عن حرية القلم. نقلاً عن: رئيف خوري: الفكر العربي الحديث. دار المكشوف بيروت ١٩٧٣. ص ٢٦٢.

١٩ـ رفاعة الطهطاوي: المرشد الأمين... ص ١٢٧-١٢٨.

٢٠ـ المكان نفسه.

٢١ـ مصطفى الغلاييني: عظة للناشئين. المكتبة الأهلية. مصر ١٩٢٥. ص ٨٧-٩٢.

٢٢ـ خالد محمد خالد: «في البدء كان الكلمة». ص ٥٣-١١٧. نقلاً عن كتاب «حصاد الفكر..» ص ١٥٣.

٢٣ـ المكان نفسه.

٢٤ـ حسين جميل: حقوق الانسان في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد ٦٢ عام ١٩٨٤. ص ١٤٣

٢٥ـ أديب اسحق: الدرر. نقلاً عن: رئيف خوري. الفكر العربي الحديث... ص ٢٦٩.

٢٦ـ ناصيف ناصر: منطق السلطة. دار أمواج بيروت ١٩٩٥ ص ٩٩.

٢٧ـ أديب اسحق: الدرر. نقلاً عن رئيف خوري.. ص ٢٧٧.

٢٨ـ ناصيف نصار: منطق السلطة... ص ٩٦.

٢٩ـ رفاعة الطهطاوي: المرشد الأمين... ص ١٢٧.

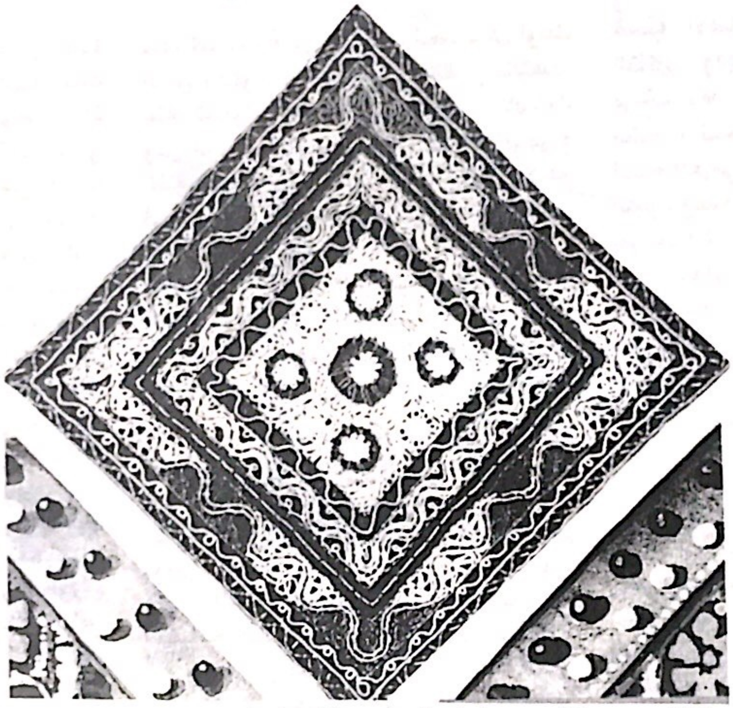
٣٠ـ عبد الرحمن الكواكبي: الأعمال الكاملة... ص ٢٦٤.

• عميد كلية الآداب في جامعة دمشق

الأصالة والحداثة

(تعليق)

صادق جلال العظم*



لأن جدل الأصالة والحداثة واخواتهما وبنات عمهما غير مرشح لبلوغ أية غاية مفيدة أو مجدية أو مقنعة في الحياة العربية الحاضرة على مايبدو لي، لا أجد مانعاً في هذا المقام من التعبير عن قناعتي بأن الأصالة إما أن تكون ـ بالنسبة لنا كعرب أحياء اليوم ـ أصالة الانتماء إلى الحاضر أو لاتكون. ولاأعني بطبيعة الحال، مجرد الانتماء السلبي المنّفعل والمعطى مسبقاً إلى زمن ما اسمه الحاضر، بل أعني الانتماء الحركي والارادي الواعي والفاعل إلى واقع متحرك نصنع منه وبه المستقبل. بهذا المعنى تستمد الأصالة معناها وأهميتها ليس من الماضي مهما كان قديما، وليس من التراث، مهما كان عريقاً، بل من الحاضر وشروطه المحلية والخارجية الكبرى من ناحية، ومن المقدرة على الفعل في الواقع العربي الراهن، من ناحية ثانية، بغرض السيطرة على أزماته وتطويع معضلاته، وتحييد أزماته والتعامل الذكي مع مخاطره والحد من تدهوره وتراجعه والتحكم بمنحى نموه وتطوره قدر الامكان.

في الحياة الراهنة لأي شعب حضاري مُتَملْمل رواسب ورواسي من الماضي وبُنيات مُعطّلة مستحكمة تسيطر على الحاضر وقوى قيد الصنع والتهيؤ معاً قد يحمل بعضها مشروع المستقبل وحلمه. إن الأصالة بمعناها السيء المُنفلت من شروط الزمان والمكان والتاريخ هي عملياً، الرهان على رواسب الماضي ورواسيه وكوابحه لاأكثر. والحداثة بمعناها السطحي الاستهلاكي المباشر هي عملياً الرهان على بُنيات الحاضر المستحكمة والمعطلة وآلياتها وحدها في حين أن الأصالة بمعناها الأعمق والأدق هي وعي هذه الأشياء والعلاقات المتبادلة كلها والرهان على قوى التهيؤ والشروع والنهوض والمستقبل.

إن مصادر القوة والحركة والتأثير والفعل في عالمنا المعاصر أصبحت معروفة جيداً ولم تعد تحتاج إلى شروح معقدة أو تفسيرات مطولة: الانتاج، الصناعة، البحث العلمي، التكنولوجيا العالية، التنظيم المتطور، المهارات الدقيقة، المعلوماتية المتقدمة (المعرفة قوة) البنيات السياسية العصرية، النظم الادارية الحديثة، أنظمة الحكم الديمقراطيةالمتطورة، الحياة المدنية الكثيفة والمليئة والحيوية الخ.. الخ.. وما من حضارة عريقة وقطاع شاسع من العالم والبشر يفتقران إلى هذه الأشياء كلها اليوم أكثر من العالم العربي تخصيصاً والعالم الاسلامي عموماً على الرغم من كل الخطب التي دُبجت والخطابات التي ألقيت حول الأصالة الدائمة والتراث العظيم واستعادة المجد التليد وما إليه من لغو وثرثرة لاطائل منهما. بعبارة أخرى إن العمل الجاد والجدي، في نظري، على إمتلاك مصادر القوة والحركة والفعل (المادية والذهنية والروحية) في عالمنا المعاصر هو الذي سيعطينا ـ كعرب أحياء اليوم ـ الأصالة والمعاصرة والحداثة والهوية الراهنة المطلوبة في اللحظة الواحدة ذاتها، إذ ما نفع الأصالة بمعانيها العادية والمتداولة كلها إذا كنا غير قادرين حقاً حتى اللحظة على الانتماء الأصيل إلى العصر الذي نعيشه بحيث نكون فاعلين أقوياء فيه ومؤثرين نافذين في تحريك اتجاهاته وميوله وصيرورته لاسيّما فيما يتعلق بمصيرنا ومستقبلنا وقضايانا الكبرى. أقول هذا لأنه حين أُمعن النظر فيما يجري حولنا، مع اقتراب ليس نهاية القرن العشرين فحسب بل نهاية العصر الألفي بأكمله، أجد الدلائل تشير كلها إلى أن الغرب العلماني ما بعد المسيحي، بشقيه الراسمالي والشيوعي سابقاً من جهة، والشرق البوذي الوثني بشقيه الصيني والياباني ومن لف لفهما من جهة ثانية، هما اللذان سيرثان الأرض ويقتسمانها ويحددان بالتالي معنى الأصالة في القرن الواحد والعشرين ومعنى الانتماء إليها تاركين وراءهم العالمين العربي والاسلامي في استغراق مديد في جدل بيزنطي عميق وعقيم حول الغزو الثقافي والهوية القومية، والأصالة المعاصرة، التراث والتجديد، الحداثة والتقليد، العلم والدين، العقل والايمان الخ... الخ... وإذا استمر سير الأمور على ما هو عليه في الوقت الحاضر لايمكن أن يعني نمو هذا الاتجاه وتطوره إلاّ المزيد من التهميش والعطالة والضياع بلا أصالة بالنسبة للعالمين العربي والاسلامي في المستقبل المنظور وغير المنظور كذلك. أما فيما يتعلق بالوصول إلى هوية عربية معاصرة لأنفسنا وأمتنا فهذه مسألة لاتتحدد بقرار ولاتنجز بفعل ابتكار ذهني خلاق ولاتُستعاد بمعجزة فجائية خارقة، بل تُصنع صنعاً في التاريخ المعاش وعبر الامتلاك التدريجي والمتصاعد لعناصر الفاعلية والقوة والتأثير المذكورة والتي لاشيء غيرها يمكن أن يجعل منّا أمة معاصرة، حديثة، أصيلة وصانعة لتاريخها ومصيرها في الوقت ذاته.■■

---

* كاتب سوري ورئيس قسم الفلسفة في كلية الآداب بجامعة دمشق

في الدور المعرفي المطلوب من المثقفين

عبد الاله بلقزيز*

من باب الإمعان في إدمان عادة ترويج الأوهام تعريف المثقف بأنه الكائن الاجتماعي المخصوص بملكة التفكير والتأمل في قضايا الواقع. الناس «العاديون» يملكون أيضاً أن يمارسوا فعالية التفكير لعل الفارق الوحيد الذي يستحق الانتباه هو خصوصية تلك الفعالية لدى المثقفين مقارنة بتلك التي لدى عامة الناس. ووجه الفرادة فيها ان المثقفين يستطيعون - بسبب التفرغ لعملية الانتاج الرمزي - أن يقدموا وعياً بالعالم، بموضوعات الواقع، أكثر تماسكاً ومنظومية من وجهٍ منطقي، وأعلى دقة من حيث درجة «الانطباق» على الواقع، لما يقع في حوزتهم من مخزون من المعطيات أكبر يساعد على المقارنة، والاستنتاج، والتعميم، والتركيب... الخ. ومع ذلك، لا يجوز تفخيم تلك المعرفة (معرفة المثقفين) دائماً، إذ هي تنطوي - في جغرافيتها الداخلية - على تفاوت في النوع أيضاً. وعلى ذلك، إذا كانت المعرفة الأكاديمية، أو الآخذة بتقاليد البحث العلمي (التجريبي والمكتبي)، في مستوى أعلى في مراتبية الوعي، فإن بعض أشكال «المعرفة»، لدى شرائح أخرى من المثقفين، يجنح نحو التعبير السهل والسطحي عن موقفه من العالم.. بوسائط التعميم غير العلمي، أو الوصف الخارجي - إلى الحدّ الذي يُسقط الفوارق بينه وبين ذلك النوع من المعرفة «العامية» القائمة على التراكم الطبيعي للمعطيات لدى الناس أو الخبرة الامبيريقية المكتسبة.... الخ.

لا قيمة - إذاً - لأي حديث عن المثقفين بصيغة الجمع، هناك حاجة - واقعية ومنهجية - لبناء قدر أكبر من التمييز بينهم ومن التصنيف لنوعياتهم، حتى يستقيم التفكير في أدوارهم ووظائفهم. وعملاً بهذه القاعدة، سيجري حديثنا التالي - في موضوع الدور المعرفي للمثقفين - عن صنف خاص هو ما يمكننا تسميته بالمثقفين الأكاديميين أو الباحثين في ميادين المعرفة المختلفة ممن يتسلحون بأدوات التحليل ويستعملون مناهج النظر الرصين. وعليه، يخرج من دائرة هذا التعيين كل أولئك الذين لا تشدهم إلى المعرفة، هواجس المعرفة بل لا يهمهم منها سوى أن تكون اسماً مستعاراً لترتيل الموقف الايديولوجي من هذه القضية أو تلك. كما يخرج من دائرته - أيضاً - كل أولئك الذين يكتفون من الواقع بوصفه أو بالتعبير عنه تعبيراً وجدانياً (الصحفيون، الأدباء). ومن الواجب التنبيه إلى أن هذا العزل لهذه الفئة الأخيرة خصوصاً ليس حطّاً منها، ولا هو في باب حكم قيمة سلبي في دورها، بل الحامل عليه طبيعة الموضوع ذاته: الدور المعرفي. وثابت - معنا - ان الحديث في «المعرفي» له أصوله وقواعده وأحكامه، فهو غير قابل لإدراجه في حديث عام في «الثقافي»، أي في المجال الذي تتسبب إليه فئات المثقفين كافة.

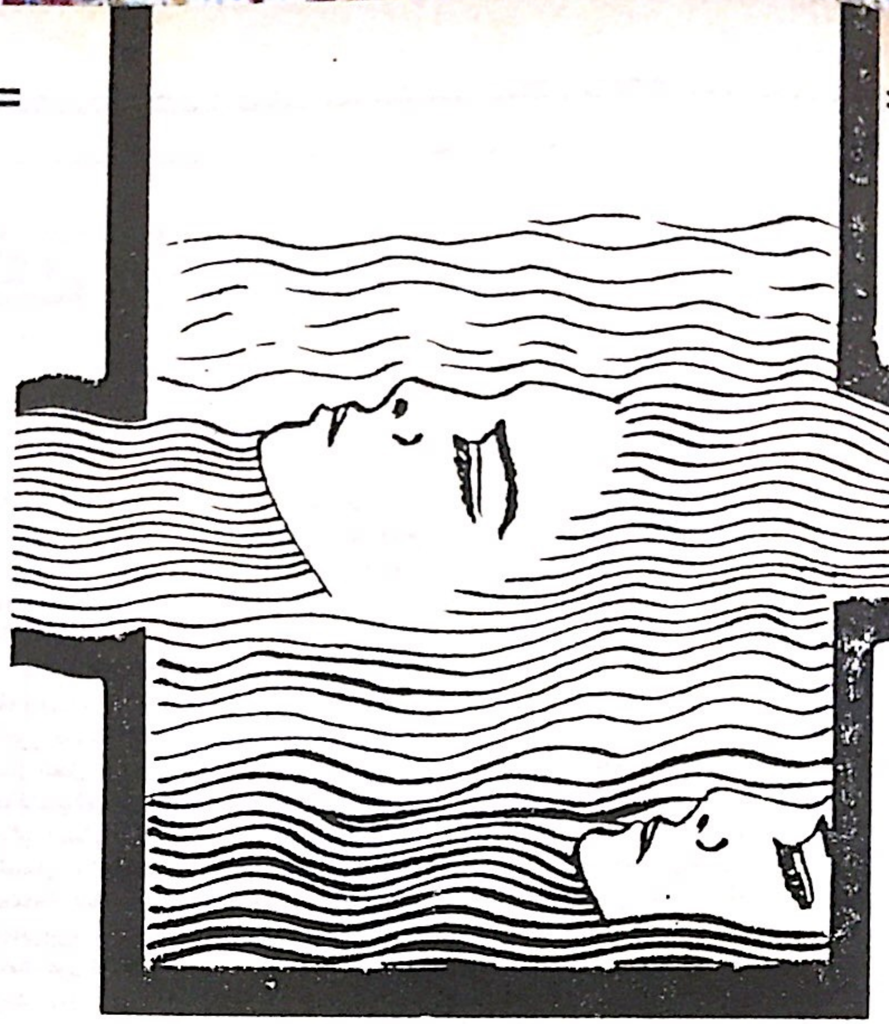
في مضمار الحديث في المعرفة وفي الدور المعرفي للمثقفين، سيكون من باب ترويج الأوهام - أيضاً - تقديم هذا الدور وكأنه دور نَبَوِيّ: النطق بالحقيقة! وهو - بالأسف - ما توطن الاعتقاد به لمرحلة طويلة لدى الجمهور، ولدى المثقفين أنفسهم، حتى وان لم يقع التصريح المباشر والفجّ به؟ من لدنهم. بالمقابل، ثمة حاجة إلى عدم استصغار شأن هذا الدور بتعلة أن ما ينتجه المثقفون بعيدٌ عن تحويل الحقيقة إلى إمكانية في وسع الناس والمجتمع، أو أنه لا يفيد في ميدان صناعة حقائق الاجتماع على نحو ما تستطيعه السياسة مثلاً... الخ. فهذا الدور كان دائماً مطلوباً، ومازال كذلك، وسيبقى هذا حاله ما بقي الانسان على وجه الأرض. والمشكلة ليست في الاعتراف بالحاجة الطبيعية إلى استمرار أدائه (= الدور)، بل في إتقان وعي حدود وحصر مجال ممكناته حتى لا يقع النفخ فيه على نحوٍ لا يتناسب وطبيعته أو إمكانياته.

يمكننا، عموماً، تعريف هذا الدور المعرفي المطلوب من المثقفين العرب - حاضراً ومستقبلاً - بالقول انه المساهمة - بأدوات القوة العلمية - في تقديم فهم أفضل للعالم المحيط في جوانبه المختلفة (اقتصاد، سياسة، اجتماع، استراتيجية، فكر...)، يزوّد المجتمع برؤية أشمل، ويرفع من مستوى الادراك العام له. هكذا كان هذا الدور. أو هكذا كان الطموح إليه، غير أن المسافة ظلت - مع ذلك - قائمة وشاسعة بينه وبين مستوى الأداء المعرفي الذي أنجزه الجمهور الأعرض من المثقفين الباحثين العرب. قد يكون في أساس هذا القصور هامش الحرية المتاح أمامهم، وهو ضيّق: وزاد ضيقاً على ضيقه الأصل، الذي حدّ من جموح حرية التفكير، وأجبرها على الانتظام تحت سقف مراقب وقد يكون في أساسه تخلُّف البنى التحتية للبحث العلمي، وما رتّبه ذلك على الأداء المعرفي من عوائق ومشاكل، غير أن تلك القيود وهذه العوائق لا تكفي كي تفسر مجمل جوانب ذلك القصور. وفي الظن ان الوقت حان كي يتخلى المثقفون عن إفراد العوامل الموضوعية، الخارجة عن إرادتهم، بالمسؤولية - حصراً - عن كبوة دورهم المعرفي المطلوب، ليبحثوا عن أسباب ذلك في أنفسهم: في أدوات اشتغالهم، وفي عدّتهم المعرفية، وفي القيم والقواعد التي أخذوا بها في ميدان الانتاج الفكري. ها هنا تنشأ الحاجة إلى تصحيح هذا الخلل، أو هذا القصور، من الداخل: من داخل ميدان الفعالية الفكرية للمثقفين. ونعتقد انه، إزاء هذه المهمة، ثمة حاجتان معرفيتان لتحقيق تراكم علمي جديد، وإطلاق عملية الابداع الفكري من عقالها، هما: تنمية الثروة العلمية، أو الرأسمال الفكري، وتنمية الحساسية النقدية لدى المثقفين.

في التراكم:

يفرض تقسيم العمل الاجتماعي على فئة المثقفين أن تضطلع بمهمة انجاز تراكم في ميدان المعارف، وهو التراكم الذي يدخل في دورة انتاج المجال الاجتماعي ومجال السلطة بصفته مادة قابلة للاستثمار، ناهيك عن قيمته في تنمية الدينامية الثقافية والفكرية. ومتى أدركنا أن من وظائف هذا التراكم المعرفي المطلوب تعظيم الموارد الثقافية للمجتمع ورفع مستوى إدراك الناس للعالم، و - بالتالي - مستوى التكيف الاجتماعي لديهم، أدركنا حاجة منتجي هذا التراكم (المثقفين) إلى تنمية شروط تحقيقه، وهذه الشروط هي - في المقام الأول - شروط معرفية، ونعني بها - حصراً - تنمية الرأسمال المعرفي الذي يمتلكونه.

تقضي تنمية هذا الرأسمال المعرفي بانجاز انفتاح كامل على كل المنظومات الفكرية الحديثة، والنهل منها دون تردد. لا مسوّغ - هنا - لأية دعوة نكوصية انكفائية قد ترى في ذلك الانفتاح الفكري تهديداً ما للهوية، فالتراكم



- أي تراكم - لا ينشأ إلا في جدلية التفاعل بين الداخل والخارج، وهو قانون أقوى حضوراً في مجال الفكر والقيم الرمزية منه في مجال الاقتصاد والسياسة والقيم الرمزية. وليس في وسع أية ثقافة الادعاء بأنها تستكفي بمصادرها ومواردها الذاتية عن أية مصادر أخرى ممكنة. وفي حالة الثقافة العربية، تتعاظم الحاجة أمام ذلك الانفتاح بسبب الفارق الكبير في موارد المعرفة بينها وبين الثقافة الحديثة. و - بالتالي - بسبب الحاجة إلى جسر الفجوة بينهما، أو - على الأقل - للتقليص من مساحتها. ولاشك لدينا في أن بعض ذلك الانفتاح تحقق منذ منتصف القرن الماضي، وان الثقافة العربية تعيش - اليوم - على بعض ثمراته، بل هي تنظم بقاءها - وقدرتها على التكيف - على قاعدة نتائجه (ذلك الانفتاح)، ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن هذا الانفتاح يعاني، اليوم، من أوضاع عسيرة:

يعاني من امتداد حالة من المقاومة، من قبل بعض تيارات الوعي العربي، ضد أي شكل من اشكال الانفتاح بذريعة فداحة نتائجه على الهوية والشخصية الثقافية والحضارية للأمة...

ويعاني من سطحيته وقصوره بسبب انشغال قسم عظيم من المثقفين بالتعاطي مع موجات فكرية غير ذات وزن في مكيال المعرفة الرصينة لمجرد أن هذه الموجات جديدة! الأمر الذي تهدد معه فرص العودة إلى المتون والمصادر الأساس للفكر الانساني الحديث. ونحن نعاين اليوم - مثلاً - كيف ينغمس مثقفون عديدون في الانشغال بآخر صرعات ما بعد الحداثة حتى دون أن يكونوا قد قرؤوا أصول الفكر الحديث!.

ويعاني - أخيراً - من خُلوُّ النزع النقدي فيه على النحو الذي يجعله - عكس ما هو مطلوب - استظهاراً بليداً للدور الفكري المعاصر، وترداداً رتيباً لموضوعاته. والحال أن هذا النمط الرث من التَّغَرْبُن والاستتباع الفكري، الجاري باسم الانفتاح، لا يقدم للوعي العربي إلا التحوُّل الفكري، بل هو يغامر باستثارة نقيضه في شكل دعوات كثيفة إلى الانكفاء وحماية الذات من الغزو الثقافي.

وعلى ذلك، لا يستقيم أمر هذا الانفتاح إلا متى جرى تحقيق ثلاثة مطالب معرفية هي: ترشيد المانعة الثقافية - المشروعة في أية ثقافة - بما لا يجعلها اضراباً عن المعرفة والتحصيل المعرفي من ثقافات الآخرين، وترشيد الانفتاح على المعرفة الانسانية بما يجعله انفتاحاً على المنظومات والمتون لا على الهوامش أو الحواشي والمختصرات؛ ثم تحلية هذا الانفتاح بالروحية النقدية التي تحمي التعلّم من الاقتداء الأعمى. والجسم الحي من المثقفين والباحثين العرب مدعوّ، اليوم، للمساهمة في انجاز هذا التراكم العلمي وتحاشي تكرار أخطاء الماضي.

في النقد:

لا تملك أية معرفة أن تدّعي لنفسها العصمة كائنة ما كانت درجة الدقة في معطياتها، ومستوى الانتظام النسقي في بنيانها النظري. كل معرفة هي حصيلة لحظة من التطور في التراكم الفكري وفي الواقع الموضوعي: تعبر عن تلك اللحظة على نحو ما من الأنحاء، حتى إذا ما نشأت معطيات جديدة في الفكر أو في الواقع، استلزم ذلك - حُكماً - أن تقوم المعرفة اياها بالتكيف مع ذلك المتغير. وكل معرفة اتجهت إلى مجافاة هذه الحقيقة، حكمت على نفسها بإعادة انتاج وعي غير مطابق للواقع ينأى بها - شيئاً فشيئاً - عن مهمة تحقيق إدراك موضوعي للاشياء، لا بل حكمت على نفسها بالزوال. وعلى ذلك، لا تستطيع المعرفة أن تحقق القدرة على التجدد والنموّ الطبيعي إلا متى طورت آليات التقدم فيها، وليست هذه الآليات سوى النقد، والمراجعة، والتصحيح.

لا غبار على ان دور المثقفين المعرفي - هنا بالغ الوضوح، والتنكب عنه آيلٌ بهم إلى انحطاط. ولاشك أن أول الفروض في مسعاهم إلى أداء ذلك الدور، هو تنمية الحاسة، والحساسية النقدية، لديهم على النحو الذي يُوقف لهم النجاح في إنجاب تمرُّد منهجي على عقائدهم الفكرية التي عاشوا عليها في ما مضى، وبناء مسافة فكرية ونفسية معها، بما يفتح لهم إمكانية فحصها فحصاً دقيقاً، ومراجعة بديهياتها مراجعة متجردة من الأهواء يحصل بهما هدف تجديد تلك المعرفة، وتزويدها بالطاقة اللازمة للتكيف الايجابي مع متغيرات الفكر والواقع الخارجي. هذه المهمة غير قابلة لأي نوع من المساومة: انها فرض عين، لا فرض كفاية، على كل مثقف يحترم وظيفته كمنتج للقيم المعرفية، وهي مهمة غير قابلة للتقسيط أيضاً، وليس ينفع فيها انتخاب الأهداف النقدية انتخاباً ايديولوجياً يقع فيه - وعلى مقتضاه - الصمت على أشياء والاكتفاء بأخرى دون تلك. المراجعة المعرفية المطلوبة مراجعة شاملة لا يجب أن تستثني فكرة أو مقدّساً من مقدسات الفكر، بل نحن لا نتصورها كذلك، أي مراجعة، إلا متى اتجهت إلى التحرر من ميتافيزيقا التحقيق - التي تودي بحياة اي وعي سقط في شراكها - لتنصرف إلى تفكيك كل الحقائق التي تتحول، في عقلٍ راكد، إلى مقدمات.

غير هذا، لا نتصور دوراً معرفياً حقيقياً للمثقفين ■■

• كاتب وأستاذ جامعي مغربي

ثقافة الطوارىء*

فريدة النقاش**

لن يكون استخدام مثل هذا المصطلح ـ أي ثقافة الطوارىء ـ عملاً مشروعاً إلا في بلد مثل بلادنا، ظل محكوماً بحالة الطوارىء لخمسة وأربعين عاماً متصلة مع سنوات إنفراج محدودة جرى إلغاؤها فيها لفترات قصيرة ثم عادت بسرعة، وحتى قبل هذه السنوات كانت البلاد تعيش موسمياً في ظل الأحكام العرفية تحت الاحتلال.

صدر قانون الطوارىء تحت اسم قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٦ في اغسطس ١٩٣٦ ثم تحول إلى قانون الطوارىء عام ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المسمى بقانون الحريات!!.

ومنذ اكتوبر ١٩٨١ وبعد حادث اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات تعيش مصر بصفة دائمة في ظل الطوارىء التي يقوم مجلس الشعب بمد العمل بقانونها تلقائياً (كان يتم التجديد كل سنة ثم أصبح المد لمدة ٣ سنوات).

ويعطي إعلان حالة الطوارىء لرئيس الجمهورية وللسلطات التنفيذية حقوقاً واسعة، منها تقييد حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن وأوقات معينة، أو القبض على المشتبه فيهم، أو الأشخاص الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم، والترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية، والأمر بمراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيل واغلاق أماكن طبعها، وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها وكذلك الأمر باغلاق هذه المحال كلها أو بعضها.

ولمن يعتقل أو يقبض عليه أن يتظلم أمام محكمة أمن الدولة العليا (التي هي محكمة استثنائية) فإذا أفرجت المحكمة عنه، فلرئيس الجمهورية (ولوزير الداخلية حالياً) حق الاعتراض.

ورغم تعدد مظاهر العنف، وتسلط الشرطة على الشعب وإيذائه اعتماداً على انه في ظل الطوارىء الدائمة فإن أحداً لا يستطيع محاسبتها، فإن أبرز وأكثر هذه المظاهر وحشية هي شيوع ظاهرة التعذيب في السجون وضرب المواطنين الفقراء في مراكز الشرطة وإهدار كرامتهم، وسوف نتوقف أمام هذه الظاهرة لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتجليات الثقافية لحالة الطوارىء.

وقد صاحب التعذيب في السجون، ومنع الزيارات للمحامين والأقارب المنع من مواصلة التعليم. (كما يقول تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان).

كذلك أكد تقرير الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الانسان في العالم سنة ١٩٩٥ «إن الحكومة المصرية باستخدامها قانون الطوارىء تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين على ذمة قضايا أمنية أو سياسية، وواصلت أخفاقها في معاقبة المسؤولين عن ممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز بدون محاكمة، واستخدام المحاكمة العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون. والتحرش بالصحفيين والمحامين وعمال غزل كفر الدوار في اكتوبر الماضي، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ونجمت بعض الوفيات عن الاستخدام الزائد للقوة...».

كما نجح هذا المدى الزمني الطويل نسبياً جنباً إلى جنب العنف الهمجي، في خلق ما يمكن أن نسميه ثقافة الطوارىء القائمة على العنف من جهة، والتواطؤ العام من جهة أخرى، حيث تفشى الاستخفاف بالقانون الذي ثبت للشعب أنه يحمي الأقوياء فقط بعد أن بلغت نسبة الأحكام ببطلان الانتخابات في مجلس الشعب ما يزيد على نصف عدد النواب، ويعرف الشعب ويعرف النواب وتعرف الحكومة أن هؤلاء قد احتلوا مقاعدهم بالتزوير ومع ذلك بقوا فيها وبقيت لهم سلطة التشريع للبلاد... أي أن القانون السائد هو قانون الأقوياء المحميين بالطوارىء وهو ما لايتقبله المواطن ومع ذلك يبتلع عدم قبوله رغم أنفه. ويبدو أنه دخل في حالة من التواطؤ مع الوضع القائم الذي لا يتغير رغم عدم شرعيته.

ويترتب على كل من العنف والتواطؤ تشوهات عميقة في وعي الناس وأنماط سلوكهم وتطورهم النفسي وردود أفعالهم، وتنشأ مجموعة من القيم وآليات التعامل وتصبح شائعة لدرجة تستحق الدراسة، لأن ارتباطها بحالة الطوارىء واضح للعيان، فتتجلى ثقافة الطوارىء باعتبارها نتاجاً للأزمة العامة وأحد وجوه هذه الأزمة وأدوات تأجيجها.

وإذا اعتمدنا تعريف الثقافة الذي يقول أنها «المركب الكلي للخصائص المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية والنفسية التي يتميز بها مجتمع أو جماعة معينة»، فإنه من الثابت أيضاً أن كل مجتمع طبقي ينتج في خضم الصراع ثقافة طبقية تتصارع فيها القيم والمبادىء والأفكار والأخلاق ورؤى العالم. وفي حين تتأسس هذه الثقافة على مستوى التطور الذي بلغه المجتمع، تنمو في أحشائها دائماً ثقافة جديدة تتطلع لتجاوز الوضع القائم، وتنشأ مجموعة من الثقافات الفرعية من ضمنها ما أسميه ثقافة الطوارىء.

وهكذا فإن التشوه الحاصل في مجتمعنا على المستويات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، قد عطل إنضاج الثقافة الجديدة. ففي المجتمع الطبقي الذي يتسع فيه نطاق الحريات العامة وتتجلى الديمقراطية في شكل الفصل الحقيقي بين السلطات ويجري فيه استخدام الطوارىء في نطاق محدود جداً أثناء الحروب والكوارث ولفترات زمنية قصيرة للغاية، ويتم فيه تداول السلطة سلمياً، بل وتقديم رئيس الجمهورية للمحاكمة وإقالته بتهمة الفساد مثلاً كما حدث في بعض البلدان... في مثل هذه المجتمعات يستطيع القانون أن يهذب من الميل إلى الاستبداد والتسلط، ليس في الأوساط السياسية وبين الحاكمين والمحكومين فحسب، وإنما أيضاً في العلاقات الاجتماعية وتجلياتها الثقافية.

وفي مصر يؤدي القهر الشامل والعنف المنظم اصولياً كان أو حكومياً إلى دفع الصراع الطبقي المحتدم في المجتمع المأزوم إلى مسارات جانبية نتيجة للقمع والخوف المعمم وعدم وجود قنوات شرعية طبيعية مثل: الاضراب والتظاهر السلمي والاعتصام والمسيرات والعصيان المدني وحق إصدار الصحف وإنشاء الجمعيات والأحزاب.. الخ.

ولذا أخذت ثقافة الكراهية والتعصب المذهبي وجهاً من وجوه ثقافة الطوارىء تحفر لنفسها مجرى عميقاً في نسيج المجتمع المصري، حيث تتحول طاقة الغضب والاحباط إلى كراهية وشكوك بين المسلمين والمسيحيين بسبب الفقر المدقع أو الطرق المسدودة للمجرى الطبيعي للصراع الطبقي، وتتراكم الأفكار والكتابات التي تعادي المرأة وتتدنى بمكانتها وتجعل منها الأفكار والكتابات صنواً للخطيئة والفساد.. وتدعو لعودتها إلى البيت وإخفائها. لأن وجودها في الشوارع يثير القلق كما أنه فتنة.

○ كذلك أدت مواجهة الشرطة بقوة السلاح لأشكال العمل الجماعي السلمي شأن إضرابات العمال واحتجاجات الفلاحين، لدفع الجماهير إلى التماس الحل الفردي إتقاء للمواجهة مع الشرطة

والمصير الغامض الذي ينتظرهم ويلخص المصريون السجن الآن بطريقة بليغة حين يقولون انه: «سكة اللي يروح ما يرجعش».. أو «المكان اللي ورا الشمس».

ويؤدي تقييد الحركة الاجتماعية وحصارها الخانق، جنباً إلى جنب مع تراجع مفهوم المواطنة، وانتعاش المفاهيم الأصولية التي تستبدل المواطنة بالانتماء الديني، حتى يكاد المواطن أن يكون هو المؤمن، يؤدي ذلك إلى اشاعة روح المحافظة حتى في تلك الأوساط التي هي بطبيعة عملها وتعاملها مع وسائل الانتاج، بالغة التقدم. وكان مفترضاً أن صلة هذه الوسائل بالعلم لابد أن تجعلها متفتحة وتقدمية.. وبدلاً من أن تلعب هذه القوى المؤهلة للاستنارة دوراً في تمهيد الأرض للروح العقلانية، تقوم فئات واسعة منها بدور معاكس فتتعلق بالخرافات والأضرحة والمشايخ، وتتمترس في الفكر المحافظ الذي يساند الاستبداد والتسلط، وتعود هي نفسها إلى الروابط القديمة دون انتقاد- وتبشر بالميل الفردي الذي يستسلم للأمر الواقع ولا يسعى لتغييره إلا في حدود المصالح الخاصة، وبالتالي يغيب عنها أي مشروع لتغيير المجتمع.

كان عباس العقاد يقول انه: «إذا كان الفلاح يرتبط بالأمة وبالحياة القومية عن طريق روابط الأسرة التي تشكل له ضماناً ضد القسوة والظلم، فإن هذا هو الجانب المحافظ من الفلاح، لكن العقاد على عكس الآخرين - كما يقول الباحث الدكتور طاهر عبد الحكيم - يرى أنه فيما يتعلق بالسلطة، فإن الفلاح كان دائماً متحفزاً للتغيير، غير أن الفلاح في ثورته كما يقول العقاد: «يريد أن يرى الصفوف حوله ولا يحب أن يخاطر وحده»».

وينفي طاهر عبد الحكيم عن الفلاح المصري وبالتالي عن الشخصية المصرية صفات الخضوع والاستسلام التي تحدث عنها الأب ميرو في كتابه عن الفلاح فيقول انه: «يمكن، انطلاقاً من هذه الملاحظة الهامة التي أوردها العقاد أن نرجع فترات الاستقرار الطويلة نسبياً التي نلحظها في التاريخ المصري رغم العسف والاضطهاد إلى جماعية العقل المصري، لا إلى نوع من الخضوع والاستسلام. وبالمثل فإن عمق الثورة حينما تقوم واتساعها وشمولها يمكن رده إلى السبب نفسه، أي إلى جماعية العقل المصري، التي هي النتاج الطبيعي لنمط الحياة المصرية عبر التاريخ، فالمصري لم يكن يستطيع أبداً أن يعيش حياة فردية، القرية هي دائماً عالمه، حيث يعمل عملاً جماعياً ويعيش حياة جماعية، وأعمال الري والسيطرة على الفيضان وحماية الرقعة الزراعية من غارات البدو، كلها مهام لم يكن من الممكن انجازها إلا بعمل جماعي...»[1].

فإذا سلمنا مع «العقاد» و«عبد الحكيم» بأن المصري بسبب خبرته الطويلة يفضل دائماً أن يعمل مع الجماعة أو ما يسميه عبد الحكيم بجماعية العقل المصري، إذا سلمنا بذلك وقرأنا بدقة أشكال احتجاج مستأجري الأرض الزراعية طيلة العام الماضي على القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، نجد أن الكثير من هذه الاحتجاجات جرى بصورة فردية خلافاً للتوجه الجماعي والميل للعمل المشترك الذي وسم احتجاجات وثورات الفلاحين عبر القرون. ولم تنجح الاحتجاجات التي راح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى في المواجهات مع الشرطة التي كانت قد جندت كل قواها لمنع الانفجار الفلاحي ومحاولة توفيق الأوضاع، لم تنجح لا في إلغاء القانون ولا حتى تأجيل تنفيذه الشيء الذي يدفع الفلاحين الأجراء لالتماس مزيد من الحلول الفردية أو السقوط في اليأس والضياع.

فقد أفضت حالة الطوارىء المفروضة على البلاد بصفة مستمرة إلى تحجيم- إن لم يكن تدمير - دور المنظمات الفلاحية التي من المفترض أن تكون إطاراً لعملهم الجماعي وعقلهم الجماعي مما أشاع حالة من الاحباط في صفوفهم وهي الحالة التي يجري استثمارها في تأكيد الروح القدرية والنزعات الخرافية وحكايات السحر والجن تعويضاً عن انسداد أفق المستقبل والشعور الدائم بأنهم يحبون تحت التهديد.

كذلك يواجه المجتمع المصري رغم الانفتاح والقنوات التلفزيونية والفضائيات التي تتحدث عن الوفرة، حالة عارمة من الحنين إلى الماضي والارتداد الروحي إليه، لا فحسب، بسبب النشاط المتزايد الكثيف للأصولية وإنما أيضاً بسبب غياب الأمل في المستقبل بالنسبة لملايين العاطلين والعاجزين عن العيش الذين يسحقهم الغلاء والهوان اليومي، والممنوعين قسراً من اعمال العقل الجماعي لإنضاج ثقافة متقدمة عقلانية يغيب الأساس المادي لها بسبب تراجع الصناعة وغياب الحريات.

ولأن الثقافة الشائعة جردت المواطن من روح النقد وسلبته أسلحته، ولأن الطوارىء كبلت حركته، فقد أصبحت المسافة تزداد اتساعاً بين النخبة المبشرة بالعقلانية والديمقراطية وبين القاعدة الشعبية، وأصبح الابداع الثقافي في هذا الميدان أكثر عزلة من أي وقت مضى وأخذ «الارتداد إلى الماضي كما يقول الباحث هيثم مناع يتجه نحو اشكاله الأكثر توتاليتارية (شمولية)، الأكثر انغلاقاً على الذات، الأكثر رفضاً للتجديد والاصلاح، والأكثر عنفاً تجاه الذات والآخر، لأن حالات الارتداد تأتي في ظروف أزمة معممة يصعب فيها الحديث عن ثقافة ناضجة ومتقدمة رافقت التغييرات العنيفة في المجتمع أو حالات الاستقصاء التي أنتجتها الدولة التسلطية فيه».

«فالمجتمع الراضخ لحالة الطوارىء ينجب ثقافة للطوارىء التي تطرح نفسها في الظاهر باعتبارها التعبير عن هوية مهددة، تراكم جملة من العلامات الخارجية التمييزية لتأكيد ذات اغتصبت. فاينما ذهبنا تتوجه الإيديولوجية الأصولية إلى الفئات الاجتماعية المنبوذة بخطاب تعبوي يجمع بين تأكيد التفوق والاستعلاء، ضرورة ذوبان الأنا في النحن، والتشديد على خطر «الآخر» لضرورة تعزيز التمثيل الرمزي للخير والشر، باعتبار هذه الثنائية الحد الفاصل بين أهل الحق وأهل الباطل بين أهل الايمان وأهل الكفر»[2].

وهكذا تصبح الأصولية التي هي ضحية أساسية للطوارىء وأحد الأسباب المعلنة لفرضها وجهاً ثقافياً آخر لها.

ومن مفارقات هذا الوضع الثقافي أن الوجه الأصولي له يعلي من شأن الروح الجماعية بصورة قمعية تتنافى في العمق منها مع حرية الفرد وحقه في الاختيار فتصبح جماعية قسرية لا طوعية، وسوف نلاحظ أن نقد «هيثم مناع» هذا يتناقض مع توجه سابق في هذه الورقة عبر عنه «طاهر عبد الحكيم» باسم العقل الجماعي والعمل الجماعي، الذي تراجع في ظل الطوارىء ليفسح المكان للعقل الفردي والعمل الفردي والحل الفردي، وقد تبدو هذه الحالة الأخيرة - أي الفردية - وكأنها تنطوي على درجة من التحرر من أسر الجماعة التي غالباً ما كانت الحماية التي تسبغها على الفرد تنطوي على مقايضة تحرم الفرد من حريته، إلا أن العمل الجماعي التضامني والمنظم والناقد - لا التعبوي العاطفي - لابد أن ينهض ويتأسس على إرادات حرة لأفراد أحرار من كل أشكال الخوف والقمع الروحي وكبح النقد. لكن الخطاب التعبوي للجماعات الأصولية ينكر على الفرد ذاتيته ويدعوه للذوبان في النحن، فتبدو الجماعة هنا استلاباً لذات الفرد وإنكاراً لحريته ومبادرته، وهي تقدم له الحماية والاطار للعمل المشترك الذي تتكون في ظله بيئة جديدة تتخلق فيها أشكال جديدة للمواجهة لا تفضي للتحرر وإنما للتخندق والتمترس.

وشكلت الجماعات والأفراد لنفسها في قلب أهوال الصدام في ظل الطوارىء والقوانين الاستثنائية ملامح تأخذ في التبلور حتى يمكننا أن نستخلص سمات أخذت تتخلق في الشخصية المصرية - لم تكن ظاهرة من قبل - مثل كثرة اللجوء للتقيّة والفهلوة واللامبالاة على سبيل المثال لا الحصر.

التقية

شاع اللجوء إلى مفهوم التقّية واستخدامه، لا فحسب لأن الفكر الشيعي أصبح معروفاً لدى المصريين السنة بعد الثورة الايرانية، وحتى لو أن الذين قدموه كانوا حريصين دائماً على انتقاده - ولكن لأن المصري خاصة من خارج الدوائر التي تسيطر على الثروة والسلطة وجد نفسه لكي ينجح في ادارة حياته والاستمرار فيها في ظل الخوف المعمم لابد أن يخفي آراءه الحقيقية ويطرح على سامعيه ما يروقهم ويرضون عنه فقط. وأصبحت مواكب النفاق للسلطة شيئاً لا يطاق وقائماً في الغالب الأعم على هذا المبدأ «التقية» حيث يظهر المرء ما لا يبطن. فإذا ما شعر هؤلاء المنافقون أن المكان الذي يتحدثون فيه آمن وأن سامعيهم لن يشوا بهم أفصحوا عن رأي آخر تماماً في كل ما يرونه على حقيقته التي يصعب إخفاؤها.

ويشارك في استخدام التقية أناس يشغلون

مواقع مرموقة، وصحفيون بالعشرات يكتبون غير ما يعتقدون، ومديرون يقبلون بنزع اختصاصاتهم ويمثلون دور الراضين عن الأمور حتى يحتفظوا بمواقعهم ويواصلوا الترقي في ظل الخوف الدائم من استبدالهم، إذ تتفشى البطالة ويتقاتل طالبو العمل على المواقع التي لم يعد التأهيل المهني والكفاءة والخبرة هي المؤهلات الأساسية لها في كل الحالات وإنما المحسوبية والقرابة والفساد في الغالب.

الفهلوة

ويتسع الطابع الفهلوي في الشخصية المصرية بما يصاحبه من أشكال التحايل والنصب، التي تكاد تضرب المجتمع كله من أعلى الطبقات لأدناها، بدءاً بالنصب والاحتيال لسرقة أموال البنوك، مروراً بالغش في مواد البناء، وصولاً لتغيير تواريخ انتاج السلع واعادة تغليفها وبيعها مرة أخرى وهي فاسدة.

ومتابعة الصورة التي تتبدى فيها ملامح هذه الشخصية الفهلوية في حياتنا وتحليلها ووضعها في الاطار الاجتماعي السيكولوجي، بل والتقاط نماذجها المتنوعة من الأدب والسينما يمكن أن يملأ المجلدات.

اللامبالاة

كذلك تشيع حالة من اللامبالاة بالشأن العام خاصة في أوساط الشباب وتكاد أن تصبح سمة من سمات الشخصية المأزومة والمحاصرة.

تقول المنظمة العربية لحقوق الانسان في تقريرها لعام ١٩٩٧ أنه بعد إلحاح على معرفة مصير «الكخيا»[3] من قبل منظمات حقوق الانسان دون أن تتلقى ردوداً ناجعة من الجهات الأمنية.. «يظل أخطر ما تتعرض له القضية هو تضاؤل الاهتمام وانصراف الرأي العام إلى شواغل ومآسي جديدة».

واصبح الاهتمام بالشأن العام معزولاً في الجامعات التي طالما كانت تشتعل بالغضب لما يجري للوطن. وغني عن البيان ان هذه العزلة هي ناتج تراكمات طويلة من القمع في ظل الطوارىء. ونتذكر في هذا الصدد مقتل أحد الطلاب في المظاهرات السلمية التي طالبت بوقف حرب العراق بعد إعلانه القبول بالانسحاب من الكويت أثناء حرب الخليج الثانية.

الضربات الاجهاضية

وطالما أطلقت الشرطة على مواجهتها مع مظاهر الغضب الجماهيري والحركة التي تعبر عنه وصف الضربات الاجهاضية، ومع تكرار مثل هذه الضربات الموجعة والتي يسقط فيها القتلى والجرحى سواء كان الموضوع مشاجرة في أحد الأحياء المكتظة أو مظاهرة طلابية أو إضراباً عمالياً أو احتجاجاً فلاحياً.. أصبح قانون الطوارىء «بمثابة الدستور الفعلي للبلاد» كما تقول المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

وسوف أنقل بالتفصيل مقاطع من حكاية نشرتها جريدة العربي ١٩٩٧/١٠/٣٠ «ذهب الطفل أحمد حسن نصر (٩ سنوات) التلميذ بمدرسة آمون الخاصة بالزمالك إلى مسجد لتحفيظ القرآن، صدمته سيارة لورى ترحيلات تابعة لمصلحة السجون مما أدى إلى وفاته، وذلك أثناء مرور السيارة بسرعة كبيرة بميدان سيدي نصر المتفرع من شارع الصحافة بمنطقة بولاق أبو العلا، وعندما حاول السائق الهرب تجمع الأهالي حوله وأمسكوا به، بعدها حضر عدد من جنود مصلحة السجون ومعهم صول لأخذ السائق في حين أصر الأهالي على تسليم السائق للقسم أولاً وعمل محضر بالحادث».. وتضيف الجريدة بعد أن وصفت حضور المأمور «تمت تهدئة المواطنين لكن بدأت الأحداث تتصاعد مرة أخرى بعد قيام أمينين من شرطة قسم بولاق بالاعتداء على المواطنين بالضرب، وهكذا تجدد الاشتباك بين الشرطة والمواطنين الذين استخدموا الحجارة وزجاجات المياه الغازية للدفاع عن أنفسهم. وتمت الاستعانة بقوات من مديرية الأمن ومصلحة السجون للسيطرة على الموقف مما زاد الموقف اشتعالاً حيث تم حظر التجول بمنطقة بولاق أبو العلا موقع الأحداث.

واثناء استكمال المحضر داخل قسم بولاق تم احتجاز الشاهد كريم محمد فهمي ١٦ سنة الذي رأى الحادث حتى المساء، وتم القبض على أقارب الطفل المتوفى بتهمة إثارة الشغب وتحريض المواطنين على أعمال العنف».

وتورد الصحيفة أسماء الأقارب الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٢ سنة، وقال الأب «المفروض أن الشرطة تواسيني في وفاة ابني لا أن تقبض على أهلي».

وتواصل الجريدة: «الأهالي يعيشون حالة من الفزع، وبعضهم ناموا فوق أسطح منازلهم خوفاً من القبض عليهم نتيجة حظر التجول الذي بدأ من ظهر السبت حتى مساء الأربعاء حيث قامت قوات الأمن المركزي بمحاصرة المنطقة، ناهيك عن نهب محال المواطنين وإرهابهم وترويعهم.

وهناك مواطن رفض ذكر اسمه قال: لقد رأيت جنود الأمن المركزي يهجمون على عربة حلوى ويأكلونها علناً أمام الناس، وقال آخر إنهم كسروا باب المحل والتهموا جزءاً كبيراً من البضاعة وشهد الجميع - أنهم - أي رجال الشرطة قاموا بضرب الأهالي».

وهكذا وسعت الشرطة من مفهوم الضربات الاجهاضية، وهو الأسلوب الذي استخدمته في مواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة ليشمل الشعب كله ويصبح موجهاً لأي مشروع حركة أو إضراب أو احتجاج.

وقد أصبح التقدم كله في مصر مشروعاً مجهضاً عبرت عنه عشرات الروايات والمسرحيات والأشعار والأفلام، وأشكال انتحار المثقفين المادي والمعنوي، وعزلة الحركة الطليعية، وانغلاق دوائر المثقفين على الهموم الجزئية، والاغتراب المتزايد للمواطنين وما يسميه بعض علماء النفس بالاكتئاب القومي.

إن تحليل هذه الواقعة سوف يدلنا أيضاً على الطريقة التي يترسخ بها مفهوم السلطة في ظل الطوارىء لدى المواطن باعتبارها بطشاً أعمى، بعد أنها كانت قبل سنوات قد تخلت عن دورها الاجتماعي فلم يبق منها إلا هذا البطش الذي جعلها عدواً غاشماً. وهكذا ينجذب المواطن للجماعات المسلحة «الاسلامية» أو البلطجة، التماساً للحماية والعمل الجماعي الممكن والذي لا يتوفر في ظل الشروط القائمة، أو يلوذ بجماعته الصغيرة.. الأسرة.. القبيلة.. القرية.

هذه هي بعض سمات ما يمكن أن نطلق عليه وصف ثقافة الطوارىء التي ظلت تتراكم عبر ما يقرب من نصف قرن.

وما أتحدث عنه هو أيضاً بدرجات متفاوتة حالة عربية يمكن متابعتها في مئات من الأعمال الأدبية والفنية. وسوف أقتبس هذا النص من واحدة من أشهر الروايات العربية هي البحث عن وليد مسعود «لجبرا ابراهيم جبرا» الكاتب الفلسطيني الذي عاش في العراق:

«عندما رأيت لأول مرة، وكتبت في أول الشباب جماعة من الناس يتحدثون ثم يلتفتون حولهم مذعورين ويسألون. هل سمعنا أحد، أصابني الهلع. هكذا يخاف أن يعرف الآخرون ماذا نقول؟ ومع السنين تكرر التلفت المذعور، والسؤال القلق، إلى أن أصبح أمراً عادياً، اصبح الرعب جزءاً من حياتنا نعايشه ونتحايل عليه كيفما اتفق...»■■

الهوامش

(١) د. طاهر عبد الحكيم «الشخصية الوطنية المصرية - قراءة جديدة لتاريخ مصر». دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص٦٨-٦٩.

(٢) هيثم مناع «الحركة الاسلامية السياسية وحقوق الانسان» في تحديات الحركة العربية لحقوق الانسان. الناشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ١٩٩٧ ص٥٤.

(٣) منصور الكخيا المثقف والوزير الليبي السابق عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الذي اختفى في القاهرة منذ عدة أعوام ولم يعرف شيء عن مصيره حتى الآن.

• بحث ألقي في المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. وقد خصت الاستاذة فريدة النقاش «الهدف» بهذا البحث.

•• كاتبة مصرية.

أزمة الهوية... أزمة المواجهة

سيد البحراوي*

يبدو لي أن سؤالاً بديهياً، طالما نسيناه من شدة بداهته، أصبح ضرورياً أن يستعاد وأن يطرح من جديد، ألا وهو: هل يستطيع كائن ما أن يعيش بدون هوية؟

إعادة طرح هذا السؤال (البديهي) تبدو لي ضرورية للاحتجاج على بعض كتابنا الذين يحاولون استبعاد البحث من منطقة «الهوية» باعتبار أن هذا بحث مرضى في ظل توجه (العالم) إلى الاندماج (الكوكبي) ليكون قرية واحدة صغيرة لاحدود فيها ولاتمايزات، وهم يستندون في هذا إلى مقولة صحيحة تاريخياً، وهي أن الجماعات لاتلجأ إلى البحث عن هويتها إلا إذا كانت في حالة أزمة حادة لاتستطيع مواجهتها، فتضطر إلى البحث عن جذورها لتستند إليها، فتهرب إلى الماضي من الحاضر، وتغيب عن المستقبل.

ورغم اختلافنا في حصر «الهوية» من «الجذور» وهو ما سنعود إليه فيما بعد، فإننا نتفق مع المقولة، غير أننا لانسلم بالدوافع إلى استخدامها هنا. لأن هذه الدوافع تنظر إلى الكوكبة وإلى موقعنا منها، نظرة خاطئة من وجهة نظرنا، فالكوكبة الحالية، ليست إلا امتداداً حاداً للاستعمار الجديد، وليست إلا هيمنة للرأسمالية الأوروبية (الأمريكية) على بقية دول العالم. ولهذا فهي تسعى إلى القضاء على غيرها من الهويات الثقافية والقومية والحضارية. وهذا الوصف يقودنا إلى عدم التسليم بهذه «الكوكبة» بل ورفضها وفضحها، والمناداة - بدلاً من ذلك - بعالمية حقيقية مغايرة، تستفيد من التقدم التكنولوجي الهائل، لصنع عالم واحد كبير، لايقدم على الهيمنة، وإنما على جوار حقيقي بين أنداد متمايزين في هوياتهم، ليصبح هذا العالم أكثر ثراءً وغنى وخصوبة من عالم تسوده هوية السوق الرأسمالي...

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يصبح علينا ألا نهرب من البحث في قضية هويتنا، بل نوغل في فهم أزمة هذه الهوية، وهي أزمة حقيقية، وجذورها، لنعرف بالضبط ماالذي يهددها، ولنكون قادرين على جعلها هوية حقيقية متماسكة متطورة، قادرة على الدخول إلى العالمية من منطلق الندية والتمايز، والقدرة على الإضافة والحوار.

وما أحاوله هنا هو السعي للإمساك بالتجليات الأساسية لهذه الأزمة، مع محاولة الوصول إلى بعض جذورها التي تبدو لي عميقة، ربما يمكن - بعد ذلك - إعادة طرح مشكلتنا من منظور جديد.

وأبدأ بالاجابة البديهية على السؤال البديهي. بالطبع لايمكن لكائن أن يحيا دون هوية. ومصطلح الكائن هنا ينطبق على كل كائن مما نسميه حياً أو حتى الجمادات. فللجمادات حياتها، أو لنقل وجودها وصيرورتها في العالم. ولكي يبقى الجماد موجوداً في العالم، لابد له من هوية تميزه وتجعل له كياناً خاصاً.

من هذا المنطلق الذي يبدو بديهياً في طرحه. النظر في حالة هويتنا الراهنة، في المجتمع المصري، باعتباره جماعة مكونة من مجموعة من الأفراد، ينبغي ان يكون لكل منهم هويته الخاصة، التي تساهم - في النهاية - في تكوين هوية جماعية هي هويةالمصريين.

وهنا لابد أن أتوقف لأقدم تفرقة أساسية لايمكننا أن نستمر دون اقرارها، وهي مسألة الانقسام الطبقي في المجتمع المصري، الذي دار ويدور حوله خلاف كبير بين علماء ومفكرين من مختلف الاتجاهات والتخصصات. ودون خوض في هذا الخلاف، أرى أن مصرية المصريين جميعاً لاتتناقض - أو هكذا ينبغي أن تكون - مع اختلاف الطبقات الاجتماعية ذات الهويات المختلفة والمتمايزة، طالما أن هذا التمايز لايصل إلى حد القضاء على العناصر الأساسية المشتركة بين جميع المصريين.

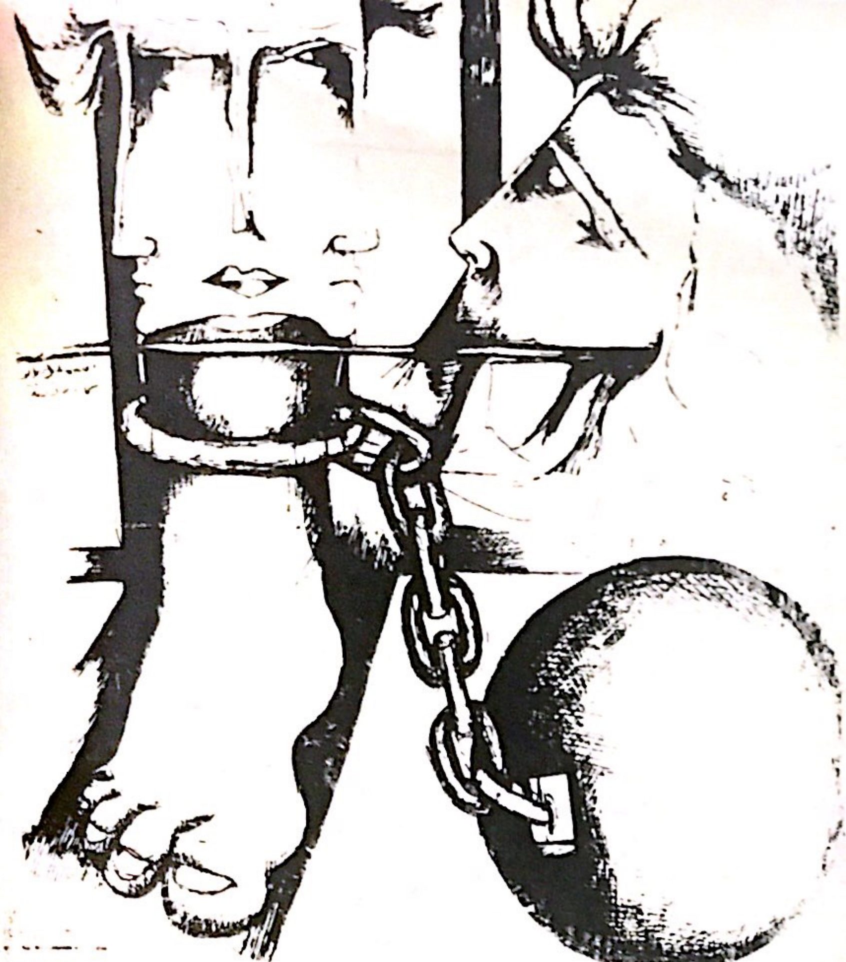
ودون دخول - كذلك - في التصنيفات الطبقية إلى عمال وفلاحين وبرجوازية بفئاتها المختلفة... الخ، أحب أن أقتصر هنا على تميز وحيد، بين ما أسميه الطبقات الشعبية الفقيرة والتي ينتمي إليها الفلاحون الفقراء والعمال والموظفون الفقراء، بالاضافة طبعاً إلى ملايين العاطلين عن العمل، وبين الفئات الطبقية المسيطرة مالياً وثقافياً وسياسياً، أياً كان انتماؤهم الطبقي الدقيق، حتى وإن كانوا من أبناء الطبقات الشعبية ولكنهم انسلخوا عنها وانضموا إلى الفئات الطبقية المسيطرة، وأخص هنا بالذكر المثقفين بالمعنى الواسع، سواء كانوا في السلطة أو المعارضة.

حرصت على هذا التمييز، لأنني أتصور أن هناك خلافاً واضحاً في أزمة الهوية بين كل من الطبقتين، ربما كان هو نفسه السبب الرئيس في الأزمة العامة لهويتنا جميعاً.

تشير وقائع التاريخ المصري منذ القدم إلى أن الطبقات الشعبية الفقيرة (الزراع والصناع) كانت تصنع الحياة المادية والمعنوية بدأب وفي صمت، لاتخرج عنه إلا في القليل النادر، حيث تتعذر استمرارية الحياة، أو يتعرض الوجود نفسه للخطر. أما الفئات المسيطرة من الكهنة إلى رجال الدين ومن الموظفين الماليين والإداريين، فقد كانوا دائماً الوسيط بين الحاكم الأعلى وبين تلك الطبقات، وكانت هذه الوساطة - غالباً - ما تكون لصالح الحاكم، والذي كان طوال التاريخ، منذ نهاية الدولة المصرية القديمة، حاكماً أجنبياً، إلا في حالات استثنائية.

من هذا الرصد، يمكن أن نستنتج أن وعاء الهوية المصرية الحقيقي كان في الطبقات الشعبية التي أنتجت - عبر انتاجها المادي - بنية ذهنية قادرة على تأسيس عناصر الهوية والحفاظ عليها، بل والحرص على إغنائها وتطويرها طوال الوقت بالعناصر الجديدة من الابداعات، سواء الخاصة أو الأجنبية، بشرط ألا تطغى هذه العناصر الجديدة على أسس البنية الذهنية، بنية الاستيعاب، أي على اسس الهوية.

ولاشك أن الفئات المسيطرة قد ساهمت طوال الوقت في نقل الخبرات الجديدة،





وخاصة الأجنبية عبر الثقافة والاعلام والترجمة.. الخ. غير أنها، اي هذه الفئات لم تكن تملك أبداً ذلك الوضوح في الانتماء إلى البنية الذهنية المصرية بحكم وضعها المتذبذب إزاء الحاكم الأجنبي، مما يؤدي إلى امكانية القول بأن هذه الفئات قد عانت دائماً نوعاً من التباس الهوية.

وهذا المصطلح يبدو لي مفتاحاً أساسياً لفهم أزمة الهوية في مجتمعنا الجديد، وخاصة مع طبقتنا الوسطى (المهيمنة) الحديثة، لأن هذا الالتباس قد تبلور وزاد بوضوح مع نشأة هذه الطبقة الحديثة، تحت ظل الهيمنة الأجنبية، وبفعل التبعية الذهنية (التي جاءت نتيجة انقطاعها عن التطور التاريخي الطبيعي، وعن بقية طبقات المجتمع) التي قادت هذه الطبقة عبر تطورها فكراً وسلوكاً وإنتاجاً.

لقد نجحت هذه الطبقة تحت هيمنة الفكر والمصالح الاستعمارية الحديثة، في إدخال مصر في السوق الراسمالية العالمية، منذ فترة مبكرة. غير أن هذا الادخال لم يكن من باب الندية والمنافسة. لأن هذا الباب قد أغلق بعنف في وجه امبراطورية محمد علي، وإنما من باب التبعية والتسليم بحق الآخر في فرض نمط من التطور، استقر على تسميته فيما بعد ـ بالتطور المفروض من الخارج، أو التطور التابع.

وفي مثل هذا النمط الانتاجي (إذا جازت تسميته كذلك، وقد سبق لمهدي عامل أن أسماه نمط الانتاج الكولونيالي)، فرضت على الطبقات الشعبية وسائل انتاج جديدة وكذلك علاقات انتاج مختلفة متصارعة مع ما عرفته هذه الطبقات من خبرات وتقنيات ووسائل انتاج، وصلات مع الأرض والحيوان والميتافيزيقيا. ومع ذلك فقد نجحت هذه الطبقات ـ حتى الآن ـ في الاستفادة من ايجابيات هذه الخبرات والتقنيات الجديدة، وصمتت كثيراًفي وجه علاقات الانتاج الظالمة، وهبت أحياناً حينما كان هذا الظلم يصل إلى قمة من قممه المتعددة.

ومن وجهة نظري ظلت هذه الطبقات الشعبية قادرة على الامساك كما كانت دائماً بعناصر ثابتة للهوية لاترى ضرورة للتساؤل بشأنها، فهي تعيش بنيتها الذهنية الممتدة من مصر القديمة إلى المسيحية المصرية إلى الاسلام المصري، والقادرة على التحويل والتبديل والاندماج، لإزالة التناقض وفرض التجانس، أو على الأقل لتخفيف حدة التناقضات، بما يسمح بالتعايش بين تلك العناصر المختلفة، المكونة للهوية الجماعية، كل هذا يتم تلقائياً، وبحد أدنى من الوعي المعقلن أو الاعلان (المانيفستو). كما هو الحال في كل الهويات الطبيعية.

في المقابل نجد الفئات الوسطى الحديثة قد تعددت وتضاربت وتصارعت إعلاناتها المتعددة عن الهوية المصرية، وهي تقصد ـ في الحقيقة هويتها هي التي حاولت أن تفرضها على مصر وعلى كل المصريين وسواء كان الاعلان عن الهوية، إسلامياً أو فرعونياً أو متوسطياً، فقد كان دائماً شعارياً لم يدرس الدراسة العلمية الوافية، ومليئاً بالثقوب والتناقضات، والأهم أنه كان دائماً جزئياً معلياًالواحد فقط من مكونات الهوية على حساب بقية المكونات، لأنه كان مدفوعاً بحالة رد الفعل، دفاعاً عن النفس أو تقمصاً لما يراه الآخر بشأن تاريخنا، وأخيراً كان هذا الاعلان، دائماً ماضوياً، يرد الهوية إلى لحظة واحدة ثابتة من لحظات التاريخ السابق، ولم ينطلق من الواقع المعاش، هذا الذي هضمت فيه الطبقات الشعبية، كل تلك اللحظات وتمثلها، بل وصهرتها في بوتقتها.

إن اعلانات الهوية المتتابعة هذه، والتي هي الآن متجاورة، ليست إلا نتاجاً للغياب عن واقع المجتمع المصري وخاصة طبقاته الشعبية، وليست إلا نتاجاً للذهن التابع الذي لايملك القدرة على الإبداع، وإنما فقط القدرة على المحاكاة (أو حتى السرقة) أو على رد الفعل الانفعالي المتحمس الذي يزول بزوال الفعل. ومن ثم، فإن مثل هذه الاعلانات لايمكن أن تحقق انجازاً حقيقياً في الواقع، بقدر ما تساهم في مزيد من الالتباس في الهوية.

ولعل مثالاً واحداً يكفي لتوضيح ما أقول. وللأسف سيكون مثالاً كثر الحديث حوله سلباً وايجاباً، ولكن لابأس، طالما أنه قد اصبح نموذج المثقف الحديث في مصر، اقصد طه حسين.

لقد كان طه حسين نموذجاً ثقافياً نادراً في موسوعيته وتعدد مجالات معارفه واختلاف مصادرها. كان واحداً من أفضل دارسي تراثنا القديم، ومن أكثر المطلعين على الثقافة الأوربية الحديثة وجذورها القديمة، وكان كثير التأمل بما يسمح له بالوصول إلى استبطانات مهمة

بشأن نفسه وبشأننا. ومن نظر طه حسين وبصيرته، ما هي هويتنا هي شرق أوسطية دون شك. فمنذ بداياته الناضجة مع «ذكرى أبي العلاء» نلاحظ إعجابه الكامل بمنهج الدارسة الأوربي في الجامعة المصرية، قبل أن يسافر. وحينما عاد من أوربا واصل الطريق، إلى «أزمة الثقافة المصرية» الذي يعلن فيه بوضوح هذه الهوية.

وحسب الفهم الدقيق لهذه الهوية، فإن الحضارة المصرية القديمة، هي جزء من هذه الهوية المتوسطية. ومع ذلك، فإن طه حسين حينما أنشأ الجامعةالأهلية، وكلية الآداب... بدأ بقسمين معاً قسم اللغةالعربية واللغات الشرقية، وقسم الدراسات اللاتينية واليونانية القديمة (الكلاسيكية). دون أن يكون هناك، لا آنذاك ولا الآن، قسم لدراسة اللغة والأدب المصري القديم.

ويمكن أن يرد على هذا بأن هذه لغة ماتت. وهذا قول غير دقيق وحتى لو كان دقيقاً، أليست الكلاسيكية أيضاً لغة ميتة؟ بل هي ميتة أكثر من المصرية القديمة التي تحتاج إلى دراسة دقيقة وعميقة لاكتشاف مدى امتدادها عبر عربية أهل مصر، بلهجاتها المختلفة.

إن هذا المأزق، الذي لايمكن اعتبار طه حسين كشخص، مسؤولاً عنه، بقدر ما هو مسؤولية مجمل الطبقة الوسطى بشأن وعيها بهوية وطنها وشعبها، يبقى المأزق الأكبر الذي يهدد، هذا الوعي حتى الآن والذي يصل إلى حد تهديد الوجود كما سبق أن أشرت. فلو أننا نظرنا إلى وضع الطفل المصري في نظام التعليم المعاصر الذي هو مناط الأمل في مستقبل هذا الوطن وحل أزمة هويته، لوجدنا أن هناك. منذ الحضانة عدة أنماط من التعليم يخضع لها الطفل، بين تعليم ديني وتعليم «مسمى» مدنياً، وبين تعليم يسمى «وطنياً» وتعليم الأجنبي وبداخل كل تعليم من هذه الأنماط أنماط فرعية ففي التعليم الأجنبي، نظم تعليم متعدد اللغات الأوربية المهيمنة، وفي التعليم الديني هناك التعليم «الأزهري» وتعليم الكتاتيب وتعليم دور الخدمات والمساجد التي تهيمن عليها تيارات متعددة من الجماعات الاسلامية.. وهكذا.

في كل هذه الأنماط التعليمية، لايتعلم الطفل أبداً لغة الأم وهو في المدارس الأجنبية يتعلم بجوار العربية لغة أجنبية، في مخالفة فاضحة لكل نتائج الأبحاث النفسية والتربوية التي تمنع تعلم الطفل سوى لغة الأم حتى سن العاشرة على الأقل، وإلا خرج الطفل من حالة شيزوفرينيا على مستوى الهوية وفي المدارس العربية، سواء كانت دينية أم دنيوية يتعلم الطفل لغة لاصلة لها باللغة التي يسمعها في البيت وفي الشارع تلك العامية المصرية التي هدهد بها ورضع مع أصواتها لبن أمة (إذا كان لديها اللبن والوقت والحنان الكافي لرضاعته!).

ليس معنى هذا أنني أنادي بتعليم العامية في المدارس، ولكني أرى أن هناك علاقة كبيرة بين العربية الفصحى والعامية المصرية، وأن هذه ا لعلاقة تحتاج إلى دراسة علمية معمقة، وأن تدرك قواعدها وقوانينها وتجلياتها وتأثيراتها. وأتصور أن استمرار هذه الثنائية اللغوية هو تكريس واضح لالتباس الهوية لدى الطبقة الوسطى التي لم تنجح في إزالة هذه الثنائية أبداً، فهي إما أن تدعو إلى الحفاظ على الفصحى ونفي ا لعامية تماماً أو على العكس نفي الفصحى، والكتابة حتى بالعامية أو بالحروف اللاتينية، ولم ينتبه علماء هذه الطبقة ومفكروها من هذا ا لتواصل التاريخي - الذي أتصوره - بين المصرية القديمة والعربية عبر العامية المصرية.

لقد وقفت طويلاً عند هذه المشكلة لأنها مشكلة جوهرية رغم جزئيتها، وكاشفة عن مأزق الهوية الذي تعيشه الطبقة الوسطى المصرية، ولأنتقل منه إلى ان هذا المأزق، بفضل تزايده مع الانفتاح والخصخصة والاندماج في الكوكبة المعاصرة، قد أصبح أكثر خطراً، لا على هذه الطبقة الوسطى فقط، وإنما على مجمل طبقات المجتمع المصري. فهذه الطبقة التي تُترك لها الحرية الآن بلا ضوابط، وبارتباطها الوثيق بالقوى الأجنبية، وبتزايد امكانياتها في الهيمنة عبر التطور التكنولوجي والاعلامي الراهن والمستقبلي، كل هذا يتيح لهذه الطبقة أن تنقل هذا المأزق إلى الطبقات الشعبية.

لقد ظلت الطبقات الشعبية عبر التاريخ بعيدة عن أزمة الهوية، لالقوتها وتماسكها الداخليين فقط، وإنما أيضاً لأنها كانت بعيدة عن مراكز السلطة والحكم، وما كان يحدث في العاصمة، كان يبقى تأثيره فيها ولاينال القرى والنجوع، الآن بات العنصران المذكوران مهددين تهديداً حقيقياً، فتماسك الطبقات الشعبية قد تم تحطيمه تقريباً عبر سياسات الإفقار المستمرة والتفتيت الطبقي المتعمد عبر التهجير إلى الخليج، وتقليص الصناعات الكبرى، وتحويل الزراعة إلى محاصيل غير اساسية...الخ، وعبر القمع السياسي الواضح لمنع أي سبيل للاحتجاج أو للدفاع عن الحقوق. هذا طبعاً بالإضافة إلى التفتيت الطبقي والاجتماعي الذي ينتجه نظام تعليم مثل الذي أشرنا إليه من قبل.

أما البعد عن العاصمة فلم يعد ممكناً بفعل وسائل الاعلام وخاصة التليفزيون الذي وصل وسيواصل غزوه لكل بيت في أقصى نجع من النجوع، حاملاً، ليس فقط غسيل المخ الذي تحمله برامجنا «الوطنية»، وإنما أيضاً ابهار الصورة واللون والسلعة، القادمة من النموذج الاعلامي الاستهلاكي الأوربي عن القنوات الأجنبية.

بفعل هذه السياسات على المستويات المختلفة، نستطيع أن نلاحظ كثيراً من المظاهر التي تشير بوضوح وحدة إلى تفاقم أزمة الهوية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات، وبالطبع على مستوى الوطن كله، بمختلف فئاته وطبقاته، وليس هناك مجال للإفاضة في ذكر هذه الظواهر المعروفة والمنتشرة، لأني أريد أن أصل في النهاية إلى جذر هذه الأزمة.

إن الأزمة كما قلت لم تعد التباس هوية الطبقة الوسطى الممتد منذ القديم والمتصاعد منذ بداية العصر الحديث، فقد تعدت الأزمة هذه الطبقة إلى بقية الطبقات. وهذه مسؤولية هذه الطبقة الوسطى المهيمنة على مجمل الحياة خلال القرنين الأخيرين، وهذا يعني أن جذر الأزمة نابع من طبيعة هذه الطبقة ومجمل حركتها من العصر الحديث، هذه الحركة التي حصرت فيها السلطة - بكافة مستوياتها - من حدود أبنائها، وحرمت أبناء الطبقات الشعبية من المشاركة في الشؤون العامة لبلادهم، وأقصى ما فعلته هي إغواء بعض أبناء هذه الطبقات واحتوائهم بداخلها وتحويلهم إلى أبناء جدد يرفدونها، أو خدم لمصالحها. هذا السلوك وهذه الممارسات السياسية، هي ما يمكن لنا أن نسميه حرمان البشر في مصر من حق المواطنة، حق أن يكون الانسان مصرياً يتمتع بحقوق المواطن المادية والمعنوية، ويلتزم بواجباته. وهذا الحرمان المتزايد نال دائما الطبقات الشعبية وتعداها خلال العقدين الأخيرين، إلى بعض فئات الطبقات الوسطى، بحيث اصبحت المواطنة حكراً على الموالين مباشرة للسلطة، وإن كان هذا الولاء نفسه نقيضاً للمواطنة بالمفهوم العميق فربما كانت هذه السلطة لاتعرف، على المستوى المعرفي أو على المستوى السلوكي معنى المواطنة. بل ربما لاتعرف الفارق العميق بين الغربة والوطن ■■

الهوامش

١- اليكس ميكشيللي: الهوية.ترجمة د. علي وطفة. دار الوسيم. دمشق ١٩٩٣ ص ١٦

٢- نفسه ص ١٩-٢٠.

٣- نفسه ص ١٠٩-١١٠.

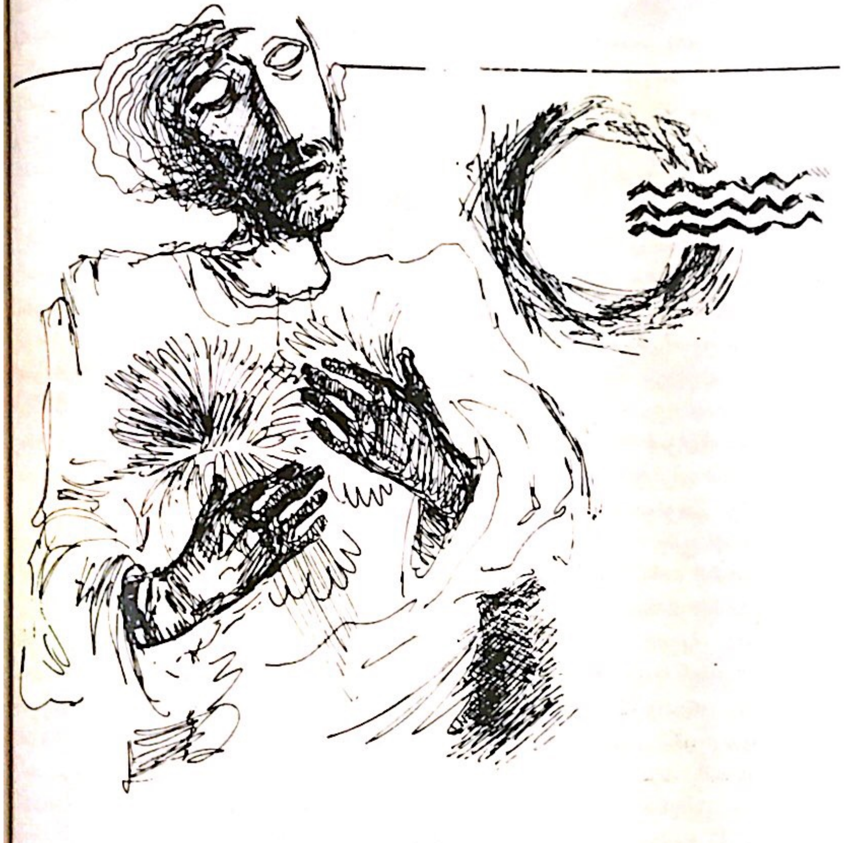
٤- من ندوة عامة بصحيفة الأهرام، حكت الدكتورة كوثر كوجك مديرة مركز تطوير المناهج بوزارة التعليم أن شكوى قد جاءتها من والدة أحد تلاميذ الحضانة، لأنها فوجئت بأن الحضانة تعلم ابنها اللغة العربية بجانب اللغة الانكليزية، وهي لم تدفع ثلاثة آلاف جنيه، لكي يتعلم ابنها اللغة العربية، مع ملحق أهرام الجمعة ١٩٩٧/٦/٢٠.

• كاتب مصري.

مفهوم الرمز الديناميكي وتجليه في الشعر الفلسطيني الحديث*

(محمود درويش في الشعر الفلسطيني نموذجاً)

محمد جمال باروت**



تستدعي مقاربة «الرمزية symbolisme» في الشعر الفلسطيني المعاصر، وتمييزها تعريف المدرسة الرمزية نفسها. والتعريف المدرسي بطبيعته تعريف منمذج مجرّد يركّز بشكل نقي على الخصائص النموذجية التي لا تكون الرمزية رمزية بدونها. فيقع التعريف المدرسي تبعاً لذلك في اطار «النمذجة» التي لابد منها في أي عمل علمي، يستهدف تكوين معرفة علمية بموضوعه.

وترتبط الحاجة إلى هذا التعريف من منطلق العلاقة الخاصة التي نشأت ما بين المدرسة الرمزية والشعر كجنس أدبي مميز عن الأجناس الأدبية الأخرى. ولا تنفي هذه العلاقة أن الأدب برمته رمزي - بالمعنى الواسع لمصطلح الرمز - ذلك أن اللغة الفنية خصوصاً واللغة عموماً هي مجرد مصطلحات رمزية في نهاية المطاف، مادامت العلاقة ما بين الدال signifiant والمدلول signifie في الاشارة اللغوية signelingustique اعتباطية رمزية.

غير أن هذا المفهوم العام للرمز، هو غير مفهوم الرمز بمعناه الخاص من جهة وغير مفهوم الرمزية للرمز من جهة ثانية، فإذا كانت اللغة رمزية بطبيعتها بوصفها لغة، فإن الرمز بمعناه الفني قديم قدم الأدب، وقدم الرؤى الأولى للانسان، في حين أن مفهوم المدرسة الرمزية للرمز هو مفهوم حديث نسبياً للغاية، وان كان يمكننا أن نجد الاختبارات العفوية لهذا المفهوم في النتاج الأدبي - عموماً - والشعري خصوصاً، في نتاج ما قبل المدرسة الرمزية، وفي أدب الشعوب كافة. ومن المتفق عليه عموماً القول إن أهم شعراء المدرسة الرمزية بمعناها المحدّد مثل رامبو وبودلير على سبيل المثال لا الحصر قد أنتجوا مفهوماً رمزياً للرمز قبل التشكيل الرسمي للمدرسة الرمزية عام ١٨٨٥ في فرنسا حول استيفان مالارميه.

وما فعلته المدرسة الرمزية في مفهومها للرمز، هو انها (مدرسته) أو «نَمْذجته» وفق المفهوم الذي نفهمه منها اليوم، وبشكل أصبح فيه المحدد لهويتها ويفسر ذلك أن تشكل هذه المدرسة قد ارتبط إلى حد بعيد بجوابها عن السؤال الأساسي: ما هو الرمز؟

من المتفق عليه - مدرسياً - أن المدرسة الرمزية قد بدأت بالاعلان عن نفسها، في نهاية عام ١٨٨٣ حين نشر فولين في مجلة - لوتس - الباريسية دراسات نقدية عن تريستان كوربيير وآرتور رامبو واستيفان مالا رمبه تحت عنوان «الشعراء الملعونون» ما لبث ان نشرها ليون فانييه في كرّاس في نيسان ١٨٨٤ في باريس.

وإذا كان فيرلين قد نشر موضوعة اللعنة، فإن اويسمان وبدرجة أكبر موريا‌س، الذي كان أول من بادر إلى نشر بيان المدرسة الجديدة في «لوفيغارو» في سبتمبر عام ١٨٨٦ تحت

عنوان البيان الأدبي ثم ما لبث ان تنكّر له فيما بعد داعياً إلى المدرسة الرومانية في الشعر، قد تبنيا موضوعة الانحطاط dicadence للتعبير عن المدرسة الرمزية الوليدة. ولقد عبّر هذان الرائدان بتبنيهما لموضوعة «الانحطاط» عن ألم نهاية القرن، مع ان ألم القرن يغطي «رومنتيكية» القرن التاسع عشر برمتها ويحددها.

كانت كلمة: «الانحطاط» قد أطلقت أساساً من قبل صحفيين محافظين لترذيل الظاهرة الشعرية الجديدة، فحملت في أساسها مضموناً تحقيرياً ترذيلياً لهذه الظاهرة، في حين أن الشعراء يومئذ استخدموها بمضمون دلالي مختلف، وكَعَلم على مدرسة شعرية جديدة تقوم على ثالوث القلق والحنين والرهافة. فنقلوا مضمون الكلمة من مضمون ترذيلي إلى مضمون ايجابي، تشير نواته الأساسية إلى عزلة الشعراء «الرمزيين» عن المجتمع البرجوازي وتعاليهم عليه واحتقارهم له [1].

وبهذا المعنى فإن المدرسة الرمزية نتاج لهذا المجتمع بقدر ما هي نفي له، انها وليدة حركة الحداثة ونفيها في آن. فالحداثة بطبيعتها تنتج دوماً ما ينفيها. تلك هي آلية المجتمع البرجوازي العميقة. التي هي آلية تحولات لا متناهية يصير فيها كل شيء مرغماً على التقادم أو على تحوله إلى شيء جديد ينفي ما قبله.

والشعر بطبيعته معاد لنوع معين ومحدد من المجتمعات هو على وجه الدقة المجتمع البرجوازي كما في الاشارة الدقيقة لماركس، مع ان الشعراء كانوا على الدوام مواجهين لمجتمعاتهم بهذا القدر أو ذاك، فالمجتمع البرجوازي بتسليعه لكل شيء ووضعه في السوق ونزع القداسة والجلال عنه ينفي قيمة أساسية في الفن وهي المجانية. وليس نشوء المجتمع البرجوازي سوى طلاق للعالم مع المجانية. وداخل حركة حداثة هذا المجتمع، نشأت الرمزية كتعبير خاص مميز وكنفي لها في آن، انها وليدة هذه الحركة بقدر ما هي مضادة لها.

لعبت مقالة برغسون (بحث حول المعطيات المباشرة للوعي) ونداءات لافورغ الشهيرة يومئذ (لم يعد هناك عقل) وصوفية سويد نبرغ ذات المنابع الشرقية الأفلاطونية المحدثة، وهوس الشعراء الرمزيين ما قبل المدرسة الرمزية بتشويش الحواس، واكتشاف عالم ما فوق طبيعي SUSNATUSALISTE واستخدامهم المثيرات التخديرية مثل (القنب) لخلق حالة التشويش، والكتابة تحت آثارها، دوراً حاسماً في دفع الاتجاه الرمزي إلى أن يكون مدرسة.

وبكلام محدد دفع ذلك إلى صياغة المفهوم الأفلاطوني المحدث «الكلمة» في مدرسة، ولكن في شروط التسليع العام للأدب، وتمرد الشعر على ذلك، وتمسكه بصفة الانحطاط كاحتجاج ضمني دلالي صارخ على عملية التسليع البرجوازية لكل شيء، وابداع الرمزية لعالم شعري ليس من هذا العالم ويرفض أي (أيقونية) أي أية مشابهة معه.

وداخل القرن التاسع عشر هذا، أو داخل نصفه الثاني على وجه التحديد، نفهم تبلور المدرسة الرمزية كحالة مضادة لعقل القرن التاسع عشر الوضعي، الذي نزع المقدّس عن كل شيء، ودحرج هالته إلى الوحل فكانت الرمزية استعادة للمقدس في عالم ينفيه، غير أنها استعادة من داخل التحولات المتناقضة التي أتاها هذا العالم نفسه، تبعاً لقانونية انتاج الحداثة لما ينفيها.

وإذا ما استخدمنا مصطلحات تودروف [2] فإن الرمزية في استعادتها (مقدّس) خاص بها يكون بديلاً عن الدين التقليدي نفسه، مثّلت أحياءً فريداً للغة التواصل مع العالم مقابل لغة الاتصال ما بين البشر التي أوصلتها وضعية القرن التاسع عشر إلى ذروتها.

كانت وضعيّة المجتمع البرجوازي سيطرة نهائية على العالم، ونزعاً للمقدس عنه، في حين أن الرمزية كانت حالة تطّلع لاكتشاف ما هو غامض وغير مرئي واضفاء القداسة عليه. فكان العالم الوضعي متسقاً مقَنْوناً خاضعاً للقوانين في حين كان العالم الرمزي مشوشاً وغامضاً وهرمسياً.

ويفسّر ذلك اهتمام الرمزيين بحل مسألة الفعل الشعري Verbe poetique فكلمة الفعل تشير هنا إلى نوع خاص من أنواع الكلمة الالهية هو على وجه الدقة نوع الكلمة الخالقة المبدعة للعالم. فما يسمى في التيولوجيا بالكلمة الإلهية التي خلقت العالم هو نفسه ما يسمى في المدرسة الرمزية بالرمز.

وفي هذا الخضم المعقد، صيغت المدرسة الرمزية وتشكلت اسمياً عام ١٨٨٥ كحلقة شعرية حول ستيفان مالارميه، وهي الحلقة التي ستتشكل ما نسميه في تاريخ الأدب بالمدرسة الرمزية على وجه التحديد.

تحدد السؤال الأساسي لهذه الحلقة في الاجابة عن سؤال: ما هو الرمز؟ وداخل الاجابة الأفلاطونية المحدثة في شكلها الرمزي عن هذا السؤال وليس في غيرها، نعثر على وحدة المدرسة الرمزية وجماعيتها أي على الخاصة المحددة للنموذج الرمزي.

فقد انصب التعريف الرمزي للرمز على تعريف مطابقاتي ذاتوي له، يستعيد مفهوم القوة الخالقة للكلمة الالهية في شكل مفهوم القوة الخالقة للرمز. فالحد الأول في هذا التعريف هو في (المطابقات) (لنتذكر هنا قصيدة بودلير الشهيرة التي تحمل عنوان المطابقات Correspondances والحد الثاني في الذاتيات أو في الجواهر الذاتية السرية. يفضي الحدان إلى أن الرمز اكتشاف لروح الأشياء، وبعث للروحي في الحسي (ذلك هو أساس البيان الأدبي للرمزية) [3].

كان هذا التعريف مهماً بقدر أهمية علاقته بالتقنية الشعرية اي بالوسيلة الشعرية أي باللغة، فإذا كان يعني أساساً النظر إلى الشعر كطريقة معرفة داخلية حدسية مباشرة للعالم (في ضوء برغسون والاستعمالات الافلوطينية المحدثة)، فإن التفكير بها تم أيضاً تحت تأثير ما يمكن أن يعنيه على مستوى التقنية.

فإذا ما سلّمنا ـ نموذجياً ـ بالفرق ما بين (الشعر) و(القصيدة) فإن هذا كان يعني التفكير بما يعنيه ذلك المفهوم للرمز ـ الشعر على مستوى القصيدة ـ التقنية، باعتبار أن القصيدة شكل تنظيمي هندسي، تمثلت الاجابة الرمزية الجماعية أو المنمذجة لذلك في الاجماع على الوظيفة التقنية المزدوجة للرمز، من حيث انها وظيفة تلميح واستمرارية، وايحاء وديمومة، فعَبْر الايحاء يخلق الرمز كوناً شعرياً، يتميز بفعالية صوره الخصبة، وذلك ما نسميه بمصطلحاتنا (السيميولوجية) اليوم بالنص المفتوح أو بالتعددية الدلالية أو بالاشارة الحرة. يصبح للشعر هنا حركة توليدية، هي حركة خلق العالم وليس التعبير عنه، فهو يصدر تبعاً للرمزيين عن قوة خلق للعالم أكثر مما يصدر عن تعبير عنه.

فسّر الرمزيون هذه القوة الخالقة للشعر بما أسموه بالقوة الاخفائية ونحن نفهم اليوم من هذه القوة معنى لسانياً يتصل بقوة الخلق الدلالي للغة، في حين فهم الرمزيون منها معنى ميتافيزيقياً ذا منابع افلوطينية محدثة، فلقد كان ديدنهم لغة الاتصال مع العالم مقابل لغة الاتصال ما بين البشر.

يساعدنا ذلك على استجلاء ان الاتجاه المهيمن في الرمزية كان اتجاه مفهوم الرمز في ضوء المثالية مع ان منحى من نواحي هذا الاتجاه كان يميل إلى تجاوز المثالية والواقعية في آن ـ فكانت الرمزية رد فعل على الشكلية البرناسية والطبيعية، وان كلمة فكرة Idee، بمعناها الأفلوطيني المحدث لتتوافر بشكل مستمر في المعجم النظري الرمزي (مورياس جيل رينييه) مما يبين الفهم المثالي للرمز، لقد كانت المثالية الشعرية هنا قريبة من المثالية الفلسفية والطموح الميتافيزيقي متداخلاً مع الطموح الصوفي وما يسميه الأفلوطيني الحديث بالمماثلة Analogie هو نفسه ما يسميه الشاعر الرمزي بالرمز Symbob. إرادة المماثلة والرمز واحدة، إنها الإرادة الميتافيزيقية، واكتشاف عوالم غير مرئية ومجهولة. وقد أدى التطرف بهذا الفهم لـ(الرمز) إلى توليد نوع من رمزية متطرفة جعلت الشعر علماً أعلى أو أسمى للعالم.

ولو شئنا تحديد نص يمثل النموذج



الرمزي المدرسي، فإنه سيكون قصيدة (هيروبياد) لمالارميه ولن يكون منهجنا هنا تحليل القصيدة، بل تحديد ما تتمنحه من الرمزية ونجد هذه الخصائص النموذجية في (النرجسية) من حيث ان موضوع الشاعر هو ذاته و«الملائكية» من حيث أنها تعني أن الشاعر يخلق عالمه الخاص ويعيش فيه، وهذا يطابق هجر هيروبياد العالم ورجوعها إلى برجها العالي.

و(الكهانة) تتجلى في صدور الرمز عن قوة سحرية اخفائية تداني القوة الروحية في الكلمة أو اللوغوس، فالمسلك الرمزي هنا هو مسلك سحري أو كهاني لا يدرك لغته إلا المصطفون[4].

يصدر هذا النموذج معرفياً عن حالة تضاد انطولوجي ما بين الشعر والعالم، لا يعتبر الشعر الرمزي هنا عن العالم بل يبتكر عالماً خاصاً اسرارياً وخفياً مفارقاً له بواسطة الرمز الذي يغدو طريقة معرفة داخلية حدسية مباشرة تتخطى المعرفة الوضعية والعقلانية وتتجاوزها، وبذلك تكون له قوة الرؤيا Voyance كما يكون الشاعر نوعاً من عراف أو نبي يستبطن اللغات البعيدة ويقرؤها في ضوء حدوسه الداخلية أو رموزه الديناميكية.

شكل النموذج الرمزي مصدراً مرجعياً من مصادر فهم حركة الشعر العربي الحديث لما بات يسمى في تاريخ هذا الشعر بالقصيدة - الرؤيا - وإذا كان من المستحيل فهم القصيدة - الرؤيا - في الشعر الغربي الحديث بمعزل عن تأثيرات ذلك النموذج، لاسيما في مفهومه للرمز الديناميكي، فإنه يجب ملاحظة ان اقتراح القصيدة الرؤيا قد تم في اطار استيعاب معطيات ذلك النموذج الرمزي وتجاوزها في آن.

وتاريخياً ارتبط نشوء القصيدة - الرؤيا - كهوية مركزية لحركة الشعرية الجديدة الحديثة بصدور مجلة شعر في كانون الثاني في عام ١٩٥٧ وكي نفهم نشوءها علينا أن نميز ما بين (الرؤية) والرؤيا - فقد كانت الرؤية - تحيل في وعي هذه الحركة إلى الرؤية الفكرية والسياسية للواقع، في حين كانت الرؤيا - تركز على الطبيعة الميتافيزيقية للشعر ووظيفته الحدسية.

تبعاً لذلك ليس الشعر مجرّد جنس أدبي، بل هو وبوصفه رؤيا، وسيلة معرفة داخلية مباشرة أي حدسية للعالم، لا تعكس العالم أو تعبر عنه، بقدر ما تخلق عالماً جديداً، يطلق مكونات اللاشعور ويمثل هذا الفهم للشعر - كرؤيا - تحويلاً معقداً لمفهوم القوة السحرية للرمز في الرمزية التي تضارع القوى الروحية للكلمة أو اللغوس، يكمن عنصر التحويل في أن الحركة الشعرية العربية الحديثة، كما عبّرت عنها حركة مجلة شعر[5] التي اعطت لهذه الحركة صفة الحركة الجماعية - قد رأت في القصيدة الرؤيا خلقاً للعالم وليس تعبيراً عنه، وما تسميه المدرسة الرمزية بالرمز الديناميكي هو على وجه الدقة ما تسميه هذه الحركة بالرؤيا بعد اغناء مضمونها وتشميله لمفهوم الرؤيا الحضارية.

وإذ تقع القصيدة - الرؤيا، في التطور التعاقبي للشعر الحديث، بعد قصيدة ما سمي بجيل الرواد، والتي كانت - أي قصيدة جيل الرواد - انتقالاً مرتبكاً من التحديثات الرمزية والرومنتيكية السابقة على شكل ما أسمي بالشعر الحر يومئذ، فإن القصيدة - الرؤيا - قدمت نفسها بوصفها قصيدة الشعر الحديث، ان القارىء غير العربي خصوصاً، عليه أن يفهم من مصطلح الشعر الحديث هنا اسم العلم، ان علينا أن نكتبه بالحرف الكبير Moderne فالحداثة في صفة الحديثة لا تشير هنا إلى الزمن بقدر ما تشير إلى فهم محدد لطبيعة الشعر ووظيفته وادواته هو على وجه الدقة فهم القصيدة - الرؤيا - فهي تشير إلى نوع قريب من المدرسة الشعرية، يمكن تسميته بمدرسة القصيدة - الرؤيا - ومثلما ان استخدام الرمز قبل الرمزية لم يمنعنا من الحديث عن مدرسة رمزية، يشكّل تعريف الرمز واختباره هويتها المحددة، فإن استخدام عناصر الرؤيا - في الشعر العربي قبل القصيدة - الرؤيا العربية لا يمنعنا من الحديث عن نوع من مدرسة القصيدة الرؤيا يشكّل تعريف الرؤيا واختبارها هويتها المحددة على أن ندرك ان الرمز الديناميكي عنصر ركني أساسي من عناصر مفهوم الرؤيا هذا.

بهذا المعنى اشار نشوء ما سمي يومئذ بالشعر الحر إلى تغيير الشكل الإيقاعي التنظيمي للقصيدة بوصفها وقبل أي شيء آخر مفهوماً تنظيمياً هندسياً في حين أن حركة الشعر الحديث وان عنفت استخدام هذا الشكل، وانفتحت على قصيدة النثر وعلى النص الذي يتجاوز مفهوم القصيدة نفسه اعتبرت نفسها حركة في سبيل تجديد المضمون الشعري ذاته.

وقد حررت هذه الحركة مفهوم المضمون من أثقاله السياسية والايديولوجية المباشرة التي هيمنت على الشعر العربي المعاصر بعامل الالتزام ووطأة التحديات الخاصة التي يواجهها الشاعر العربي في مجتمعه، ونبذت مضموناً رؤيوياً له، استمدت نوياته الأساسية آنذاك من الوجودية والشخصانية اللتين شكلتا بالنسبة لها روح العصر مع أن مفهومها للرؤيا يتخطى تلك النويات ولا يقبل الانحصار في مراجعها.

فإذا كانت الكلمة الكبرى التي تحدد هوية المدرسة الرمزية هي كلمة الرمز فإن الكلمة الكبرى التي تحدد هوية القصيدة الرؤيا - هي الحدس.

والعلاقة ما بين المدرسة الرمزية والقصيدة الرؤيا - العربية التي اعتبرت نفسها ممثلة الشعر الحديث هي على وجه الدقة ما نعرفه من علاقة ما بين الرمز والحدس.

يثير ذلك اشكالية العلاقة ما بين القصيدة - الرؤيا - هذه وما يمكن تسميته بالمدرسة الرمزية العربية. اننا نستطيع اطلاق صفة القصيدة الرؤيا - على أعمال يوسف الخال وأدونيس وتوفيق صايغ وجبرا ابراهيم جبرا وبدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي ومحمد عمران ومحمود السيد وفائز خضور وعلي الجندي ومحمود درويش.. الخ.

كما نستطيع اطلاق صفة المدرسة الرمزية جدلاً على شعر سعيد عقل وأديب مظهر وأمين نخلة والياس أبي شبكة والياس غصوب.. الخ. ويوضح ذلك لنا أن ما يسمى بالمدرسة الرمزية العربية سابق في نشوئه على القصيدة - الرؤيا - أو قصيدة الشعر الحديث بالحرف الكبير.

لم تعتبر القصيدة - الرؤيا - نفسها استمراراً للرمزية العربية التي كانت بشكل أساسي لبنانية وبدرجة أقل سورية[6] بقدر ما اعتبرت نفسها تجاوزاً لها فقد كانت الرمزية العربية مشوبة إلى حد بعيد بالرومنتيكية مما يجعل من الصعب تميز مدرسة رمزية بالمعنى المستقل الذي نفهمه من مصطلح المدرسة. غير أن هذا لا ينفي استخدام ما نسميه جدلاً بالرمزية العربية للاستخدام الرمزي للرمز ولكن في بنية شعرية رومانتيكية، وقد انشغل هذا الاستخدام بشكل أساسي للتنظور المطابقاتي للرمز ومحاولة بناء صورة شعرية

تتسع لأشياء لانهائية انطلاقاً من المعطيات الحسية، ووجود التكافؤ بينهما كالتكافؤ ما بين المعاني، الأصوات، الألوان - الروائح - وانتاج صورة شعرية ذاتية لا موضوعية، تتخطى شكلية الصورة الحسية وتجسيمها، وتتراسل فيها الحواس كما في قصيدة نموذجية لخليل شيبوب:

أعيد على نفسي نشيد السكون
حلواً كمر النسيم الأسود
واستبدل الأنات بالأدمع
وأسمع عزيف اليأس في أضلعي
واستبقتني بالله يا منشدي.
فالميل سكران، وأنفاسه
تلفح أجفاني، وأحلامي
تنساب حولي زفرة زفرة
حاملة أكفان أيامي
بالله هلا نغم قاتم
على بقايا الوتر الدامي

فتتمثل في الصورة الحركة المهومة التي تبدأ من معطيات الحواس لتردها معالم تجريدية نفسية، ويتمثل فيها كذلك تجارب الحواس وتراسلها باضفاء الألوان على المشمومات والمسموعات، ثم منها تشخيص التجريدات وتضافرها على تصوير الشعور العام بالأسى العميق. على ان هذه الأبيات رمزية في مظهرها وأثر الرمزية فيها لاشك فيه ولكنها تفقد روح الرمزية وعمقها[7]. ويتكشف انتماؤها المدرسي إلى الرمزية في استخدامها للمنظور (المطابقاتي) البودليري للرمز ولكن في سياق عالم شعري قريب من العالم الشعري الرومنتيكي العربي الذي سمي بمدرسة الوجدان، فالرمز هنا تعبيري وجداني أكثر مما هو رمز ديناميكي خالق.

ان استخدام الطاقات الخالقة للرمز الديناميكي بشكل منظومي، سيتم من خلال القصيدة - الرؤيا التي تستوعب الرمزية وتتمثلها بقدر ما تتجاوزها من هنا عبّر اقتراح القصيدة الرؤيا وتجريبها عن تجاوز للمحاولات الرمزية العربية نفسها في سياق تجاوز المفهوم الرومنتيكي الوجداني العربي للشعر وكان يوسف الخال (مؤسس مجلة شعر) أهم من صاغ ذلك، في محاضرته التي ألقاها في الندوة اللبنانية عن حاضر الشعر العربي في لبنان، وقد مثلت هذه المحاضرة الوثيقة الأولى لمجلة شعر وكشفت عن نية المجلة في وضع الأسس النظرية للتيار الحديث في الشعر العربي [8]، يصف يوسف الخال في هذا البيان الشعر العربي منمذجاً في لبنان - بالرومانسية سواء كانت صافية أم مشوبة بنزعات وجدانية أو رمزية أو نيوكلاسية أو حتى سيريالية[9] وهذا يعني حسب الخال ان (الشعر اللبناني الحاضر ليس شعراً حديثاً إلا في الزمن. فهو إذا قيس بتطور الشعر الأوروبي كان متخلفا أو قيس بالتراث العربي كان تقليدا)، والنظر الى الأشياء أوالخبرة الكيانية في الحياة، وهذا هو الأهم، ما برحت تصدر عن عقلية اجترارية عتيقة[10].

ويقارب الخال مفهوم الشاعر الحديث للقصيدة فيراه قائماً في الخصائص التالية ان تتحاشى التجريد والتقرير والقول المباشر، وان تعبر بدلاً عن ذلك بالايحاء التاريخي أو الأسطوري أو الفلكلوري... وأن تعبّر بالصورة الحية المجسّدة، وأن تعبّر بكلمات وعبارات حية بين الناس، وأن تعبّر عن روح العصر أي أن تعاني مشكلة من مشاكل الجيل أو الأمة على أنها من مشاكل هذا العصر وأن يكون نموها وتسلسلها عفوياً من جهة وعضوياً من جهة أخرى وأن تفيد من الفتوحات السيكولوجية في مجاهل النفس البشرية وأغوارها السحيقة[11].

شكل القول بهذه الخصائص القاعدة النقدية للقصيدة الرؤيا بوصفها تحمل رهان مفهوم (الشعر) الحديث نفسه ومن الواضح أن إلحاحها على تحاشي التقرير والتعبير بالايحاء والصورة الحية ذو مرجع رمزي، ستتطوّر تأثيراته كثيراً من خلال تعميق مفهوم الرؤيا في الشعر وإعلاء شأن العناصر الحدسية والحلمية والميتافيزيقية في التجربة الشعرية.

والأساسي هنا أن مجلة شعر طرحت استخدام الرمز في سياق جديد هو سياق القصيدة الرؤيا وانها وصلت به شعرياً على مستوى الانتاج الشعري نفسه إلى درجة الرمز الديناميكي الخالق بوصفه رمزاً رؤيوياً، وهو ما كان يشكّل ثورة عميقة على الرمز التعبيري.

وقد تجلّى الانجاز الأهم لمجلة «شعر» على مستوى اختبار الديناميكي في الرمز الأسطوري وبشكل أساسي التموزي منه، وإذا كانت قصيدة الأرض الخراب لإليوت، وترجمة جبرا ابراهيم جبرا لأجزاء من الغصن الذهبي لجيمس فرايزر لاسيما الجزء الخاص بـ تموز قد لعبا دوراً استراتيجياً في توجيه شعراء القصيدة - الرؤيا لاكتفاه الطاقات الديناميكية الخالقة في الرمز الأسطوري التموزي فإن المرجع الأكثر تأثيراً تمثّل في كتاب الصراع الفكري في الأدب السوري (صدرت طبعته الأولى عام ١٩٤٢ والثانية ١٩٤٨) لأنطون سعادة مؤسس إحدى أهم الحركات النهضوية السياسية للشباب وهي الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان أغلب الشعراء التموزيين العرب منضوين في اطاره، ومتعرفين على آراء سعادة في أولوية استخدام الأحياء الاسطوري الرمزي في الرمز الشعري من خلاله، وان كان سعادة يربط ذلك بوظائف نهضوية واحيائية قومية للشعر، تتمثل في إيجاد الاستمرار بين السوري الحضاري القديم والسوري القومي الاجتماعي الجديد.

كان الرمز التموزي بالشكل الذي ارتبط فيه الشعراء التموزيون في مجلة شعر[12] وفيما بعد خارجها، رمزاً ديناميكياً من نوع خاص يتميز بطبيعته الميتافيزيقية ووظيفته في نقل معرفة داخلية مباشرة وباعتماده لغة الحلم والرؤيا وبمعنى آخر كان رمزاً رؤيوياً، ينطلق أساساً من أن الفعالية الشعرية هي فعالية خلق لعالم جديد لا فعالية تعبير عن العالم، وكان في ذلك رمزاً مستوعباً للمفهوم الرمزي للرمز الديناميكي بقدر ما يتخطاه باتجاه شحن الرمز الديناميكي برؤيا حضارية وقومية. فالغوص في أعماق النفس ليس غوصاً في ذات باطنية نرجسية بالمعنى المدرسي الرمزي للكلمة، بل هو غوص باطني رمزي وميتافيزيقي في انماط أولية تحيا في اللاشعور الجمعي للأمة.

فكانت القصيدة التموزية أقرب إلى صلاة شعرية رؤيوية تستصرخ الانبعاث والقيامة، من خلال موت افتدائي فردي وانبعاث قومي - حضاري - جماعي - أي نموذج الفادي الذي يموت فرداً ويبعث أمة، فمن خلال الموت تولد الحياة وفق هذه الدلالة، وبوصفه رمزاً تموزياً، فإنه كان رمزاً أرضياً. لم تعد الأرض منظومة تشكيلية أو تجسيمية حسّية، يتم الافتتان بظاهرها وتزييناتها والامتزاج بروح الطبيعة كما في التجربة الرومانتيكية العربية، بل كياناً أونطولوجياً، تحتوى مظاهره الحسيّة على عوالم ميتافيزيائية لا متناهية. فكان الاستخدام الشعري العربي الحديث للرمز التموزي استخداماً مشبعاً بالوجود، ينقل الأرض من إطار الموضوع إلى الحضور الكياني المشبع بالقداسة ويضطلع فيه الشاعر بوظائف الشاعر - النبي - ليس بوصفه ذاتاً (نرجسية) بل بوصفه ذاتاً قابلة لاحتضان أحلام الجماعة والكشف عنها وريادتها. وهو ما يفسر لنا الخصائص القومية والحضارية لدلالات الرمز التموزي في الشعر العربي وارتباطه بمحاولات الاحياء القومي والحضاري.

غير أن ما يهمنا هنا هو المستوى الديناميكي للرمز الاسطوري بوصفه رمزاً رؤيوياً، وهو الجانب الأكثر استيعاباً للمفهوم الرمزي لـ(الرمز) إذ ستطوّر ديناميكية الرمز الأسطوري ترميزاً شعرياً للارض، سيعتبر من السمات الحاسمة للشعر الفلسطيني المعاصر■■

• هذا فصل من بحث للناقد محمد جمال باروت حول مفهوم الرمز الديناميكي وتجليه في الشعر الفلسطيني الحديث. على أن ننشر في حلقات لاحقة بقية فصول البحث.

•• كاتب وناقد سوري

اللاهوت الاسلامي المعاصر ومسألة الحكم

د. أحمد برقاوي*

لما يزال الاسلام عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الثقافة العربية السائدة، ومنبعاً لحركات سياسية وايديولوجيات ذات تأثير فعال في الحياة.

فالاسلام من حيث هو ثقافة حاضرٌ في حياة الناس العملية والروحية، وقلما ترك أمراً ليس له فيه قول صريح أو مضمر، بدءاً من أمور الزواج والطلاق والإرث، مروراً بمسائل البيع والشراء والعقود والعقوبات والأكل والحديث، وانتهاء بمسألة الحكم ـ السلطة والقيم الأخلاقية.

ولما كانت الأغلبية العربية مسلمة فإن حضور الاسلام لايوازيه حضور آخر رغم كل الاختراقات التي حصلت بسبب الحداثة الأوروبية ونزعتها العالمية.

كما إن الاسلام لا يشكل وعياً ثقافياً للعامة فحسب، بل ووعياً لعدد كبير من النخب، بحيث تحول إلى نمط من العمومية تعيد إنتاج نفسها على نحو دائم.

ولكن من الصعب أن تتحدث عن هوية إسلامية متجانسة في كل العالم الاسلامي.

ففي مستوى الترسيمات الدينية الصرفة المستندة إلى الكتاب والسنة حول القضايا الماورائية، نجد التجانس أكثر من الاختلاف.

فالإيمان بالله الواحد الأحد بوصفه خالقاً للكون والبشر، وبالملائكة وبالوحي ونبوة محمد، والاعتقاد بالجنة والنار، أي الحياة الأخرى وبالصلاة والصوم والزكاة والحج والشهادة كلها أمور تحوزعلى إجماع المسلمين سنة كانوا أم شيعة.

ويقل هذا التجانس كلما ابتعدنا عن هذه الترسيمات. فالتشريع على الرغم من استناده إلى النص القرآني فإنه يتعرض لأشكال من الاختلاف تصل أحياناً حد التعارض.

أو قل إذا ما انتقلنا إلى اللاهوت الإسلامي وهوالتعامل البشري مع النص تفسيراً وتأويلاً، نصل إلى حقل الاختلاف الواسع.

وكلما إزداد الاسلام ابتعاداً في الزمن عن مرحلة الوحي إزداد الاختلاف وتعددت الاتجاهات.

وليس مرد هذا الاختلاف إلى نزوع عقلي مجرد ومتأمل في النص الأساسي فحسب، وإنما مرده أساساً إلى اختلاف زوايا النظر إلى الواقع المعيش، والرغبة في إيجاد طريقة يتعامل فيها النص مع الواقع المتغير، تغير الحياة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية.

ومن هنا نفهم لماذا ينوس اللاهوت الاسلامي المعاصر بين التقليد الشديد والمحافظة والتجديد والتحديث.

والحق أن نزوع التلاؤم مع منجزات الحضارة العالمية أو رفضها يقوم بفعل أساسي في هذا المجال.

وعلى الرغم أن كل اتجاه لاهوتي معاصر يعلن انتسابه إلى النص، فإن الباحث يجب ان يتحفظ كثيراً إزاء إدعاءٍ كهذا.

فاللاهوت الاسلامي المحافظ، وهو يدعي انتسابه إلى النص الأصلي ـ القرآن ـ ينسى أنه لاينتمي إليه مباشرة، بل هو ينتمي إلى لاهوت أقدم منه، يرى فيه إجابات جاهزة على أسئلة الحاضر.

واللاهوت التجديدي هو الآخر إذ يعلن انتماءه إلى النص ينسى أنه ينتمي إلى تاريخ من الفهم والتأويل العقليين له.

وإذا كان اللاهوتيون الاسلاميون يخوضون الصراع بينهم علىاساس ادعاء كل طرف الانتماء إلى النص صورياً، فإن حقل الاختلاف الحقيقي هو الواقع قبل كل شيء.

فاللاهوت بهذا المعنى هو ايديولوجيا تنطوي على عناصر أخلاقية سياسية متيافيزيقية... الخ.

ويبرز الجانب السياسي في هذه الايديولوجيا على نحو صارخ بسبب علاقته المباشرة بمسألة الحكم.

وما كان للايديولوجيا الاسلاميةالسياسية أن تحتل هذا الموقع المؤثر الآن دون الاستناد إلى الثقافة الاسلامية السائدة.

أي أن الانتقال من الاسلام كدين شعبي ـ ثقافي إلى الاسلام كايديولوجيا لايحتاج إلى جهد كبير، ولاسيما في شروط أزمة عامة، كالأزمة التي تعيشها المنطقة العربية.

ولاشك أن موقف الايديولوجيا الاسلامية ـ أو اللاهوت الاسلامي من مسألة الحكم واحدة من القضايا المركزية التي يدور حولها نقاش الآن. سواء بين التيارات الاسلامية ذاتها أو بينها وبين الاتجاهات العلمانية النقيضة.

وهي مسألة طرحت على نحو واضح منذ عصر النهضة العربية. بل قل إنَّ ماطرح منذ النهضة مازال حاضراً حتى الآن.

ولقد عالج الاصلاح الديني الاسلامي مشكلة الحكم في محاولة لايجاد أدلة نصية على ضرورة الحكم الدستوري، متأثراً آنذاك بتجربة الحكم الاوربية[1].

ولو أخذنا محمد عبده مثالاً على طريقة معالجة الاصلاح الديني لمسألة الحكم سنجد أن ما كان عليه الاصلاح الديني هوأكثر تقدماً مما هو عليه الاسلام المعاصر.

في كتابه «الاسلام بين العلم والمدنية» يحدث الشيخ محمد عبده أصولاً ثمانية للإسلام والأصل الخامس هو قلب السلطة الدينية.

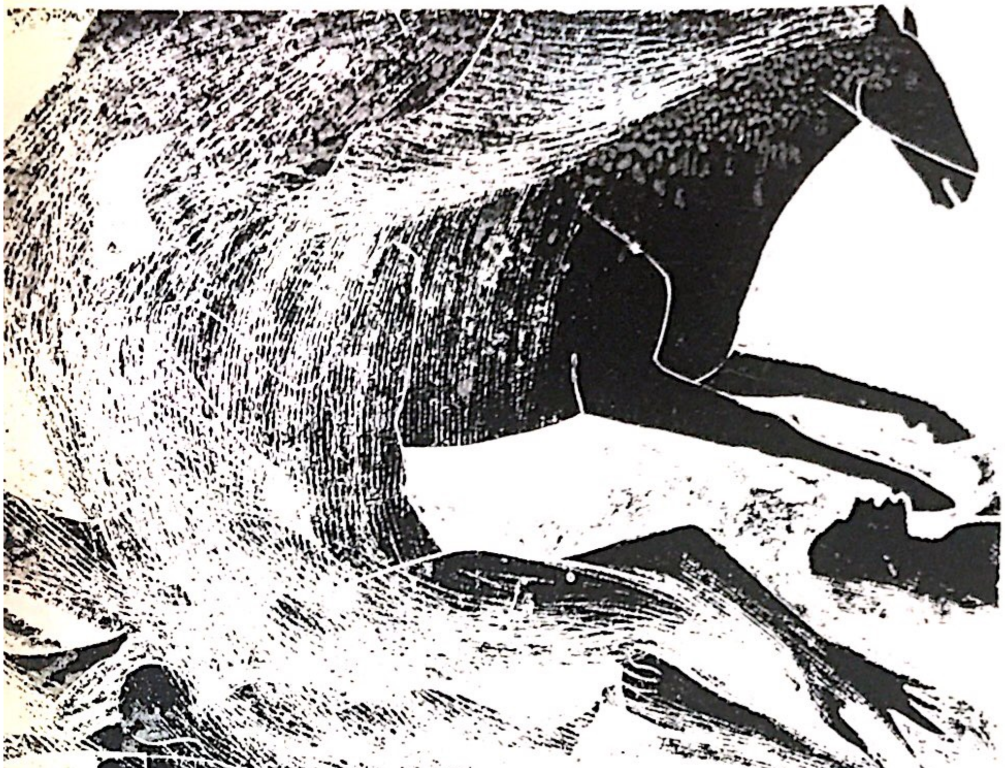
يقول هذا الأصل: لم يدع الاسلام لأحدٍ بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولاسيطرة على إيمانه، وإن الرسول كان مبلغاً ومذكراً لامهيمناً ولا مسيطراً. ولكل مسلم أن يفهم على الله ورسوله من كلام الله ورسوله بدون توسط أحد من السلف ولاخلف. فليس في الاسلام ما يسمى عند قومٍ بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه.

ولكن الاسلام دين وشرع، فقد وضع حدوداً ورسم حقوقاً، ولاتكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة تنفيذ حكم القاضي بالحق وصون نظام الجماعة، وتلك القوة لايجوز أن تكون فوضى في عددٍ كثير، فلابد أن تكون في واحد، هو السلطان أو الخليفة. ولكن السلطان أو الخليفة ليس ممثلاً لله على الأرض. إنه إنسان أهم صفاته الاجتهاد. ولكنه إذا ما انحرف عن النهج الذي أقامه سائر طلاب العلم، وفارق الكتاب والسنة في عمله وجب استبداله بغيره. فالأمة أونائب الأمة هو الذي ينصبه، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها. فهو حاكم مدني من جميع الوجوه[2].

لنحلل هذا الأصل لنكشف عن حقيقة موقف الاصلاح الديني الاسلامي عند عبده من مسألة الحكم.

المقصود من أصل: قلب السلطة الدينية ليس تغييرها بل الاتيان عليها من أساسها بلغة عبده.

والمدقق في هذا الأصل يكتشف أن مصدر السلطة هو إجماع الأمة أو اختيارهم. وبما أن الأمة هي التي تنصبه فإنها صاحبة الحق في




خلعه، وبهذا المعنى الحاكم مدني من جميع الوجوه.

ولكن دين الدولة هو الاسلام. فقوانين الدولة هي قوانين وحدود الشرع، وبالتالي تغدو مهمة السلطان أو الخليفة إقامة الحدود. ولما كان الحاكم مجتهداً وقابلاً لأن ينحرف فعلى الأمة خلعه.

ترى هل يكفي أن تختار الأمة حاكمها ليغدو الحاكم مدنياً من جميع الوجوه؟

في الوقت الذي تنحصر مهمته في إقامة حدود الاسلام بوصفها حدود الدولة؟

فما معنى إذاً قلب السلطة الدينية ـ أي الإتيان عليها إذا كانت السلطة لامهمة لها سوى تطبيق الشريعة؟ أليس في تأكيد مهمة كهذه إبقاء على السلطة الدينية؟

والحق أننا إزاء غموض في هذا الأصل، ولكن سرعان ما نكتشف أن أصول الاسلام مجتمعة تحيل إلى نمط من الدولة المدنية، لافي طريقة اختيار الحاكم فقط بل وفي طريقة وضع القوانين.

فعبده يؤكد في الأصل الثاني تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض. ولكن متى ينشأ التعارض بين العقل وظاهر الشرع؟ إن تعارضاً كهذا لاينشأ إلا إذا عجز ظاهر الشرع عن الاجابة على أسئلة الواقع.

يفرض الواقع أو أسئلته اجابات من خارج الشرع، ولما كان التقليد مذموم عند عبده، صار تدخل العقل ضرورياً. وهكذا لم ينشأ سؤال الحكم إلا عن عملية البحث عن تطابق بين السلطة والواقع.

لقد زرع عبده جرثومة العلمانية في الفكر الاسلامي. وهذا ما سيقوم بتطويره ودفعه إلى حده الأقصى الشيخ الأزهري التنويري علي عبد الرزاق في مرحلة ما بين الحربين.

بل ليمكن القول أن الشيخ علي عبد الرزاق كان أول من صاغ العلاقة بين الدولة والتاريخ والمجتمع على نحو صريح.

ووصل إلى النتيجة الرديكالية التالية: الحكم حالة بشرية ـ قولاً واحداً. وهذا ما كان موضحاً في إصلاح الشيخ محمد عبده.

لقد اشار الشيخ الأزهري التنويري علي عبد الرزاق إلى أن: «الدين الاسلامي بريء من الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة. والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية. كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك خطط اسلامية صرفة، لاشأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولانهى عنها، وإنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم وقواعد السياسة»[3].

يحدد هذا النص الموجز لعلي عبد الرزاق جملة نقاط مهمة:

أولاً:إن الخلافة ظاهرة مدنية تاريخية، أو قل إنها شكل من الحكم لم يأت به نص. وبالتالي فإن تاريخيتها تحولها من نظام يحوز على تقديس مطلق من قبل الكثيرين بوصفه أرقى أشكال الحكم الممكنة إلى نظام طارئ فرضته ظروف تاريخية محددة.

ثانياً: لما كان الحكم ظاهرة بشرية تاريخية. فإن الموقف منه يجب أن يستند إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة.

ثالثاً: لما كان الحكم يخضع لقواعد السياسة، وقواعد السياسة تفترض الصراع على السلطة فإن الحكم هو ثمرة صراع على السلطة.

لقد طور شيخ تنويري معاصر نظرة الاسلام إلى الحكم ما جاء به علي عبد الرزاق هو الشيخ خالد محمد خالد، صاحب كتب: «مواطنون لارعايا»، «لكي لاتحرثوا في البحر»، «الديمقراطية أبداً»، «إنه الانسان».

يواجه خالد محمد خالد مباشرة حالةالاستبداد والطغيان السائدة ليطرح البديل الديمقراطي.

يقول: فإذا ما سألت مصرياً كان أم عراقياً أم يمانياً أم حجازياً من أي بلاد الله أنت؟ فلاتجهد قريحتك في التذكر وأجب من فورك: محسوبكم من بلاد السمع والطاعة... فلقد اختفى من على الأرض الحكام الذين يدعون الأولوهية ولكن لايزال هناك من يدعون العصمة... ولسنا الوحيدين في هذا المجال، فالمجتمع الانساني كله سار عبر هذا الطريق، وكان السمع والطاعة شرعته ومنهاجه... ولعل اختراع الانسان للديمقراطية لم يكن إلا ثمرة حاجته الملحة للتخلص من هذه المهانة وذاك العجز»[4].

وليس الطغيان حالة حكم فحسب، وإنما حالة خطاب أيضاً.

فالشيخ التاريخي يدرك سطوة الخطاب الديني على الناس فيسعى لدحضه عبر نفي قرابته للدين. إذ لايقبل هذا الاسلامي التنويري أن يبرر الدين الطغيان.

فيوم كان المجتمع مسيحياً كانت التعاليم تقول: «أيها العبيد أطيعوا سادتكم في خوف ورعدة»، وعلى جميع من يخضعون لنير الرق أن يعتبروا أسيادهم جديرين بكل تبجيل وعندما نزل الاسلام بوادينا كان في الأرض أناس تحدثوا باسمه وقالوا للناس أن رسول الله (ص) يقول: «استمع لأميرك وأطعه، وإن جلد ظهرك وأخذ مالك».

«كن عبد الله المغلوب ولاتكن عبد ا لله الغالب»[5].

وهكذا صارت بلاد السمع والطاعة حظائر يعيش اهلها تحت مستوى حقوق الانسان.

ولسنا في معرض الإسهاب لنعرض كل ما قاله هذا الشيخ التنويري، بصدد السلطة التي يرفضها أو التي يدعو إليها.

غير أن الشيخ صار يتحدث لغة العصر ذاته. الطغيان، الديمقراطية حقوق الانسان، الوطن المواطن، الدستور الحرية... الخ.

إنه ببساطة يرفض الطغيان (الاستبداد) كحالة تاريخية ويدعو إلى الديمقراطية كحاجة إنسانية ضرورية.

فالطغيان مرفوض لامن حيث هو حالة لم تعد تتطابق مع حاجات المجتمع والعصر فحسب، بل ولأنه متناقض مع الباعث الأخلاقي للسلوك. والباعث الأخلاقي للسلوك القويم يتقدم ـ كما يقول ـ كلما تقدم العقل وثبتت أقدامه[6] نحصل عند خالد محمد خالد على تمايز واضح بين الدولة المستبدة والدولة الديمقراطية. الدولة المستبدة دولة سمع وطاعة وطغيان دولة لاأخلاقية ومصادرة للحرية وحقوق الانسان. أما الدولة الديمقراطية فهي دولة الارادة الحرة، دولة أخلاقية وعقلية ودولة حقوق الانسان.

إن نموذج خالد محمد خالد يتكرر غالباً كلما سار فيها المفكر التاريخي منتصراً للتغير والتحول والعقل وللحرية.

إن أهم ما يميز الفكر الاسلامي التاريخي التنويري هو إدراجه الدين في التاريخ، إنه مع النظرة التاريخية إلى الدين. ويصير تأويله حاجة تاريخية يفرضها التغير التاريخي ذاته.

في الوقت الذي كتب فيه خالد محمد خالد، بوصفه مفكراً اسلامياً، مدافعاً عن الديمقراطية كانت الحياة السياسية العربية تشهد قيام أنظمة سياسية علمانية أو شبه علمانية.

كانت الناصرية قد ترسخت في الوعي كحركة تحرر وطنية قومية. وكان الاتجاه القومي العربي قد ساد الوعي السياسي، وكانت الآمال بتحقيق الأهداف القومية كبيرة، حتى بدا وأن التيار الديني الاسلامي قد صار إلى ماض.

أجل قبل أن يرحل الشيخ علي عبد الرزاق عن الحياة، ذهب إليه أحد الكتاب يطلب منه الموافقة على إعادة طبع كتاب «الاسلام وأصول الحكم». كان ذلك في عام ١٩٦٦، ودار بين الشيخ والكاتب الحوار التالي:

ـ هل تسمح لنا بإعادة طبع كتابك العظيم «الاسلام واصول الحكم»؟

ـ لا.. لا.. ياسيدي.

ـ لماذا؟ هل أنت تتخلى عن كتابك ورأيك؟

ـ لا.. لست أتخلى عنه أبداً.. ولكن لست مستعداً لأن ألاقي بسببه أي أذىً جديد. إني ما عدت أستطيع ذلك، كفاني ما لقيته... هل تعرف انهم كادوا يطلقونني من زوجتي.

ـ ألهذا الحد؟

ـ نعم، على أني لحسن الحظ لم اكن متزوجاً آنذاك. فضاعت عليهم الفرصة.

ـ لقد انتهى ذلك العهد البغيض... ولن تلقى اليوم ـ عام ١٩٦٦ ـ ولن يلقى كتابك غير التكريم والتقدير والإشادة من المفكرين والدولة على السواء.

ـ من يدريني، أريد تأكيداً من الدولة... أريد ضماناً.

ـ إن واقعنا الفكري الاجتماعي الجديد هو خير ضمان [7].

لقد كان ذلك الكاتب الذي حاور علي عبد الرزاق على ثقة كاملة بأن الواقع قد تغير، كيف لا وعام ١٩٦٦ ينتمي إلى إعوام المد القومي التحرري الاشتراكي العلماني.

ومصر الستينات هي فعلاً غير مصر الثلاثينات، لم يرَ هذا المحاور أنه وبعد ربع قرن ونيف على حصول هذا الحوار ستعود الخصومة مرة أخرى بين الأزهر والكتب التجديدية، وسيمثل نصر حامد أبو زيد أمام المحكمة متهماً بالردة عن الاسلام. ويصدر عن المحكمة الحكم التالي:

«إن المدعى عليه قد ارتد عن الاسلام وأن من آثار الردة المجمع عليها فقهاً وقضاءً الفرقة بين الزوجين، ومن أحكامها أن ليس لمرتد أن يتزوج أصلاً لابمسلم ولا بغير مسلم، إذ الردة في معنى الموت ومنزلته، وأن المدعى عليه قد ارتد عن الاسلام فإن زواجه من المدعى عليها الثانية يكون قد انقسم بمجرد هذه الردة ويتعين التفريق بينهما في اسرع وقت»[8].

وتمتد يد القتل إلى عدد من الصحافيين والمفكرين في مصر. والجزائر تعيش مستنقع العنف من قبل حركات اسلامية سرية، والسودان يحكمها عسكر باسم الشريعة.

لم يكن محاور عبد الرزاق يدري أن التاريخ سيعيد نفسه وعلى نحو هزلي.

ففي حقل الممارسة يتعين الاسلام السياسي في إحدى صوره المتعددة في حركات عنيفة تسعى نحو إقامة الدولة الاسلامية القحة. وقتل المخالفين لها في الرأي من مفكرين. بدواعي أن الدولة والمجتمع والعدد الأكبر من أصحاب الفكر خارجون عن الاسلام. ولما كان الشعب المسلم لايحكم بقوانين تناقض تعاليم الاسلام واحكام القرآن والسنة فيجب العمل بكل الوسائل لتحقيق دولة الشريعة.

هذه الممارسات تستند إلى آيات من القرآن مثل: «أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يؤمنون»[9]، و«لاتطع الكافرين وجاهدهم جهاداً كبيراً»[10]، و«من لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون... فأولئك هم الظالمون... فأولئك هم الفاسقون»[11].

تأول مثل هذه الآيات تأويلاً يجيز استخدام العنف والقوة «لمجاهدة» الكافرين وحكمهم.

اماعلى مستوى الخطاب الاسلامي بعامة، فإن أول دريئة يطلق الاسلاميون عليها الرصاص هي شعارات المرحلة السابقة: القومية الديمقراطيةالعلمانية الاشتراكية... إلخ.

وكتاب عباسي مدني «ازمة الفكر الحديث ومبررات الحل الاسلامي» يقوم على اساس فشل كل الخيارات غير الاسلامية للتقدم والتي شهدتها المنطقة العربية وهي خيارات جاءت من عالمي الرأسمالية والاشتراكية، فلايبقى إلا أمر الولاء لله والحاكمية له، وهذه من وجهة نظره «قضية عقائدية يكون الرافض لها كافراً لأنها عدل والرافض للعدل قابل للظلم، فهو إذاً كافر وظالم، وإذا كان الرافض لحكم الله العادل ظالماً فإن الظالم ولو كان مسلماً يخرجه ظلمه من جادة الاسلام لفسقه»[12].

تعود إذاً فكرة الحاكمية لله التي دعا إليها سيد قطب متأثراً بأبي علي المدودي، إذ لاينفصل مفهوم الحاكمية عند سيد قطب عن مفهوم الجاهلية. والجاهلية هي حكم البشر، والحاكمية هي حكم الله،والعالم باسره يعيش الجاهلية لأن الحكم فيه للبشر، وبالتالي منهم معتدون على سلطة الله على الأرض وحكمه، ولما كان الأمر على هذا النحو فيجب القيام بثورة تقضي على حكم البشر انفسهم، أي البشر المؤمنون بالله فلاحكم إلا الله، ولما كان الله لايحكم مباشرة، وإنما عن طريق التشريع الإلهي، وهو مصدر السلطات، فلابد وأن تظهر فئة خاصة تتولى تنفيذ شريعة الله[13].

ويرى عباسي مدني أنه بمقتضى العناية الربانية أن تتميز الدولة الاسلامية بأن تكون فيها الحاكمية لله يكون التشريع الرباني لازماً، يلتزم به القائد والمقود على حدٍ سواء[14].

ويشاطر محمد سعيد البوطي قطب رأيه في الحاكمية إذ يرى أن الحاكمية لله وحده، وهو المشرع لعباده في شتى شؤونهم المتعلقة بدنياهم وآخرتهم، وهو المرجع في حل كل مشكلة من مشكلاتهم وإقامة كل تنظيم ودستور لحياتهم، ومن جحد ذلك فهو كافر بالله ورسوله وإن صلى وحج وصام.

قامت على ذلك أدلة العقل والنقل من الكتاب والسنة وتم على ذلك إجماع المسلمين كلهم[15]،

ويتساءل البوطي ماوظيفة الانسان إذاً؟

ويجيب: إن وظيفته التنفيذ فقط... إنه مسؤول عن تنفيذ كل حرف من القانون الذي أنزله الله وألزمه به. ولايجتهد في ذلك إلا حيث أمره الله بالاجتهاد، ولايلجأ إلى الشورى في الرأي أو الحكم إلا حيث لانص صريحاً في كتاب ولاسنة وحيث لا اجماع[16].

أما عن السؤال هل شهد التاريخ دولة كهذه؟ فإنه يقول: بأن من يعترض على الحاكمية لله بحجة أن التاريخ لم يشهد تحقق المجتمع الاسلامي إلا في حقبة يسيرة هي بضع سنوات من آخر حياة النبي (ص) ونهاية خلافة عمر بن الخطاب، ثم سنوات يسيرة من عهد عمر بن عبد العزيز فإنه يقدم معذرة كاذبة ليس لها ظل من الحقيقة والواقع ويرى: أنه قد «ظل الحكم والمجتمع الاسلاميان قائمين في عصر الصحابة والتابعين وفي عهد الأمويين ثم عصر العباسيين، وبقي ممتداً إلى صدر الخلافة العثمانية، ولكن قيام المجتمع الاسلامي شيء والعصمة من الذنوب شيء آخر»[17].

والحق أن فكرة الحاكمية بعودتها الجديدة عند مدني والبوطي وآخرين، والقول بأن جاحد ذلك هو كافر بالله، قد افضت إلى فكرة الخروج على الحاكم «الجائر» وما الحاكم الجائر إلا ذلك الحاكم الانساني الذي لايلتزم بفكرة الحاكمية لله، كما أفضت إلى نزعة عدائية للمجتمع المحكوم بغير «الحاكمية»، والذي صار مدنياً، والمجتمع المدني إنحياز عن جادة الصواب والحقيقة الإلهية المطلقة.

وغدت الدولة الديمقراطية أو العلمانية دولة كفر وتآمر على الحكم الإلهي.

يعلن شيخ التكفير ومحتسب العصر والأوان يوسف البدري: «الديمقراطية شرعاً ضد الاسلام، لأن مصادر الديمقراطية هي الشعب ويقولون: الأمة مصدر السلطات ونحن نقول إن الحكم إلا لله»[18].

وفي الرد على العلمانيين يرى الدكتور محمد يحيى:

«إن العلمانية هي الذراع الأولى للتبشير الصليبي وجناحه السلبي المعد والمجهز لضرب الاسلام وإخلاء الساحة منه.العلمانية ليست إلا سلاحاً رئيسياً من أسلحة الاستعمار وإنها لاتروج إلا في ظل حماية الاستعمار من خلال عملائه المتصلين به وبسياراته»[19].

كما يرى سعد الحاج حسن: «إن العلمانية ليس لها من سبيل كما أظهرت تجربة لبنان، إلا أن تركب جياد الطائفية أو العرقية أو الجهوية أو الاقليمية الضيقة، ومن ثم لاتستطيع أن توحد أو أن تكون وحدوية»[20].

وكتب راشد الفنوشي مفسراً انتشار العلمانية من وجهة نظره الاسلامية قائلاً: «ولاشك أن معظم المهتزة أو الفاسدة عقائدهم، وكانوا الوسط المناسب لاستقطاب الأحزاب الشيوعية العلمانية من أبناء المسلمين إنما هم ضحايا إعداد عقيم وتربية تقليدية فاشلة وثقافة اسلامية جامدة وتدين منحط ومحنط، مكّن لغزو مسلح بثقافة معاصرة مشحونة بقيم الكفر والتمرد واكتساح هذا الحطام من البشر الذي خلفه الغزو الفكري وراءه، ليسوا إلا ضحايا أكثر منهم مجرمين، ضحايا ثقافة منحطة وتعليم عقيم وتسلط الأجنبي».

ولقد تمكنت الحركة الاسلامية من تهميش المشروع العلماني رغم امتلاكه أجهزة الدولة العملاقة»[21].

وإذ يقف الفنوشي موقفاً إيجابياً من الديمقراطية، فإنه يرى فيها خللاً لايتمثل في الجهاز الديمقراطي، فتلك عبقرية كما يقول وإنما في مضامينه ـ أي الجهاز ـ الفلسفة المادية، أي العلمانية بما هي اقصاء الله عن شؤون تنظيم المجتمع وتاليه الإنسان[22].

لاشك أن نقد العلمانية اسلامياً يتم في حقل تلك النزعة الدينية التي تقسم البشر بين المؤمن والكافر، والعالم ـ شرق مسلم وغرب ملحديسعى لدحر الاسلام.

تقسم الناس: بين من هم في حزب السلف الصالح ـ اي حزب الله ـ ومن هم في حزب الحداثة الطالح.

تقسم العالم: بين عالم الخصوصية المغلق، والعالم الآخر المختلف، وعندها لن تكون العلمانية من وجهة نظر منتقديها الاسلاميين إلا ثمرة مؤامرة مدبرة من الغرب أو مظهراً من مظاهر فساد العقل والعقيدة، أو ردة عن جادة الصواب، أو نمط من الكفر جديد[23].

واللاهوت الاسلامي السياسي المعاصر وهو ينطلق من أن القانون الصالح للبشر قد حاز على اكتماله بالشرع الالهي عبر الوحي والنص والتجربة، فإن قانوناً كهذا لله لن يكون عرضة لأي تغير، فهو صالح لكل زمان ومكان، فأنى للبشر الناقصين أن يبدعوا ـ كما يرى هذا اللاهوت ـ قانوناً أرقى من القانون الذي أبدعه الكامل.

وهم إن حاولوا فعل ذلك، فإنهم لايبدعون بل يبتدعون.

عندها لايغدو مكان للإنسان في لاهوت كهذا، وهو إذ يدافع عن العقل ـ عقل الانسان ودوره ـ فإنه عملياً لايتعدى الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي ترفع من شأن العقل. لكن وظيفة العقل هنا لاتتعدى حدود تبرير الايمان والدفاع عن فكرة الحاكمية، هذه الفكرة التي يسعى العقل لتأكيدها أو للتدليل على صلاحها المطلق تؤكد قصور الانسان الذاتي وعجزه عن الاتيان بما يناسبه. وهكذا تتحول فكرة الحاكمية إلى وسيلة إكراه متعددة الجوانب. فهي سلب لحرية الاعتقاد، سلب لحرية التعاقد الاجتماعي، سلب لحرية ابداع القوانين بما يتناسب مع مستوى التطور الانساني وحقوق الانسان، سلب للتطور ذاته.

ليس القديم ـ من زاوية الحاكمية لله ـ أفضل العوالم الممكنة فحسب، وإنما هو كابح لولادة الممكن ذاته.

أجل هذا هو مضمون فكرة الحاكمية من أبي الأعلى المودودي إلى سيد قطب إلى عباسي مدني إلى محمد سعيد رمضان البوطي.

الهوامش

١ـ انظر: أحمد برقاوي، محاولة في قراءة عصر النهضة العربية، بيروت١٩٨٨.

٢ـ انظر: محمد عبده، الاسلام بين العلم والمدنية، كتاب الهلال، ص ١١٩ـ١٤٠، بلا تاريخ.

٣ـ علي عبد الرزاق، الاسلام وأصول الحكم، بلاتاريخ، ص ٤١.

٤ـ خالد محمد خالد، لكي لاتحرثوا في البحر، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٧.

٥ـ خالد محمد خالد، المرجع السابق، ص ١٨.

٦ـ خالد محمد خالد، المرجع السابق، ص ٥١.

٧ـ انظر: محمد عوض، أفكار ضد الرصاص، ١٩٧٢، ص ١٤٢.

٨ـ انظر، أدب ونقد، العدد ١٠٤، حثيثيات الحكم في قضية نصر حامد أبو زيد، ص ٨٠.

٩ـ القرآن، سورة المائدة.

١٠ـ القرآن، سورة الفرقان.

١١ـ القرآن، سورة المائدة.

١٢ـ عباسي مدني، أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الاسلامي، مكة المكرمة، بلا تاريخ، ص ٦١.

١٣ـ انظر: سيد قطب، معالم على الطريق، بلا تاريخ، ص ٨٠.

١٤ـ عباسي مدني، المرجع السابق ص ٦٤.

١٥ـ انظر: محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، دمشق، ١٤٠٢هـ، ط ٨ ـ ص ٢٧٢.

١٦ـ انظر: البوطي، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

١٧ـ البوطي، المرجع السابق، ص ٣٤٧.

١٨ـ المصور عدد ٢٦/٣٧٢٠ يناير ١٩٩٦.

١٩ـ انظر: سيد زهرة، اسلام الحاكمين واسلام المحكومين، أدب ونقد، السنة التاسعة، يوليو ١٩٩٢، العدد ٨٣، ص ٤١.

٢٠ـ سعد الحاج حسن، حول سمات الكيان اللبناني، مجلة «الانسان»، العدد الأول، السنة الأولى، رمضان ١٤١٠، ابريل ١٩٩٠.

٢١ـ راشد الفنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، بيروت ١٩٩٣، ص ٥١٠.

٢٢ـ انظر: راشد الفنوشي، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

٢٣ـ انظر: أحمد برقاوي، مقدمة في التنوير، دمشق ١٩٩٦ ص ١٠١.

• كاتب فلسطيني/ رئيس شعبة الفلسفة في جامعة دمشق.

قصة قصيرة

النافذة*

علي الكردي



استقبلتني ليلى بكثير من المودة والفرح، بينما، فريال، بقيت صامتة لاتتكلم. كانت ترفل بالدفء، وبين الفينة والأخرى تبتسم لي ابتسامة عذبة، ثم أخذت تمشي إلى جانبي باستسلام قدري دفعني للتساؤل بارتياب:

أحقاً: هي فريال، التي تمشي إلى جانبي، بهذه البساطة، بعد كل هذا الغياب؟!

أحسست بنشوة عطشان شرب كأس ماءٍ بارد، فرُحتُ أرقبها بكثير من الشغف. عدت خطوة، أو خطوتين إلى الوراء، وتأملتها من الخلف.دققت في طول العنق، وانسيابية الظهر، وتوقفت برهة عند الخصر الناحل، شعرت بشيء من الامتلاء: قريباً سنغتسل جسدين توّاقين للتطهّر، وروحين تهيمان فرحاً بالانطلاق!

تلفّتتْ فريال دهشة لتخلفي عنها، لكنها لم تستنكر تصرّفي قط، بل غمرتني بنظرة حانية، متسائلة ملأتني بالبهجة. اقتربت منها. أحطتها بذراعي المرتجفة، وتابعنا السير متقافزين كعصفورين صغيرين...

اثناء ذلك كانت ليلى تراقبنا بعيون تضج بالمرح، وعلى عكس طبيعتها كانت متخففة من كل الأعباء. تضحك وتعلق بذكاء، فيما أنا مشغول الذهن ساهم، لكأنني غير متيقن من هذا الدفء الذي غمرني دون مقدمات!

ترى، لماذا حافظت فريال على صمتها؟! لماذا لم تفه بأية كلمة؟! هل ثمة حسابات معينة تدور في رأسها؟!

هذا ما لم أتوصل إلى نتائج محدّدة بشأنه.

قالت ليلى: ما رأيكما أن تذهبا إلى شقتي؟!

نظرت بطرف عيني إلى فريال، فلاحظت حمرة خفيفة تعلو وجهها الشاحب حينئذٍ فقط، تبين لي أن ثمة شاباً، لاأعرفه دخل على الخط بغتةً، وراح يمشي معنا دون أي تكلف. كأنه واحدٌ من المجموعة، فخمنت أنه يخص ليلى...

دخلنا باب عمارة عالية. هي بالأحرى، بناء ضخم له مدخل طويل جداً، وممتد إلى مالا نهاية، تحيطه حدائق من الجانبين، ويفضي إلى سلم، صعدنا عليه، لكنني لم ألمس بوضوحٍ كافٍ عملية الصعود تلك، لأنني وجدت نفسيَ هكذا، فجأة على السطح، في فضاء يضيء إضاءة طبيعية مريحة للنفس ورغم أنني سمعت تعليقاً ساخراً آتٍ من الخلف، لكنني ـ لحظتها ـ لم أكترث، ولم أجهد نفسي لمعرفة المرأةالتي أطلقت التعليق منغماً على إيقاع مشيتها الأنثوية المتثاقلة، إذ رغم احساسي بنظراتها تلسع ظهري بقسوة، دلفت باب البيت الذي سرعان ما أفضى بي إلى رواق طويل ومنه إلى صالة واسعة، على جدرانها الكالحة، عشرات الحقائب المعلقة، بأحجام وألوان مختلفة ومن بين الحقائب كانت تتدلى أكياس نايلون منتفخة بنسب متفاوتة، تطل من بينها خزائن ورفوف كرتونية تعلوها كتب وأقلام وكؤوس وأشياء أخرى... وعلى أرضية الصالة كان ثمة أشخاص يتدثرون ببطانيات سوداء ويغطون في نوم عميق، باستثناء واحد منهم، لم أفهم قط، لماذا يغطي جسده بقطعة «عازل» عريضة،ويحدق بذهول في سقف الصالة!

حين هممت بدخول صالة أخرى، تنبهت لغياب ليلى وفريال، لكأنهما سحابة صيف تبخّرت، فيما ذاك الشاب، الذي خمّنت أنه يخص ليلى، ما برح يرافقني، ويتصرف بثقة أثارت ريبتي!

كانت الصالة الجديدة تشبه «غاليري» أنيقة جداً. إذ لفتني نظافة، ولمعان أرضيتها الرخامية الموشحة باللون البني، وسحرني جمال إنكسار خطوط الاضاءة المنبعثة من المصابيح الموزعة بتناسب مرهف في كل الزوايا. الشيء الوحيد الذي خربط كياني، وخلط الأوراق في ذهني من جديد هو: جلوس فريال، على كرسي خيزران هزاز، وهي تلف ساقاً فوق أخرى، بينما تسند ذراعها اليسرى إلى مسند الكرسي وتشبك يديها الناحلتين ببعضهما وتغمض عينيها اللتين غابتا وراء نافذة مسيجة بقضبان سوداء.

في تلك اللحظة، بدا لي نهداها الصغيران، فاتنين، يطلان عليّ كطيرين متحفزين من وراء الغلالة الزرقاء الشفافة التي لفت جسدها الغض، فيما انتشرت أذيالها على الأرض الرخامية بلا إبالية!

تقدّمتُ نحوها، برغبة جائع طال انتظاره، يعتريني توق شديد للارتواء. كلما تقدمت خطوةً، كانت تبتعد خطوتين، وحينما ركضت ملهوفاً لآخذها بين ذراعيّ تسرّبت كطيفٍ شفيفٍ متلاشية خلف قضبان النافذة، التي تطل على شارع ضيق، غارق في بحر من العتمة!

* من مجموعة: موكب البط البري التي ستصدر للكاتب قريباً.

اغتيال التجربة الشعرية في ثنائية الأصالة / المعاصرة

عبد الكريم درويش

[أسير في أزقة بغداد المنتنة الموحشة مصطدماً في كل لحظة بمأساة. إمرأة تبيع عرضها للعيش، أو يتيم يفتش في القمامة عن طعامه، أو بائس يبصق رئتيه دما على الأرض، أو بما هو أفظع وابشع من هذا كله

تلفت حولي فلا أرى قلما يغمس في هذه الجراح. أين الأدباء والفنانون من هذا كله؟ أوليس النزول إلى واقع هؤلاء الأشقياء أقرب إلى رسالة الأديب من لمس الغيوم وركب النجوم].

-(رشيد ياسين)-

وعي التجربة الشعرية هو وعي لاشكالياتها في نطاق العلاقات المتبادلة بين الأساسيات الثقافية والمؤسسات الوسيطة والمتلقي والشاعر. ولكن هنالك ما يناقض هذا الوعي. ما يؤدي إلى تشويه التجربة وتخليفها في النقد وفي الشعر على السواء. أي في وعي التجربة فكرياً وفي انتاجها شعرياً. بما يعنيه ذلك من افراغ للفعالية الشعرية من بذور نموها وتطورها، وتحويلها إلى تجربة ساكنة أو تابعة على أحسن الفروض للفعاليات الاجتماعية الأخرى. مما يؤدي بحكم ضعفها الذاتي هذا إلى حرمانها من الوقوف على صعيد واحد مع هذه الفعاليات، وإلى عدم قدرتها على إضافة أي فعل إلى الوجود العربي.

في هذه الحالة لا تتشوه علاقة الفعالية الشعرية ببذور تطورها فقط، بل وتتشوه علاقتها بالنقد أيضاً. لأن الشاعر لا يتلقى تجربته مباشرة مهما ادعى البعض براءة النظرة، ونضارة الوجدان، بل عبر شبكة ذهنية ذات علائق موروثة أو متكونة. ويبدو انفصال الشاعر العربي عن التجربة أو لا مباشرة هذه العلاقة مضاعفاً بحكم الوضعية التاريخية للتفكير العربي أولاً وبحكم افتراضات الخلق الشعري القائمة على لعبة شخصية يمارسها الشاعر في ما هو معطى. وينبع الانفصال الأول من العطالة القرن عشرينية التي وجد العربي نفسه في سياقها بتأثير غزو الأشياء الغربية الجاهزة، إن على صعيد السلعة أو على صعيد الفكرة، والضغط العسكري والاجتماعي والاقتصادي المتواصل من أجل ترسيخ هذه العطالة، إن على صعيد المؤسسة أو على صعيد الفرد بذاته. لقد اصبحت الطبيعة والمجتمع والتاريخ مطلقات في ظل غياب ممارسة الفعل: فعل اليد والفكر. ووضعت اشكالية التنوير على قاعدة الماضي المستعاد، أو على قاعدة حاضر الآخر المتفوق، أو على قاعدة توفيقية بين الشاذين: الماضي وحاضر الآخر.

ما يعنيه هذا هو اغتيال الحاضر العربي. ذلك العطب المتواصل والغامض تحت هذا الشكل الفوقي من الفكر والطبقات. أما الانفصال الثاني فينبع من طبيعة الفعالية الشعرية بوصفها قيامة ذهنية على قاعدة رصيد ثقيل من الموروث الشعري، وعلى قاعدة تعزيز متواصل على الانقطاع بين ما هو شعري ولا شعري. بين ما هو ضرورة وما هو حرية. بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

ولم يتمكن التكون الذاتي للنظرية الشعرية من حل هذا الانقطاع، بل تعززت الهوّة بين الطرفين المنقطع أحدهما عن الآخر، بانعكاسات الانفصال الأول، وآثاره على صعيد عادات المتلقي الذهنية. وعلى عادات السلوك تجاه ما هو غائب أو مغيّب. ومن هنا يلعب النقد دور المحرض على المزيد من الاغتيال، سواء كان نقداً تراثياً أو نقداً متغرباً، أو نقداً توفيقياً. ولم تنتج ردات الفعل التي سميت بالواقعية، إلا أصداءً واهية بسبب من سطحية في فهم اشكالية الحاضر العربي، وبالتالي اشكالية الشعر في سياقه، بكل ما لهما من خصوصيات مهملة أمام عموميات النقد الواقعي.

وينتج الشاعر في ملاحقاته لأطروحات النقاد، وفي طموحه لنيل استحسانهم عالماً شعرياً أجوف يفتقد إلى أساسيات هذه الطاقة الخلاقة، وتتشوه علاقة الشعر بالجمهور، فتدور فعاليته في نطاقين: نطاق القبول الاجتماعي وقواعد العطالة السائدة التي أصبحت سمة أساسية من سمات المجتمعات العربية في عصر تصدير الثروات واستيراد الأساسيات الجاهزة، ونطاق الاشباع الذهني والمادي الذي توفره جزر معزولة وعازلة للفرد الشاعر كدلالة مهمة وإضافية على الانقطاعات المتواصلة بين ما هو شعري ولا شعري.. أو بعبارة أخرى يؤدي التشويه والتخليف إلى تشويه العلاقة بين الانسان والانسان، وبين الانسان وبيئته الاجتماعية، والطبقية عبر أحد مكونات الوعي: الشعر.

نستطيع حالياً تمييز طابعين من طوابع الاغتيال تعرضت وتتعرض لهما الفعالية الشعرية العربية المعاصرة، هما طابع ربط هذه الفعالية بالأساسيات الثقافية الغربية، وطابع ربط هذه الفعالية بالأساسيات الثقافية الموروثة، وما يلحق بذلك من وسائل للتوفيق والانتقاء.

فنجد عدداً من النقاد والشعراء يميلون إلى ربط حركة تجديد الشعر العربي بحركات التجديد الغربية بمختلف تنوعاتها، ويجتهد عدد منهم منذ أوائل القرن العشرين في الربط بين فعالية الشعر العربي وبين تحديدات الرومانسيين الانكليز، ويجيء من يتابعهم على هذا الطريق فيعيد ربط الفعالية، بحركة التصوير بين الأمريكيين أو السرياليين الفرنسيين. ولايزال من يتابع هؤلاء يتسقط أي حركة في الخارج ليتخذها صيغة مفهومية لواقع الشعر العربي، سواء كان فعالية، شعرية أو نقدية. وكأن هذا الشعر لا يمكن أن يجد تبريره المقنع في أرضية اجتماع عربي.

ويتوازى مع هذا الطابع أو يضاده النوع الثاني. ذلك الذي يبدو معاكساً في الاتجاه. فيربط الفعالية الشعرية الحديثة بالصورة التراثية لهذه الفعالية كما ظهرت في عصور الازدهار وأخصها العباسي. ورغم تعاكس هذين الطابعين واختلاف منطلقاتهما، إلا أن اسلوب فعلهما يكاد يكون واحداً. والنتائج التي يقودان إليها تكاد تكون واحدة على صعيد مصير التجربة الشعرية.

فهما يشوهان العلاقة بين سلّم القيم والواقع الاجتماعي بتبنيهما لقيم في الشعر والنقد تنتمي إلى واقع آخر يتطابق فيه المفهوم وموضوعه. أي لمعطيات أخرى. ويعزلان التجربة الشعرية العربية من قيمها المفترض تكوينها وارساؤها. ويشير هذا التشويه إلى ايمان بالثبات التكويني من جهة، وإلى تماثل الخصائص التكوينية للبنى رغم الزمان والمكان.

إن حضور النموذج هنا في ذهن الناقد أو الشاعر لا يستهدف الدراسة المقارنة أو توسيع الادراك المعرفي، بل يستهدف التبرير. ولمزيد من الوضوح من المناسب أن نتناول كلاً من هذين الاتجاهين على حدة.

فوفق الاتجاه الأول لا يمكن أن تفهم الفعالية الشعرية إلا خلال صلة يقيمها الناقد بينها وبين قيم فعالية شعرية في ثقافة أخرى. أو وضع هذه الفعالية في أفق اشكالية أوسع هي اشكالية ما يسمى أحياناً بدون تحديد «الشعر العالمي».

ونموذج المحاكاة الذي عرفناه هنا بشكل واضح: الغرب. فهو النماذج التالية: كيتس ـ كولروج ـ فاليري ـ بريتون ـ عزرا باوند ـ رامبو ـ هولارن ـ اليوت ـ سان جون بيرس. أو هو نماذج: ناظم حكمت ـ ايلوار ـ نيرودا ـ مايا كوفسكي ـ بريخت ـ لوركا. وليس موضوعنا هنا الفرق بين

هاتين السلسلتين من النماذج، لأن هذا الفرق القائم أيضاً تعبير عن اشكالية خاصة بتطور الشعر الغربي. وما يهمنا هنا هو الانعكاس المشوّه لهذه النماذج على توجه يمتد في الثقافة العربية طوال المائة عام الأخيرة، بكل ما اضطر إليه من تمحّل وتلفيق. فالقضية الاشكالية للثقافة العربية ليست القدرة على التماهي بالغير واجتيافه، بقدر ما هي القدرة على تحقيق الماهية، نتيجة للفروقات الأساسية بين وضعيتين انسانيتين لكل منهما حدودها التاريخية، ونتيجة لطبيعة العلاقات السائدة بينهما: القوة والمعرفة، في جانب، والضعف والتبعية في الجانب الآخر.

بعد ظهور قصيدة اليوت الشهيرة «الأرض اليباب»، وهي القصيدة التي ينعي فيها افلاس الحضارة الغربية فلسفياً وفكرياً وروحياً، ويُجسّد مخلفاتها التراكمية التي تفسد العقل والجسد والروح... أثارت هذه القصيدة جدلاً كبيراً متعدد الجوانب بين النقاد من جهة، ودارسي الشعر من جهة أخرى نظراً لما احتوته من «تكنيك شعري جديد» يتخذ من الحركات الخمس للسيمفونية الموسيقية ركيزة محورية لها، لتعبّر عن خمس حالات أو خمس تقلبات أو خمس مكابرات تعتري الشاعر وتجتاح كيانه وهو يُجابه الحضارة الغربية المفلسة، مطعماً هذه الحركات الخمس ببعض من تراث «الميثولوجيا» الفرعونية واليونانية وبعض أقوال القديس أوغسطين وبعض ما ورد في «أزهار الشر» لبودليز، ولمحة أخرى مما ورد في أوبرا «فاغنر» «تريستا وأوزالد»، وكأن إليوت يريد أن يقول إن الشعر هو الأسطورة واعترافات القديسين وهو الموسيقى، وهو لغة الحياة اليومية في مزيج متداخل محكم عند الاستقراء الفكري، متفسّخ عند التذوق الشعري.

ومع أن القصيدة تعكس فكر «إليوت»، وهو فكر مسيحي كاثوليكي رجعي أراد أن يعلن توبته عن الحضارة الحديثة بنعيها والانسحاب منها إلاّ أن «المسّ الاليوتي» أغوى المتعاملين مع هذه القصيدة إلى درجة أنهم ينقلون الخلفية الفلسفية والفكرية التي تُبطن حركاتها الخمس إلى شكل ومضمون تجربتهم الشعرية الخاصة مما يُفسد الشعر والتجربة معاً، ويوقع الشاعر في مصيدة الثنائية الابداعية: اغتراب ذاكرته الذاتية (أو استدعاء ذاكرة الآخرين، ونقل تجربة شعرية من تربتها الأصلية إلى تربة أخرى لا تلائمها في الزمان والمكان).

في كتابه (حياتي في الشعر) يقول صلاح عبد الصبور عن «إليوت»: [حين توقفت عند الشاعر ت.س. اليوت في مطلع الشباب لم تستوقفني أفكاره بل واستوقفتني جسارته اللغوية][1]. وهذه الجسارة اللغوية هي التي دفعت «إليوت» لاستخدام مفردات من قاموس الحياة اليومي الخشن الذي يعكس واقع الحياة المرّ. ويستشهد «صلاح» بمقطع من «الأرض اليباب» يقول فيه إليوت:

[في الساعة البنفسجيه
ساعة المساء التي تقود إلى البيوت،
وتعيد البحّار إلى بيته،
والنابيست إلى بيتها في موعد الشاي
لتنظف المائدة من بقايا الإفطار
ولتشعل الموقد،
وتخرج الطعام من علب الصفيح
لقد تدلت من النوافذ منشورة خوف السقوط
أطقمتها الداخلية، وهي تجف، إذ لمستها أشعة
الشمس الغاربة
وتكومت على الأريكة (التي تتخذها سريراً في الليل)
جواربها، وشبشبها، وقمصانها، ومشداتها].

انتقلت عدوى الجسارة اللغوية من «إليوت» إلى «صلاح» وتبدت في قصيدة «الحزن» التي يقول فيها:

يا صاحبي إني حزين
طلع الصباح فما ابتسمت ولم ينر وجهي الصباح
وخرجت من جوف المدينة أطلب الرزق المتاح
وغمست في ماء القناعة خبز أيامي الكفاف
ورجعت بعد الظهر في جيبي قروش
فشربت شاياً في الطريق
ورتقت نعلي
ولعبت بالنرد الموزع بين كفي والصديق
قل ساعة أو ساعتين
قل عشرة أو عشرتين
وضحكت من اسطورة حمقاء رددها الصديق
ودموع شحاذ صفيق.

الجسارة اللغوية لم تتعدّ الحركة الميكانيكية للحزب المقترن بممارسات يومية تافهة كرتق النعل في الطريق، ولعب النرد، والضحك على دموع الشحاذ الصفيق؟!!

إن ناقداً مثل «النويهي» لا يستطيع تبرير فعالية «الشعر الجديد» إلاّ بشرح مطول لأدوات ناقد للشعر هو «إليوت» بعد أن أوحى له أحد الشعراء بهذه العلاقة بكثرة ما استعاد من قصائد إليوت وأقواله [2].

وفي بحثه عن «منهج الشعر الحديث» استشعاراً منه بالحاجة إلى [«منهج نقدي جديد» لا يقف عاجزاً أمام تردي الشعر في المتاهات والدوائر المغلقة بل يساهم بفعالية في تطوير التجربة الشعرية وتوسع أفقها] يلخص الناقد «صبري حافظ» أهم قواعد مناهج النقد الغربي المعاصر، كأسس وملامح لهذا المنهج الذي يطالب به [3].

وفي الشعر، يستعير الشعراء ليس تقنية بعض الشعراء الغربيين تلك التي تخضع لخصوصيات لغوية تستحيل استعارتها فقط، بل أيضاً الأمكنة والأزمنة. فيلتقط الشاعر واعياً أو غير واع أصداء تجارب الشعراء الذين يغلبونه على إبداعه الخاص، ومضامينهم الانسانية بنكهتها الخاصة، بتجربة شعب في زمن محدود، ويسلك نفسه هكذا في عداد شعراء الثورات، دون حسّ بالمفارقة بين أصالة النموذج وقراءته لواقعه، وبين تزوير المقلد وهو يقرأ قراءة واقع الآخر متوهماً أنه يقرأ واقعه الشخصي. ولعلّ تجربة شاعر من وزن «عبد الوهاب البياتي» في قصيدته: «سيرة ذاتية لسارق النار»، توضح ما نعنيه. فطفولة سارق النار هي طفولة غربية بدلالات الأسماء والأوصاف والأمكنة وليست أبداً طفولة إنسان من ريف العراق، إنها استعارة الذاكرة، وإلغاء الذاكرة الشخصية. في مقاله (الطريق المسدود) يقول د. لويس عوض عن قصيدة «صلاح عبد الصبور» «الظل والصليب»: [هي من أجمل ما قرأت ومن أجمل شعره قاطبة.. ولا يعيبها أن فكرتها الأساسية مقتبسة عن قصيدة للشاعر الفرنسي «أراغون»، وهي من أعظم ما نظم هذا الشاعر العظيم][4].

يقول «صلاح عبد الصبور»:

[أنا الذي أحيا بلا ظل، بلا صليب
الظل لصّ يسرق السّعادة
ومن يعش بظلّه يمشي إلى الصليب في نهاية الطريق
يصلبه حزنه، تَسمل عيناه بلا بريق][5].

أما في التطبيق ودراسة النصوص فهذا الاتجاه ينجح في شيء واحد فقط، وهو تلخيص وعرض ما أصبح في الثقافة الغربية تحليلاً مرجعياً معتاداً ومبذولاً لكل مطلع، ويفشل في الشيء الأكثر أهمية، وهو مقابلة النصوص العربية.

ولعل الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب هو بحث الناقد «جبرا ابراهيم جبرا» في شعر «نزار قباني». إذ بذل جهداً كبيراً لتبرير هذا الشعر بالكشف عن مشابهته لشعر بعض الشعراء الانكليز. ولينقلب على مفهومه هو للشعر الحديث بكونه [قلباً للمفاهيم الموروثة وفتحاً لأرض جديدة]. وابحاراً في بحر الظلمات الذي خشيه الملاّحون من قبل قروناً طويلة لبلوغ أمريكا جديدة. إنه إمضاء لوسيلة تعبيرية هي أهم وسائل النفيّ في إطلاق مكنوناتها، بل لعله خلق لوسيلة جديدة... هذا الشعر الحر الطاغي على حدوده، المكسر لقيوده انعكاس للتمرد العربي في سبيل حياة أغنى وأعنف][6] وليصبح الشعر لديه تجربة [فذة عميقة عمق الدهور، وطريّة طراوة هذا الصباح... جنون الشاعر بالكلمة...][7].

إن آخر منجزات هذا الاتجاه في اضطرابه بين اللامنهجية والمنهجية هو تلقيه وتلقفه للمنهج البنيوي في النقد في أكثر جوانبه شكلية وجموداً. أي جانب «البنية» السابقة على الوجود، المغلقة بعلاقاتها ذات الدلالات الداخلية.

وليس جانب البنية بما هي تكوّن متواصل بعلاقاتها الداخلية والخارجية، ذات الدلالات النصيّة والاجتماعية. ووفق هذا الجانب الشكلي تخضع النصوص للتفتيت واعادة البناء في شبه لعبة مجانيّة يخرج منها الناقد بحصيلة هزيلة على مستوى رموز الشاعر أو أساطيره التي تبنين النصّ [8].

إن سبب فشل هذا الاتجاه في الشيء الأهم هو تجاهله لبنية الواقع العربي تاريخاً وصيرورة. تلك البنية التي تبدو لدى البعض معقدة وغامضة وغير مفهومة وغير منتظمة، أو تبدو بنية لا وجود لها ويسهل تغييبها تحت دعاوي «الحضارة الشاملة، والحديث عن عصرنا»... وليس عن

عصر عربي

في أطروحة واضحة ممتلئة بوجوب الاقرار والتسليم وعدم الموارية يقول «جبرا ابراهيم جبرا». [علينا أن نرى حركة الشعر العربي الجديد متصلة بحركة الفن الحديث بأوربا ـ أو قل في العالم كله ـ أكثر من اي شيء آخر، بغير موارية. فالتجديد قد جاءنا من هناك، ولابد من الاقرار بذلك. لقد جاءنا التجديد كصورة نفسية، لافي الشعر وحده، بل في تفكيرنا السياسي والاجتماعي برمته]... ويضيف: [يجب التأكيد على أن الأمثلة على قضية الشعر العربي والمتوازيات التي قد تلقي نورا عليها، لايسعنا أن نلقاها إلا في الآداب والفنون الغربية لا العربية، ذلك لأن ما يحدث في عالم الأدب العربي الآن لامثيل له في ماضينا الأدبي. من العبث أن نستشهد بالقدامى ونستشهد في أحكامنا إلى سوابق لن نجدها في كتب الأدب التي وضعت قبل بضعة قرون على الأقل][٥] ولايمكن تفسير اعتقاد صاحب الأطروحة المضمر بأن علينا الاختيار بين أمرين: رؤية أنفسنا جزءاً من حركة أوربا الفنية أو رؤية أنفسنا جزءاً من القدامى وكتب وضعت قبل بضعة قرون، إلاّ بتجاهله لتميز الوجود العربي الراهن، أو امتلاكه لاشكاليات خاصة. لاهي أوربية الإطار ولا تراثية السوابق. فإذا كان صحيحا ـ وهو صحيح ـ أن مايحدث في عالم الأدب العربي الآن «لامثيل له في ماضينا الأدبي» فمن الصحيح أيضاً أن ما يحدث لامثيل له في الحاضر الأوربي. وإنما له معادل ودليل، وذلك هو ما يحدث في المجتمع العربي نفسه، كحصيلة للعملية التاريخية الجارية وعلاقاتها الداخلية، الخارجية التي تحتاج إلى معرفة وإلى تحليل.

الانتماء إلى السوابق التراثية، هو ما يميز الاتجاه الثاني، ولكن هذا الاتجاه يقوم بفعل مشابه لما يقوم به الاتجاه الأول. فهو لايستطيع أن يفهم الفعالية الشعرية المعاصرة إلاّ بربطها بالسوابق التراثية، وبمقدار اقترابها من هذه السوابق ووقوعها في دائرة أساسياتها الثقافية والاجتماعية. ولذا لاتستطيع ناقدة شاعرة مثل «نازك الملائكة» استيعاب وتبرير الشعر الحديث إلا إذا قضت على أهم خصائصه واحتفظت بما يظل منه بعد ذلك شبيهاً بنموذج تتخيله للتجربة الشعرية.

ويمكن اعتبار «الملائكة» في كتاباتها صورة محسنة لهذا التيار، وأعلى ما وصلته نزعة الاغتراب التراثي، وحدودها الأخيرة، اي الانتقائية. إذ تجمع بين رغبة التطور وهاجس الخوف من انهيار النموذج التراثي. فهي [لاترمي إلى تقييم الشعر الحر وتقويمه وحسب، وإنما تقصد أيضاً إلى أن نجد للشعر الحر أصولاً أرسخ تشدّه إلى الشعر العربي القديم وتضعه في مكانه من سلّم التطور بحيث يقتنع القارئ الموسوس بأن وزن الشعر لم يحطم على أيدينا، وإننا لانقل حرصاً عليه من أي شاعر قديم مخلص][10] وعلى هذا الأساس تنطلق لوضع قواعد تقوم على نفس القواعد القديمة [فإنما تكون الحرية في الشعر الحر في حدود التفعيلة المكرزة في اصل الشعر العربي][11] و[ينبغي للشاعر أن يتذكر دائماً أن أي شطر في مثل هذه القصيدة ينتهي بتفعيله غير (فاعلن) إنما هو شطر ناشز مغلوط يخرج على قانون الأذن العربية خروجاً منفراً][12] وفي دراستها للقصيدة المدورة في الشعر العربي الحديث توغل أكثر في اعتبار النموذج التراثي مقياساً مطلقاً كما هو مطلق مقياس «الأذن العربية» الغريب. فتستعرض خمسة مظاهر سلبية قائلة في القصيدة المدورة. أولها [أن شعراء القصيدة المدورة يقلبون همزة القطع في ال التعريف إلى همزة وصل] في حين أن هذا [لم يحدث قط في تاريخ الشعر العربي][13] وثانيها [اكثار الشاعر من استعمال الجملة الاسمية خلافاً للمألوف في اللغة العربية][14] وثالثها [حذف حروف الربط مثل واو العطف وفائها وثم وسائر الحروف التي تصل الأسماء والأفعال، وتعطي الكلمات دفئاً]○. ورابعها [أن الشاعر حتى عندما يبدأ بالفعل يسلب هذا الفعل قوته بوسائل أخرى][15] وخامسها [غياب القافية التي تنزل وكأنها رصاصة في خاتمة كل شطر][16].

ورغم أن «نازك» تعترف بأن لهذه المتغيرات دلالات اجتماعية وسياسية معينة، إلاّ أنها لاترى فيها إلاّ سلبية واستلاب إرادة ورهبة [تلجئ الشاعر إلى القصيدة المدورة بكل ما وضعه فيها من مظاهر سلبية][17]

يمكن بالطبع نقد القصيدة المدورة، وكل قصيدة أخرى، ولكن ليس اعتماداً على معايير لغوية وعروضية هي بحد ذاتها خلاصة بيئة تخضع للصيرورة التاريخية اجتماعياً وسياسياً ونفسياً وأخلاقياً، وما نأخذه على هذا الاتجاه هو بالضبط مغالطته القائمة على اعتبار التجربة العربية في زمن مختار هي معيار الأحكام. فيعلن عن عزلة عقيمة عن كل فعالية معاصرة، حين يتمسك «بالأذن العربية» و «الأخلاق العربية» و «التجربة العربية» وما إلى ذلك من مطلقات.. حتى ليصل به الأمر حد التمسك بالصيغ اللغويةالموروثة. فالناس خاصة وعامة أو رعاع وورى، والشعر نظم نقيضه النثر... وهكذا. وحتى ليصل به الأمر إلى التمسك بقواعد نقدية انقطعت عن التطور منذ قرون، ويعيد تكرارها تحت وهم ابداعها مجدّداً، مع اهمال كلّي لوظيفة البحث عن قواعد نقدية منبثقة من التجربة العربية بخصائصها المعاصرة.

إن من الخطأ الاعتقاد بأن الأثر المشوّه لهذين التيارين ينحصر في نقد التجربة الشعرية أو في انتاجها. فهو يمتد إلى كلّ الجوانب من سياسة واجتماع وفلسفة واقتصاد فيطبعها بطوابع العقم.

ويرتد تشويه الكلّ الثقافي إلى الوعي الشعري فيزيد من تعميق تخلفه ولافاعليته، حين يقيم جداراً ليس من السهل اختراقه بين حركة الفكر وحركة التجربة في الواقع العربي. يقول محمد بنيس إن: [من أهم القضايا التي لازمتني همومها هو ما أحسسته في هذه الظاهرة الشعرية من انفصال بين قراءة الشعر للواقع وبين الواقع نفسه حياً وملموساً، متغيراً ومغيراً][18].

وأقصى ما تستطيعه الفعالية الشعرية في هذه الحالة هو التطلع إلى أشباح هذا الواقع كما ترتسم على جدار القيم الثقافية إن كانت موروثة أو غربية.

يمكن تلخيص آثار هذين الطابعين السائدين على مجمل الفعالية الشعرية بالنقط التالية:

أولاً: الفصل الحاد بين مستويات الوجود، وخاصة السياسية والاجتماعية والعلمية، وبين التجربة الشعرية. فالسياسة، برأي هيئة تحرير مجلة «شعر»، أحد أسباب ضآلة النتاج الجيد؟. وفهم الشعر وتذوقه بدراسة المجتمع والتاريخ تحوله، برأي (محمد مندور/احسان عباس)، إلى وثائق جافة؟ والشعر، برأي (أدونيس/ ريتا عوض)، هو الميتافيزيقا وهو الأسطورة؟

وبتأثير هذا الفصل تختفي التجربة العربية بأحداثها وأناسها الواقعيين من ذهن الشاعر والمثقف ولاتقدم الدراسات التي تكتب تحت ظل هذين التيارين أية معرفة بالواقع التاريخي/ الاجتماعي العربي، ولاتمتلك أية دلالة حضارية، أو معرفة بالقصيدة نفسها، وإنما تقتصر على تقديم أوهام معرفية ناتجة عن الانهماك في مناقشة نظريات ثقافية تنتمي لوقائع تاريخية تتعلّق بالآخر الغربي، أو بالآخر العربي القابع في التّراث. ويصبح الشعر والفن بعامة ملك ميدان خاص قائم بذاته ولذاته، ومختلف عن ميدان الواقع التجريبي ومنفصل عنه. ويظل الميدانان متجاورين في الذهن أولهما تحت اسم فنيّة الفن أو أدبيّة الأدب، والثاني تحت اسم التسمية المحقرة التي استعملها بعض النقّاد لتمثل الواقع التجريبي: الايديولوجيا.

ويظهر تهافت هذا الفصل في كونه يجزئ ما لايمكن تجزئته، نعني وعي التجربة، بما هو وعي لاشكالياتها أي صيغ الوجود المتاحة والممكنة تلك التي يشفّ عنها التطور التاريخي للقضايا الكبرى.

إن هذه الاشكاليات كانت في المتاح والممكن من صيغ الوجود الفردي والجماعي: الشاعر ـ المتلقي ـ الموروث ـ المؤسسات الوسيطة ـ المناخ الثقافي العام. وكامنة في التناقض بين هذه البنى المتداخلة وهي في حالة تكوّن. بين المعطى والغائب على قاعدة التناقضات الحية في واقع بشري محدد بكل مستوياته وبكل حاجاته. وبما أن وعي الاشكاليات يتضمن بالضرورى وعياً بالقضايا التي يشفّ عنها زمان ومكان هذا الواقع، يصبح من العبث الحديث عن رؤية شعرية أو عن فهمها بعد طمس اشكالياتها.

ثانياً: تعميم التجربة الشعرية، أي جعلها تجربة عامة تجرّد من كل خصوصياتها الرهينة بمستويات الوجود . ويؤدي هذا التجريد إلى تغييب المحتوى التاريخي للصورة، وإلى نقض مضمونها الانساني. ووضع ظواهر مثل التجديد والابتكار والحداثة في إطار مفهومي مضلل. مثل

مفهوم الصراع بين الأجيال أو مفهوم الصراع بين الجديد والقديم، أو بين الأدبي والايديولوجي. فتنحصر الرؤية النقدية عن اكتشاف الجذور العميقة لهذه الظواهر، وتجاوز دلالتها الأدبية الى دلالتها الثقافية ومن ثم إلى دلالتها الاجتماعية. ويقود هذا التجريد إلى معالجة ناقصة لمشكلات الفعالية الشعرية كأن يخرج البعض بمشروع اعتماد أبجدية لاتينية بدل الأبجدية العربية(دعوة سعيد عقل) أو يخرج البعض بمشروع اعتماد لغة محكية بدل اللغةالعربية (دعوة يوسف الخال).أو يخرج البعض بمشروع اعتماد أسس عروض الشعر الاوروبي بدل عروض الشعر العربي (دعوة محمد النويهي). وعلى مستوى الفعالية الشعرية يؤدي التجريد بالشاعر إلى الانطلاق من عموميات الأفكار في كتابته فيفصل بين وعيه وبين ممارسة الشعر، وينزوي وعيه في زاوية مهملة لايعبر عن ذاته إلا في الأحاديث الصحفية، هذا إن لم يقض التجريد على حاسة الوعي اليقظ لديه.

ثالثاً: اغتراب الشعراء نتيجة الانفصال عن مادة التجربة، وبالتالي غياب الموضوع، وانقلاب آلية التطور السيكولوجي حيث يبدأ الشاعر بعد مرحلة ضباب المراهقة باكتشاف مادته واستخلاصها من ركام التلقين والتهميش الذي يهيمن عليه في المراحل التعليمية، ثم نراه فجأة ينقلب مبتعداً تجتذبه تراكيب ذهنية تحت تأثير شتى مدارس النقد الأسطورية والرمزي الغربية، وهنا تستمد الفعالية الشعرية وجودها من علاقات هامشية بمستوى الوجود، حيث الانفصال المزدوج الذي أشرنا إليه آنفاً. فهي تارة تجربة صوفية دون جذر تاريخي، وتارة تجربة فلسفية دون إرث فلسفي، وتارة تجارب تورية تعيد قراءة واجترار ما قرأه الآخرون.

وبهذا يصبح الشاعر متلقياًسلبياً منفصلاً عن جذر تطور تجربته، يكتب القصيدة ويكررها مئات المرات دون حس بالقلق والمفارقة، بين جدلية الاحساس والواقع والفكر، وبين ثبات النمط المكرور وسواء كانت المؤثرات التي يتلقاها تراثية أم غربية معاصرة، فهو ينطلق من فعل القراءة بمعناها المدرسي، بحيث يصبح هذا الفعل تعويضاً عن فعل «أن يحيا، وأن يشهد» ومن هنا نعتبر حركة الفاظ وصور وعلاقات القصيدة لدى هذا النمط من الشعراء، ذات دلالة على سكونية الواقع، وعلى العجز عن تملكه حتى على مستوى التفكير بحركته المنقطعة، وهذا اغتراب متواقت عن النفس وعن الواقع يجعل من القصيدة شاهد خيانة للنفس والواقع أكثر مما هي شاهد خلق وإبداع.

رابعاً: الاحساس اللفظي بالتاريخ والأشياء، حيث يصبح التاريخ والطبيعة تصورات ذهنية، أو تصورات شعرية مستعارة معزولة عن حركة الأحداث والناس. ويعكس هذا الأمر نفسه في غياب الحس التاريخي حتى في رؤية الآن، هنا المعاصر[19]. ونادرون هم الشعراء الذين يهتمون بحجارة مدنهم التي يسكنونها، أو الأوابد التي يزورونها، أوالنهر الذي يجري بين بيوتهم ومشاوير طفولتهم، ونادرون أولئك الذين تجتذبهم تجارب البشر الآخرين الذين يعيشون بينهم ومعهم ودلالات هذه التجارب علىاللحظة الحضاريةالمعاشة. وتقتصر معرفة التاريخ والأشياء في الشعر على وظيفة الابهام بالعمق والشمول فهي مسميات تصف، أو تتلاعب بالعلاقات بين الألفاظ. وليس بدون دلالة أن تقذف ترجمة تجربة شعرية مثل تجربة «إليوت» إلى شعر بعض الشعراء بألفاظ وأجواء لم يعرفوها في حياتهم، فارتدوها زمناً وتحولوا إلى غيرها. وأن تقذف ترجمة أخرى لأشعار «سان جون بيرس» بشعراء ملحميين بيننا يشهدون على الكون والحضارة في أمة لم تدخل التاريخ المعاصر بعد. وليس بدون دلالة أن تسود ألفاظ الصقيع والنوارس والطائر أبوالحناء أشعار جيل كامل في بلد بعيد عن الصقيع والنوارس وأبو الحناء[20] ■■

اشارات وايضاحات اضافية:

(١) «حياتي في الشعر» - صلاح عبد الصبور - ص ٩٠

(٢) د. محمد نويهي ص١٥ - «قضية الشعر الجديد» - دار الفكر - القاهرة - ط٢

(٣) صبري حافظ - مقال «البحث عن منهج لنقد الشعر الحديث» - مجلة الطليعة المصرية.

(٤) دراسات في الأدب والنقد، د. لويس عوض ص ١٨٦

(٥) ديوان «أقول لكم» / قصيدة «الظل والصليب» ص ٦٣

(٦) جبرا ابراهيم جبرا- الرحلة الثامنة ص٨- المكتبة العصرية- بيروت

(٧) جبرا ابراهيم جبرا- الغار والجوهر - ص ١٣٧

(٨) ثمة اتجاه بنيوي مستمد من العالم اللغوي «دوسير» و«ليفي ستروس» وهوالمقصود هنا بالجانب الشكلي، وثمة اتجاه آخر أدبي مستمد من «جورج لوكاتش» و «لوسيان غولدمان» ينظر الدلالات البنية في علاقاتها الداخلية والخارجية في وقت واحد. ولكن ناقدة من وزن /خالدة سعيد/ تخلط بين الاتجاهين، بمنطلقاتهما وأهدافهما المتباينة حين تضع في سلة واحدة «دراسات في نقد الشعر» لالياس خوري و «جدلية الخفاء والتجلي» لكمال أبو أديب من جهة و «ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب» لمحمد بنيس من جهة أخرى. إذ أن دراسة بنيس تنتمي لاتجاه البنيوية التكوينية. وجهودها للكشف عن «نواة» النص الأدبي العميقة أو رؤيته، وعلاقاتها الداخلية/ الخارجية بالبنية الأوسع: البنية الثقافية ومن ثم البنية الاجتماعية.

إذا كان الشكليون الروس والبنيويون قد أغلقوا النص على المؤلف والطبقة الاجتماعية والتاريخ من جهة وعلى القارئ من جهةاخرى. فإن التفكيكيين (رولان بات/تورودون/ دريدا) أولوا القارئ أهمية بالغة، إن الاتجاه العربي النقدي والشعري الشكلي والتفكيكي لايقف أصلاً، عند حد معين، بل إنه يمعن بتموجات الغرب، ويمعن في فتح النص على احتمالات لامتناهية، تتفجر على يديه اللغة وتتشظى، فتصبح مجرّدة تفضي إلى مالا يعرف من النجوم المتناثرة في فضاء لاحدود له كما /جاك دريدا/ علماً أن هذه الاتجاهات وليدة حركات فلسفية ونقدية غربية متتابعة ومتوالدة، والتطبيق فيها على الأشكال الأدبية الغربية لايتماثل بالضرورة على الأجناس الأدبية العربية، إذ أن ثمة ملاحظات للنقاد الغربيين توحي بهذا على نحو ما فعل /دريدا/ مثلاً. ففي حديث له نشر في مجلة الكرمل عدد ١٧-١٩٨٥ انه لايستطيع ان يتحدث عما هو خارج الثقافة الغربية مما يوحي باختلاف الثقافات في كتابات أدونيس، نجد صورة غير مبلورة، صاحب المنهج الفينومينولوجي في كتاب «الثالث والمتحول» - وشتان بين منهج الكتاب وادموند هوسرل، والبنيوي فيما بعد، والتفكيكي فيما بعد البعد. تابع رولان بارت حذو النعل بالنعل، فعرف بعض مقولات الشكليين الجدد وتبنى موقفهم في تفجير اللغة وتشظي دلالاتها. ونجد مقولات / بارت/ «درجة الصفر للكتابة» صداها عند أدونيس.

بيد أن أدونيس يترخص في تبني الأراء أو ادعائها حتى أننا أحياناً نلاحظه يجمع بين المتباعدات، مثلما يجمع بين مقولات متناقضة لعدد من النقاد

يرى أن الشعر [يسبق القاعدة، ويحرر الطاقة، بعجرها وبجرها]. ويتحدث عن القصيدة الكلية الكونية الرؤياوية الاشراقية الحدسية، كما يتحدث عن شهوة الابداع، وهيام المتلقي- «مقدمة للشعر العربي». يرفض الغائية ويعد الشعر من [السحر يهدف إلى أن يدرك ما لا يدركه العقل]. وهو يحاول عبثاً أن يقنع القارىء بأنه ينطلق من ايديولوجيا اجتماعية معينة (المعارضة للسلطة السياسية في تراثنا وتاريخنا هي قوى التجديد والابداع في شعرنا القديم مهما كان لونها وطعمها ومهما كانت منابعها الثقافية واحتياجاتها الميتافيزيقية والايديولوجية؟!). ولكنه لا يلبث ان يبدو شكلياً يتوسل بتعميمات كثيرة ويجمع في جعبته الماركسية والتصوف ثم رفض الوظيفية، إذ يبدو هذا الخليط العجيب الذي يكاد يستحيل فهمه على الاطلاق في تعريفه للحداثة في كتابه «الشعرية العربية» أو في تعريفه لوظيفة الشعر في «زمن الشعر» أو في تعريفه لوظيفة اللغة في «سياسة الشعر».

(٩) جبرا ابراهيم جبرا - الرحلة الثامنة - مقال «الشعر الحر والنقد الخاطئ» - ص٨-٩.

(١٠) نازك الملائكة - قضايا الشعر المعاصر ص ٧٠ - دار العلم للملايين - بيروت.

( ) قضايا الشعر المعاصر - ص٧٩.

(١٢) قضايا الشعر المعاصر - ص٧٩.

(/١٤/١٥/١٦/١٣-١٧) مقال القصيدة المدورة في الشعر العربي الحديث - نازك الملائكة ص١٠٩-١١٠.

(١٨) «ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب» - ص٩ - دار العودة. بيروت.

(١٩) يعبر الياس خوري في ندوة نشرت عن تحسسه لهذه المشكلة، فيقول: [إن التصوّر الذي نجده في التجربة الشعرية العربية يحمل سمة عامة هي عدم الارتباط بالمعاش. أي ظل الشعر على علاقة بالذاكرة اللغوية. والمنعطف الجديد الذي يظهر الآن هو ضرورة التحرر من الذاكرة والارتباط بالمعاش].

(٢٠) نأمل أن لا نُفهم أننا نقف ضد الانفتاح على الثقافة الغربية وتياراتها الفلسفية المعاصرة واستخدام مناهجها الخصبة. ولكن تبني هذه المناهج يجب أن يحقق اللحظات الثلاث:

أ - هضم واستيعاب كامل للمنهج المطروح دون تشويهه.

ب - بيئة أدوات المنهج المعرفية لتصبح مفاتيح قادرة على القبض المفهومي للواقع.

جـ - استخدام المنهج كوسيلة لاضاءة الواقع كغائية، وليس استخدام الواقع كقنطرة للاقناع بالمنهج.

لقطات من الأنشطة و الفعاليات بذكرى الانطلاقتين في قطاع غزة













شارك في هذا العدد

د.جورج حبش
أبو علي مصطفى
عبد الرحيم ملوح
د.ماهر الطاهر
أحمد صدقي الدجاني
د.طلال ناجي
رمزي رباح
عمر قطيش
نصار إبراهيم
مروان عبد العال
أمين اسكندر
د.سعيد ذياب
منير شرايحة

غازي العريضي
ماجد كيالي
د.فايز رشيد
د.عزمي بشارة
أحمد جابر
هاني حبيب
حسين معلوم
د.عارف دليلة
غازي الصوراني
عبد الرزاق عيد
خليل جنداوي

عبد الرحمن منيف
حلمي شعراوي
د.حامد خليل
د.صادق جلال العظم
د.عبد الإله بلقزيز
فريدة النقاش
سيد بحراوي
محمد جمال باروت
د.أحمد برقاوي
علي الكردي
عبد الكريم درويش

